

دراسات في الإقتصاد الدولي

الدكتور

سامي عفيفي حاتم

عضو الجمعية العلمية للسوق الأوروبية المشتركة
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الدولي
جامعة كيل بألمانيا الغربية
كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان



الدار المصرية اللبنانية

دراسات
في الاقتصاد الدولي

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م



طباعة • نشر • توزيع

الدار المصرية اللبنانية

١٦ شارع عبد الخالق ثروت - قنصلية - ٧٥٦٧٤٣ - ٧٦٣٥٢٥ - رفيا، دار شادو - ص. ب. ٢٠٢٢ - القاهرة

AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH PRINTING-PUBLISHING-DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALEK SARWAT st. P.O. Box 2022 CAIRO EGYPT PHONE 763525 756743 CABLE DARSHADO

دراسكات في الاقتصاد الدوله

الدكتور

سامي عفيفي حاتم

عضو الجمعية العلمية للسوق الأوروبية المشتركة
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الدوله
جامعة كيل بألمانيا الغربية
كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان

الناشر

الدار المصرية اللبنانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَعَلَّيْءَا تِيكُمْ مِنْهَا بِقَبَسٍ أَوْ أَجْدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ



لہذا

إلى زوجتي ...

لصبرها حتى إخراج هذا الكتاب



محتريات الكتاب

رقم
الصفحة

الموضوع

تقديم

الجزء الأول — المناهج الفكرية الحديثة في

نظرية التجارة الدولية

الفصل الأول — تقييم الفكر الكلاسيكي

في التجارة الدولية

٧	تمهيد	٠.١.١
٧	تقييم الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية	٠.٢.١
٩	مقومات الفكر الكلاسيكي	٠.٢.١
١٣	أهداف وفروض النظريات الكلاسيكية	٠.٣.١
٢٠	نموذج هكشر — أولين وقيام التجارة الدولية	٠.٤.١
٢٢	العلاقة بين اختلاف نسب عناصر الانتاج وأسعار السلع	٠.١.٤.١
٢٥	تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الانتاج	٠.٢.٤.١
٢٧	الفكر الكلاسيكي في الميزان	٠.٥.١
٢٨	الانتقادات النظرية	٠.١.٥.١
٣٤	موقع الفكر الكلاسيكي من الدراسات التطبيقية	٠.٤.٥.١
٣٦	المناهج الفكرية الجديدة في التجارة الدولية	٠.٦.١
٣٧	ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج	٠.١.٦.١
٣٩	هيكل الحماية التجارية	٠.٢.٦.١

(ي)

الموضوع	رقم الصفحة
نظرية لنحر	٤١
نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة	٤٦
نظرية اقتصاديات الحجم	٤٨
مناهج التفريق التكنولوجي	٤٨

الفصل الثاني - تحليل المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية

طبيعة المناهج التكنولوجية	٥٠	١.٢
مروض المناهج التكنولوجية	٥٣	٢.٢
نموذج الفجوة التكنولوجية	٦٢	٣.٢
نموذج دورة المنتج	٦٧	٤.٢
مرحلة المنتج الجديد	٦٩	١.٤.٢
مرحلة المنتج الناضج	٧٢	٢.٤.٢
مرحلة المنتج النمطي	٧٥	١.٤.٢
تقدير المناهج التكنولوجية	٧٧	٥.٢
المناهج التكنولوجية والدول النامية	٨٥	٦.٢

الجزء الثاني - العلاقات التقنية الدولية

الفصل الثالث - ميزان المدفوعات

تمهيد	٨٩	١.٣
تعريف ميزان المدفوعات	٨٩	٢.٣
عناصر ميزان المدفوعات	٩٢	٣.٣

(ك)

الموضوع	رقم الصفحة
التجارة المتطورة وغير المتطورة	٥١.٣.٣
التحويلات الرأسمالية	٢.٣.٣
حتمية التكافؤ الحسابى لميزان المدفوعات	٤.٣
معنى التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات وشروطه	٥.٣
معايير تقدير حجم الاختلال فى ميزان المدفوعات	٦.٣
الميزان الصافى للسيولة	١.٦.٣
الميزان الشامل للسيولة	٢.٦.٣
الميزان الأساسى	٣.٦.٣
ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة	٤.٦.٣
التوازن السوقى لميزان المدفوعات	٥.٦.٣

الفصل الرابع - الصرف الأجنبى

تمهيد	١.٤
تعريف سعر الصرف	٢.٤
سوق الصرف الأجنبى	٣.٤
خصائص سوق الصرف الأجنبى	١.٣.٤
الطلب على الصرف الأجنبى	٢.٣.٤
عرض الصرف الأجنبى	٣.٣.٤
أنواع سوق الصرف الأجنبى	٤.٣.٤
المضاربة	١.٤.٣.٤
التحكيم أو المراجعة	٢.٤.٣.٤
التحكيم فى سعر الفائدة	٢.٤.٣.٤
نظم الصرف المختلفة	٤.٤

رقم الصفحة	الموضوع	تصفحا
١٤٩	نظام أسعار الصرف الثابتة	١٠٤٠٤
١٥٥	نظام أسعار الصرف الحرة أو الحرة	٢٠٤٠٤
١٥٨	نظرية تعادل اللقبوة الشرائية	١٠٢٠٤٠٤
١٦٤	تقييم نظام أسعار الصرف الحر	٢٠٢٠٤٠٤
١٦٦	نظام الرقابة على الصرف	٣٠٤٠٤
١٦٨	أهمنداء نظام الرقابة على الصرف	٢٠٣٠٤٠٤
١٧٠	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي	٣٠٣٠٤٠٤
		٢٢١

الفصل الخامس - التوازن الاقتصادي الخارجى

١٧٢	تمهيد	١٠٥
١٧٥	أسباب اختلال التوازن الاقتصادي الخارجى	٢٠٥
١٧٥	تغير مستوى الأسعار	١٠٢٠٥
١٧٦	تغير سعر الصرف الأجنبي	٢٠٢٠٥
١٧٧	تغير مستوى الدخل	٣٠٢٠٥
١٧٨	كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجى	٤٠٥
١٧٩	تغير مستوى الأسعار	١٠٤٠٥
١٨٢	تغير سعر الصرف	٢٠٤٠٥
١٩٠	تغير مستوى الدخل	٣٠٤٠٥

الجزء الثالث - الاقتصاد المصرى في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة

الفصل السادس - مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى

١٩٩	تمهيد	١٠٦
------------	-------	-----

الموضوع	رقم الصفحة
٢٠٦ . تطور سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المصري ٢٠٠	
١٠٢٠٦ . المرحلة الأولى : ١٩٤٧ - ١٩٥٧ م ٢٠٠	
١٠١٠٢٠٦ . اتفاقيات التجارة والتفج الثنائية ٢٠٠	
٤٠١٠٢٠٦ . حسابات التصدير : ١٩٤٩ - ١٩٥٥ ٢٠١	
٣٠١٠٢٠٦ . حسابات حق الاستيراد : فبراير ١٩٥٣ - ١٩٥٥ ٢٠١	
٤٠١٠٢٠٦ . نظام العلاوات : ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ٢٠٢	
٢٠٢٠٦ . المرحلة الثانية : ١٩٥٧ - ١٩٦١ ٢٠٣	
١٠٢٠٢٠٦ . ميزانية النقد الأجنبي ٢٠٤	
٢٠٢٠٢٠٦ . التوسع في الاعتماد على اتفاقيات التجارة والدفع وعمليات المبادلة : ١٩٥٧ - ١٩٥٩ ٢٠٤	
٣٠٢٠٢٠٦ . اللجوء الى الاقتراض الخارجى ٢٠٤	
٤٠٢٠٢٠٦ . الأخذ بنظام محدد للعلاوات : ١٩٥٩ - ١٩٦١ ٢٠٤	
٣٠٢٠٦ . المرحلة الثالثة : ١٩٦٢ - ١٩٧٣ ٢٠٥	
١٠٣٠٢٠٦ . توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت في مايو ١٩٦٢ ٢٠٦	
٢٠٣٠٢٠٦ . برنامج التثبيت الثانى ١٩٦٤ ٢٠٦	
٢٠٣٠٢٠٦ . التسييرات النقدية : ١٩٦٨ - ١٩٧٣ ٢٠٦	
٤٠٢٠٦ . المرحلة الرابعة : ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ٢٠٧	
١٠٤٠٢٠٦ . انشاء السوق الموازية للنقد ٢٠٧	
٢٠٤٠٢٠٦ . تطوير السوق الموازية للنقد ٢٠٨	
٣٠٤٠٢٠٦ . تعديل مخزون الرقابة على النقد ٢٠٨	
٤٠٤٠٢٠٦ . برنامج التثبيت الجديد لسنة ١٩٧٨ ٢٠٩	
٥٠٢٠٦ . المرحلة الخامسة : ١٩٧٩ - حتى الآن ٢٠٩	
١٠٥٠٢٠٦ . يناير ١٩٧٩ ٢٠٩	

الموضوع	رقم الصفحة
يوليو ١٩٨١	٢٠٥.٢.٦
قرارات ٥ يناير ١٩٨٥	٣.٥.٢.٦
أسباب انخفاض قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى	٢١١
آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات	٢١٢
المصرى	٢١٢
شروط تحقيق الأثر الإيجابى لسياسة تخفيض سعر الصرف فى	١.٤.٦
ميزان المدفوعات	٢١٤
أسباب تحقيق الأثر السلبى لسياسة تخفيض سعر الصرف	٢.٤.٦
فى الدول النامية فى ميزان المدفوعات	٢١٥
سياسة تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز فى ميزان المدفوعات	٣.٤.٦
المصرى	٢١٦
الحلول المقترحة لمشكلة سعر صرف الجنيه المصرى	٢١٦
انشاء سوق حرة للنقد الأجنبى	٢١٧
انشاء السوق التجارية للنقد الأجنبى	٢١٨
عوامل تحسين سعر صرف الجنيه المصرى	٢٢٠

الفصل السابع - مشكلة الديون الخارجية

للاقتصاد المصرى

تمهيد	٢٢٣	١.٧
تطور حجم الديون الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٢٤	٢.٧
الديون المتوسطة والطويلة الأجل	٢٢٨	١.٢.٧
الديون الخارجية قصيرة الأجل	٢٢٨	٢.٢.٧
ديون القطاع الخاص غير المضمونة	٢٢٩	٣.٢.٧

الموضوع	رقم الصفحة
الديون العسكرية	٢٣٠ ... ٤٠٢.٧
أسباب مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٣٠ ... ٣.٧
أسباب داخلية	٢٣٠ ... ١.١.٣.٧
فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية	٢٣٠ ... ١.١.٣.٧
التضخم المحلى	٢٣١ ... ٢.١.٣.٧
التخلف النسبى للقطاع الزراعى	٢٣٣ ... ٣.١.٣.٧
استراتيجية التصنيع	٢٣٤ ... ٤.١.٣.٧
الأسلوب الانمائى	٢٣٥ ... ٥.١.٣.٧
اسباب خارجية	٢٣٦ ... ٢.٣.٧
الحروب	٢٣٦ ... ١.٢.٣.٧
التضخم العالى	٢٣٨ ... ٢.٢.٣.٧
الآثار الناجمة عن تزايد الديون الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٤٠ ... ٤.٧
العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية فى المستقبل	٢٤١ ... ٥.٧
عوامل الضعف فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية	٢٤٢ ... ١.٥.٧
عوامل القوة فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية	٢٤٢ ... ٢.٥.٧
رؤية مستقبلية لمشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٤٣ ... ٣.٥.٧
مواجهة مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى	٢٤٤ ... ٦.٧
مواجهة المشكلة فى الأجل القصير	٢٤٤ ... ١.٦.٧
مواجهة المشكلة فى الأجل الطويل	٢٤٧ ... ٢.٦.٧

الموضوع	رقم الصفحة
١.٢.٦.٧ . ترشيد الاتفاق القومى	٢٤٧
٢.٢.٦.٨ . تنمية الصادرات المصرية	٢٤٧
قائمة المؤلفين	٢٤٩
كتب وأبحاث أخرى للمؤلف	٢٦٧
نبذة عن المؤلف	٢٦٩

تقديم

هذا الكتاب يشتمل محاولة لعرض عدد من الموضوعات التي تقع في نطاق الدراسات النظرية والتطبيقية لفرع الاقتصاد الدولي ، وهو بهذا المفهوم يغطي بعضا منها تم اختيارها في ضوء الاحتياجات الفعلية لراغبي التخصص في الدراسات الاقتصادية بوجه عام ، ودراسات التجارة الخارجية بوجه خاص . ويحوى هذا الكتاب بين دفتيه عددا من الأفكار والمناهج الجديدة التي شهدتها هذا الفرع في العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين ، وسوف يتم استكمالها في الطباعات القادمة من هذا الكتاب اذا شاءت ارادة الله سبحانه وتعالى .

ولسلامة العرض راينا تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة اجزاء رئيسية : يتناول **الجزء الأول** منها ما أطلقنا عليه « المناهج الفكرية الجديدة في نظرية التجارة الدولية » . ولم نشأ تكرار الموضوعات المتعارف عليها في كتب الاقتصاد الدولي نظرا لليسر في الحصول عليها من جانب القارئ ، لهذا اقتصرنا على عرض المناهج والمدارس الجديدة في نظرية التجارة الدولية متخذين من تقييم الفكر الكلاسيكي نقطة الانطلاق ، ثم تناولنا بأسهاب المذاهب التكنولوجية في الاقتصاد الدولي مركزين على أسلوب معالجتها للظواهر الاقتصادية العالمية ، ومؤكدين على أوجه الاختلاف بينها وبين المذاهب الكلاسيكية في التجارة الدولية ، وفي الحالتين قدم هذا الكتاب تفسيراً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي وفقاً للمنطق الكلاسيكي ، وطبقاً للمناهج التكنولوجية ، وبالتالي طبيعة الإطار الاقتصادي الدولي الذي يربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية .

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتصدى بالمعرض والتحليل لدراسة المفاهيم المرتبطة « بالعلاقات النقدية الدولية » بعد اسقاط فرض حياد النقود الذى قامت عليه دراسات الجزء الأول من هذا الكتاب . فالنقود ليست محايدة ، وليست مجرد وسيط للمبادلة على النحو الذى افترضته النظريات البحتة فى التجارة الدولية . وانطلاقاً من هذا المفهوم تناول هذا الجزء بالدراسة والتحليل « النظرية النقدية الدولية » مبتدئاً بميزان المدفوعات باعتباره المدخل الطبيعى للدراسة المتعلقة بهذه النظرية . ثم احتلت نظرية الصرف الأجنبى ، ونظرية التوازن الاقتصادى الخارجى حيزاً كبيراً من التحليل الذى اعتمد عليه الجزء الثانى من هذا الكتاب .

ثم جاء الجزء الثالث ليفطب الجوانب التطبيقية المتعلقة بالاقتصاد المصرى باعتباره أحد اقتصاديات الدول النامية ، ونموذجاً متكرراً بين الكثير من دول العالم الرابع والعالم الخامس إذا جاز لنا تقسيم العالم الى خمس مجموعات . ومن هنا جاء هذا الجزء متناولاً لأهم الموضوعات النقدية الدولية التى تربط الاقتصاد المصرى بدول العالم الأخرى ، فاحتلت قضية سعر صرف الجنيه المصرى ، وقضية القيود الخارجية مكان الصدارة بين هذه الموضوعات .

ولست أزمع نجاحاً فيما تصديت له ، ولكننى أؤكد للقارئ أمانة المحاولة حتى تكون مغفرة لما عسى أن يجده فى هذا الكتاب من تقصير . وهنا أود أن أسجل فى صدر صفحات هذا الكتاب الى الدين الذى أحمله فى عنقى لأساتذتى الأوفياء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة . وفى طليعة هؤلاء السادة : الأستاذ الدكتور محمد زكى شافعى ، الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب ، الأستاذ الدكتور سعيد النجار ، الأستاذ الدكتور محمد خليل برعى ، الأستاذ الدكتور محبى الدين الفريب ، الأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالى ، الأستاذ الدكتور عبدالفتاح قنديل ، الأستاذ الدكتور مصطفى السعيد ، الأستاذة الدكتورة هناء خير الدين . فلقد كافت لتوجيهاتهم جميعاً من خلال المحاضرات ، أو من خلال الكتابات التى أطلع عليها المؤلف ، أو من خلال توجيهاتهم الشخصية الأثر البالغ فى معاونته الباحث على أن يشق طريقه فى الحياة والوصول الى الدرجة العلمية التى حصل عليها . كذلك لا ينوتنى أن أوجه الشكر الى الأستاذ الدكتور العشرى حسين درويش عميد كلية تجارة طنطا الذى قدم لى العون أثناء رئاسته لقسم الاقتصاد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٢ .

ورغم أن الدين الذى أحمله فى عنقى يمتد اليهم جميعاً إلا أنى أجد نفسى أمام ذداء من القلب للوقوف وقفة عرفان بالجميل لثلاثة من الأساتذة كان لهم الفضل الأكبر فى حياتى الجامعية ودراسات الماجستير والدكتوراة وهم :

■ الأستاذ الدكتور فؤاد هاشم عوض الذى فتح لى بفضل رعايته وتوجيهاته لى فى مرحلة الاشراف على الماجستير آفاق واسعة فى دراسات التجارة الخارجية .

■ الأستاذ الدكتور سلطان أبو على الذى تعلمت على يديه الكثير من مناهج التدريس الجامعية مع أولى أيام عملى كمعيد بالمعهد العالى للتجارة الخارجية بالزمالك .

■ البروفيسور فيلمز Prof. Manfred Willms مدير معهد السياسة الاقتصادية بجامعة كيل الذى كان لتوجيهاته خلال الستة سنوات التى قضيتها تحت اشرافه فى مرحلة الدكتوراه بألمانيا الغربية بمثابة النور الذى أضاء الطريق أمامى ..

لهم الثلاثة أعجز عن أفى قدرهم الحقيقى بهذه الكلمة العابرة .
وأسأل الله العون والتوفيق ٢

مدينة العاشر من رمضان — ١/١/١٩٨٧م

(المؤلف)

الجزء الأول



المناهج الفكرية الحديثة في نظرية التجارة الدولية

الفصل الأول تقييم الفكر الكلاسيكي في التجارة الدولية .

الفصل الثاني تحليل المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية .

الفصل الأول

تقييم الفكر الكلاسيكى فى التجارة الدولية

١٠١ تمهيد

تستهدف هذه الدراسة عرض وتحليل المناهج والاتجاهات الفكرية الحديثة فى الفكر الاقتصادى المرتبط بالتجارة الدولية ، وصولا الى تفسير متكامل لمبدأ النخصص وتقسيم العمل الدولى ، واستطلاعا لامكانية ايجاد تفسير لنمط وشروط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث .

وتأتى أهمية هذه المحاولة فى ضوء ما هو معروف من قصور النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية عن الوفاء باحتياجات التحليل المتكامل والمنطقى لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم الثالث ، خاصة فى الوقت الراهن بعد أن أصبح متفقا عليه بين المفكرين والساسة أن لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعدا دوليا يتطلب تكاتف جميع الدول أطراف الاقتصاد العالمى من أجل تحقيق معدلات عالية وسريعة للنمو الاقتصادى لدول الجنوب المتخلف . وانطلاقا من هذا المفهوم يتضح عجز الفكر الكلاسيكى عن تقديم تفسير مقنع لمواطن الميزة النسبية الفعلية والكامنة للدول النامية . وينبع هذا العجز من افتراض الفكر الكلاسيكى لتشابه الفنون والمعرفة التكنولوجية كأحد الشروط الأساسية لصحة وقدرة قانون النفقات النسبية على تفسير نمط وشروط التجارة الدولية . ولقد كان ذلك واضحا لدى كتاب كل من الجيل الأول والجيل الثانى للنظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية ، حيث افترضوا جميعا تشابه دوال الانتاج وتجانسها للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة ، وتباينها وعدم تجانسها اذا تطرق الحديث لأكثر من سلعة . ومؤدى هذا الفرض الكلاسيكى أن التكنولوجيا المستخدمة معروفة وشائعة ومداخلة فى الأسواق الدولية ، ويمكن الحصول عليها دون قيود لمن يرغب فى شرائها من هذه الأسواق . لهذا كان طبيعيا أن تتوصل هذه النظريات التى عتبرت نمط التجارة الدولية يتحدد على أساس تخصيص كل دولة فى انتاج السلع التى تنتجها بنفقة نسبية أقل ، وتستورد السلع التى تنتجها بنفقة نسبية أعلى . وهذا

هو منطق الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية Ricardian Form of The Law of Comparative Advantages وغنى عن البيان فان قانون النفقات النسبية طبقا للصياغة الريكاردية ينصرف الى تباين النفقات النسبية الطبيعية ويتجاهل النفقات النسبية المكتسبة Man-Made Comparative Advantages نظرا لاعتماده على فرض تشابه دوال الانتاج وتجانسها ، وأغفل بالتالى أحد المصادر الرئيسية لتنوع النفقات النسبية وتباينها ، وبالتالي لقيام التجارة الخارجية .

وتستهدف هذه الدراسة من خلال استقائها لعدد من الفروض الأساسية للنظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية الى اثبات صحة النتائج التالية :

● أن قانون النفقات النسبية يظل هو الأساس السليم لتفسير نمط وشروط للتجارة الدولية فى ظل إطار من التحليل الاقتصادى العينى القائم على حياد النقود .

● أن قانون النفقات النسبية يشتمل على شقين رئيسيين هما :

(أ) مبدأ النفقات النسبية الطبيعية The Principle of Natural Comparative Advantages وهذه هى الصياغة الريكاردية التى أعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية ، والكلاسيكية الحديثة . وينطلق هذا المعنى من تفسير أساسى مؤداه أن عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج يؤدي الى — طبقا لمفهوم نظرية هيكر — أولين فى نسب عناصر الانتاج — تباين النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية بين الدول .

(ب) مبدأ النفقات النسبية المكتسبة The Principle of Man-Made Comparative Advantages وهو المبدأ الذى يعتمد فى وجوده على معالجة التكنولوجيا وادخالها فى إطار التحليل الاقتصادى واعتبارها — أحد عناصر الانتاج الهامة بجانب كل من الأرض ، العمل الماهر ، العمل غير الماهر ، رأس المال المادى .

وحتى يتسنى لهذه الدراسة تحقيق الهدف الذى تصبو اليه ، فإنها تبدأ بتقييم مختصر للمناهج الكلاسيكية فى التجارة الدولية ، وكيف أدى اعتمادها على كثير من القروض المبسطة وغير الواقعية تجاهلها للآثار الممكنة للتباين التكنولوجى على قيام التجارة الخارجية بين الدول ، ونشوء أنماط جديدة للتجارة الخارجية لم

تأخذها هذه المذاهب التقليدية في الحسبان . ثم نعرض بعدها للمناهج الحديثة .
البديلة ونتائج الدراسات التطبيقية التي تصدت بالحراسة والتحليل لإيجاد مخرج
وتفسير مقبول للغز ليونتييف Leontief Paradox في أدبيات التجارة الدولية ،
ثم ننتقل بعدها الى تقديم تحليل مفصل للمناهج التكنولوجية في التجارة الدولية
باعتبارها أكثر هذه المناهج شهرة واتساعا مع الواقع ، ثم نلقى الضوء على
موقع المناهج التكنولوجية من الدراسات التطبيقية ، ثم علاقة هذه المذاهب بالدول
النامية .

٢٠١ مقومات الفكر الكلاسيكي :

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية The Classical Theory of International Trade
في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن
الناسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين Merchantist Doctrine والذي كان
يحمل لواء الدعوة الى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية
ممكنة من المعادن النفيسة ، حيث كانت هذه الأخيرة مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية في
ذلك الوقت . فجاءت النظرية الكلاسيكية مدافعة عن حرية التجارة الخارجية ،
ومظهرة أن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة
فقط ، وإنما أيضا فيما يتوافر لديها من موارد اقتصادية حقيقية ممثلة في الأراضي
والمنازل و السلع الاستلاكية (١) . فلقد أوضحت هذه النظرية أن حرية التجارة الخارجية
هي الطريق الى زيادة ثروة البلاد الحقيقية وبالتالي قوتها الاقتصادية . وترتبطا على
ذلك كانت حرية التجارة الخارجية في نظر مفكرى المدرسة الكلاسيكية افضل من عدم
حرية التجارة الخارجية ، وبصفة عامة يمكن التمييز بين جيلين من كتاب المدرسة
النفائدية في التجارة الدولية (٢) .

الجيل الأول : من أهم أقطاب هذا الجيل الكتاب الانجليز رواد المدرسة
التقليدية : آدم سميث J.S. Mill ، ديفيد ريكاردو D. Ricardo ، تورنز Torrens

(١) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ،
ص : ١٩ .

— Adam Smith, An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, 4th ed., Vol. I, London, 1929. p. 416.

(٢) سلطان أبو على ، النجارة الدولية . نظرياتها وسياستها ، مكتبة المدينة بالقازيق ، ١٩٨١
ص : ٤٧ .

وجون ستيوارت ميل J.S. Mill . ولقد سيطرت أفكار هؤلاء الكتاب منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين وتدرجت أفكارهم بدأ من نظرية النفقات المطلقة إلى نظرية النفقات النسبية ، ثم إلى بيان أثر الطلب المتبادل للدولة . وبصفة عامة يمكن القول بوجود قاسم مشترك يجمع بين كتابات الجيل الأول من الاقتصاديين التقليديين يتلخص في اعتماد تحليلهم الاقتصادي لنمط وشروط التبادل الدولي على نظرية العمل في القيمة .

الجيل الثاني : من بين أهم كتاب الجيل الثاني للمدرسة التقليدية في التجارة الخارجية كل من : ايد جورث Edgworth ، هابرلار Haberler ، ليوننتيف Leontief ، ليرنر Lerner ، مارشال Marshal ، وميد Mead .
نعم مطلع القرن العشرين كثر اهتمام الاقتصاديين بارساء قواعد نظرية التوازن العام The General Equilibrium Theory وكان منطقيا أن تمتد مظلة هذا التطور إلى حقل التجارة الدولية ممثلا في جانبين أساسيين هما :

● نظرية نفقة الفرص البديلة أو المضيعة The Theory of Opportunity Costs
كبديل لنظرية العمل في القيمة التي اعتمد عليها مفكرو الجيل الأول للمدرسة التقليدية في التجارة الدولية .

● ادخال منحنيات السواء الاجتماعية Social Indifference Curves
كأداة تحليلية في تحديد التوازن الدولي .

ويطلق على فكر كتاب الجيل الثاني للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية اسم النظرية الكلاسيكية الحديثة Neo-Classical Theory أو المدرسة الحديثة في التجارة الدولية . ويمكن القول بصفة عامة أن هذه النظرية تمثل تقدما حقيقيا على النظرية الكلاسيكية على النحو الذي صاغه رواد الجيل الأول للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية رغم حفاظها على الجوهر الأساسي لهذه النظرية والنتائج المترتبة على الأخذ بها . فهي تقبل المنطق الأساسي لرواد الجيل الأول فيما يتعلق بأسباب وشروط التبادل الدولي والقائم على قانون أو مبدأ النفقات النسبية ، إلا أنه في الوقت ذاته قد تم تحريرها من القيود التي فرضتها عليهم نظرية العمل في القيمة كأساس لتحديد قيم السلع . فكنقطة اتفاق بين مفكرى الجيل الثاني للمدرسة الكلاسيكية في التجارة الدولية هي أن نظرية العمل في القيمة ليست صحيحة ، فالعمل ليس هو عنصر الانتاج الوحيد فضلا على أن عنصر الانتاج الواحد ليس متجانسا ، بل ينقسم في داخله إلى مجموعات متخصصة تختلف كل منها عن الأخرى ، ولا يوجد

بينها تنافس Non-Competing Groups وقد تكون احداها أصلح لانتاج سلعة
من الأخرى .

وفي واقع الأمر فان النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية تشكل جزء لا يتجزأ
من الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والفروض التي تقوم عليها . لهذا فانه من المرغوب
فيه في هذه الدراسة البدء بعرض المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي ،
لكي نتمكن بعدها من استخلاص المواقع التي انطلقت منها المناهج الحديثة في التجارة
الدولية ، وهو الموضوع الذي تتصدى له هذه الدراسة .

هذه المقومات يمكن عرضها على النحو التالي (١) :

أولا : لقد اهتم مفكرى المدرسة التقليدية بموضوعات تطبيقية ووجهوا
كتاباتهم النظرية لخدمة وبلورة أفكارهم في هذا المجال . فلقد كانت القضية الأولى
التي تشغل فكر كل اقتصادي ينتمى الى هذه المدرسة هو كيفية اقرار مبدأ سيادة
الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتقديم الحجج
النظرية الكفيلة بالدفاع عن هذا المبدأ وتوفير الاقتناع به . من هذا المنطلق نشأت
أيضا فكرة وجوب أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة دون أن يكون لها أن تتدخل
في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية ، وهو ما يترتب عليه نشوء فكرة المالية
المحايدة ، بمعنى ضرورة اقتصر السياسة المالية على الأغراض المالية وحدها
وهي الحصول على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة دون أن تكون
لها أن تتدخل في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية .

ثانيا : الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ، وتعنى
هذه القاعدة أنه إذا نرك الفرد حرا يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية ويختار
بنفسه النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه فان ذلك سوف يؤدي تلقائيا الى تحقيق
المصلحة العامة ، فالمصلحة العامة وفقا لآراء المدرسة الكلاسيكية عبارة عن تجميع
للمصالح الفردية معا ، فاذا تمكن الفرد من تحقيق مصلحته الخاصة انعكس ذلك
بالضرورة في تحقيق المصلحة العامة .

-
- (٣) رذعت المحجوب ، الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- محمد يحيى عويس ، التحليل الكلى والتحليل الكينزى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- بحدية زهران ، التحليل الكينزى والسياسات الانمائية في البلاد المتخلفة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- العشرى حسين درويش ، السياسات الاقتصادية ، القاهرة ١٩٧٢ .

ثالثا : يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التوظيف الكامل يعتبر فرضا عاديا وقائما اقتناعا منهم بأن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح يمكن يكفل توجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام ممكن لها .

رابعا : يعتبر قانون « ساي » — وهو ما يعرف أيضا بقانون « المنافذ » أو قانون « الأسواق » — أساس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (١) . وينصرف هذا القانون الى أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند كل مستوى من مستويات التشغيل . بعبارة أخرى فإن المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية بحيث يشكلان في الحقيقة شيئا واحدا ، وبحيث لا يكون لهما إلا منحني واحد . ويعني هذا الوضع أن العرض الكلي هو المتغير الأساسي المستقل وأن الطلب الكلي هو المتغير التابع بحيث يتحدد الطلب الكلي بمجرد تحديد العرض الكلي . وتفسير ذلك أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، وهو ما يعني أن المنتجات هي التي تشتري المنتجات ، والأفراد يشترون ما يرغبون فيه مما ينتجون ، وعلى ذلك كلما زاد انتاجهم تمكنوا من شراء منتجات أكثر . أما دور النقود في النظام الاقتصادي فلا يتعدى أن يكون « عربة لنقل قيم المنتجات » من فريق الى فريق آخر ، أي أن النقود لا تطلب إلا لتحويلها الى سلع . فدخل النقود في التحليل الاقتصادي لم يغير من نتائج هذا التحليل . فلقد اقام « ساي » تحليله لقانون الأسواق في ظل اقتصاد عيني تسوده خصائص نظام المقايضة وانتهى من هذا التحليل الى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ، ثم أدخل بعد ذلك النقود في التحليل الاقتصادي وانتهى من ذلك الى أن هذا التطور في التحليل لم يغير من النتائج التي توصل اليها من التحليل في ظل الاقتصاد العيني . كل ما هنالك أن النقود سهلت عملية التبادل وانقسمت الصفة الواحدة التي كانت تتم في ظل نظام المقايضة الى صفتين بحيث تتضمن الصفة الأولى مبادلة السلعة بالنقود وهذه هي عملية البيع ، والصفة الثانية مبادلة النقود بالسلعة الأخرى وهذه هي عملية الشراء ، فتتشأ

(٤) ينسب هذا القانون الى الكاتب الفرنسي « جان باتيست ساي » الذي كان له فضل صياغة هذا القانون بالصورة المألوفة لنا الآن في عام ١٨٠٣ . ثم جاء الكتاب اللاحق « لساي » واستطاعوا ربط هذا القانون مع الحفاظ على صحته بنظرية اقتصادية متكاملة ، وقد أصبح « قانون ساي » بعد ذلك أساس الفكر الكلاسيكي بحيث شكّل هذا الأجر فكريا متكاملا .

راجع الى هذا الخصوص : —

رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الاخذة في النمو ، مرجع سبق ذكره .
اسماعيل محمد هاشم ، التحليل الكلي والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية
الاسكندرية ، ١٩٧٥ ، ص : ٢٦ .

نتيجة لذلك عملية شراء مستقلة وعملية بيع مستقلة ، وهو ما أدى الى التغلب على الصعوبات التي كانت تواجه نظام المقايضة . من هنا يتضح أن « ساي » قد أخذ النقود على أنها مجرد وسيلة للمبادلة ويكون بذلك قد استبعد الاكتناز ، وأكد فكرة « حياد النقود » .

٣.١ . أهداف وفروض النظريات الكلاسيكية :

تتصدى النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية للاجابة على عدد من الأسئلة الأساسية والتي يمكن حصرها في ثلاث على النحو التالي (١) :

● ما هو نمط التجارة الخارجية ؟ بعبارة أخرى ، ما هو هيكل كل من الصادرات والواردات للدولة محل الدراسة لتحديد السلع التي ستصدرها وتلك السلع التي سوف تستوردها الدولة المشتركة في التبادل الدولي ؟

● ما هي شروط التبادل الدولي ؟ بمعنى آخر ما هو معدل التبادل الدولي الذي يحقق التوازن بين أطراف التجارة الدولية ، وصولا الى تحديد الأسعار والكميات التي يتم على أساسها تبادل هذه السلع .

● ما هي الفوائد أو المكاسب التي تعود على الدولة محل الدراسة من اشتراكها في التجارة الدولية بصفة خاصة ، وعلى الاقتصاد بصفة عامة ؟ .

هذه باختصار هي الأسئلة الأساسية التي تشكل محور ارتكاز النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية ، وتعد الاجابة عليها الهدف الاساسي الذي تسعى الى بلوغه . وفي سبيل الاجابة المحددة على هذه الأسئلة تعتمد النظريات الكلاسيكية على عدد كبير من الفروض المبسطة التي أبعدت هذه النظريات عن الواقع ، وجعلتها تقدم تحليلا ناقصا غير قادر على استيعاب كافة الجوانب المرتبطة بظاهرة التبادل الدولي. ونظرا لأن نقطة الانطلاق لدى المذاهب التكنولوجية في التجارة الدولية هي أسقاط العديد من هذه الفروض ، فإن هذه الدراسة تقدم تحليلا وافيا لها حتى

(٥) سلطان أبو على ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، القاهرة : ١٩٨١ ، ص ٢٥ .

W.M. Scammel, International Trade and Payments, Macmillan, London-New York, 1974, p. 13.

يصبح الانتقال إلى الفكر التكنولوجي أمراً ميسراً . وفيما يلي استعراضاً مفصلاً لهذه الفروض (٦) .

أولاً : تأخذ النظريات الكلاسيكية بمختلف تقسيماتها بـ « حياد النقود » *Neutrality of Money* حيث يتم تحديد المتغيرات الحقيقية *The Real Variables* للنظام الاقتصادي بطريقة مستقلة عن متغيراته النقدية *The Monetary Variables* فالقطاع العيني يهتم في المقام الأول بكل من الأسعار والنفقات النسبية ، بتعبير متكافئ ينصرف اهتمام الدارس في إطار هذا الفرض إلى إبراز خصائص القطاع الحقيقي حيث لا تمارس فيه المتغيرات النقدية دوراً تأثيرياً على الأسعار والنفقات النسبية . فالوظيفة الأساسية التي تؤديها النقود في ظل الاقتصاد العيني هي تحديد قيمتها ، في تحديد المستوى العام للأسعار . أما القطاع النقدي فإنه يركز النظر على الأسعار والنفقات النقدية ، أي يعطى اهتمامه الأول للمتغيرات النسبية . وغنى عن البيان فإن سلامة هذا الفرض تعتمد في المقام الأول على صحة نظرية كمية النقود باعتبارها الدعامة النقدية للفكر الكلاسيكي بوجه عام .

ثانياً : تلعب الفروض الخاصة بدوال الانتاج لكل سلعة من دول العالم المختلفة دوراً بارزاً في النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية سواء من حيث درجة تشابهها ، أو تجانسها . بل إن هذه الفروض ومدى الأخذ بها هي التي تقرر في التحليل الأخير إمكانية إدخال الجوانب التكنولوجية في التحليل الاقتصادي من عدمه .

فإذا تناولنا الفرض الخاص بتشابه أو تباين دوال الانتاج للسلعة الواحدة لا نطرح لنا على الفور عدم اتفاق النظريات الكلاسيكية في هذا الخصوص (٧) . فلتد

(٦) قارن في هذا الخصوص كل من :

- W.M. Scammel, *International Trade and Payments*, Macmillan. Op. Cit. p. 13.
- M. Chacholiades, *International Trade Theory and Policy*, McGraw-Hill Book Company, New York, 1978, pp. 5-20.
- H.R. Heller, *International Trade : Theory and Empirical Evidence*, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, pp. 1-5.

(٧) قارن في هذا الخصوص :

- R.E. Caves, *Trade and Economic Structure ; Models and Methods*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1960. See Chapter 3 for a good Review of This assumption

فطنت النظرية الكلاسيكية الأولى في صياغتها الريكاردية إلى أهمية تباين دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة ، وتباينها بالنسبة للسلع المختلفة . غير أنها ردت هذا التباين إلى عوامل طبيعية تتلخص في أن اختلاف التربة والطبيعة الجيولوجية والمناخ تؤدي في الوقت نفسه إلى اختلاف طرائق الإنتاج بل قد تسمح بزراعة بعض المحاصيل دون البعض الآخر في بلد معين ، أو على الأقل ليس بنفس درجة الكفاءة . غير أن فطنة الرعيسل الأول من الاقتصاديين الكلاسيك لم تذهب بهم بعيداً إلى حد التوصل إلى أن هذا التباين في دوال الإنتاج يمكن أرجاعه أيضاً إلى عوامل للانسان دخل فيها وفي مقدماتها المهارة ، واقتصاديات الحجم ، والتفوق التكنولوجي . من هنا كانت الغلبة للفرض الذي تبنته نظرية هكشر — أولين في نسب عناصر الإنتاج حيث انتهت إلى الأخذ بتساويه دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم المختلفة مع تباينها بالنسبة للسلع المختلفة ، ويتحدد بذلك أن الشروط الفنية للإنتاج لسلعة ما واحدة في كافة دول العالم المختلفة ، يترتب عليه استبعاد دور البحوث والتطوير (R & D) Research and Development . وما يندرج عنها من تقدم تكنولوجي يؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا نسبية مكتسبة في إحدى السلع خلال فترة زمنية معينة . ويلعب هذا الفرض ثلاثة أدوار هامة لصحة نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج هي (٨) :

● استبعاد عنصر الزمن واستاتيكية التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في التجارة الدولية ، وهو أمر ضروري لبقاء دوال الإنتاج ثابتة دون تغيير خلال الزمن .

● التأكيد على الأهمية الكبرى للاختلاف النسبي في كميات عناصر الإنتاج كأساس لتفسير قيام التجارة الخارجية عن طريق استبعاد دور البحوث والتطوير كمحدد أساسي من محددات التجارة الخارجية .

● أن التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع شائعة ومعروفة ويمكن الحصول عليها وشراؤها من الأسواق العالمية . فهذه التكنولوجيا ليست موضوعاً لاحتكارات وامتيازات من جانب دول أو صناعات معينة .

(٨) راجع إلى هذا الخصوص كل من :

- G.C. Hufbauer, Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1966, pp. 15-16.
- J.N. Bhagwati, "The Heckscher-Ohlin Theorem in The Multicommodity Case", in : Journal of Political Economy, 80 (1972), pp. 1052-1055.

غير أن النظريات الكلاسيكية قد اتفقت فيما بينها على أن دوال الانتاج خطية ومتجانسة . ويعبر عن هذه الحالة بأنه في حالة زيادة المدخلات Inputs في انتاج سلعة ما بنسبة معينة تزداد المخرجات Outputs بنفس النسبة . فاذا امتزجت عناصر الانتاج بنفس النسبة ، فان الانتاجية الحدية لكل من عنصرى العمل ورأس المال تبقى ثابتة دون تغيير . ويعبر عن هذا الوضع بالقول بأن الانتاج يخضع في ظل النظريات الكلاسيكية لظروف قانون الغلة (النفقة) الثابتة . وبتعبير متكافئ ، فان دوال الانتاج الخطية المتجانسة تستبعد اقتصاديات الحجم كأحد مصادر المزايا النسبية المكتسبة كإضافة الى المزايا النسبية الطبيعية التي تنشأ بسبب اختلاف نسب توافر كميات عناصر الانتاج . من هنا يمكن القول أن النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية تبحث في أسباب اختلاف المزايا النسبية الطبيعية دون المزايا المكتسبة ، وهو ما دفعنا الى القول بأن قانون النفقات النسبية الطبيعية على النحو الذى صاغه ريكاردو هو محور ارتكاز هذه النظريات في محاولتها تفسير نمط وشروط التجارة الدولية .

ثالثا : المرونة الكاملة للأسعار نظرا لتحديدها في إطار من أركان المنافسة الكاملة في كل سوق من أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج . ومؤدى ذلك اختفاء كافة العقبات الاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية أمام قوى السوق التى يولدها جهاز الثمن . ومؤدى الأخذ بهذا الفرض أن النظريات الكلاسيكية تستبعد أمرين هامين :-

● الصور الاحتكارية أو صور المنافسة الاحتكارية التى تنظم أسواق الانتاج والاستهلاك في عالمنا المعاصر .

● استبعاد ظاهرة تنوع المنتجات Differentiated Products والتى تنشأ من توافر صفات معينة لدى المشتري بسبب جودة أنواع المنتج واكتسابه لمباركة أو اسم تجارى معين أو غيرها من الصفات التى تستقر لدى المشتري بحيث يتوافر لديه الإقتناع الكافى بأن هذا النوع يعتبر منتجا مستقلا بذاته عن غيره من الأنواع التى تنتمى الى نفس طائفة المنتجات (٩) .

(٩) قارن :

— A. Myrick Freeman III, International Trade : An Introduction To Method and Theory, Harper & Row Publishers, New York, 1977, pp. 6-77.

رابعاً : تفترض النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية في جانب الإنتاج عدداً معيناً من الفروض تجعل من العرض هو المتغير المستقل ، والذي بمقتضاه تتحدد المتغيرات الأخرى في النظام الاقتصادي . هذه الفروض هي (١٠) :

(١) ثبات الحجم الكلي للموارد الاقتصادية بالنسبة لكل بلد على حده ، الأمر الذي يعنى في الوقت ذاته تجاهل الآثار الممكنة للتغيرات في أسعار عناصر الإنتاج على كمياتها . . فزيادة معدلات الأجور لن يتبعها زيادة معدل مساهمة قوة العمل أو عدد ساعات العمل . كما أن ارتفاع معدلات الربح لن يتبعها زيادة معدلات استصلاح الأراضي . مفاد ذلك أن منحنيات العرض لجميع عناصر الإنتاج عبارة عن خطوط عمودية مستقيمة موازية للمحور الرأسى ، بمعنى أن جميعها عديم المرونة .

(ب) عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة مع قدرتها على التنقل بحرية كاملة داخل البلد الواحد . ويترتب على التسليم بصحة هذا الفرض نتيجتان هامتان ، تعدان في نفس الوقت من مآخذ النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية :

● تركيز النظريات الكلاسيكية في مجال المنتجات الصناعية على تحديد أسباب ونمط التجارة الخارجية في المنتجات النامة الصنع (السلع الاستهلاكية) دون الأخذ في الاعتبار أسباب ونمط التجارة الخارجية في السلع الوسيطة أو السلع الاستثمارية .

● استبعاد ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ، ودور الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations وآثارها المباشرة وغير المباشرة نحو قيام التجارة الخارجية وتنوعها .

(١٠) راجع في هذا الخصوص العناصر التالية :

- K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, 5. Auflage, Verlag Vahlen, München, 1974, p. 2.
- A. Myrick Freeman III, International Trade : An Introduction To Method and Theory, Op. Cit. pp. 6-77.
- H. R. Heller, International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974, p. 6-77.

خامسا : كذلك تفترض النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية عددا آخر من الفروض في جانب الاستهلاك ، بحيث تجعل من الطلب المتغير التابع ، والذي يتحدد تلقائيا بمجرد تحديد العرض . هذه الفروض هي :

● تعتبر اذواق المستهلكين معطاة ، بمعنى ان خرائط السواء التي تظهر اذواق المستهلكين هي بدورها معطاة لا تتغير . لهذا فليس من المنتظر ان تحدث تغيرات مفاجئة في اذواق المستهلكين كنتيجة مفاجئة لتوافر سلعاً معينة في الأسواق الدولية .

● تفترض النظريات الكلاسيكية ثبات انماط وهياكل توزيع الدخل القومي في الدول أطراف التبادل الدولي ، بمعنى أنها معطاة ومعروفة .

سادسا : التوظيف الكامل لعناصر الانتاج المتاحة داخل الاقتصاد القومي لكل دولة على حدة . فجميع عناصر الانتاج المتاحة عند مستويات الأجور والأسعار السائدة يتم توظيفها بالكامل في العملية الانتاجية مع اختفاء مظاهر البطالة الإجبارية . فافتراض المرونة التامة لحركات الأسعار والأجور يعنى ان هذه المتغيرات كفيفة في حركتها غير المقيدة بتحقيق التعادل بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من عناصر الانتاج في الأسواق المختلفة .

سابعا : يعتبر توازن ميزان المدفوعات في النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية معطاة بسبب آلية الموازنة التي توفرها العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار طبقا لما تنص عليه نظرية كمية النقود . فاذا افترضنا وجود فائض في الميزان التجارى للدولة ، بمعنى ان صادراتها أكبر من وارداتها ، فان عمليات التحكيم والمراجعة المتعارف عليها في ظل قاعدة الذهب الدولية قادرة على احداث التوازن المطلوب في الميزان التجارى . وتفصيلات ذلك ان الفائض المتحقق في الميزان التجارى يعنى زيادة عرض الصرف الاجنبى عن الطلب عليه ، وهو ما يعنى انخفاض سعر الصرف الامر الذى يؤدي الى استيراد الذهب من الخارج للاستفادة من الانخفاض الحادث في سعر الصرف . وتسؤدى زيادة كمية الذهب الواردة من الخارج الى زيادة الاحتياطى لدى البنك المركزى ، وهو ما يؤدي الى زيادة قدرته على زيادة عرض النقود ، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار .

فتنخفض الصادرات ، وتزداد الواردات الى ان يتلاشى الفائض تدريجيا . وبطريقة متشابهة يتحقق التوازن تلقائيا في حالة العجز من خلال أحداث مجموعة من التغيرات في الاتجاه العكسي (١١) .

ثامنا : تفترض النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية عدم وجود نفقات نقل ، أو أى عوائق أخرى طبيعية كانت أم صناعية أمام التجارة بين الدول . ويؤدى الأخذ بهذا الفرض الى تطابق نسبة الأسعار العالمية مع الأسعار القومية لكلا الدولتين .

تاسعا : استبعاد ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج Non-reversible Factor Intensities . وتعنى هذه الظاهرة ان اختلاف نسب أسعار عناصر الانتاج لا يؤدى الى تغيير الأوضاع النسبية للسلع من حيث كثافة استخدام عناصر الانتاج . فاذا وصفت سلعة بأنها كثيفة رأس المال فانها تظل كما هى حتى ولو تغيرت الأسعار النسبية لعناصر الانتاج المستخدمة في انتاجها (١٢) .

هذه هى أهداف وفروض النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية بحيث تشكل الأعمدة الرئيسية لهذه النظريات . فاذا أسقط أحد هذه الفروض فانه يمكن القول — على نحو ما ذهب اليه كند لبرجر C.P. Kindlebergè — بأن أحد أعمدتها قد تهاوت على الأرض ، ويتطلب الأمر أخذ ذلك في الاعتبار في مجال صياغة النتائج التى تمخضت عنها هذه النظريات . وبالإضافة الى ذلك فانه توجد مجموعة من الفروض الايضاحية التى لا يترتب على إسقاطها تغيير جوهري في النتائج التى توصلت اليها تلك النظريات . وفي مقدمة هذه الفروض الايضاحية ان العالم يتكون من دولتين ، ويتبادل سلعتين فقط ، وتعتمد في انتاجها على عنصرين فقط من عناصر الانتاج هما العمل ، ورأس المال .

-
- K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. pp. 20-30. (١١)
— H. Siebert, Aussenhandelstheorie, Stuttgart, 1973.
pp. 9-11.

(١٢) راجع في هذا الصدد المصادر التالية :

- K. Rose, "The Heckscher-Ohlinsches Theorem Und Technischer Fortschritt", in : G. Bombach (Ed.), Beiträge Zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin, 1970, pp. 9-33.
— A. Zottmann, Theorie Und Politik der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 30.

٤٠١ نموذج هكشر — أولين وقيام التجارة الدولية :

يسمى نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج الى اثبات أن اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج يؤدي الى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلعة الواحدة بين الدول الأمر الذي يمكن الدولة من استيراد السلعة من الخارج بنفقة إنتاج أقل مما لو تم إنتاجها محليا . ولاثبات صحة هذه القاعدة فلقد بدء هذا النموذج بالبحث عن العوامل المحددة للأسعار في اقتصاد ما . وفي هذا الصدد يرى أولين أن الأسعار في النهاية تتحدد بالطلب عليها والمعرض منها ، أي تعتمد على العوامل الأربعة التالية حيث يكون العاملان الأول والثاني جانب العرض ، بينما يتحدد جانب الطلب بالعاملين الثالث والرابع (١٣) .

(أ) مدى توافر الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج .

(ب) الشروط الفنية للإنتاج أو دالة الإنتاج .

وهذان العاملان يكونان جانب العرض .

(ج) مستوى الدخل ، وعلى الأخص هيكل توزيع هذا الدخل .

(د) تفضيلات وأذواق المستهلكين .

وهذان العاملان يكونان جانب الطلب .

وبمقارنة هذه العوامل الأربعة بالفروض الأساسية للنظرية يتضح لنا أن دوال الإنتاج (العامل الثاني) للسلعة متشابهة في دول العالم المختلفة وأن هيكل توزيع الدخل (العامل الثالث) ثابت ، وأن دوال تفضيلات وأذواق المستهلكين (العامل الرابع) بين الدول هي الأخرى بدورها متماثلة . لذلك لم يتبق من هذه العوامل الأربعة سوى (العامل الأول) الذي يتعلق بمدى الوفرة النسبية لكميات عناصر الإنتاج

(١٣) راجع في هذا الخصوص المراجع الظلية .

- J.L. Ford, 'The Ohlin-Heckscher Theory of The Basis and Effects of Commodity Trade', Asia Publishing House, New York, 1965.
- H.G. Johnson, 'Factor Endowments, International Trade, and Factor Prices', in : The Manchester School of Economic Studies, 25 (1957) 3.

كمصدر لاختلاف المزايا النسبية باعتباره العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية بين الدول ، وهو ما يعنى أيضا أن نموذج هكشر — أولين كنسب عناصر الانتاج يعتمد في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية على العوامل المتعلقة بجانب العرض دون العوامل المتعلقة بجانب الطلب . لهذا يمكن القول أنه طبقا لهذا النموذج — فإن العرض هو المتغير المستقل ، والطلب هو المتغير التابع .

ولبيان كيف يحدد عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج نمط التبادل الدولي ، فإن نموذج هكشر — أولين كنسب عناصر الانتاج يعتمد على الفرضيتين التاليين (١٤) .

الفرضية الأولى :

تسبب الاختلافات الدولية في نسب عناصر الانتاج اختلافات مناظرة في هيكل النفقات والأسعار النسبية للسلع حيث تسهل بدورها قيام التجارة الدولية . تمثل دولة تقوم بانتاج وتصدير تلك السلعة التي تحتاج الى ذلك العنصر من الانتاج الذي تتمتع فيه بوفرة نسبية . فإذا توافر لديها عنصر رأس المال فإن الدولة في هذه الحالة تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المال ، وتقوم في الوقت ذاته باستيراد تلك السلع كثيفة العمل ، ومن الأهمية بمكان في هذه الحالة هو الاختلاف النسبي وليس المطلق كنسب عناصر الانتاج .

الفرضية الثانية :

يؤدي قيام التجارة الدولية مع مضي الزمن الى التعادل الجزئي على الأقل لأسعار السلع والخدمات والتي تؤدي بدورها الى التعادل الجزئي على الأقل لأسعار خدمات عناصر الانتاج « الأجور في حالة عنصر العمل وسعر الفائدة في حالة عنصر رأس المال » .

(١٤) أنظر المصادر التالية

- K. Rose "The Hecksher-Ohlinsches Theorem Und Technischer-Fortschritt", Op. Cit. pp. 9-33.
- M.O. Clement, R.L. Pfister, and K.J. Rothwell, Theoretical Issues in International Economics, Houghton Mifflin Company, Boston, 1967, Chapters 1-2.
- P.P. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Sixth Edition, Macmillan, New York, 1984, pp. 81-89.

ونتناول فيما يلي شرح هاتين الفرضيتين النظريتين :

١٠٤٠٦ العلاقة بين اختلاف نسب عناصر الانتاج وأسعار السلع :

تفترض نظرية هكشر - أولين امكانية تقسيم السلع في المجتمع حسب استخداماتها لخدمات عناصر الانتاج ، فاذا كان العمل ورأس المال هما عنصرى الانتاج على النحو الذى تفترضه هذه النظرية ، فإنه يمكن تقسيم السلع الى سلع كثيفة العمل Labour-intensive Goods و سلع كثيفة رأس المال Capital-intensive goods . ولتوضيح ذلك نفترض أن لدينا سلعتين س ، ص ، وعنصرين للانتاج هما ع رمزاً لعنصر العمل ، و ر رمزاً لعنصر رأس المال . وهنا يقدر أن السلعة س كثيفة العمل اذا توافر للشرط التالى (١٥) .

$$\frac{ع س}{ر س} < \frac{ع ص}{ر ص} \quad \dots \dots \dots (١)$$

ع س = كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة س .

ع ص = كمية العمل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة ص .

ر س = كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة س .

ر ص = كمية رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة ص .

ومضمون المتباينة رقم (١) هو أن السلعة س كثيفة العمل عن السلعة ص لاحتياجها الى عمل أكثر من رأس المال بالمقارنة بالسلعة ص .

وبنفس الطريقة يمكن القول أن السلعة ص سلعة كثيفة رأس المال اذا تحققت المتباينة رقم (٢) التالية :

$$\frac{ر س}{ع س} > \frac{ر ص}{ع ص} \quad \dots \dots \dots (١)$$

(١٥) سلطان أبو على ، التجارة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ - ٧٦ .

— M. Chacholiades, International Trade Theory and Policy, Op. Cit., pp. 205-209.

وتدلنا المتباينة رقم (٢) على أن السلعة ص كثيفة رأس المال لاحتياجها الى رأس المال أكثر من العمل بالمقارنة بالسلعة س .

وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك دولة كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس المال . فلنفترض أن لدينا دولتين هما (أ) ، (ب) ولتحدد الدولة كثيفة العمل والأخرى كثيفة رأس المال نلجأ الى استخدام المتباينتين رقمي ٣ ، ٤ التاليين :

$$\begin{array}{rcl} \frac{ع\ ب}{ر\ ب} < \frac{ع\ أ}{ر\ أ} & \dots & (٣) \\ \frac{ر\ ب}{ع\ ب} > \frac{ر\ أ}{ع\ أ} & \dots & (٤) \end{array}$$

حيث :

- ع أ = كمية العمل المتوافرة في الدولة (أ) .
- ع ب = كمية العمل المتوافرة في الدولة (ب) .
- ر أ = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (أ) .
- ر ب = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (ب) .

ومنطوق المتباينة رقم (٣) هو أن كمية العمل المتوافرة في الدولة (أ) مقسومة على كمية رأس المال المتوافرة بها أكبر من كمية العمل المتوافرة في الدولة (ب) مقسومة على كمية رأس المال المتوافرة بها . ومفاد ذلك أن الدولة (أ) بها وفرة نسبية في عنصر العمل بالمقارنة بالدولة (ب) .

وبطريقة متشابهة تدلنا المتباينة رقم (٤) على أن كمية رأس المال المتوافرة لدى الدولة (أ) مقسومة على كمية العمل المتوافرة لديها أقل من كمية رأس المال المتوافرة لدى الدولة (ب) على كمية العمل المتوافرة لديها .

ومضمون ذلك أن الدولة (ب) بها وفرة نسبية في رأس المال بالمقارنة بالدولة (أ) .

والخطوة التالية هي بيان تأثير كثافة عنصر الانتاج على مكافآتها وهي الأجرور في حالة عنصر العمل وسعر الفائدة في حالة رأس المال . وهنا يمكن القول أن الوفرة النسبية لأحد عناصر الانتاج تؤدي الى انخفاض مكافأة هذا العنصر ، وأن الندرة النسبية لأحد عناصر الانتاج تؤدي الى ارتفاع مكافأة هذا العنصر . ويمكن بيان هذه العلاقة رياضياً على النحو التالي (١٦) .

$$(٥) \quad \dots \dots \dots \frac{م}{ل} \leftarrow \frac{١}{ل} \leftarrow \frac{ر}{ع} \rightarrow \frac{١}{غ}$$

- ر = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (١) .
- ع = كمية العمل المتوافرة في الدولة (١) .
- ر ب = كمية رأس المال المتوافرة في الدولة (ب) .
- ع ب = كمية العمل المتوافرة في الدولة (ب) .
- م ب = مكافأة عنصر رأس المال في الدولة (١) .
- ل أ = مكافأة عنصر العمل في الدولة (١) .
- م ب = مكافأة عنصر رأس المال في الدولة (ب) .
- ل ب = مكافأة عنصر العمل في الدولة (ب) .

وتدلنا المتباينة رقم (٥) على أن الدولة (١) كثيفة العمل والدولة (ب) كثيفة ورأس المال . لذلك تكون مكافأة عنصر العمل (الأجرور) في الدولة (١) منخفضة عنها في الدولة (ب) . بعبارة أخرى فان مستويات الأجرور في الدولة (١) منخفضة بالمقارنة بمستويات الأجرور في الدولة (ب) .

وبطريقة مماثلة فان مكافأة عنصر رأس المال (سعر الفائدة) في الدولة (ب) منخفضة عن مكافأة عنصر رأس المال في الدولة (١) . بتعبير متكافئ فان مستويات سعر الفائدة في الدولة (ب) أقل من مستويات سعر الفائدة في الدولة (١) .

(١٦) B. Ohlin, "Die Beziehungen Zwischen Internationalem Handel und Internationalen Bewegungen von Kapital Und Arbeit", in : Zeitschrift für National Okonomie, 2 (1931), pp. 161-199, here, pp. 165-168.

وفي ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن منطق الشق الأول لنموذج هكشر — أولين — لنسب عناصر الانتاج يحتوى على أن التجارة الخارجية بين الدول تقوم نتيجة لاختلاف النفقات والأسعار ، ويرجع هذا الاختلاف الى عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بين الدول المختلفة ، أى الى الاختلاف النسبى فى كميات عناصر الانتاج . وينشأ عن ذلك لقجاه الدول الى التخصص فى انتاج وتصدير السلع التى تعتمد فى انتاجها على عنصر الانتاج الأوفر نسبيا لأن توافر عنصر من عناصر الانتاج يعنى انخفاض تكلفة هذا العنصر الأمر الذى يجعله أرخص نسبيا ، وبالتالي فالاعتماد عليه فى انتاج سلعة ما يجعله أرخص نسبيا . فى الوقت ذاته تقوم كل دولة بالاعتماد على العلم الخارجى فى تزويدها بتلك السلع التى تحتاج فى انتاجها الى ذلك النوع من عناصر الانتاج للندرة نسبيا نظرا لارتفاع مكافآت هذه العناصر وبالتالي ارتفاع نفقة الانتاج النسبية لتلك السلع التى تعتمد عليها مما لو تقرر انتاجها داخل هذه الدولة .

وعلى هذا نستطيع القول أن الصناديق فى كل بلد تتكون من السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبرى من عناصر الانتاج الوفيرة نسبيا . وان واردات ذلك البلد تتكون من تلك السلع التى تدخل فى انتاجها كميات كبيرة من عناصر الانتاج النادرة نسبيا . فإذا تمتعت الدولة (أ) بوفرة نسبية فى عنصر العمل وندرة نسبية فى رأس المال ، وأن الدولة (ب) تمتعت بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال وندرة نسبية فى عنصر العمل فان نمط التخصص والتبادل الدولى يتحدد على الوجه التالى :

تقوم الدولة (أ) بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة العمل لأنها أرخص نسبيا واستيراد تلك السلع كثيفة رأس المال لأنها غالية نسبيا . أما الدولة (ب) تقوم بانتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المال لأنها رخيصة نسبيا واستيراد تلك السلع كثيفة العمل لأنها غالية نسبيا .

١-٢٠٤٠ تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الانتاج :

يحتوى منطق الافتراض النظرى الثانى لنموذج هكشر — أولين — لنسب عناصر الانتاج على أن الحركة الدولية غير المقيدة للسلع تنعكس على أسعار عناصر الانتاج . فلما كانت الدولة (أ) تنتج بعد قيام التجارة الدولية مزيدا من السلع كثيفة العمل فان الطلب على عنصر العمل فى الدولة (أ) يزداد مما يؤدى الى ارتفاع سعر عنصر العمل ، أى زيادة مستويات الأجور بالدولة (أ) . عن الوضع السائد قبل قيام التجارة الخارجية مع الدولة (ب) . وعلى الجانب الآخر تنفتح الدولة (ب) بعد قيام التجارة الدولية مزيدا من السلع كثيفة رأس المال مما يؤدى الى زيادة

الطلب على رأس المال وبالتالي ارتفاع سعر عنصر رأس المال ، أى بتعبير متكافئ ارتفاع مستويات أسعار الفائدة في الدولة (ب) عن الوضع الذى كانت عليه قبل قيام التجارة الدولية . ويعبر أولين عن هذه التغيرات نتيجة لقيام التجارة الدولية بوجود اتجاه نحو التعادل الجزئى على الأقل بين أسعار عناصر الانتاج المتفاوتة . ويرى يعتبر نتيجة لذلك أن حرية تبادل السلع والخدمات تعد عاملا معوضا عن الفرض الكلاسيكى للقائل بعدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين بلاد العالم المختلفة . ويسجل أولين في هذا المقام رأيه في أن قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الانتاج . ولما كان هذا الشرط يتعارض مع الفروض الأساسية للنظرية ، فإنه يمكن القول بأن نموذج هكشر — أولين لا يسلم الا بإمكانية حدوث التعادل الجزئى بين أسعار عناصر الانتاج (١٧) .

الا أن موضوع تعادل أسعار عناصر الانتاج تعادلا تاما قد شد انتباه فريق آخر من الكتاب في مقدمتهم سامولسون P.A. Samuelson (١٨) ولرنر A.P. Lerner . فطبقا لفرضية تساوى أسعار عناصر الانتاج التى صاغها هذان الكاتبان كلا منهما مستقلا عن الآخر ، فإن التعادل التام بين أسعار عناصر الانتاج ممكن الحدوث اذا توافرت الشروط الإضافية التالية :

● تؤدي قيام التجارة الدولية الى التعادل المطلق والنسبى لأسعار عناصر

A. Zottmann, Theorie Und Politik der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 30. (١٧)

(١٨) راجع في هذا الخصوص :

- P.A. Samuelson, "International Trade and the Equalization of Factor Prices", in : Economic Journal, 58 (1948), pp. 165-184.
- ———, "International Factor-Price Equalization : Once Again" in : Economic Journal, 59, 234 (1949).
- W.F. Stolper, and P.A. Samuelson, "Protection and Real Wages", in : Review of Economic Studies, 9 (1941)
- (١٩) انظر :
- A.P. Lerner, "Factor Prices and International Trade", In : Economica, London, 10 (1952).

ثم قارن أيضا كل من :

- R.A. Mundell, International Economics, Macmillan, New York, 1968.
- P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Op. Cit. pp. 86-98.

الانتاج طالما أن أطراف التبادل الدولي لم تصل بعد إلى مرحلة التخصص الكامل لانتاج أى من السلعتين س ، ص .

● إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الانتاج فإن التبادل الحر للسلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الانتاج بين الدول .

وغنى عن البيان فإن صحة هذه الشروط الإضافية تتطلب في الوقت نفسه التوافر الكامل للفروض الأساسية للنظريات الكلاسيكية السابق بيانها في بند (٢٠٢) . وعليه فإن غياب أحد هذه الفروض يحول دون انطباق فرضية تساوى أسعار عناصر الانتاج على النحو الذى صاغه كلا من سامولسون وليرنر .

٥.١ الفكر الكلاسيكى فى الميزان :

تبين لنا من تحليلنا السابق أن النظريات الكلاسيكية تحاول تفسير التجارة الدولية فى ضوء مدى الوفرة أو الندرة النسبية للموارد التى يملكها الاقتصاد القومى لأى من الدول أطراف التبادل الدولى ، فهى تقطع بأن التجارة الدولية تنتج من تلك الحقيقة القائلة بأن الدول تختلف فيما بينها فيما وهبته لها الطبيعة من موارد . فطبقا لنموذج هكشر — أولين تقوم كل دولة بتصدير تلك السلعة التى تعتمد فى انتاجها على العنصر النادر نسبيا . ولقد وجد هذا التفسير الذى قدمه نموذج هكشر — أولين فى التجارة الدولية قبولا عاما خصوصا بعد تطويره على يد سامولسون وليرنو واستمر خلال الثلاثينات والأربعينات يمثل الأساس النظرى لاختلاف النفقات والميزات النسبية وقيام التجارة الخارجية .

الا أن الفكر الكلاسيكى فى التجارة الدولية مع ذلك قد تعرض للعديد من الانتقادات النظرية والتطبيقية عند محاولة تطبيق نموذج هكشر — أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . ولقد دفع ذلك عدد من الاقتصاديين إلى القول بأنه من المحتمل ألا تعرف الدراسات الاقتصادية نظرية أخرى فجرت من الآراء النظرية المؤيدة وتلك المعارضة مثلما حدث فى حالة نموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج (٢٠) . . هذه الآراء المؤيدة والمعارضة تنبع من العوامل التالية : —

B. Södersten, H.P. Gray

(٢٠) من بين هؤلاء الاقتصاديين راجع فى هذا الخصوص :

●● الفروض غير الواقعية لنظرية نسب عناصر الانتاج والواردة في بند ٢ - ٢ .

●● اهمال كثير من الظواهر الاقتصادية ذات الأهمية القصوى للاقتصاد العالمي ابتداء من الحرب العالمية الثانية مثل مشكلة التطور التكنولوجي ، مشكلة تجارة المنتجات الصناعية المتنوعة بين الدول الصناعية المتقدمة ، ثم مشكلة التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث .

●● عدم تطابق نتائج نموذج هكشر - أولين مع نتائج الدراسات التطبيقية التي أجريت لها .

وبناء عليه ينحصر تقييمنا لنموذج هكشر - أولين في ضوء الانتقادات النظرية التي وجهت إليه، وبالفظر للنتائج التي أسفرت عنها الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار مدى صحة هذا النموذج .

١-٥-٢ الانتقادات النظرية :

لقد اعتمد نموذج هكشر - أولين لنسب عناصر الانتاج وبقي النظريات الكلاسيكية وهي بصدد تفسيرها لقيام التجارة الدولية على أنظمة الانتاج الداخلي للدول دون أن تعنى بالمشاكل العملية للتجارة الدولية كتوقع نوعية السلع التي يتم تبادلها أو تحديد صفات وخصائص هذه السلع . لذلك بقيت هذه النظرية دائماً على أنها نظرية بالمفهوم الثاني (٢١) Theory in The Second Sense لهذا كانت هذه النظريات مسرحاً للعديد من الانتقادات التي وجهت في المقام الأول للفروض التي بنيت عليها والتي نتناولها بشيء من التفصيل فيما يلي :

أولاً : افترضت نظرية هكشر - أولين تشابه دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة ، فضلاً عن كونها دوال انتاج خطية متجانسة . فتشابه دوال الانتاج معناه استبعاد أثر البحوث والتطور وما يمكن أن ينشأ عنهما من تقدم

=

— H.P. Gary, A Generalized Theory of International Trade, Macmillan, London, 1976, p. 27.

— Södersten, International Economics , Harper & Raw, New York-London, 1970, pp. 48-50.

R. Vernon, (Ed). The Technology Factor in International Trade, Columbia Univ. Press, New York, 1970, p. 10.

تكنولوجيا يمكن الدول التي كانت حقلًا لهذا التطور من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة
Man-Made Comparative Advantages تؤهل الدولة للتخصص في إنتاج

وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا Technology Intensive - Goods . وتعد دوال
الإنتاج الخطية المتجانسة في ظل نظرية هكشر — أولين من الأسباب الرئيسية
لإستاتيكية هذه النظرية وعدم قدرتها على ملاءمة حقائق العالم الواقعي
الذي يهوج بكثير من الظواهر الاقتصادية الديناميكية ، والذي يعرف بجانب
اختلاف الوفرة أو القدرة النسبية لعناصر الإنتاج كمصدر لاختلاف المزايا النسبية
الطبيعية بين الدول مصادر أخرى ذات أهمية كبرى لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة
وما لها من دور هام في قيام التجارة الخارجية بين الدول . هذه المصادر التي تسبب
اختلافًا للمزايا النسبية المكتسبة يمكن تلخيصها فيما يلي :

● الأيدي العاملة الماهرة Labour Skills وهي ما تعرف أيضا باسم
عنصر رأس المال الانساني أو البشري .

● ظاهرة اقتصاديات الحجم أو وفورات الإنتاج الكبير .

● البحوث والتطور وما لها من دور في أحداث التقدم التكنولوجي الذي نشهده
في عالم اليوم .

● كفاءة الاتصالات الدولية والهياكل الرئيسية Infrastructure
لبلد ما وتأثيرها على التجارة الخارجية لدولة ما .

ثانيا : تفترض نظرية هكشر — أولين أن إنتاج وتبادل السلع والخدمات
يتم في ظل شروط المنافسة الكاملة ، وهو ما يدفع بهذه النظرية إلى عدم الأخذ في
الاعتبار إنتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل الأسواق الاحتكارية فضلا
عن إهمالها لظاهرة تنوع المنتجات Differentiated Products المترتبة على

(٢٢) لمزيد من التفاصيل راجع للمؤلف دراسته باللغة الانجليزية عن امكانيات التعاون والتكامل
الاقتصادي بين الجماعة الأوربية والجامعة العربية وخاصة صفحات ٢٥٦ - ٢٨١ . وراجع
أيضا كلا من :

- J.N. Bhagwati, 'The Heckscher-Ohlin Theorem in The Multi-Commodity Case', in : Journal of Political Economy, (1970), pp. 1052-1055.
- R.E. Caves ; Trade and Economic Structure, Cambridge, Harvard University, 1960, p. '770.
- G.C. Hufbauer, 'Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Harvard University, Cambridge, Mass., 1966, pp. 15-16.

انتاج وتبادل السلع والخدمات في ظل الأسواق الاحتكارية وأسواق المنافسة وأثرها في قيام التجارة الخارجية بين الدول . ولقد اكتسبت هذه الظواهر أهمية بالغة بحيث لم يعد في الامكان تجاهلها أو اسقاطها من جوهر نظرية التجارة الدولية (٢٣) .

فالاحتكار والمنافسة الاحتكارية في أسواق المنتجات تسبب اختلافات في مستويات أسعار المنتجات عن تلك الأسعار الممكن أن تسود في ظل المنافسة الكاملة . وتنطبق نفس نتائج التحليل عند الحديث عن أسواق خدمات عناصر الإنتاج . ومرد هذه الاختلافات في أسعار المنتجات وأسعار خدمات عناصر الإنتاج في ظل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية الى عدم توافر المعلومات والمعرفة الكافية بأحوال السوق العالمى وما يترتب عليها من نفقات يميل عدد من الكتاب الى تسميتها باسم نفقة المعلومات Information Cost ويعتبرونها نوعا من الاستثمار في بلد الإنتاج (٢٤) . فإذا تغيرت المعلومات المتوافرة لدى الدولة عن أحوال الأسواق العالمية ومستويات الأسعار السائدة بها وأنواع ومصادر الاختراعات والابتكارات التى تتم خلال فترة زمنية معينة ، فإن المزايا النسبية لهذه الدولة يمكن أن تشهد هى، الأخرى تغييرات مناظرة . ويمكن أن ينشأ عن ذلك تغيير الأسعار النسبية وتكوين التجارة الدولية نتيجة للوفرة النسبية للمعلومات خلال الفترة الزمنية المعينة .

يضاف الى ذلك أنه قد تستقر لدى المستهلك صفات معينة عن نوع معين من المنتجات أو اسما تجاريا يكتسبه هذا المنتج فيؤدى الى توافر الاقتناع الكافى لدى المستهلك بحيث يولد الاعتقاد لديه بأن هذا النموذج منتج قائم بذاته يختلف عن غيره من أنواع المنتجات التى تنتمى الى نفس الطائفة . وتعرف هذه الظاهرة باسم ظاهرة « تنوع المنتجات » .

ثالثا : تفترض نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول . ويترتب على الأخذ بهذا الفرض نتيجتان هامتان بالنسبة لهيكل التجارة الدولية هما : الاقتصار على تحليل وتفسير قيام التجارة الخارجية في كلا من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية أو الرأسمالية في جانب ، وعدم القدرة على تفسير دور الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations وما لها من اثر غير مباشر على هيكل ونمو التجارة الخارجية . ويمكن ارجاع هذا

(٢٣) H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit. p. 17.

(٢٤) R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : Quarterly Journal of Economics, 80 (1966). pp. 190-209.

القصور من جانب نظرية هكشر — أولين الى تركيزها الشديد على عنصرين فقط من عناصر الانتاج هما العمل ورأس المال . ولقد أدى هذا التركيز الى اهمال الاختلافات النوعية لعناصر الانتاج واعطاء الاختلافات الكمية لعناصر الانتاج الدور الهام في مجال تفسير قيام التجارة الخارجية .

ولقد كان للفجاء الكبير الذى حققته نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة The New-Factor Proportions Theory الفضل في شد الانتباه الى رأس المال الانسانى أو المستوى البشرى باعتباره عنصرا جديدا من عناصر الانتاج يختلف في خصائصه عن عنصر العمل غير الماهر . فلقد كان لهذه النظريات الفضل في اكتشاف مصدر جديد لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول . لذلك — وكما يرى جونز Jones — فانه يمكن الاعتماد على عنصر رأس المال البشرى في تفسير أنماط التجارة الخارجية في المنتجات التى تعتمد في انتاجها على الأيدى العاملة الماهرة والمدرية (٢٥) . ولقد لاقت هذه النظرية قبولا عاما بسبب قدرة رأس المال المادى Physical Capital على التنقل دوليا دون رأس المال البشرى الذى لا يتمكن من التنقل دوليا . ولقد لقيت ظاهرة انتقال رأس المال المادى دوليا دعما جديدا من خلال اتساع نطاق ظاهرة الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، ومن الدول المنتجة للبترول الى الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية الأخرى . وكذلك كان لمعونات التنمية الاقتصادية التى تتلقاها الدول النامية من كل من الدول الصناعية المتقدمة ودول الأوبك دورا آخر في دعم الحركات الدولية لرؤوس الأموال . وعليه فيمكن القول بقدرة عناصر الانتاج جزئيا على الأقل في التنقل بين دول العالم المختلفة والمتمثلة في الحركات الدولية لرؤوس الأموال وهو ما يناقض ما افترضته نظرية هكشر — أولين من عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل دوليا .

ويوحى لنا التحليل المتقدم أن التجارة الدولية في السلع الوسيطة تعد نتيجة مباشرة للحركة الدولية لرؤوس الأموال المادية . وتفسير ذلك أن انتقال رؤوس الأموال دوليا يتجه الى تحقيق المساواة بين معدلات العائد على رأس المال أو مستويات سعر الفائدة دوليا من ناحية ، وإلى المساواة في نفقات رؤوس الأموال المادية الداخلة في انتاج الآلات والمعدات بين الدول من ناحية أخرى . وتنعكس هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال المادية على قضية التوطن لعمليات انتاج

R.W. Jones, "The Role of Technology in Theory of International Trade" (٢٤١) in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Universities National Bureau Conference Series, New York, 22 (1970), pp. 73-92.

السلع الوسيطة نظرا لتأثيرها المحتمل على درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج بسبب هذه الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

يضاف الى ذلك أن الميزة النسبية لبلد ما في انتاج سلعة استهلاكية معينة عرضة بدورها الى التأثير بسبب انتقالات رؤوس الأموال دوليا . فاذا أمكن لهذا البلد استيراد السلع الوسيطة الداخلة في انتاج هذه السلع بأسعار رخيصة نسبيا عن أسعار هذه السلع في السوق الداخلي ، فإن النتيجة المنطقية هي زيادة القدرة التنافسية لهذا البلد في انتاج السلع الاستهلاكية .

وفي الوقت ذاته لا يمكن الفصل بين الحركات الدولية للسلع الوسيطة عن ظاهرة وجود الشركات متعددة الجنسية . فهذا النوع من الشركات يمكنه المساعدة في تحسين الميزة النسبية لكل من البلاد صاحبة هذه الشركات وتلك البلاد موطن الاستثمارات التي تقوم بها هذه الشركات لما تحقته من انخفاض نفقة المعلومات وتحقيق المزيد من اقتصاديات الحجم لاتساع نطاق السوق في مجالات الانتاج والتنقل .

رابعا : يعتمد الانتقاد الرابع للنظريات الكلاسيكية الى ما تفترضه من عدم وجود نفقات نقل بين الدول . إلا أن حقائق العالم الواقعي تظهر عدم واقعية هذا الفرض ، ذلك أنه من الممكن في كثير من الحالات أن تحول نفقات النقل دون قيام التجارة الخارجية في بعض المنتجات لارتفاع نفقات نقلها .

على أنه إذا أردنا ادخال نفقات النقل في التحليل الاقتصادي للتجارة الدولية فإنه تجدر التفريق بين الوجهين التاليين (٢٧) :

(٢٦) راجع في هذا الخصوص :
— H.G. Grubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), Readings in International Trade and Finance, Little, Brown & Co., Boston, 1974, Chapter 4.

(٢٧) راجع في هذا الخصوص كل من :
— R. Falvey, "Transport Costs in the Pure Theory of International Trade", in : Economic Journal, 86 (19), pp. 536-660.
— R.A. Mundell, International Economics, Op. Cit. Chapter 5.

حيث يقدم الفصل الخامس من هذا المؤلف تحليلا بيانيا كاملا لكيفية معالجة نفقات النقل في إطار من التحليل الاقتصادي التكامل .

— P.T. Ellsworth, J.C. Leith, The International Economy, Op. Cit. pp. 105-108.

● نفقات النقل باعتبارها صناعة مستقلة بذاتها تؤدي خدمات معينة .

● تأثير نفقات النقل على حجم ونمط التجارة الخارجية .

وفيما يتعلق بالوجه الأول فإنه يمكن القول أن نفقات النقل تعتبر سلعة تعتمد في إنتاجها على استخدام عناصر الإنتاج المختلفة . وعليه فإن المزايا النسبية لخدمات النقل كصناعة مستقلة تتحدد كغيرها من السلع بواسطة الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة في الدول المختلفة .

أما فيما يتعلق بالوجه الثاني فإنه يجب أن نأخذ في الحسبان ما تشتمل عليه نفقات النقل للسلع محل التبادل الدولي منها نفقات الشحن في الدول المصدرة أو نفقات تفريغ وتأمين في الدول المستوردة .

أما التغيير في مستويات نفقات النقل فإنه يؤدي إلى وجود ظاهرة السلع القابلة للتداول التجاري Traded Goods وتلك السلع غير القابلة للتبادل التجاري Non- traded Goods . وتشير هذه الظاهرة إلى إمكانية تحويل إحدى الصناعات التي كانت تعتبر صناعة تصدير قبل احتساب نفقات النقل إلى صناعة أحلال محل الواردات بعد احتساب هذه النفقات استجابة للتغيير الكبير في نفقات وأسعار السلع كنتيجة لادخال نفقات النقل في التحليل الاقتصادي .

خامساً : تفسر النظريات الكلاسيكية ذلك النمط من التجارة بين الأقاليم فيما بينها فيما وهبته الطبيعة أياها من نسب مختلفة من المعطيات أو الثروات الوطنية . وعليه فإن التجارة الثنائية بين دولتين أو إقليمين تعتبر دالة متزايدة للاختلافات في مدى توافر نسب عناصر الإنتاج في هاتين الدولتين أو الإقليمين . وعلى العكس من ذلك فإن نموذج هكشر - أولين لا يمكنه تفسير التجارة الخارجية بين الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين (مثل الجماعة الاقتصادية الأوربية) نظراً لتماثل هذه الدول في مدى وفرة نسب عناصر الإنتاج . وبتعبير متكافئ فإن هذه النظرية لا تفسر لنا قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة .

ولقد كان للاقتصادي لندر Linder (٢٨) الفضل في جذب الانتباه إلى هذا

(٢٨) قدم لندر هذا التفسير للتجارة الخارجية في رسالته للدكتوراه عام ١٩٦٧ . راجع في الخصوص:

القصور الذى تعاني منه النظريات الكلاسيكية فى التجارة الدولية فهو لم يوافق التفسير الكلاسيكى بوجه عام فيما ذهب اليه من أن أنماط التجارة الدولية تتحدد بصفة أساسية من خلال عوامل تتعلق بجانب العرض ، وبالتحديد طبقا لمعامل الوفرة أو القدرة النسبية لعناصر الانتاج . فالتجارة الخارجية الممكنة Potential Foreign Trade ، أى قائمة السلع التى من الممكن ادخالها فى نطاق الصادرات أو الواردات ، تتحدد بصفة أساسية من خلال عوامل تتعلق بجانب الطلب . ولقد خص لندر التجارة الخارجية فى المنتجات الصناعية بالذات ، فاعتبر أن التفسير الكلاسيكى يصلح فقط فى حالة التجارة الخارجية فى المنتجات الأولية ، فالسلع تصنع طبقا لظروف الطلب والتى تتوقف بدورها على مستويات الدخل وطرق توزيعه داخل الدولة (٢٩) .

ويتوصل لندر فى نظريته هذه الى أن كثافة التجارة الخارجية بين دولتين تعتبر دالة متناقصة للاختلافات فى مستويات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بين الدول . وبناء عليه فإن كثافة التجارة الممكنة بين الدول الصناعية المتقدمة تعتبر كثافة عالية نظرا لتشابه مستويات نصيب الفرد من الدخل القومى بهذه الدولة . وعلى النقيض من ذلك تنخفض كثافة التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية نظرا للاختلافات الكبيرة فى مستويات نصيب الفرد من الدخل القومى بين هاتين المجموعتين من الدول .

٤٠٥٠١ . موقع الفكر الكلاسيكى من الدراسات التطبيقية :

بجانب الانتقادات النظرية التى وجهت الى الفكر الكلاسيكى والمتمثلة فى عدم واقعية الفروض التى بنى عليها ، فلقد تعرض هذا الفكر لاختبار آخر أكثر صعوبة

S.B. Linder, An Essay on Trade and Transformation, Almquist and Wickell, Stockholm, 1967, p. 87

فهذه الرسالة تمثل تحليلا هاما ومحاولة جادة لادخال أثر الطلب ومستويات الدخل على ظاهرة التخصص والتبادل الدولى .

(٢٩) قارن فى هذا الخصوص أيضا الدراسة التالية :

— G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp 145-231.

يتمثل في المجالات العديدة والدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبار مدى واقعية الفروض التي بنى عليها نموذج هكشر — أولين — ومدى قدرته على تفسير ظواهر العالم الحقيقي . ولعل أهم الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر — أولين في التجارة الدولية هما الدراستان اللتان قام بهما الاقتصادي المشهور ليونتيف Leontief عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، واستخدم فيها أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم جدول المدخلات والمخرجات Input-Output Tables

ولقد استهل ليونتيف دراساته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة التحليلية لنموذج هكشر — أولين والتي تتلخص في قيام كل بلد بإنتاج وتصدير تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا ، وتستورد تلك السلع التي تعتمد في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا . ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية تركز على الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال ، فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر — أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل (٣٠) .

غير أن ليونتيف قد أذهل نفسه وباقي الاقتصاديين لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة للعمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال . وبتعبير متكافئ فتجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصدير سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال وهي نتائج تخالف ما تنطق به نظرية هكشر — أولين في نسب عناصر الإنتاج . فلقد عرفت هذه النتائج في الأدب الاقتصادي المتخصص في التجارة الخارجية باسم « لغز ليونتيف » Leontief Paradox حيث أثارت هذه النتائج كثيرا من المناقشات الأكاديمية خلال الثلاثون سنة الماضية . فلقد حاولت كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية حل هذا اللغز، وفي الوقت نفسه أثرت هذه الدراسات نظرية التجارة الخارجية بالعديد

(٣٠) قارن الدراسات التالية لليونتيف :

- W. Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade : The American Capital Position Re-examinaed", in : Economic International, 7 (454), pp. 3-32.
- ———, "Factor Proportions and The Sturcture of American Trade : Further Theoretical and Empirical Analysis" in : Review Of Economics and Statistics, November 1956, pp. 386-407.

من المفاهيم الجديدة التي سباهمت في تطويرها وجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي لعالم اليوم. هذه المناهج والاتجاهات الفكرية الجديدة يتناولها البند التالي مباشرة بشيء من التفصيل.

٦.١ المناهج الفكرية الجديدة في التجارة الدولية :

وفي هذا الصدد فإنه يمكن تمييز ستة مناهج نظرية وتطبيقية جديدة ممثلة لحصيلة للبحث المستمر والدائب حول فهم متكامل للغز ليونثيف وما أظهره من تناقض بين نتائج نظرية هكشر — أولين وواقع هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في جانب ، ومحاولة الوصول الى نظرية أفضل للتجارة الخارجية قادرة على تفسير حقائق العالم الاقتصادية الواقعية مثل دور البحوث والتطور ، واقتصاديات الحجم ورأس المال البشري ومشكلة التنمية الاقتصادية في بلاد العالم النامي ، في جانب آخر (٣١) . هذه المناهج الفكرية ذات الطابع النظري والتطبيقي يمكن تصنيفها الى مجموعتين منفصلتين هما :

● ● المجموعة الأولى : وتشمل المناهج الثلاثة الأولى وفي مقدمتها الأبحاث التطبيقية التي أجراها منحاس B.S. Minhas لاثبات ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، هيكل الحماية التجارية الناشئة عن وجود القيود الجمركية وغير الجمركية ، ونظرية لندر في تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها بين هذه الدول من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى . هذه المناهج الثلاثة تتنافس فيما بينها على إحضار نظرية هكشر — أولين وتقديم بدائل نظرية وتطبيقية وشرح وتفسير أنماط وتكوين التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية على وجه الخصوص .

(٣١) قانون : في هذا الخصوص كل من :

- H.G. Johnson, "Technological Change and Comparative Advantage : An Advanced Country's Viewpoint", in : The Journal of World Trade Law, 9 (1975), pp. 1-14.
- R.W. Klein, "A Dynamic Theory of Comparative Advantage", in : American Economic Review, 68 (1973), pp. 173-184.
- E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, in : Kieler Studien, 139 (197), Tübingen, 1976.
- G.C. Hufbauer, The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods, Op. Cit. pp. 145-231.

●● المجموعة الثانية : وتضم المناهج الثلاثة الأخرى وعلى رأسها نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة ، نظرية اقتصاديات الحجم ، والنظرية التكنولوجية . هذه النظريات الثلاثة تهتم في المقام الأول بإعادة تكوين وصياغة نظرية هكشر — أولين بالصورة التي تؤهلها الى تقديم تفسير وتحليل أفضل وأكثر واقعية يمكن من تغطية الظواهر الاقتصادية التي تؤثر — بجانب عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج — على هيكل التجارة الخارجية مثل عوامل التطور التكنولوجي ، اقتصاديات الحجم ، ورأس المال البشري ومشاكل التنمية الاقتصادية لدول الناعمة الثالث .

وفيما يلي عرضا مختصرا لهذا المناهج الستة نبدأها بالمناهج الثلاثة المنتمية الى المجموعة الأولى الساعية الى هدم نظرية هكشر — أولين (٣٢) .

١٠٦٠١ . ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج :

اتضح لنا من دراستنا للبند (٢٠٢) أن من بين الفروض الأساسية للنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج هو استبعادها لامكانية حدوث ما نطلق عليه اسم ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج لكل من السلعتين س_١ و س_٢ عند كافة مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج . فإذا حدث ولم يصدق هذا الفرض فإنه يمكن القول أن أحد الأعمدة الرئيسية لنظرية هكشر — أولين قد تهافت على الأرض .

فاعتبار سلعة كثيفة العمل عند أخذ مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج واعتبارها سلعة كثيفة رأس المال عند مستوى آخر لهذه الأسعار يجعل من المستحيل تحديد نمط الصادرات والواردات لاقتصاد معين .

ولقد قدم الاقتصادي منحاس Minhas أول تحليل مترابط لظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج حيث أثارت نقائص تحليله من الشكوك ما يكفي الى عدم

(٣٢) لمزيد من التفاصيل راجع في هذا الخصوص كلا من :

- H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit.
- B. Södersten, International Economics, Op. Cit.
- M. Mussa, "Tariffs and The Distribution of Income : The Importance of Factor Specificity, Substitutability, and Intensity in The Long Run", in : Journal of Political Economy, 82 (1974).

الإخذ بالنتيجة التي توصلت إليها نظرية هكشر — أولين من وجود علاقة مباشرة بين مدى وفرة عناصر الانتاج وأنماط التجارة الخارجية بين الدول (٣٢) .

ولكي يبرهن منحاس على تفسيره لحدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج بتقدير ما أطلق عليه اسم المرونات الثابتة لدالات الانتاج الاحلالية Substitution Production Function لمجموعة من الصناعات شملت إحدى وعشرون صناعة من مختلف الدول للبرهنة على حدوث هذه الظاهرة ، ودلت النتائج التي توصل إليها هذا الكاتب الى أن اختلاف مرونيات الاحلال بين الصناعات المختلفة تؤدي الى حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الانتاج عند مستويات مختلفة للأسعار النسبية لهذه العناصر .

ومما لا شك فيه أن صحة النتائج التي توصل إليها منحاس من خلال دراساته التطبيقية لنظرية هكشر — أولين تعنى عدم قدرة هذه النظرية وغيرها من نظريات التجارة الخارجية على تقديم أى دليل أو مؤشر لاختبار الصورة التي يمكن أن تكون عليها دالة الانتاج . وطبقا لهذه النتائج يمكن القول باختلاف كثافة عناصر الانتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة الأمر الذي يعنى — على نحو ما أشار اليه Kindelberger الى سقوط الأعمدة التي ترتكز عليها نظرية هكشر — أولين في التجارة الخارجية .

ولخطورة النتائج التي توصل إليها منحاس والمتعلقة بعدم صلاحية نظريات التجارة الخارجية في تحديد شكل دوال الانتاج للسلع المختلفة قام كثير من الاقتصاديين بتناول دراساته بالتحليل والتفسير لبيان الى أى مدى تصدق النتائج التي توصلت إليها أبحاثه . ولقد كانت كلا من طريقة التحليل التي اتبعها منحاس والنتائج التي توصل إليها موضع نقد وشك كبير لأسباب فنية ورياضية وإحصائية . فضلا عن ذلك فلقد امتد نقد الكثير من الاقتصاديين الى المعايير التي صاغها

B.S. Minhas, An International Comparison of Factor Costs and (٣٢)
Factor Use North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1963.

ثم راجع عرضا مختصرا لتحليل هذا الكاتب في كل من :

- H.P. Gray, A Generalized Theory of International Trade, Op. Cit.
- W. Leontief, "An International Comparison of Factor Costs and Factor Use", in : American Economic Review, 75 (1964), 343.
- J.R. Moroney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis : A. Multisectoral Test", in : Journal of Political Economy, 75 (1967).

لاختيار الصناعات التي أقام عليها أبحاثه وتوصل إليها إلى نتائجها . ومن بين الاقتصاديين الذين تحدوا المناهج التي أقرت ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج هو الاقتصادي بول D.S. Ball الذي كان له فضل التنويه إلى النتائج السلبية لتحليل منحاس لاشتتماله على ثلاث قطاعات من بين الصناعات الاحدى والعشرين التي اختارها منحاس ليجري عليها دراساته التطبيقية (٢٣). فهو يرى أن هناك ثلاث صناعات زراعية ، وزراعية تحويلية يجب ألا تدخل مجال الدراسات التطبيقية لنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج . فإذا تم استبعاد هذه الصناعات الزراعية والزراعية التحويلية من نطاق التحليل ، فإن معامل الارتباط بين الصناعات المتبقية يبقى ذا أهمية ودلالة كبيرة في كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (٣٤) .

خلاصة القول أن هناك من الأسباب القوية التي تجعل من الصعب التسليم بالنتائج التي توصل إليها منحاس حول ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج . فطريقة التحليل التي اتبعها والصناعات التي اختارها حقلًا لبحوثه التطبيقية تعرضت لانتقادات شديدة من جانب كثير من الاقتصاديين لعدم صحة الأسس والمعايير التي وضعها لاختيار هذه الصناعات — ومن هنا فإن الشكوك التي أراد منحاس إثارتها حول نظرية هكشر — أولين انتهت إلى إثارة شكوك أقوى حول طريقة تحليله ونتائجه .

٢٠١١ . هيكل الحماية التجارية :

طبقا لهذا المنهج فإن أي نظرية تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول يجب أن تدخل في اعتبارها الآثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية القائم والمتمثل في وجود عقبات جمركية وغير جمركية . واستنادا إلى هذه النتيجة حاول الاقتصادي تريفر W.P. Travis تفسير لغز ليوننتيف بالإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لها تأثيرها على التجارة الخارجية في سلع هكشر — أولين في الولايات المتحدة

D.S. Ball, "Factor-Intensity Reversal in International Comparison Of Factor Use" in : Journal of Political Economy, 76, (1966). (٣٣)

(٣٤) كذلك من بين هؤلاء الاقتصاديين J.R. Moroney في دأسته التالية :
— J.R. Moroney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis", Op. Cit.

الأمريكية (٣٥) . ويرجع ذلك إلى ما تخضع إليه الواردات الأمريكية من السلع كثيفة العمل من حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الأمريكية الوطنية والمعتمدة على عنصر العمل . وفي الوقت ذاته فإن الواردات الأمريكية الكثيفة رأس المال لا تخضع لأي من هذه القيود الحمائية الأمر الذي ترتب عليه زيادة للواردات من هذا النوع من المنتجات . ولقد قام تريفز بدراسة تطبيقية تستهدف البرهنة على صحة هذه النتائج ، وقد أقام برأسته التطبيقية على أساس وجود عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال ، وأعتبر عنصر العمل هو العنصر النادر نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية والمستفيد من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات الأمريكية من الخارج . أما عنصر رأس المال فهو العنصر الأوفر نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا تفرض قيود حمائية على الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال ، ووجد أن نتائج دراسته التطبيقية تؤيد الحجة القائلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة رأس المال بنسبة أكبر من استيرادها لسلع كثيفة العمل نتيجة لطبيعة هيكل الحماية التجارية للواردات الأمريكية من الخارج .

ومن دراسات مماثلة تمكن الاقتصادي المشهور بلاسا B Balassa من الوصول إلى نتائج شبيهة تؤيد عدم قدرة نظرية هكشر - أولين لنسب عناصر الإنتاج على استيعاب ظاهرة الرسوم الجمركية والآثار التي تنشأ على التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة نتيجة للتخفيضات الجمركية وإزالة القيود الكمية في إطار الجهود المبذولة بعد الحرب العالمية الثانية لتحرير التجارة الخارجية بين الدول (٣٦) . وخير مثال على ذلك أنه منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة وهناك تخفيضات متتالية للقيود الجمركية والكمية على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء المنتمية إلى المنظمة . ولقد أحدثت هذه التخفيضات توسعا في حجم التجارة الإقليمية بينها وعلى وجه خاص في المنتجات للصناعية النمطية أو ما يطلق عليها اسم سلع

W.P. Travis, "Production, Trade and Protection When There are Many Commodities and Two Factors" in : American Economic Review, 62 (1972), pp. 87-106.

كذلك فإن كل من :

- R.E. Baldwin, "Determinants of The Commodity Structure of U.S. Trade" in : American Economic Review, 16 (1977).
- S. Naya, "Natural Resources, Factor Mix and Factor Reversal in International Trade", in : American Economic Review, 57 (1964).

=

(٣٦) قارن في هذا الخصوص الدراسات التالية :

هكشر - أولين . ولبيان هذه النقطة فإنه يمكن القول أن تخفيضات الرسوم الجمركية كنتيجة لتكوين اقليم أو كتل إقتصادي مثل السوق الأوروبية المشتركة يدفع الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل وبالتالي بميزة نسبية في المنتجات الصناعية كثيفة العمل لانخفاض نفقات إنتاجها النسبية إلى التوسع في الإنتاج والتحول على نصيب متزايد من التجارة الخارجية داخل الاقليم الاقتصادي الذي تنتمي إليه . فير أن بلاسا أكد ضرورة التفرقة بين المنتجات النمطية Standard Products والمنتجات المتنوعة Differentiated Products من حيث أثر تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية في كل نوع منها . ففي حالة النوع الأول من المنتجات فإن تخفيضات الرسوم الجمركية تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الكلي للصناعة النمطية محل الدراسة في الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج التي تنفذ هذه الصناعة من ناحية ، وإلى تخفيض الإنتاج الكلي لنفس الصناعة النمطية في تلك الدول التي تعاني من ندرة نسبية في عناصر الإنتاج اللازمة لهذه الصناعة من ناحية أخرى .

أما في حالة المنتجات للصناعة المتنوعة فتظهر أثر التخفيضات في الرسوم الجمركية في زيادة درجة التخصص داخل الصناعة محل الدراسة حيث تخصص كل دولة في إنتاج نوع أو أنواع معينة من المنتج ، وبناء عليه يمكن القول بأن تخفيضات الرسوم الجمركية لا تتعدى في حالة التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية المتنوعة أحداث تخفيض لحجم الإنتاج الكلي للصناعات محل الدراسة داخل الاقليم الاقتصادي ، وإنما تؤدي إلى قيام إحدى الدول المنتجة إلى الاقليم إلى التوسع في إنتاج أنواع أو خطوط معينة للإنتاج وتخفيض الإنتاج في أنواع أو خطوط أخرى ، أي زيادة درجة التخصص بين الصناعات داخل الاقليم الاقتصادي .

٣.٦.١ . نظرية لنبر :

تمثل نظرية تشابه هيكل الدخل أو التفضيل Income or Preference Similarity

=

- B. Balassa, Tariff Reductions and Manufactures among the Industrialized Countres' in : American Economic Review, 56 (1966), 3, pp. 466-673.
- ———, "Tariff Protection in Industrial Countries : An Evaluation", in : Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 453-594.
- ———, Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage", in : The Manchester School of Economic and Social Studies, 33 (1965), pp. 99-123.

Hypothesis تحديا حطيرا لنموذج هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج . فلقد قدم الاقتصادى السويدي ليندر S.B. Linder نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن كل من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج (٣٧) . هذه الاختلافات يمكن اجمالها فيما يلى : —

(أ) تستخدم كلا من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين التحليل المقارن بحيث تقارن بين وضع التوازن فى الاقتصاد القومى قبل قيام التجارة الخارجية ووضع التوازن فى الاقتصاد القومى بعد قيام التجارة الخارجية . أما الاقتصادى ليندر فانه يتبع منهج التحليل الديناميكي بحيث لا يكتفى بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية وبعدها ، بل يهتم أيضا بدراسة العوامل التى تؤدى الى انتقال الاقتصاد القومى من وضع التوازن الأول الى وضع التوازن الثانى .

(ب) تفترض كلا من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين أن التجارة الخارجية تقوم بين دولاً متجانسة الأمر الذى يعنى عدم الأخذ بالفرقة القائمة فى الاقتصاد الدولى بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، أما نظرية ليندر فتري أنه من أكبر الأخطاء التى وقعت فيها هاتين النظريتين افتراضهما قيام التجارة الخارجية بين دولاً متجانسة ، وهو أمر يخالف حقائق الواقع الاقتصادى الذى نعيشه اليوم . فالدول الصناعية المتقدمة تتميز بمرونة الجهاز الانتاجى بها وهو ما يعطيها القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية Re-allocative Ability تجاوبا لآى تغيرات تحدث فى هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية .

وعلى النقيض من ذلك ، تعاني الدول النامية من عدم مرونة الجهاز الانتاجى بها وبالتالي من عدم قدرتها على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية استجابة للتغيرات التى تحدث فى هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية . مؤدى ذلك أن قيام التجارة الخارجية وما يترتب عليها من اختلاف هيكل الأسعار النسبية لأنواع السلع المختلفة ينعكس فى اختلاف النتائج المترتبة على قيامها بين الدول المتقدمة والدول النامية .

(ج) لا تفرق كل من النظرية التقليدية ونظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج بين القطاعات المختلفة للتجارة الخارجية . فكلاهما يسعى الى تقديم تفسير عام لأسباب قيام التجارة الخارجية فى كل من المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية

النمطية وغير النمطية . أما نظرية ليندر فانها تفرق بين التجارة الخارجية في المنتجات الأولية والتجارة الخارجية في المنتجات الصناعية . وفيما يخص التجارة الخارجية في المنتجات الأولية ، فان التفسير الذي يقدمه ليندر يتطابق مع التفسير الذي تقدمه نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج ، أي أن اختلاف نسب عناصر الانتاج هو العامل المفسر لقيام التجارة الخارجية في السلع الأولية ، أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فان نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية الي عامل تشابه الدخل أو التفضيل . لذلك فان نظرية ليندر تعتمد في تفسيرها لقيام التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية على عوامل تتعلق بجانب الطلب دون جانب العرض .

ولبيان كيف يمكن الاعتماد على عامل تشابه الدخل أو التفضيل في تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول يقيم ليندر نظريته على أن توافر الشرطين التاليين يعدا أمرا ضروريا لقيام التجارة الخارجية في السلع الصناعية : —

١ — يعتبر وجود طلب داخلي Internal Demand شرطا ضروريا (وان لم يكن كافيا) لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات . مفاد ذلك أن أي سلعة لابد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول الى سلعة تصديرية . فصادرات أي دولة تعتبر امتدادا طبيعيا للانتاج والاستهلاك من اجل السوق الداخلي حيث يتواجد طلب من جانب الغالبية من السكان . ويمكن هذا الشرط وراء الحقيقة التائلة بأن قرارات المنتجين من أجل تحقيق أقصى ربح ممكن تتخذ في ضوء الفرص المتاحة بالسوق الداخلي حيث يكونون على علم بها . أما في حالة الصادرات فان المنتجين يهابون الأسواق الدولية نظرا لعدم كمال المعرفة بأحوال وتغيرات هذه الأسواق . معنى ذلك أن معرفة المنتجين بفرص الربح المتاحة تكون أكبر في حالة السوق الداخلي عنه في حالة الأسواق الخارجية . ومع الانتاج والاستهلاك من أجل السوق الداخلية تتوالد الميزة النسبية التي تؤهل السلعة محل الدراسة الى الدخول بعد مضي الزمن عداد السلع التصديرية .

٢ — والشروط الثاني وهو وثيق الصلة بالشرط الأول يتلخص في تجارب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات الى الانخفاض .

في ضوء هذين الشرطين يمكن القول بأن نظرية ليندر تتخذ من الطلب محددات أساسيا للصادرات الصناعية . ولما كان الطلب يعتمد على دخل الفرد في المتوسط فانه يمكن وصف الدول الصناعية المتقدمة بتشابه هيكل الطلب الداخلي بها نظرا لتقارب مستويات الدخول الفردية في هذه الدول . لذلك تستنتج هذه النظرية

العلاقة الدالية بين كثافة التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية وهيكل الطلب الداخلي في الدول الصناعية المتقدمة . فتشابه هياكل الطلب الداخلية في الدول ينعكس في صورة ارتفاع كثافة التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية المتقدمة إلى إقليم اقتصادي معين كنتيجة لتشابه مستويات الدخل الفردية بين هذه الدول . أما إذا تباينت ظروف وهياكل الطلب الداخلية فإن ذلك ينعكس في صورة انخفاض كثافة التجارة الخارجية بين الدول . ولما كانت الدول الصناعية المتقدمة متشابهة في مستويات الدخل الفردية فإن ذلك يشجع على قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة في المنتجات حيث تعتبر بنودا في كل من صادرات وواردات هذه الدول . وكنتيجة لتباين مستويات الدخل الفردية بين الدول الصناعية المتقدمة في جانب والدول النامية في جانب آخر تنخفض درجة كثافة التجارة الخارجية بين هاتين المجموعتين من الدول ، وبناء عليه فإن نظرية ليندر تقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول : يعتمد التفسير الأول منها على التشابه في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط ويشرح قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة . أما التفسير الثاني فيعتمد على التباين في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط ويقدم تفسيراً للتجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية . وهذه خطوة أخرى سلكها نظرية ليندر نحو تفسير أكثر اقتراباً من حقائق الاقتصاد العالمي متمثلة في البفرقة بين مشكلات التجارة الخارجية للدول المتقدمة ومشكلات التجارة الخارجية للدول النامية .

١- ولقد حاول عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم هوفباور G.C. Hufbauer (٣٨) و ليننمان (٣٩) H. Linnemann اختبار علاقة الارتباط الموجبة بين كثافة التجارة الخارجية وتشابه هياكل الطلب الداخلية وهي العلاقة التي توصلت إليها نظرية ليندر . غير أن هذين الكاتبين لم يتمكنوا من خلال دراساتهم التطبيقية اثبات هذه العلاقة ، وهو ما ينفق نظرية ليندر مقوتها على تفسير الواقع الاقتصادي رغم احتوائها على عناصر جديدة تميزها عن كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر - أولين . ويفسر كتاب النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية ، وفي مقدمتهم هيرش S. Hirsch ، هذا التناقض بين نظرية ليندر وحقائق الواقع الاقتصادي بأن هذه النظرية الأخيرة تحتوي على عناصر يمكن الاعتماد عليها في تفسير التجارة الخارجية في سلع دورة المنتج أو السلع المتقدمة تكنولوجيا أكثر من اعتبارها نظرية تقدم

G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology", op. Cit. pp. 198-210. (٣٨)

H. Linnemann, An Econometric Study Of International Trade Flows, Ph.D. Thesis, Amsterdam, 1966. (٣٩)

بديلاً كاملاً لنظرية هكشر — أولين (٤٠) . ومن هنا يتضح أن نظرية ليندر لا تقدم تفسيراً متكافئاً لكافة قطاعات التجارة الخارجية ، وإنما التي أحداها فقط وهي التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية غير النمطية . وعلى نحو ما سوف نرى عند دراستنا للمناهج التكنولوجية فإن هذا التفسير الذي قدمته نظرية ليندر يمكن ادماجه مع عناصر هذه النظرية لتطوير وتعديل نظرية هكشر — أولين لجعلها أكثر واقعية وأكثر قدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي .

وفي مقابل المناهج الثلاث السابق شرحها والتي تهدف إلى هدم نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج وتقديم تفسيرات نظرية بديلة لها توجد ثلاث نظريات بديلة أخرى تسمى كل منها إلى محاولة تعديل وتطوير نظرية هكشر — أولين لجعلها أكثر ملائمة وانطباقاً على ظواهر العالم الاقتصادي الواقعي من خلال أحداث تعديلات جوهرية في الفروض المقيدة لنظرية هكشر — أولين ، وبالتالي من تعديل النتائج التي توصلت إليها هذه النظرية وسبق بيانها من قبل . هذه النظريات الثلاث تتفق مع نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الإنتاج في وجوب الاعتماد على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية من خلال العوامل المتعلقة بجانب العرض ، وهي لذلك لا تذكر الدور الذي يضطلع به عامل نسب كميات عناصر الإنتاج في اختلاف المزايا النسبية الطبيعية ، وبالتالي قيام التجارة الخارجية بين الدول (٤١) . غير أن نقطة الاختلاف الجوهرية بين نظرية هكشر — أولين وبين هذه النظريات الثلاث تنحصر في وجود مصادر أخرى لاختلاف المزايا النسبية ، وبالتالي قيام التجارة

S. Hirsch. "Rich Man's and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization," in : Kieler Studien, 148 (1977), Tübingen, 1977, p. 92.

(٤١) راجع في هذا الخصوص ما يلي :

- J. Horn, *Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung*, Op. Cit.
- S. Hirsch, "Capital or Technology Confronting : The Neo-Factor Proportions and Neo-Technology Accounts of International Trade", in : *Weltwirtschaftliches Archiv*, 110 (1974), pp. 535-563.
- ———, "Scope of Manufactures Factor Expansion in Developing Countries", in : H. Giersch (Ed), *Reshaping The World Economic Order*, Symposium 1976, Tübingen, 1977, pp. 65-85.
- H.G. Johnson, *Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a Developing World Economics*, Wicksell Lectures, 1968, Stockholm, 1968.

الخارجية بين الدول . هذه المصادر الجديدة لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة يمكن أجمالها فيما يلي : -

١ - عنصر رأس المال الانساني أو البشرى ، وهو ما يعرف أيضا بالأيدي العاملة الماهرة .

٢ - اقتصاديات الحجم أو وفورات الانتاج الكبير .

٣ - البحوث والتطور التكنولوجى .

ويميل البعض الى تسمية هذه النظريات الثلاث باسم نظريات هكشر - أولين الجديدة . ومن هذه النظريات ما يتفق مع نظرية هكشر - أولين في منهاج التحليل الاستاتيكي المقارن مثل نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة القائمة على افتراض أن عنصر العمل الماهر أو رأس المال الانساني يشكل أحد عناصر الانتاج الرئيسية التى لا يمكن تجاهلها عند تحليل قيام التجارة الخارجية بين الدول . أما النظريتان الأخيرتان فتتخذ من منهاج التحليل الديناميكي قاعدة لها وتسلط الضوء على دور اقتصاديات الحجم ، والبحوث والتطور ، والفجوة التكنولوجية ودورة المنتج باعتبارها عناصر جديدة وهامة لا يمكن اغفالها عند محاولة تقديم تفسير واقعى للتجارة الخارجية . فهى بذلك تحاول المزج بين العناصر الاستاتيكية التى تحتويها نظرية هكشر - أولين القديمة وبين العناصر الديناميكية التى تشكل جوهر التبادل التجارى بين الدول فى عالم اليوم . هاتان النظريتان هما نظرية اقتصاديات الحجم والنظرية التكنولوجية . وفيما يلي نقدم تحليلا مختصرا لمحاولات هذه النظريات الثلاث لتطعيم نظرية هكشر - أولين بفروض وعناصر أكثر واقعية وملائمة لخصائص الاقتصاد العالمى : -

١.٦.٤ . نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة :

تعتبر نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة Neo-Factor Proportion Theory الاختلافات بين الدول فى مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال الانساني أو البشرى ، والاختلافات بين الصناعات فى احتياجاتها من رأس المال الانساني أو البشرى باعتبارها عنصرا جديدا من عناصر الانتاج (بجانب عنصرى العمل ورأس المال) واحدى محددات التخصيص الدولى فى اطار عالم هكشر - أولين الاستاتيكي . ويتمثل الفرض الرئيسى لهذه النظرية فى اعتبار عنصر العمل عنصرا غير متجانس مع احتوائه على درجات متباينة من المهارة . ومن هنا يمكن

القول أن نظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة تفرق بين العمل الماهر Labour Skills والعمل غير الماهر Non-Labour Skills حيث تعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب اضافتها الى عنصر رأس المال . وكانت هذه النقطة الأخيرة هي مصدر تسميته برأس المال الانساني أو البشرى لاحتياجه الى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم والتدريب . وفي ضوء ذلك يمكن تعريف عنصر رأس المال البشرى على أنه نسبة الأيدي العاملة الماهرة والمدرّبة الى اجمالي قوة العمل لصناعة ما أو بلد ما . وكذلك تدل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل والتدريب للأيدي العاملة (٤٢)

وطبقا لهذه النظرية تنقسم كلا من السلع والدول حسب مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشرى الى سلع ودول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة في جانب ، و سلع ودول نادرة الأيدي العاملة الماهرة في جانب آخر . فالدول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة تتجه الى انتاج وتصدير تلك السلع كثيفة رأس المال الانساني ، والدول التي تعاني من ندرة نسبية في الأيدي العاملة الماهرة تلجأ الى استيراد تلك السلع كثيفة رأس المال الانساني . وبهذه الطريقة امكن لنظرية نسب عناصر الانتاج الجديدة أن تقدم حلا للغز ليونتيف . فتميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع الى ما تحظى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشرى . فاذا جمعنا كلا من الصادرات كثيفة رأس المال المادي والصادرات كثيفة رأس المال الانساني للولايات المتحدة الأمريكية ، لوجدنا أن الصادرات الأمريكية في نهاية المطاف كثيفة رأس المال وهو ما يتفق مع جوهر نظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج .

(٤٢) تنسب هذه النظرية الى كل من :

- M.E. Kreinin, "Comparative Labour Effectiveness and the Leontief Scarce Factor Paradox" in : American Economic Review, 55 (1965), p. 131.
- ———, International Economics : A Policy Approach, The Harbrace Series in Business and Economics, New York-Chicago, 1971.
- D.B. Kessing, "The Impact of Research and Development on United States Trade", in : P.B. Kenen, R. Lawrence (Eds), The Open Economics, Essays on International Trade and Finance, Columbia University, New York-London, 1968, 175-189.
- P.B. Kenen, "Nature, Capital and Trade", in : Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 437-460.

٥.٦.١ . نظرية اقتصاديات الحجم :

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم Scale-Economy Theory في التجارة الخارجية تطورا وتعديلا آخر لنظرية هكشر - أولين لنسب عناصر الانتاج بادخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة (٤٣) فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج . وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية . وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) في جانب ، والدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) في جانب آخر عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية - فالدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه الى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى . على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى . من هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة وإيطاليا ، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا ، هولندا ، لكسمبورج .

٦.٦.١ . مناهج التفوق التكنولوجي :

تكون نظرية التفوق التكنولوجي أو النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية والتي هي موضوع دراستنا في البند القادم من نموذجين آخرين بجانب نموذج اقتصاديات الحجم هما (٤٤) :

- (٤٣) ينسب هذا المنهج الى .
- J. Drèze, "Quelque reflection Seriens sur L'adaption de L'industrie belge ou Marché Commun", in : Comptes rendus des Travaux de la société Royal d'Economic Politique de Belgique, 275 (1960), pp. 4-6.
- (٤٤) راجع في هذا الخصوص كل من :
- H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy Theory for a Developing World Economy, Op. Cit.

● نموذج أو منهج الفجوة التكنولوجية ، والذي وضع جذوره كلا من الاقتصاديين بوزنر M.V. Posner وهوفباور G.C. Hufbauer ويركز في تحليله على عناصر الانتاج أو جانب العرض .

● نموذج دورة المنتج The Product Cycle Model والذي وضع أصوله كلا من الخاتبين فيرنون R. Vernon وهيرش S. Hirsch حيث يركز على عوامل السوق أو جانب الطلب . وبإدماج هذين النموذجين معا وإضافتهما الى نموذج اقتصاديات الحجم السابق شرحه ببند (٣-٥) يمكن الحصول على النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية مع ادخال جانبى العرض والطلب في التحليل الاقتصادى المرتبطة بتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، بل ولقد احتوت هذه النظرية واستفادت من عناصر نتائج كل من نظريات ليندر في تشابه الدخل أو التفضيل ، فنظرية رأس المال البشرى حيث جمعت بين كل من العناصر الديناميكية التى احتوتها هذه النظريات وراعت جميع المصادر المؤدية الى اختلاف المزايا النسبية الطبيعية والمكتسبة بين الدول . علاوة على ما تقدم فلتقت النظرية حظا أوفر من للنظريات السابقة عليها نظرا لما أثبتته العديد من الدراسات التطبيقية من صحة النتائج التى توصلت اليها . يضاف الى ذلك أنها تمثل محاولة جادة لتطعيم نظرية هكشر - أولين بكثير من عناصر الاقتصاد الواقعى . وترى هذه الدراسة أهمية المناهج التكنولوجية في تفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول ، لهذا رأينا تخصيص بتدأ مستقلا لهذه المناهج نحاول فيه ايضاح طبيعة ومضمون التفوق التكنولوجى بشيء من التفصيل لأهميته الخاصة في تفسير انماط التجارة الخارجية بين الدول ، وهذه هى مهمة البند التالى مباشرة (البند ٤) .

==

- G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research, Columbia University Pres , New York, 1970, pp. 145-231.
- S. Hirsch, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, 1967.
- Jr.L.T. Wells, "A Product Life Cycle for International Trade", in : Journal of Marketing, 32 (1968), pp. 1-6.
- ———, "Test of a Product Cycle Model of International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables," in : Quarterly Journal of Economics, 23 (1969), pp. 152-162.

الفصل الثاني

تحليل المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية

١٠٢ . طبيعة المناهج التكنولوجية :

لعله من المفيد في مستهل تحليلنا للمناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي للمعاصر أن نسلط الضوء على طبيعة هذه المناهج . وبصفة عامة يمكن القول بأن المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية ، تشرح وتفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية . هذه التغيرات التكنولوجية تأخذ إما شكل اختراع Innovation أو شكل تجديد Invention . أما الاختراع فيأخذ صورتين هما : ايجاد سلعة أو منتج جديد لم يكن معروفا من قبل ، أو التوصل الى طريقة جديدة لانتاج سلعة موجودة من قبل بمدخلات أقل . أما للتجديد فيأخذ شكل تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية . ويتربط على حدوث الاختراع أو التجديد أو كلاهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في انتاج إحدى السلع الموجهة أساسا الى السوق الداخلي . ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع الى الأسواق الخارجية لتمتعها بمزايا نسبية ذات طبيعة احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم (الفجوة التكنولوجية) (١) .

وتدافع هذه الدراسة عن قدرة المناهج التكنولوجية على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول في السلع كثيفة التكنولوجية نظرا لما تتضمنه هذه المناهج المفسرة لنمط التجارة الدولية على كثير من العناصر والأفكار التي اشتملت عليها غيرها من النظريات الأخرى وفي مقدمتها نظرية ليندر Linder في تشابه الدخل

(١) في عرض نموذج الفجوة التكنولوجية يراجع :

— M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961), pp. 323-341.

— J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, Op. Cit.

أو التفضيل ، نظرية رأس المال البشرى أو الانساني ، ونظرية اقتصاديات الحجم . ويمكن البرهنة على صحة هذا الرأي بالرجوع الى النقاط التالية (٢) :

(١) تؤكد كلا من المناهج التكنولوجية ومنهج رأس المال البشرى على الدور الهام الذي يلعبه عنصر العمل الماهر في الصناعات المتقدمة تكنولوجيا . فالخلاف بين هذين الفكرين لا يتعلق بحجم الدور الهام الذي يلعبه هذا العنصر ، وإنما ينحصر أساسا في مدى تقديرها للدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال المادي Physical Capital في التأثير على نمط التجارة الخارجية بين الدول .

في المناهج التكنولوجية تؤكد على أهمية رأس المال البشرى وتتجاهل الدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال المادي وهي بصدد بحث العوامل المفسرة لنمط التجارة الخارجية بين الدول ، وتعتمد في تفسيرها على قدرة رأس المادي على التنقل دوليا . وبالتالي إمكانية حصول كافة أطراف التبادل الدولي عليه . وعلى النقيض من ذلك يركز نظرية رأس المال البشرى على الدور الهام الذي يلعبه كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشرى كعناصر إنتاجية ومحددات أساسية للتخصص والتبادل الدوليين . يضاف الى ذلك تباين أنواع التحليل الاقتصادي الذي يستخدمه كلا من هذين النهجين . فيذهب رأس المال البشرى يتخذ من التحليل الاستاتيكي منهجا له ، في حين تعتمد المناهج التكنولوجية على منهج التحليل الديناميكي باعتباره محورا متكاملا . فهذه المناهج الأخيرة تجعل من التفسيرات التكنولوجية ووفورات الانتاج الكبير الأعمدة الرئيسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول خلال الفترة الزمنية للفجوة التكنولوجية .

(٢) تحتوي كل من المناهج التكنولوجية ونظرية ليندر في تشابه الدخل أو التفضيل ونظرية اقتصاديات الحجم على عناصر مشتركة تتمثل في التأكيد على ضرورة

(١٧) يقارن بين هذا الرأي بدراستين سابقتين للباحث ، الدراسة الاولى منها نشرت باللغة الألمانية في مؤتمر الذي عقد بجامعة كيل عام ١٩٧٨ عن نظرية دورة المنتج وهي :
— S. Hatem, Die Produkt-Zyklus-Hypothese Zur Erklärung Internationaler Güter-Und Faktorströme, Kiel, 1978, pp. 4-6.

أما الدراسة الثانية فلقد نشرت باللغة الانجليزية في يناير عام ١٩٨١ عن امكانيات التعاون والتكامل الاقتصادي بين الجماعة الأوروبية والجامعة العربية وهي :
— S. Hatem, The Possibilities of Economic Co-operation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981, pp. 278-281.

توافر سوق داخلي كاف كشرط ضروري لقيام الصناعات التصديرية والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم في الدول الصناعية المتقدمة ، ولقد كان ذلك دافعا لهيرش S. Hirsch — وهو من أحد مفكري المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية — الى القول بأن التفسير الذي قدمه ليندر لنمط التجارة الخارجية بين الدول يجد مجالا خصبا له في تحليل التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا . ويرجع ذلك الى أن هذه السلع تصمم في ضوء ظروف الطلب الخاصة باقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة (٣) .

كذلك لم يكن غريبا أن جمع هاري جنسون H.G. Johnson — كلا من نموذج دورة المنتج ، نموذج الفجوة التكنولوجية ، ونموذج اقتصاديات الحجم تحت اسم (حساب أو نظرية التكنولوجيا الجديدة في التجارة الخارجية Neo-Technology Account of Foreign Trade) .

وتتضمن خطتنا القادمة لدراسة المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية الى استعراض الفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية مقارنة بالفروض الأساسية لنظرية هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج. ثم ننتقل بعد ذلك الى تحليل هذه المناهج وكيفية تفسيرها لنمط التجارة الخارجية بين الدول. ثم ندعم تحليلنا لهذه الدراسة بتقييم هذه المذاهب في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسات التطبيقية ، وعلى أساس ادخالها لكثير من ظواهر العالم الواقعي في التحليل الاقتصادي مثل التطورات التكنولوجية ، اقتصاديات الحجم والتفرقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، وظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية في تنمية التجارة الخارجية بين الدول ، ثم اخيرا دراسة العلاقة بين المناهج التكنولوجية والدول النامية .

٢٠٢ . فروض المناهج التكنولوجية :

تعتمد المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي المعاصر على عدد كبير من الفروض الأساسية التي تختلف في مضمونها واتجاهها عن تلك الفروض الأساسية

(٣) قارن لهيرش كل من :

— S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization. Op. Cit. p. 53.

— ———, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 45-76.

التي اعتمدت عليها النظريات الكلاسيكية وهي بصدد تحليلها لنمط تجارته الخارجية بين الدول .

وغنى عن البيان فان هذا الاختلاف في الفروض التي تقوم عليها كلا من المدرستين ينعكس في اختلاف النتائج التي توصلت اليها كل منهما . ونستهل تحليلنا هذا بعرض للفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية ، ثم نعبه بعقد مقارنة مع الفروض الأساسية لنظرية هكشر — أولين في نسب عناصر الانتاج . ويمكن تلخيص الفروض الأساسية للمناهج التكنولوجية على النحو التالي (٦) :

أولاً : يعتبر تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية أمراً مقيداً خاضعاً للعديد من القيود التي تعوق حركة انسيابها بين الدول . والمعلومات ليست متاحة حرة على النحو الذي افترضته النظريات الكلاسيكية ، وإنما هي سلعة مقيمة يتطلب الحصول عليها القيام بتضحيات تتمثل في تحميل الدول الراغبة في الحصول عليها نفقات معينة يطلق عليها الاقتصاديون اسم « نفقة المعلومات » Information Cost . ويترتب على تسليم المناهج التكنولوجية بهذا الفرض نتيجةان هامتان هما :

● قيام المنتجين في دولة الاختراع أو التصدير (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) بتوجيه سياستهم الاستثمارية في مجالات البحوث والتطوير (R & D) في ضوء ما هو متاح من فرص للأسواق المحتملة لمنتجات الجديدة أو المطورة . وتتضح أهمية هذه النتيجة اذا ما تتبعنا الفرص المتاحة لتصريف المنتجات الجديدة في المرحلة الأولى لدورة المنتج . فهذه الفرص تبدو غير جذابة وغير مشجعة في الكثير من الأحيان على

H.G. Johnson, Comparative Costs & Commercial Policy : Theory for a Developing World Economy, Op. Cit.

(٦) قارن هذه الخطة الدراسية بذلك العرض الذي قدمه Jr. L.T. Wells في مؤلفه التالي :
— Jr. L.T. Wells, "International Trade : The Product Life Cycle Approach",
in : Jr. L.T. Wells (Ed.) The Product Life Cycle and International Trade,
Harvard University, Boston, 1972, pp. 3-23.

(٦) في بيان هذه الفروض الأساسية وتحليلها قارن العرض الفصل الذي قدمه الكاتب L.T. Wells Jr. وهو بصدد تحليله لنظرية دورة المنتج :

— L.T. Wells Jr., "International Trade : The Product Life Cycle Approach"
in : L.T. Wells Jr. (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade,
Op. Cit. pp. 3-10.

المخاطرة باستثمار قدر هام من رؤوس الأموال لارتفاع درجة المخاطرة الناجمة من عدم توافر المعلومات الكافية والتي يرغب المنتجون في توفيرها عن أذواق المستهلكين بالخارج والداخل عن الفرص المتوقعة لتصريف المنتج وحجم الطلب المحتمل في كل من الأسواق الداخلية والخارجية . ومن بين الصعوبات التي يترتب على وجودها عدم توافر المعلومات هو اختلاف العادات عند المستهلكين وأذواقهم بين الدول ، واختلاف اللغة والديانة وعدم توافر المرافق الأساسية وخاصة وسائل الاتصالات الدولية ووصول الدوريات والمنشورات العلمية التي يتطلب ، للقيام بإجراء نرفع لحجم الطلب الخارجي ، توافرها وانتظام وصولها .

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ينعكس في ضعف ثقة المنتجين بأحوال الأسواق العالمية للمنتجات الجديدة أو المطلوبة مما يؤدي إلى تحجّل الدولة موطن الاختراع والابتكارات لنفقات عالية للمعلومات تحجّل النفقات الكلية للمنتج عالية وهو ما يضعف من قدرتها التنافسية في هذه الأسواق .

● تركز الاختراعات في تلك الدول الصناعية المتقدمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) التي تتمتع بطلب داخلي كبير على السلع والمنتجات الجديدة أو المتطورة . أما تلك الدول التي لا تتوافر لديها أسواقا داخلية كافية لاستيعاب السلع والمنتجات الجديدة فانها لا تتمتع بميزة نسبية ابتكارية في المنتجات الصناعية الجديدة أو المتطورة .

ثانيا : عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول ، وينعكس هذا الوضع في اختلاف الطرق الفنية للإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في دول العالم المختلفة . ومضمون ذلك أن أنواع التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج سلعة دورة المنتج ليست شائعة أو معروفة من قبل جميع المنتجين ، وليست متوافرة ومتاحة في الأسواق العالمية لمن يطلبها . فهذه الأنواع من التكنولوجيا تعد موضوعا لاحتكارات وامتيازات من جانب دول أو صناعات معينة هي صاحبة الاختراعات أو التحديدات . وعلى هذا الأساس يرى أنصار المفاهيم التكنولوجية وفي مقدمتهم بوزنر M.V. Posner (٧) وهوفباور G.C. Hufbauer (٨) ، وفيرنون R.Vernon (٩) ،

-
- M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961), pp. 323-341.
- G.C. Hufbauer, Synthetic Materials and The Theory of International Trade, Harvard University, Cambridge Mass., 1966.

W. Gruber وهيرش S. Hirsch (١٠)، وويلز L.I. Wells (١١)، وجروبر (١٢)، وميتها B. Metha (١٣) — أن التغير أو التطور التكنولوجي يمثل عنصراً جديداً من عناصر الانتاج المعروفة وهي: الأرض — العمل غير الماهر — رأس

- ———, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp. 145-231.
- ———, "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), International Trade and Finance, Cambridge University, London, 1975, pp. 253-319.
- R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : The Quarterly Journal of Economics, 80 (1966), pp. 190-207.
- ———, "The Location of Economic Activity", in : J.H. Dunning (Ed.), Economic Analysis and The Multinational Enterprises, Allen & Unwin, London, 1974, pp. 89-114.
- ———, Storm over The Multinationals - The Real Issues, First Edition, Macmillan, New York, 1977.
- S. Hirsch, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, 1967.
- ———, "The United States Electronics Industry in International Trade", in : National Institute Economic Review, 34 (1967), pp. 92-97.
- ———, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 45-76.
- L.I. Wells, Jr. "A Product Life Cycle for International Trade", in : Journal of Marketing, 32 (1968), pp. 1-6.
- ———, (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston, 1973, pp. 3-23.
- W. Gruber, D. Metha, R. Vernon, "The Technology Factor in a World Matrix", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970, pp. 233-272.

المال البشرى — التكنولوجيا . ومن نتيجة ذلك أن اختلاف نسبها عناصر
الانتاج لم تعد العامل المفسر الوحيد لنمط التجارة الخارجية بين الدول على النحو
الذى افترضته نظرية هكشر — أولين — كما أوضحنا سلفا . بل أن التحليل
السليم لنمط التجارة الخارجية بين الدول يجب أن يأخذ في الاعتبار أن هناك مصادر
مختلفة لتباين المزايا النسبية بين الدول وبالتالي لقيام التجارة الخارجية . وفي ضوء
ذلك يمكن القول أن هناك نوعين من المزايا النسبية :

(أ) المزايا النسبية الطبيعية وهي المزايا التي اقتضت نظرية هكشر — أولين
على تحليلها وأرجعت الاختلافات فيها إلى تباين نسب عناصر الانتاج .

(ب) المزايا النسبية المكتسبة وهي المزايا التي ركزت النظرية التكنولوجية
في التجارة الخارجية على تحليلها والبحث عن مصادرها واختلافها .
ويمكن القول أن العوامل التالية من شأنها أحداث اختلاف في المزايا
النسبية المكتسبة بين الدول :

١ — رأس المال البشرى والممثل في الوفرة النسبية للخبراء والمهندسين
والعلماء والباحثين والعمال المتخصصين . ويطلق عليه اسم « الهياكل
الرئيسية الانسانية » .

٢ — مزايا اقتصاديات الحجم والمرتبطة بوفورات الانتاج الكبير وتوافر
الأسواق اللازمة لتصريف سلع دورة المنتج . ويطلق على هذا النوع من
المزايا النسبية أحيانا « المزايا النسبية الديناميكية » للفرقة بينهما وبين
المزايا النسبية الاستاتيكية والمتمثلة في ذلك النوع من التحليل الذي ركزت
عليه نظرية هكشر — أولين والمعروف باسم المزايا النسبية الطبيعية .
٣ — التفوق التكنولوجي لحدى الدول يمكنها من الحصول على مزايا
نسبية احتكارية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول أفجوة التكنولوجيا .

ثالثا : دوال الانتاج ليست خطية وليست متجانسة على النحو الذى سبق
وان افترضته النظريات الكلاسيكية . ويعبر عن هذا الوضع بالقول بأن زيادة
المدخلات في انتاج احدى سلع دورة المنتج بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المخرجات
بنسبة أكبر نظرا لأن الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج ليست ثابتة ، وإنما تتغير
مع تغير حجم الانتاج . ويمكن التعبير عن هذا الوضع في صورة أخرى بالقول بأن
الانتاج في ظل الفكر التكنولوجي يخضع لقانون الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) .

رابعة: القدرة الجزئية لعناصر الانتاج على التنقل دوليا . فالمناهج التكنولوجية في التجارة الدولية — تمثيلا مع نظرية رأس المال البشري — تسلم بقدرة رأس المال البشري على التنقل بين الدول في صورة آلات ومعدات وغيرها من التجهيزات الإنتاجية . ولقد لقي هذا الفرض دعما جديدا من خلال الدور الذي تلعبه الآن المستثمرات الأجنبية المباشرة ومؤسسات التنمية الاقتصادية بحيث يصبح من الصعب علينا مجازاة النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية في افتراضها عدم القدرة الكاملة لعناصر الانتاج على التنقل دوليا . فالانتقال من الفرض الكلاسيكي القائم على عدم قدرة عناصر الانتاج على التنقل دوليا الى فرض المناهج التكنولوجية القائل بقدرة رأس المال البشري على التنقل دوليا قد أتاح لهذا الفكر الجديد ادماج عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الاقتصاد العالمي الى التحليل الاقتصادي المرتبط بتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول ، والتي يمكن تلخيصها في الآتي (١٤):

● التجارة الخارجية بين الدول في السلع الوسيطة والاستثمارية .

● دور الشركات متعددة الجنسية في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية .

نستنتج ولقد تمكن الفكر التكنولوجي من خلال (هذا الفرض) من توسيع نطاق التحليل الاقتصادي بحيث لم يعد قاصرا على تفسير نمط للتبادل السلمي بين الدول ، وإنما امتد ليشمل الحركة الدولية لرؤوس الأموال .

خامسا : ينشأ عن انقسام العالم الى وحدات سياسية وجغرافية مستقلة صعوبة المضي في مجازاة الفرض الكلاسيكي القائم على خضوع الأسواق الدولية لخدمات عناصر الانتاج لقواعد وشروط المنافسة الكاملة . فحركة التجارة الخارجية تخضع للعديد من القيود الجارية (الجمركية وغير الجمركية) ، فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه نفقات النقل في تحديد أسعار السلع والخدمات الداخلة في إطار التخصص والتبادل الدوليين . فالعالم الواقعي يعرف صورا هامة أكثر شيوعا لتنظيمات الأسواق العالمية منها الاحتكار والمنافسة الاحتكارية ،

ولقد ساعد التخلي عن فرض سيادة المنافسة الكاملة الفكر التكنولوجي على

(١٤) راجع في هذه النقطة :

— S. Hirsch, Location of Industry and International Competitiveness, Op. Cit.

— "Technological Factors in The Composition and Direction of Israel's Industrial Exports", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970.

الأخذ في الاعتبار ظاهرة تنوع المنتجات التي نبهت إليها نظرية ليندر وأخذتها في الاعتبار عند تفسير التجارة الخارجية بين الدول المنتجة إلى إقليم اقتصادي معين (١٥) .

سادسا : لا تستبعد المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس أو تبديل كثافة عناصر الإنتاج في حالة اختلاف مستويات الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج (مرحلة المنتج الجديد ، مرحلة المنتج الناضج) . أو بتعبير متكافئ يصعب القطع في هاتين المرحلتين حول ما إذا كانت سلعة دورة المنتج سلعة كثيفة العمل أم سلعة كثيفة رأس المال عند المستويات المختلفة للأسعار النسبية لعناصر الإنتاج الداخلة في إنتاجها .

سابعا : يأخذ الفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي من التحليل الديناميكي مبراجا له . فهي تدخل عنصر الزمن في الحساب وتبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى انتقال وضع التوازن الاقتصادي في الدولة محل الدراسة قبل قيام التجارة الدولية إلى وضع التوازن الاقتصادي في هذه الدولة بعد قيام التجارة الدولية . فلهذا أتاح هذا المنهج الفرصة أمام المناهج التكنولوجية لبحث وتحليل أثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول دراسة مفصلة وشاملة .

في ضوء التحليل السابق للفروض الأساسية للفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي يتضح لنا أن افروض الأساسية التي يقوم عليها هذا الفكر تختلف اختلافا جوهريا عن الفروض الأساسية التي يقوم عليها الفكر الكلاسيكي في الاقتصاد الدولي . هذه النتيجة التي توصلنا إليها يمكن ملاحظتها من القاء الضوء على الجدول رقم (١) ، والذي يعقد مقارنة بين الفروض الأساسية لكل من نظرية هكشر — أولين والمناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي :

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع كل من :

- G.C. Hufbauer, "The Impact of National Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", Op. Cit. pp. 145-231.
- J. Horn, "Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung", in : Kieler Studien, 139 (1976), Tübingen, 1976, pp. 15-44.

جدول رقم (١)

مماونة بين الفروض الأساسية لكل من نظرية
هكشر — أولين لنسب عناصر الانتاج والمناهج التكنولوجية

٢	نظرية هكشر — أولين في نسب عناصر الانتاج	المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي
١	تختلف دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة مع استبعاد أثر التقنيات على التجارة الخارجية .	اختلاف دوال الانتاج للسلعة الواحدة بين الدول . فمع نموذج سلعة دورة المنتج تزداد الكثافة الرأسمالية أو تنقص درجة الكثافة التكنولوجية ودرجة كثافتها المعتمدة على عنصر رأس المال الانساني .
٢	دوال الانتاج خطية ومتجانسة مع استبعاد مزايا اقتصاديات الحجم كأحد المصادر الرئيسية بين الدول . ويعبر عن هذا الوضع بخفض نوع الانتاج لقانون العلة الثابتة (النفقة الثابتة) .	دوال الانتاج ليست خطية وليست متجانسة حيث توجد ظاهرة اقتصاديات الحجم ، ويزداد عائد الانتاج مع توسيع العمليات الانتاجية . ويعبر عن هذا الوضع بخضوع الانتاج لقانون العلة المتزايدة (النفقة المتزايدة) .
٣	استبعاد ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج فالسلع يمكن تصنيفها حسب درجة كثافة العنصر المستخدم الى سلع كثيفة العمل وبيع كثيفة رأس المال .	لا تستبعد النظرية التكنولوجية ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج ، خاصة في المرحلتين الأولى والثانية لدورة المنتج . أما في المرحلة الثالثة والأخيرة لدورة المنتج فان كثافة عناصر الانتاج تصبح واضحة ومحددة ولا محل نتيجة لذلك لظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج .

تابع جدول رقم (١)

المنهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي	نظرية هكشر - أولين في نسب عناصر الانتاج	٢
<p>انتقال السلع عبر الحدود السياسية لا يتم دون عقبات تجارية ويحدث أنواعا من النفقات والقيود التجارية بسبب وجود نفقات مفروضة على انتقال السلع بين الدول . كذلك نفقات النقل تعتبر ظاهرة واقعية تؤثر على أسعار السلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الخارجية . فالمعلومات ليست سلعاً حرة تنقل بين الأسواق وإنما يقتضى انتقالها تحمل نفقات تعرف باسم « نفقات المعلومات » .</p>	<p>سيادة المنافسة الكاملة وحرية التجارة الخارجية وعدم وجود نفقات النقل . كذلك فالمعلومات عن التجارة الخارجية تعتبر سلعة حرة تنقل بين الدول بسهولة ويسر .</p>	٤
<p>القدرة الجزئية لانتقال عناصر عناصر الانتاج دولياً ممثلة في الحركة الدولية لرؤوس الأموال . فروؤوس الأموال تبحث عن مواقع جديدة ذات نفقات إنتاجية أقل مع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج . وهنا تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً هاماً في تنمية التجارة الخارجية بين الدول .</p>	<p>عدم القدرة الكاملة لعناصر الانتاج على التنقل بين دول العالم . لهذا فإن هذه النظرية تسعى إلى تفسير التبادل في السلع الاستهلاكية مع تجاهل كلا من التبادل الدولي في السلع الوسيطة والاستثمارية ودور الشركات متعددة الجنسية في تنمية التجارة الخارجية بين الدول .</p>	٥

تابع الجدول رقم (١) (١٦)

المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي	نظرية مكشور - أولين في نسب عناصر الانتاج	
لا يوجد فرض خاص بهذه القضية .	تجانس عناصر الانتاج وعدم التفرقة في الجودة داخل العنصر الواحد .	٦
لا يوجد فرض خاص بحالة التوظيف الكامل ، مع اتخاذ التحليل الديناميكي منهاجاً لها .	افتراض حالة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج واستاتيكية التحليل الذي يعتمد عليه .	٧

٢.٢ نموذج الفجوة التكنولوجية :

يركز نموذج الفجوة التكنولوجية The Technological-Gap Model في تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول على امكانية حيازة احدي الدول على طرق تقنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة افضل او منتجات بنفقات انتاجية اقل مما يؤهل هذه الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول . فالاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافاً مناظراً في المزايا النسبية المكتسبة ، وتؤدي بالتالي الى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق (١٧) :

- (١٦) قارن في هذا الخصوص كلا من :
- Jr. L.T. Wells (Ed), The Product Life Cycle and International Trade, Op. Cit, pp. 3-23.
 - R. Vernon, Jr. L.T. Wells, Manager in The International Economy, Third Edition, Englewood Cliffs, New Jersey, 1976.
 - J.M. Finger, "A New View of The Product Cycle Theory", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 111 (1975), pp. 79-99.
- (١٧) قارن في هذا الخصوص :
- E.J. Horn, "Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung", in : Keiler Studien, Op. Cit. pp. 30-32.

● زيادة الكفاءة النسبية لإحدى الدول في إنتاج السلع التي تنتجها جميع الدول أطراف التبادل الدولي . ويترتب على ذلك اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول . هذه الاختلافات الدولية في المزايا النسبية بين الدول تمكن الدولة ذات التفوق التكنولوجي من تصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية إلى غيرها من الدول التي لم تشهد تغيراً في مستويات التكنولوجيا المستخدمة بها .

● دخول إحدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الأخرى على الأقل في البداية إنتاجها داخلياً أو تقليدها لأنها لا تحوز الوسائل التكنولوجية اللازمة لإنتاج هذه السلع ، أو لا تستطيع للحصول عليها من الدول موطن الاختراع .

وكنتيجة لذلك تتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة وقتية مرتبطة بطول الفترة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق المعرفة الفنية . فالدول صاحبة الاختراع تمثل في هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيات المكثفة . فمنطوق نموذج الفجوة التكنولوجية يحتوي اذن على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت موروث المذبح في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي ، وينزل هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة ، وتتم هذه الحالة الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي ، وتتشابه دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول ، وتفقد العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات . ولقد أطلق الاقتصادى بوزنر Posner وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية Technological Gap Trade (١٨) ويمكن الاعتماد على تحديد الفجوة التكنولوجية بيانياً باستخدام الرسم البياني رقم (١) ، وباستخدام المصطلحات « فجوة الطلب » Demand-Lag « وفجوة التقليد » Imitation-Lag . وفيما يلي نقوم بتعريف هذين المصطلحين :

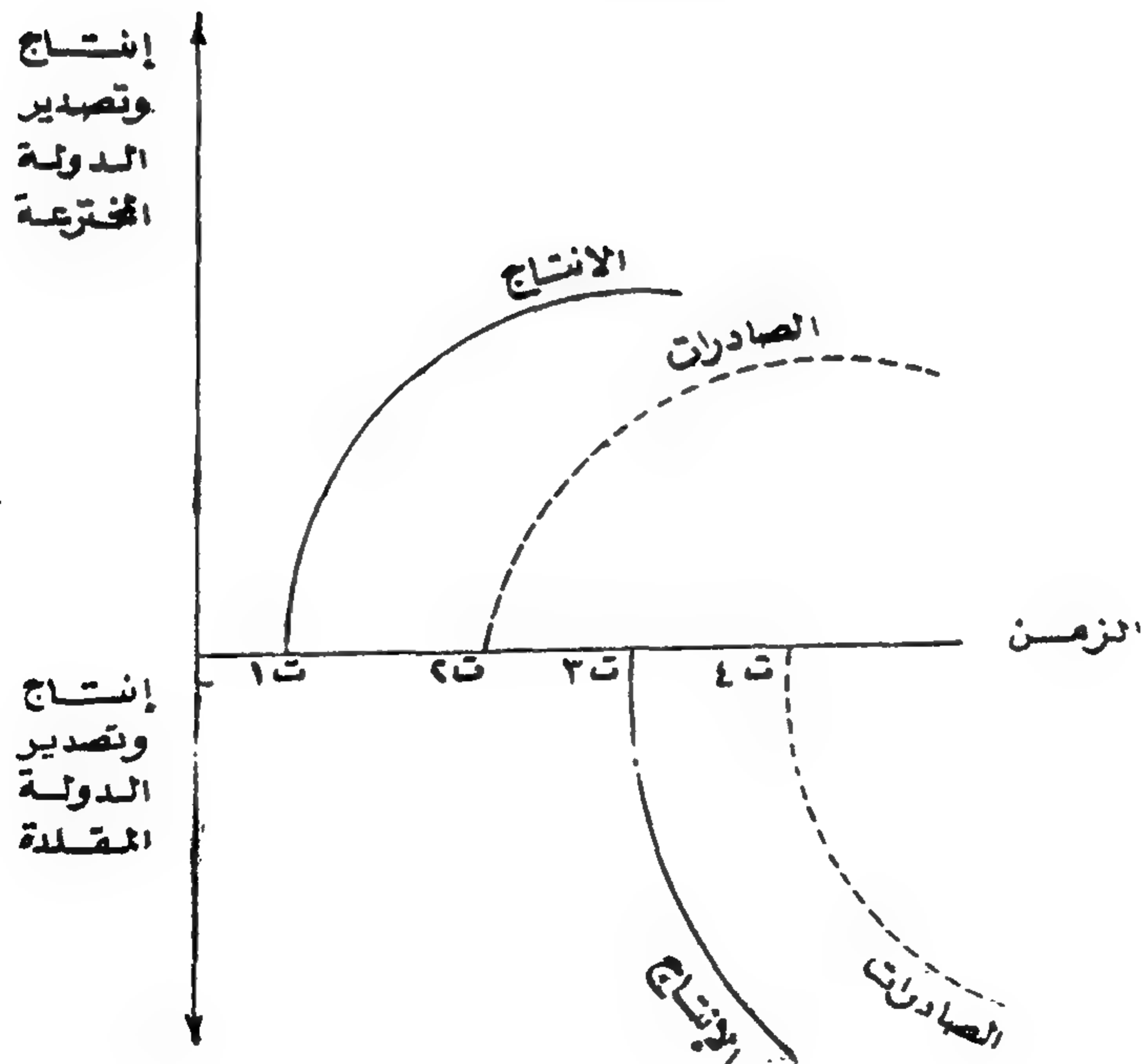
=

- M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", Op. Cit.
- R.M. Stern, "Testing Trade Theories", in : P. Kenen (Ed), International Trade and Finance : Frontiers For Research, Cambridge University Pres., London New York, 1975, pp. 3-49.
- M.V. Posner, International Trade and Technical Change, Op. Cit.

● يقصد بفجوة الطلب تلك الفترة الزمنية بين ظهور انتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت ١) وبداية استهلاك السلعة في الخارج (ت ٢) - قارن الشكل البياني رقم (١) - وفي ضوء هذين الاصطلاحين يعرف بوزنر تجارة الفجوة التكنولوجية على أنها دالة في الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت ١ - ت ٢) وفجوة التقليد (ت ٣ - ت ٤) . وبتعبير متكافئ تعرف تجارة الفجوة التكنولوجية بأنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج أو السلعة الجديدة ، وبداية الانتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة . وفي حالة ظهور الانتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الاهتمام ، تبدأ للعوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لمفط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا ، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج في كلا الدولتين باعتباره العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام للتجارة الخارجية ، وتنطبق القواعد المعمول بها في ظل نظرية هكشر - أولين لنسب عناصر الانتاج .

شكل رقم (١)

الانتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية



غير أن التحليل الذي قدمه بوزنر M.V. Posner لتجارة الفجوة التكنولوجية قد شهد تطوراً هاماً على يد كل من الاقتصاديين هوفباور (١٩) G.C. Hufbauer و فريمان C. Freeman (٢٠) كل منهما مستقلاً عن الآخر . فلقد توصلنا من دراساتهم التطبيقية لاحتمار مدى صحة هذا النموذج ومدى ملاءمته لخصائص العالم الاقتصادي الواقعي إلى نتيجتين هامتين :

١ — تعتبر الاختلافات بين مستويات الأجور الدولية محدداً هاماً لطول الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية ولتحديد اتجاه التجارة الخارجية الناشئة عنها . وفي ضوء هذه النتيجة فإن التطورات التكنولوجية في صورة الاختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول موطن الاختراع أو التجديد إلى دول أخرى في حالة وجود مستويات منخفضة للأجور بهذه الدول تسمح بإنتاج سلعة دورة المنتج بنفقات إنتاجية أقل من نفقات إنتاجها في الدولة الأم . ولقد ساعدت هذه النتيجة — بالإضافة إلى ذلك — في إظهار الدور الهام الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تنمية التجارة الخارجية بين الدول ، والاستثمارات التي تقوم بها خارج الدولة الأم . فهذه الشركات تقوم بالعديد من الاستثمارات الأجنبية في الدول ذات مستويات الأجور المنخفضة سعياً إلى تخفيض نفقات إنتاجها ، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية . وخاصة إذا كانت الأجور تلعب دوراً هاماً في تحديد نفقات الإنتاج . ولعل ذلك يلقى ضوءاً على الدوافع وراء قيام كثير من الشركات متعددة الجنسية في استثمار جزء من رؤوس أموالها في الدول النامية رغبة في استغلال الأيدي العاملة الرخيصة والمتوافرة في هذه الدول .

٢ — دلت نتائج الدراسات التطبيقية التي قام بها هوفباور وفريمان أيضاً على مقدرة نموذج الفجوة التكنولوجية على تفسير التجارة الخارجية بين الدول في تلك المجموعات السلعية التي تنتمي إلى سلع دورة المنتج . ولقد كان لهذه النتائج دلالة كبرى على صحة الفرض الذي اعتمدت عليه النظرية التكنولوجية والخاص بعدم تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدول خلال فترة سريان الفجوة التكنولوجية على يد كل من هوفباور وفريمان ، والتأييد الذي حظى به نتيجة لذلك من خلال الدراسات التطبيقية التي أجريت خصيصاً لاختبار مدى قدرته

— G. C. Hufbauer, *Synthetic Materials and the Theory of International Trade*, Op. Cit.

— C. Freeman, "The Plastics Industry : A Comparative Study of Research and Innovation" in : *National Institute Economic Review*, 26 (1963) p, 22. (٢٠)

على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج . فلقد ظل هذا النموذج عاجزا عن الاجابة على السؤالين التاليين رغم اهميتها الكبرى بالنسبة للتخصص والتبادل الدوليين (٢١) .

اولا : لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا الغربية — اليابان دون غيرها من الدول سواء اكانت في حظيرة الدول الصناعية الأقل تقدما مثل بلجيكا ، اسبانيا ، ايرلندا ، هولندا ، اليونان او في مجموعة دول العالم النامي . ولاشك ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب دراسة وتحليل العوامل المتحركة في سياسات المنتجين الاستثمارية في مجالات البحوث والتطوير (R & D) .

ثانيا : ما هو طول الفترة الزمنية التي يمكن للدولة صاحبة الاختراع الاحتفاظ خلالها بمزايا نسبية مكتسبة ذات طبيعة احتكارية في انتاج وتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا . او بتعبير متكافئ ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها . وفي حقيقة الامر لم تكن الصورة التي عرض بها كل من بوزنر وهوفباور وفريمان نموذج الفجوة التكنولوجية قادرة على الاجابة على هذين السؤالين . وفي الوقت نفسه فان الاجابة عليها تشكل جوهر نموذج دورة المنتج الذي يقدم شرحا وتفسيرا لتطور ونمو التجارة الخارجية خلال دورة المنتج . وبالإجابة على هذين السؤالين تكون الدراسات المتعلقة بنموذج دورة المنتج قد سدت الثغرة في نموذج الفجوة التكنولوجية ، واكتملت بالقسالى الجوانب التحليلية للفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي (٢٢) .

(٢١) قارن في هذا الخصوص كل من :

- — G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), International Trade and Finance, Cambridge University, London-New York, 1975, pp. 253-319.
- ———, J.G. Chilas, "Specialization by Industrial Countries : Extent and Consequences, in : H. Giersch (Ed), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974, pp. 3-38.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة قارن كل من :

- E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und internationale Arbeitsteilung, Op. Cit. p. 38-44.
- S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization, in : Kieler Studien, 148 (1977), Tübingen, 1977, p. 53.

٤٠٢ . نموذج دورة المنتج :

يمكن النظر الى دورة المنتج على انها اضطراب أو اختلال ينشأ بين وضعين توازنيين يتخللها حدوث ظاهرة تخصص دولة معينة في إنتاج سلعة معينة ، ولا يمكن تفسير التجارة الخارجية فيها من خلال الاعتماد على مبدأ اختلاف المزايا النسبية الطبيعية . فاذا حدث اختراع معين ينتج عنه استحداث سلعة جديدة ، فإن الوضع التوازني الأول للاقتصاد القومي يختل ويأخذ الاقتصاد القومي مسارا جديدا . أما عن مكان هذا الاختراع فهو الدول الصناعية الأكثر تقدما — وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية — نظرا لتوافر المقومات الأساسية لهذه الاختراعات ممثلة في توافر الطلب الداخلي أو المعرفة التكنولوجية التي تبرر استحداث المنتج الجديد . وفي بادئ الأمر تنشأ فجوة تكنولوجية بين الدول الصناعية الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية) والدول الصناعية الأقل تقدما (مثل الكثير من دول أوروبا الغربية) . وفي خلال الفترة الزمنية التي تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية ، يزداد نضوج المنتج الجديد ، وتصبح الأساليب التكنولوجية المستخدمة أكثر استقرارا . أما عن نهاية الفجوة التكنولوجية فتبدأ حينما تصبح الأساليب التكنولوجية شائعة ومعروفة الاستخدام ومتاحة في الأسواق الدولية . وتشكل نهاية الفجوة التكنولوجية وضعاً توازنياً جديداً تنتقل في ظله العملية الانتاجية الى الدول النامية لتمتعها بميزة نسبية في انتاجها (٢٣) . فدورة المنتج للمنتج الجديد أو الصناعة الجديدة — طبقاً للنظرية التكنولوجية تمر بمراحل ثلاث رئيسية مبينة في الشكل البياني رقم (٢) وهي (٢٤) :

(٢٣) قارن :

— J.M. Finger, "A New View of the product Cycle Theory", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 111 (1975), pp. 79-99.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل راجع كل من :

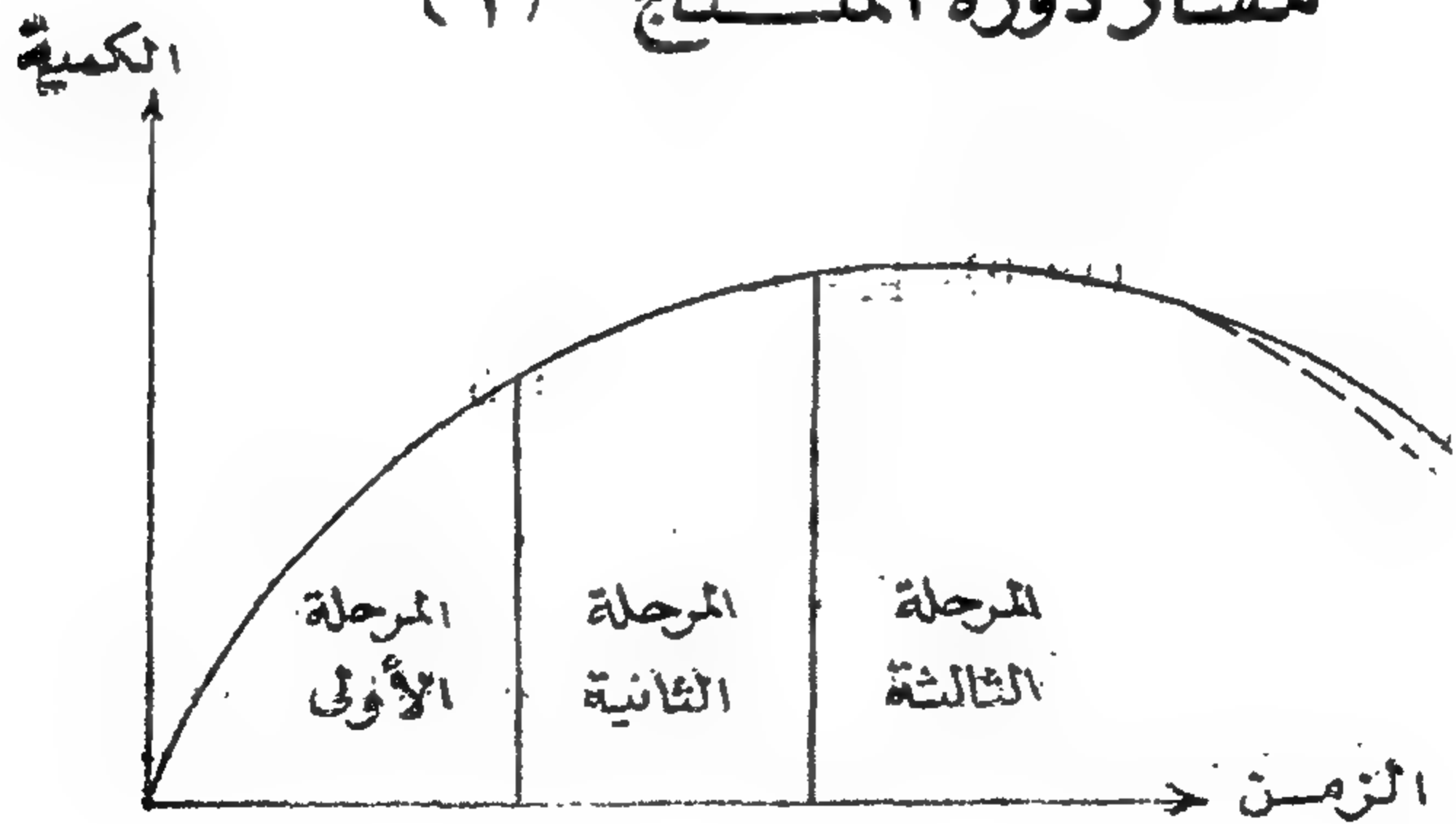
- R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op Cit. pp. 200-208.
- ——— "The Location of Economic Activity", Op. Cit. p. 93.
- ———, L.T. Wells, Jr., Manager in The International Economy, Op. Cit. pp. 7-9.
- S. Hirsch, "The United States Electronics Industry in International Trade", Op. Cit. p. 42.
- ———, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods, Op. Cit. pp. 70-80.
- H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy for a Developing World, Op. Cit. p. 36.

- - مرحلة المنتج الجديد .
- - مرحلة المنتج الناضج .
- - مرحلة المنتج النمطي .

وإثناء مرور المنتج من مرحلة الاختراع الى مرحلة التنميط فان معدل نمو الطلب على المنتج الجديد يتفاوت صعودا أو هبوطا . ففي المرحلة الأولى يتصيف معدل النمو للطلب بالبطء ، في حين يزداد هذا المعدل خلال مرحلة نضوج المنتج ، ثم يعود مرة أخرى الى الهبوط حينما يصبح المنتج نمطيا . ويصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الانتاج المختلفة (الأرض - العمل الماهر - العمل الغير ماهر - رأس المال المادي - التكنولوجيا) . هذه التغيرات تنعكس بدورها على كل من الانتاج وأنماط التجارة الخارجية .

وفيما يلي نتناول المراحل المختلفة لدورة المنتج بالدراسة والتحليل ، ثم ننتقل بعدها الى تقدير المظاهر التكنولوجية في التجارة الدولية في ضوء الدراسات التطبيقية التي أجريت لاختبارها لمعرفة مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة بعضها والبعض الآخر في جانب ، وبينها والدول النامية في جانب آخر .

شكل رقم (٢) مسار دورة المنتج (١)



(٢٥) قارن :

-- S. Hirsch, Location Of Industry and International Competitiveness, Op. Cit., p. 17.

٢.٤.١. مرحلة المنتج الجديد :

تحتل أنشطة التطور والبحوث (R & D) في المرحلة الأولى لدورة المنتج مكانة مرموقة في إظهار المنتج الجديد إلى حيز الوجود . وهذه الأنشطة تتوقف على توافر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات المشروعات الانتاجية الخاصة المتعلقة بنوعية سياساتها الاستثمارية في مجالات البحوث والتطوير . هذه الشروط يمكن إيجازها فيما يلي (٢٦) :

● توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة وفتح الطريق أمام استخدام الطرق والوسائل الفنية الجديدة للإنتاج بحيث تكرر الاستثمارات في مجالات البحوث والتطوير عائدا مجزيا يبرر حجم هذه الاستثمارات.

● ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة . فضلا عن ذلك يجب اقتران هذه الطاقة التكنولوجية بوجود معامل للبحوث التي سيتم داخلها مزج جهد الباحثين المخصصين بالامكانيات الفنية اللازمة من معدات وآلات لازمة لأجراء هذه التجارب مما يستتبع القيام باستثمارات ضخمة في مجالات تدريب الأيدي العاملة وإنتاج أو شراء الآلات العملية المتقدمة حتى يمكن توجيه الطرق التكنولوجية التي تم التوصل إليها إلى منتجات جديدة محددة .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع :

- A. Stobough "The Neo-Technology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals", in : L.W. Wells, Jr. (Eds.) The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston.
- ———, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITAR 1974.
- L.T. Wells Jr., "International Trade : The Product Life Cycle Approach", Op. Cit, p. 3-6.
- R. Findlay, Trade and Specialization, Penguin Modern Economic Texts. Hamondsworth, Middx. 1970, p. 84.
- H.G. Grubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin. J.D. Richardson (Eds.), Readings in International Trade and Finance, Little, Brown & Co., Boston, 1974, Chapter 4.

● توافر القدرة التنافسية للمشروعات الانتاجية صاحبة حق الاختراع في مواجهة المنافسين سواء تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية . فبالإضافة لظهور منتج جديد الى حيز الوجود نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي قامت بها المشروعات الإنتاجية في حقل البحوث والتطور ، فإن الإنتاج ينحصر في البداية في أيدي عدد قليل من المنتجين (وأيضاً من الدول) ، الأمر الذي يدفعهم الى اختيار الأسلوب الأفضل للإنتاج والتسويق . ولما كانت المرحلة الأولى عادة تمثل مرحلة تجارب ، فإن المعروض من المنتج الجديد يتم في حدود ضيقة وبكميات قليلة في كل من الأسواق الوطنية والأسواق الدولية لمعرفة حجم الطلب عليها ، واختبار لوق المستهلكين نحو المنتجات الجديدة . أما الشركات الإنتاجية فإنها تجد موطناً لها في الدول الصناعية الأكثر تقدماً وهي الولايات المتحدة الأمريكية وحديثاً ألمانيا الغربية واليابان .

وفي هذا المكان ، يجيب نموذج دورة المنتج على السؤال الأول الذي عجز نموذج الفجوة التكنولوجية على الإجابة عليه ، والمتعلق بالعوامل المؤدية الى توطين صناعات دورة المنتج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا الغربية ، اليابان دون غيرها من الدول سواء كانت دولاً صناعية متقدمة (باقى دول أوروبا الغربية) أو دولاً نامية (دول العالم الثالث) . وفي هذا الصدد تقدم لنا نظرية ليندر Linder في تشابه الدخل أو التفضيل اجابة جزئية على هذا السؤال . فلقد رأينا عند استعراضنا لهذه النظرية أن توافر طلب كاف داخلي يعد شرطاً ضرورياً لإنتاج السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا (سلع دورة المنتج) . فمنتجات هذه السلع مضطرين الى توفير المعلومات الكافية عن الفرص المتاحة أمامهم لتصريف منتجاتهم الجديدة ، وعن المخاطر التي من المحتمل أن يتعرضوا لها سواء تعلق الأمر بالأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية . فإذا سلمنا مع الاقتصادي ليندر بأن هيكل الطلب الداخلي يرتبط ارتباطاً ايجابياً بدخل الفرد في المتوسط نانه يمكن استنتاج أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة المرتفعة والأسعار العالية نسبياً يجعل من الدول الصناعية المتقدمة ذات المستويات المرتفعة من دخل الفرد المتوسط موطناً لصناعات دورة المنتج (٢٧) . بالإضافة الى التفسير الذي قدمته لنا

(٢٧) قارن في هذا الخصوص ما يلي :

R. Vernon, L.T. Wells. Jr., Manager in The International Economy, Op. Cit. pp. 7-9.

— W. Gruber, D. Metha, R. Vernon, "The R & D Factor in International

نظرية ليندر عن أسباب توطن صناعات دورة المنتج في الدول الصناعية المتقدمة والذي سلمت به أيضا المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية ، فإن هناك عددا آخر من العوامل التي تساهم في الإجابة على السؤال الذي طرحناه من قبل ، وعجز مذهب الفجوة التكنولوجية عن الإجابة عليه — هذه العوامل الإضافية هي :

● توافر عنصر رأس المال البشري ممثلا في العلماء ، الخبراء ، المهندسين والفنيين ، والعمال المتخصصون في الدول للصناعة المتقدمة . ويشكل هذا العنصر حجرة الزاوية في صناعات دورة المنتج والقائمة على الاختراعات والتجديدات الحديثة .

● الوفرة النسبية لعنصر رأس المال المادي في الدول الصناعية المتقدمة حيث تعد شرطا أساسيا لقيام أي دولة بالاستثمار في مجالات البحوث والتطوير بطريقة منظمة ومستمرة .

● توافر القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق الداخلية للدول الصناعية المتقدمة يشجع المستثمرين على القيام باستثمارات كبيرة في مجالات البحوث والقطور . فالاستثمارات تفتح الباب أمام المنتجات الجديدة لخلق أسواق جديدة تتميز بضعف مرونة الطلب السعرية ، وهو أمر يتميز به قطاع السلع الكمالية .

Trade and International Investment of The United States Industries", Op. Cit. pp. 20-37.

-- H.G. Grubel, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade", in: The Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967), pp. 374-388.

— J. Dreze, "Quelques Reflexions Serienes Sur L'Adaptation de L'Industries Belgé ou Marché Commun", in : Comptes Rendus des Travaux de la Société Royale d'Economie Politique de Belgique, 275 (1960).

— ———, "Les Exportations Intra-C.E.E. en 1958 et la Position Bel-qé", in : Recherches Economiques de Louvain, 27 (1967), p. 717.

٢٠٤.٢ . مرحلة المنتج الناضج :

تشهد مرحلة نضوج سلع دورة المنتج العديد من التطورات التي يمكن وصفها على النحو التالي (٢٨) :

(١) اختفاء كثير من المنتجات من السوق اما لعدم توافقها مع تصورات المستهلكين أو لعدم تمثيلها مع أذواق المستهلكين .

(٢) استقرار الطرق والوسائل الفنية للإنتاج عما كانت عليه في مرحلة المنتج الجديد .

(٣) زيادة تطلعات المستهلكين نحو مستويات راقية من الجودة .

(٤) قلة الطرق الفنية التخريبية مع زيادة درجة نمطية المنتج .

(٥) قلة المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق مع زيادة درجة نمطية المنتج .

التخفيف من الاستخدامات المكثفة . لطاقت البحوث والمعامل والأيدى العاملة الماهرة مع زيادة استخدام العمل غير الماهر ورأس المال المادي حيث تلعب دوراً متزايداً كمحددات هامة لاختلاف المزايا النسبية بين الدول .

(٧) زيادة المرونة السعرية للطلب نظراً لوجود منتجات شبيهة قادرة على المنافسة ورخيصة نسبياً مما يشجع المستهلكين على الإقبال عليها في حالة ارتفاع سعر المنتج الناضج .

(٨) تلعب ظاهرة الانتاج الكبير وما ينشأ عنها من مزايا اقتصادية الحجم دوراً هاماً في تخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الطلب على المنتجات الناضجة .

(٢٨) راجع في هذا الخصوص المصادر التالية

- E.-J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitsteilung, Op. Cit. pp. 39-44.
- H. Baumann, A. Herrmann, K.-H. Ketterer, H.-G. Kiera, R. Seeling, Aussenhandel, Direktinvestitionen Und Industriestruktur der deutschen Wirtschaft, Volkswirtschaftliche Schriften, 266 (1977), Berlin, pp. 133-139.
- H.G. Johnson, "Technology and The Theory of International Trade", in :

وبجانب الخصائص السابقة للمرحلة الثانية لدورة المنتج والتي تميزها عن المرحلة الأولى ، تبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في تنق طريقها الى الظهور في مقدمتها :

● الاستثمارات الأجنبية .

● الحركات الدولية لرؤوس الأموال .

● تزايد الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيّة في تسويق المنتجات دولياً . فمع نهاية المرحلة الثانية لدورة المنتج تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة في انشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء اكانت صناعية متقدمة في اوروبا الغربية او دولا نامية من بين دول العالم الثالث نتيجة للعوامل التالية (٢٩) :

● اشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد .

● الاستفادة من نفقات الإنتاج الرخيصة الناشئة بسبب وفرة المواد الأولية او وفرة العمل الرخيص لاعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم او زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية .

وتفسر المفاهيم التكنولوجية في التجارة الدولية ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيّة على النحو التالي (٣٠) :

-
- R. Vernon (Ed), The Technology Factor in International Trade, National Bureau of Economic Research, New York, 1970, p. 9.
- G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", Op. Cit. pp. 276-278.
- K. Haitani, "Low Wages Productive Efficiency, and Comparative Advantages", in : Kyklos, 24 (1971), p. 77.
- R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op. Cit. p. 139.

(٣٠) قارن

- J.P. Agarwal, J.B. Donges, E.-J. Horn, A.D. Neu, Übertragung Von Technologien an Entwicklungsländer, Kieler Studien, 132 (1975), Tübingen, 1975, pp. 189-190.

بعد مضي فترة زمنية قصيرة على ظهور المنتج الجديد في الدولة الأم موطن الاختراع (الولايات المتحدة الأمريكية) طبقا لنموذج دورة المنتج ، فان قدرا متزايدا من الطلب يأخذ في الظهور في الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية . فإذا تميز المنتج بمرونة طلب دخلية عالية ، فان نمو الطلب يكون سريعا في دول أوروبا الغربية مما يشجع الشركات الأم على انشاء وحدات انتاجية في هذه الدول رغبة في اشباع الطلب المتزايد على سلع دورة المنتج . والشرط الأساسي لوجود الاستثمارات الأجنبية في هذه المرحلة هو :

النقطة الحدية للانتاج + نفقات النقل بين بلد التصدير الى بلد الاستيراد
النقطة المتوسطة المتوقعة في بلد الاستيراد .

هذه الفروق في نفقات الانتاج بين بلد التصدير وبلد الاستيراد يمكن التغلب عليها من خلال مزايا اقتصاديات الحجم والأيدى العاملة الرخيصة في البلد الثاني عنه في البلد الأول . أما اذا تعذر تغطية الفروق في نفقات الانتاج بين بلد التصدير وبلد الاستيراد فان الاستثمارات الجديدة في هذه الحالة تكون بهدف تغذية أسواق ثالثة إما في دول أوروبا الغربية الأخرى التي لا توجد بها فروعاً للمشروعات الأمريكية للأم ، أو الأسواق الثالثة بالدول النامية . وخير الأمثلة على هذه الحالة الأخيرة هو ما تقوم به صناعات السيارات الأمريكية مثل شركتي فورد وجنرال موتورز من إقامة وحدات انتاجية فرعية لها في أوروبا الغربية ، وبعد سنوات من اقامتها أنشأت هذه الوحدات الفرعية فروعاً لها في الدول النامية وذلك للأسباب التالية (٣١) :

● التغلب على ارتفاع نفقات الانتاج الناشئة عن وجود عقبات جمركية تفرضها الدول النامية على وارداتها من السيارات الأمريكية .

● اكتساب أسواق جديدة أو تأمين الأسواق الحالية تحت ضغط المنافسة

(٣١) انظر في هذه الأسباب كل من :

- G.C. Hufbauer, "The Multinational Corporation and Direct Investment", Op. Cit. pp. 276-278.
- H.G. Johnson, Comparative Cost and Commercial Policy for a Developing World, Op. Cit. p. 36.
- S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods, Op. Cit. pp. 74-75.

القيادة في الأسواق العالمية للسيارات ، وخاصة تلك المنافسة الواردة من اليابان .

● الاستفادة من نفقات الانتاج المنخفضة في الدول النامية والناشئة عن رخص الأيدي العاملة والمواد الأولية المتوافرة . بل إنه من المتصور طبقاً للمناهج التكنولوجية — أن تتحول الدولة الأم صاحبة الاختراع والمصدرة لسلع دورة المنتج والمقيمة للاستثمارات الأجنبية في الخارج من دولة تصدير الى دولة استيراد اذا كان الانخفاض في نفقات الانتاج أكبر من نفقات النقل من مواقع الانتاج الجديدة الى الدولة الأم وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

٣٠٤٠٢ . مرحلة المنتج النمطي :

يرى مفكروا المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية أن المرحلة الثالثة لدورة المنتج تشهد عدداً من التطورات الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف الى تطبيق خصائص سلعة دورة المنتج في مرحلتها النمطية مع خصائص سلع هكشر — أوليس خاصة في النواحي التالية (٣٢) :

● تماثل دول الانتاج بالنسبة للسلعة الواحد بين دول العالم المختلفة . وفي ظل هذه الشروط فإن التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج تصبح شائعة ومعروفة ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية بلا مشاكل .

● اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الانتاج لقانون الغلة الثابتة والغلة المتناقصة .

(٣٢) راجع المراجع التالية :

- R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", Op. Cit. p. 203
- S. Hirsch, "The United States Electronics Industry in International Trade". Op. Cit. p. 42.
- ———, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", Op. Cit. pp. 71-74.
- R.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit. pp. 17-25.
- R.W. Klein, "A Dynamic Theory of Comparative Advantage" in : Ame. rican Economic Review, 68 (1973), pp. 173-184.

● سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الانتاج ، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية .

● تشابه ظروف الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول .

● يترتب على نمطية السلعة استبعاد امكانية حدوث ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الانتاج المستخدمة .

ولعل من المفيد تلخيص النتائج الرئيسية لتحليلنا لدورة المنتج عن طريق اجراء مقارنة بين الخصائص الرئيسية للمراحل الثلاث لدورة المنتج وهذا هو ما فعلناه في الجدول رقم (٢) .

مقارنة بين الخصائص المختلفة لمراحل دورة المنتج

جدول رقم (٢)

مرحلة المنتج النمطي	مرحلة المنتج النافع	مرحلة المنتج الجديد	للمرحلة المعيار
● طول السلاسل الزمنية للانتاج .	● الانتاج والتسويق على نطاق واسع .	● سلاسل انتاجية قصيرة مع تغيير سريع للطرق الفنية لانتاج .	(١) التكنولوجيا المستخدمة
● اختفاء دور اقتصاديات الحجم .	● تغيير في الطرق الفنية بصفة مستمرة (اختلاف دوافع الانتاج خلال الزمن	● تلعب اقتصاديات الحجم دورا هاما . ● عدم القدرة على تحديد نوعية كثافة عناصر الانتاج المستخدمة .	
● القدرة على تحديد الكثافة طبقا لعناصر الانتاج المستخدمة وطرق الانتاج .			
● تعتبر كثافة رأس المال المادي عالية نتيجة لاستبدال الآلات الديمية بآلات متخصصة .	● تزداد كثافة رأس المال المادي مع اتساع نطاق الانتاج والنسوق وتغير فنون	● انخفاض كثافة رأس المال المادي نظرا لان المشروعات الانتاجية تقصر نشاطها في مجالات البحوث والتطور أكثر منها في مجالات الانتاج نفسه .	(٢) كثافة رأس المال المادي

تابع جدول رقم (٢)

المرحلة المعيار	مرحلة المنتج الجديد	مرحلة المنتج الناضج	مرحلة المنتج
(٣٠) هيكل الصناعة	<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد المعرفة الفنية من قدره المشروعات الانتاجية على دخول السوق مع وجود عدد قليل من المشروعات الانتاجية . 	<ul style="list-style-type: none"> ● نمو عدد المشروعات مدع افلاس الكثير من المشروعات التي دخلت مجال الانتاج الاولى ولم تقوى على الصمود أمام المنافسة . 	<ul style="list-style-type: none"> ● المركز السوقي والامكانيات المالية تحدد قدره المؤسسات على دخول الأسواق . ● تناقص عدد الشركات الانتاجية وافلاس الكثير منها .
(٤٦) هيكل الطلب	<ul style="list-style-type: none"> ● سوق البائعين هو الذي يتحكم في قلعة المرونة السعرية للطلب . ● هيكل وحجم الطلب غير معروفين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● سوق احتكارية مع المرونة السعرية وزيادته المنافسة السعرية . ● انخفاض الأسعار واتساع نطاق معلومات الانتاج والخدمات التسويقية 	<ul style="list-style-type: none"> ● تحكم السوق المشترين بارتفاع كبير للمرونة السعرية للطلب . ● ثوافر المعلومات عن المنتج والأسواق . ● السعر هو الاداة التنافسية الرئيسية .
(٥٠)	<ul style="list-style-type: none"> ● استخدام مكثف للخبراء والعلماء والباحثين والعمال للتخصصين . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تلعب الادارة الماهرة دورا حاسما في مجال التسويق . 	<ul style="list-style-type: none"> ● تناقص كبير للدور الهام الذي كانت تلعبه العمالة الماهرة مع تزايد الدور الذي تلعبه العمالة غير الماهرة .

٥.٢. تقدير المناهج التكنولوجية :

اتضح لنا من التحليل السابق أن المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية تعطى ثقلا كبيرا للدور الهام الذي يلعبه الانفاق على البحوث والتطور باعتباره العامل الهام في تجديد نمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج . وعلى أساس

هذا المنهج تمكنت المناهج التكنولوجية من تقديم تفسير للفرز ليونتييف Leontief Paradox استناداً إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج . ولما كان رأس المال البشري ممثلاً في الخبرة ، والعطفاء ، والفنيين ، والعمال المتخصصين ، والمهندسين أمراً لا غنى عنه لافنتاج سلع دورة المنتج ، فإن ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات الصناعية كثيفة رأس المال البشري تشكل نسبة عالية من إجمالي الصادرات الأمريكية ، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه نظرية رأس المال الانساني من حل الفرز ليونتييف . فضلاً عن ذلك فلقد قدمت المذاهب التكنولوجية في التجارة الدولية تفسيراً لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي بحيث عالجت أوجه القصور التي عانت منها النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها ، وبالتالي محدودية النتائج التي توصلت إليها ، وأهمها لكثير من العناصر الهامة للاقتصاد العالمي . من بين هذه الظواهر الهامة ما انتهت إليه هذه المناهج التكنولوجية من اعتبار كل من اقتصاديات الحجم ، رأس المال البشري ، الانفاق على البحوث والتطور مصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول . من بين هذه الظواهر أيضاً تلك المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالتجارة الدولية . يضاف إلى ذلك أن النظرية التكنولوجية قد راعت الفروق القائمة بين الدول الصناعية الأكثر تقدماً والدول الصناعية الأقل تقدماً والدول النامية وهي بصدد تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول .

بإختصار ، فإن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظريات الكلاسيكية السابقة عليها من حيث كونها أكثر النظريات اقتراباً من واقع الاقتصاد العالمي . فهذه المناهج رغم أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نظرية هكشر - أولين - في نسب عناصر الانتاج بكثير من حقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية ، إلا أنها سجلت تفوقاً واضحاً على نظرية هكشر - أولين لاحتوائها على كثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم ، العمل الماهر ، دور البحوث والتطور ، الاستثمارات الأجنبية ، الشركات متعددة الجنسية .

ولقد لاقت النتائج التي توصلت إليها المناهج التكنولوجية في الاقتصاد الدولي تأييداً واضحاً من جانب الكثير من الدراسات التطبيقية التي أجريت لبيان أهمية دور البحوث والتطور وتأثيرهما على نمط التجارة الخارجية بين الدول ابتداء من النصف الثاني من الستينات من هذا القرن .

ولقد طبقت هذه الدراسات بصفة أساسية على الولايات المتحدة الأمريكية ،

وفي نطاق محدود على ألمانيا الغربية واليابان باعتبارهما الدول القائدة في مجال البحوث والتطور التكنولوجي . وكان في طليعة هذه الدراسات التطبيقية ما قام به كل من كيسنج (٣٣) D.B. Keesing وجروبر W Gruber وميتها Metha وفيرنون (٣٤) R. Vernon وويلز (٣٥) Wells, Jr. ولجنة التعريفات الأمريكية (٣٦) لدراسة دور البحوث والتطور وتأثيرها على هيكل وتكوين الصادرات الأمريكية .

كذلك من بين الدراسات الهامة في هذا المجال دراسة قام بها هورن Horn لأجراء دراسة على دور عامل البحوث والتطور وتأثيره على هيكل التجارة الخارجية الألمانية الغربية ومقارنة هذه النتائج بالوضع في الولايات المتحدة الأمريكية (٣٧) . بل ومن الدراسات تلك التي قام بها الباحث لهيكل التجارة الخارجية الدول الأعضاء في منظمة الجماعة الأوروبية (٣٨) . وبقد أظهرت الدراسات التطبيقية بوجه عام تأثير الصادرات الصناعية الأمريكية واليابانية ودول السوق

(٣٣) راجع في هذا الصدد ما يلي :

- D.B. Keesing, "The Impact of Research and Development on United States Trade" in : The Journal of Political Economy, 75 (1961) pp. 38-48.
- ———, "Different Countries' Labour Skill Coefficients and The Skill Intensity of International Trade Flows", in : Journal of International Economics, 1 (1977), pp. 453-460.

(٣٤) قارن :

- W. Gruber, D. Metha, and R. Vernon, "The R & D Factor in International Trade and International Investment of United States Industries, in : The Journal of Political Economy, 75 (1961), pp. 20-37.

(٣٥) قارن :

- L.T. Wells Jr., "Test of a Product Cycle Model International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables", in : L.T. Wells Jr. (Ed), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard Univ., Boston, 1972, pp. 55-82.

(٣٦) قارن :

- United States Tariff Commission, Competitiveness of U.S. Industries, Washington, D.C., 1972.
- E.J. Horn, Technologische Neuerungen, Op. Cit.

(٣٨) راجع للباحث الدراسات التالية :

=

الإوربية المشتركة بشكل واضح بكثافة الأبحاث العلمية والتكنولوجية وارتفاع نسبة الصادرات من سلع دورة المنتج إلى إجمالي الصادرات الصناعية لهذه الدول (٣٨) .

وبإجماع القول فإن الدراسات التطبيقية قد انتهت إلى تأييد النتائج التي توصلت إليها المناهج التكنولوجية من أن التغييرات التكنولوجية تعتبر مصدراً رئيسياً لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة في سلع دورة المنتج .

وأقرت هذه الدراسات نتيجة لذلك نمط التخصص والتبادل الدولي التالي : تتمتع الدول الصناعية المتقدمة بمزايا نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج لارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على البحوث والتطور ، كما تتمتع الدول الصناعية الأقل تقدماً والدول النامية بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع أكثر - أولين حيث تخصص الدول الصناعية الأقل تقدماً في إنتاج وتصدير سلع أكثر - أولين كثيفة

-
- S. Hatem, Der Europäisch-Arabische Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität Kiel, 1978.
 - ———, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981.
 - (٣٩) راجع أيضاً الدراسات التالية :
 - A. Stobough, "The Neotechnology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals", in : L.W. Wells Jr. (Ed.); The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston, 1972, pp. 82-105.
 - ———, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITAR, 1974.
 - H.G. Gruber, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade, in : Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967).
 - B.W. Willkinson, Canada's International Trade : An Analysis of Recent Trends and Patterns, Private Planning Association of Canada, Montreal, 1968.
 - R.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit.

رأس المال ، وتتمتع الدول النامية بميزة نسبية في انتاج وتصدير سلع هكشر - أولين كثيفة العمل .

وفيما يلي عرضا مختصرا لهذه المجموعات السلعية الثلاث (٤٠) :

أولا - سلع ريكاردو :

يتكون سلع ريكاردو من تلك المنتجات الزراعية أو المعدنية أو الأولية التي لا تحتوي على مخلات تحويلية بدرجة كبيرة . وفي ضوء هذا التعريف : كن تقسيم هذه المجموعات السلعية بدورها الى أربع مجموعات فرعية على النحو التالي :

- البترول الخام والغاز الطبيعي .
- المواد الأولية المستخدمة في الصناعة .
- المحاصيل الغذائية .
- المنتجات الزراعية المتنافسة والتي تقع داخل منطقة جغرافية واحدة أو مناطق جغرافية متشابهة في مناخها الطبيعي .

ثانيا - سلع هكشر - أولين :

أما سلع هكشر - أولين فهي السلع النيوكلاسيكية النمطية الشائعة الاستخدام في الكتب الدراسية الحديثة ومن أمثلتها منتجات الغزل والشيح ، الحديد والصلب والسيارات . ويمكن تعريف هذه المجموعة السلعية بأنها تلك المنتجات التي يتم انتاجها باستخدام تكنولوجيا نمطية معروفة يمكن شراؤها من الأسواق العالمية ويتم تصنيعها في ظل مرحلة اقتصاديات الحجم الثابتة $Constant Returns-to Scale$ في حالة استخدام عنصرى الانتاج العمل ورأس المال ، ويمكن تمييز سلع هكشر - أولين للصناعية النمطية عن سلع ريكاردو بالاعتماد على الخصائص التالية :

(٢) تماثل دوال الانتاج $Production Functions$ عالميا ، بمعنى أن التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج شائعة ومعروفة ويمكن شراؤها من

(٤٠) راجع في هذا الخصوص :

— S. Hirsch, "Hypotheses Regarding Trade Between Developing and Industrial Countries", Op. Cit. pp. 45-76.

الأسواق الدولية ، فبالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج — العمل ورأس المال — تعتمد على النسبة التي يتم بها مزج هذه العناصر وليس على أساس توطنها القومي .

(٢) تلعب ظروف الطلب دوراً أكثر أهمية في حالة التحليل الاقتصادي لسلع هكشر — أولين عن تلك التي تلعبه في ظل التحليل الاقتصادي لسلع ريكاردو . ونستخلص من هذه الخاصية اعتماد التحليل الاقتصادي لسلع هكشر — أولين على عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كإسناد لتفسير المزايا النسبية الطبيعية التي تتمتع بها إحدى الدول أطراف التبادل الدولي عن الطرف الآخر .

(٣) استبعاد ظاهرة تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج Factor-Intensity Reversals ، بمعنى أن وصف إحدى السلع بأنها كثيفة رأس المال بالنسبة للسلع الأخرى في ظل نسبة معينة لمزج عنصرى العمل ورأس المال — وهما عنصرا الإنتاج الرئيسيين في نظرية هكشر — أولين — يبقى كما هو دون تغير في حالة تغير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وبصرف النظر عن اتجاه التغيير .

ثالثاً — سلع دورة المنتج :

أما فيما يتعلق بسلع دورة المنتج ومن أمثلتها الصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية — فإنه يمكن القول بأنها تنصف هي الأخرى بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن كل من سلع ريكاردو أو سلع هكشر — أولين الصناعية النمطية . هذه الخصائص يمكن تلخيصها على النحو التالي (٤١) :

● توصف بسلع دورة المنتج بأنها سلع جديدة وليست نمطية . وتعرف المنتجات الجديدة بأنها تلك المنتجات التي تصنع باستخدام طرق جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل بواسطة الصناعات الموجودة فعلاً ، أو

(٤١) راجع في هذا الخصوص :

- S. Hatem, "The Possibilities of Economic Cooperation and Integration", Op. Cit., p. 134.
- S. Hirsch ; Location of Industry and International Competitiveness, Op. Cit., p. 18.

تحسين طرق الانتاج القائمة فعلا بحيث تؤدي الى تغيير خصائص المنتجات القائمة . يضاف الى ذلك ان هذا التطور في طرق الانتاج قائم على أساس اختراع حديث وتطور تكنولوجي غير معروف من قبل ، أي تطور تكنولوجي غير نمطي .

● تعد هذه المنتجات الجديدة منتجات كثيفة البحث العلمي Research-Intensive Products ، وتفسر هذه الخاصية بارتفاع نسبة المبالغ المنفقة على الأبحاث العلمية والتكنولوجية Research and Development وتقاس هذه النسبة بمقدار نسبة المبالغ المنفقة على الأبحاث العلمية والتكنولوجية الى جملة الناتج القومي ، أو بمقدار نصيب الفرد الواحد في جملة ما ينفق على هذه الأبحاث . ولقد أوضحت الدراسات التطبيقية ان نفقات البحث العلمي والتطور تشكل نسبة هامة من القيمة المضافة وصافي الصادرات لأي صناعة تدخل في نطاق سلع دورة المنتجات (٤٢) .

● توصف هذه المنتجات الجديدة بأنها منتجات كثيفة التكنولوجيا Technology-Intensive Products وذات عائد بمعدلات عالية للتمتق التكنولوجي .

● تحتاج هذه المنتجات الجديدة الى مهارات عالية من الأيدي العاملة الأمر الذي يجعلها أيضا منتجات كثيفة رأس المال الإنساني Human Capital Intensive Products وذلك لأن معدلات الأجر في الصناعات القائمة على انتاج سلع دورة المنتجات تعد مرتفعة نسبيا عن تلك للمعدلات في كل من سلع ريكاردو وسمت هكشر - أولين .

● تخضع عملية انتاج سلع دورة المنتجات لقانون العلة المتزايدة The Law of Increasing Returns-to-Scales وهو ما يعني أيضا أن ذوال الانتاج تختلف من دولة الى أخرى . لذلك فان التكنولوجيا المستخدمة

(٤٢) راجع :

P.B. Kessing "The Impact of Research and Development on United States Trade" in : P.B. Kenen, R. Laurence (Eds), The Open Economy, Essays on International Trade and Finance, Columbia University Press, New York, London, 1968, pp. 175-189.

في عملية الإنتاج ليست شائعة دوليا ولا يمكن الحصول عليها من الأسواق الدولية نظرا لتمتع بعض الدول في إنتاج هذه السلع بوضع احتكاري يؤهلها للحصول على مزايا مكتسبة لفترة زمنية معينة .

● لا يشكل السعر عنصرا هاما من عناصر المنافسة في سوق سلع دورة المنتجات لاعتماد هذه السلع في المقام الأول على الجودة والاستخدامات التي تقدمها هذه السلع الجديدة .

وجول قدرة نظريات التجارة الدولية على تقديم تفسير مقنع لنمط وشروط التبادل الدولي فانه يمكن القول بأن الدراسات التطبيقية سالفة الذكر قد أكدت القدرة الجزئية لكل نظرية من هذه النظريات على تفسير التبادل الدولي في إحدى طوائف السلع المتبادلة دوليا وليس جميعها (٤٣) . وتمشيا مع هذه الدراسات التطبيقية فانه يمكن صياغة النتائج التالية (٤٤) :

● قدرة النظريات الكلاسيكية بجعلها الأول والثاني على تقديم تفسير متنع للتجارة الدولية في سلع ريكاردو Ricardo Goods ، أي في قطاع المنتجات الأولية دون غيرها من المجموعات السلعية .

● صلاحية نظرية هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج لتفسير نمط وشروط التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية النمطية Standardized Industrial Goods ودون غيرها من المجموعات السلعية .

● قدرة المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية على تقديم تفسير مقنع لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا - وهي المعروفة أيضا بـ دورة المنتج Product Cycle Goods.

(٤٣) راجع في هذا الخصوص التحليل الذي قدمه R.M. Stern في دراسته التالية : P.M. Stern, "Testing Trade Theories", Op. Cit.

(٤٤) قارن أيضا : E.J. Horn, Technologische Neuerungen Und Internationale Arbeitteilung, Op. Cit., pp. 15-44.

٦.٢ . المناهج التكنولوجية والدول النامية :

استعرضنا فيما تقدم المقومات الأساسية لكل من الفكر الكلاسيكي والفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي المعاصر محاولين استجلاء أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينهما وإلى أي حد يكمل كل منهما البعض الآخر .

غير أنه يبقى لدينا الحاجة إلى معرفة موقع الدول النامية من قضايا الفكر الاقتصادي الدولي المعاصر والمرتبط بموضوع هذه الدراسة . بعبارة أخرى ، يتبقى لنا أن نعرف موقع الدول النامية من المناهج التكنولوجية في التجارة الدولية ، وبالتالي تجديد المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول ، ومظاهر التخلف النسبي فيها . وفي هذا الخصوص فلقد أجرى هيرش S. Hirsch — وهو أحد مؤسسي المدرسة التكنولوجية في التجارة الدولية — تعديلات على نموذج دورة المنتج مستهدفاً من وراء ذلك بيان العلاقة بين الفكر التكنولوجي والدول النامية (٤٥) . فلقد اختصر نموذج دورة المنتج السابق بيانه إلى مرحلتين فقط بدلا من ثلاث مراحل : المرحلة الأولى وتشمل سلع دورة المنتج الجديدة ، أما المرحلة الثانية فتشمل سلع دورة المنتج الناضجة ، وتشمل هذه المرحلة الأخيرة كلا من سلع دورة المنتج الناضجة و سلع دورة المنتج النمطية في النموذج السابق بيانه . وبمعبر متكافئ فلقد ضمت المرحلتين الثانية والثالثة في نموذج دورة المنتج السابق عرضه بحيث تصبح مرحلة واحدة . أما بالنسبة لانتاج سلع دورة المنتج الجديدة فإن الاستخدام المكثف لرأس المال البشري ممثلا في العمال المتخصصون ، الفنيون ، العلماء ، الخبراء ، المهندسون أمرا ضروريا ومسلما به . وحينما تتضح المنتجات بزيادة معها الاستخدام المكثف لعنصر العمل غير الماهر وتقل أهمية العمل الماهر كمحدد أساسي للمزايا النسبية المكتسبة .

كذلك يفرق هيرش في نمودجه بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية : فالدول الصناعية المتقدمة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال المادي ، وتتمتع بالتالي بميزة نسبية في انتاج وتصدير سلع دورة المنتج الجديدة . وعلى العكس من ذلك تعاني الدول النامية من ندرة نسبية في عنصر رأس المال البشري ورأس المال المادي ، وبالتالي من تخلف نسبي في انتاج سلع دورة المنتج الجديدة .

(٤٥) قارن

- S. Hatem, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Community and The Arab League, Op Cit.

وباستخدام هذا النموذج المعدل لدورة المنتج توصل هيرش لتفسير محدد لنمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على أساس أن صادرات الدول النامية تتكون أساساً من نسبة عالية من كل من سلع ريكاردو وتبلغ دورة المنتج الناضجة ، وهي ما تعرف أيضاً بسلع هكشر — أولين كثيفة العمل نظراً لتمتعها بوفرة نسبية في عناصر الإنتاج التي تتركز عليها هذه المنتجات وهي الأرض وعنصر العمل غير الماهر ، أما صادرات الدول الصناعية المتقدمة فإنها تحتوي على نسبة عالية من سلع دورة المنتج الجديدة و سلع هكشر — أولين كثيفة رأس المال نظراً لوفرة عنصر رأس المال الإنشائي ورأس المال المادي .

وفي دراسة للمباحث طبق فيها نتائج النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية على العلاقات الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية (المعروفة باسم السوق الأوروبية المشتركة) ودول الجامعة العربية توصل من خلالها الى نتائج تؤيد هذه النظرية . هذه النتائج هي (٤٦) :

● تتمتع الجماعة الاقتصادية الأوروبية بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتج نظراً لوفرة عنصر رأس المال الإنشائي ، وما تتمتع به من تفوق تكنولوجي لقيامها باستثمارات ضخمة في مجالات البحوث والتطوير .

● تتمتع الدول العربية المصدرة لرؤوس الأموال (وهي في نفس الوقت المصدرة للبترول) بمزايا نسبية كامنة في إنتاج وتصدير سلع هكشر — أولين كثيفة رأس المال وقطاع واحد فقط من قطاعات سلع دورة المنتج وهو قطاع البتروكيماويات . ويرجع ذلك الى وفرة المواد الأولية ورؤوس الأموال اللازمة لإنتاج هذه الصناعات بنفقات منخفضة .

● تتمتع الدول العربية المستوردة لرؤوس الأموال بميزة نسبية في إنتاج وتصدير سلع ريكاردو و سلع هكشر — أولين كثيفة العمل نظراً للوفرة النسبية لعنصر الأرض والوفرة النسبية لعنصر العمل غير الماهر .

(٤٦) قارن الدراسة التالية :

S. Hirsch, "Hypothesen über den Handel Zwischen Entwicklungs- Und Industrieländern, Op. Cit. pp. 69-88.

الجزء الثاني

العلاقات النقدية الدولية

الفصل الثالث ميزان المدفوعات .

الفصل الرابع الصرف الأجنبي .

الفصل الخامس التوازن الاقتصادي الخارجي

الفصل الثالث

ميزان المدفوعات

١٠٣ . تمهيد !

اتضح للقارىء من دراسته للنظريات البحتة في التجارة الخارجية ان العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تربط بين اقتصاد ما واقتصاديات العالم الخارجى حقيقة واقعة . واتضح له ايضا ان هذه العلاقات تعكس قرارات المقيمين من مستهلكين ومنتجين . فهي تعكس قرارات المستهلكين من حيث طلبهم على السلع المنتجة محليا او طلبهم الاجبى على السلع المنتجة في اقتصاديات العالم الخارجى . كما انها ايضا تعكس قرارات المنتجين من حيث طلبهم على عناصر الانتاج المختلفة وعرضهم للسلع المنتجة محليا او المنتجة في الخارج بما يتناسب مع حجم ورغبات السوقين المحلى والعالمى . كذلك فهذه العلاقات تعكس قرارات غير المقيمين من مستهلكين ومنتجين من حيث طلبهم وعرضهم للسلع التي تتناسب مع حجم السوق المحلى ، وتأثيرهم على هيكل الاستثمار التومى من خلال اشتراكهم مباشرة في اقامة مشاريع مشتركة او كاملة داخل الاقتصاد القومى . يضاف الى ذلك ان هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية تعكس قرارات ودور الدولة في سعيها لتحقيق تقدم الاقتصاد القومى ، وما تتبعه من سياسات اقتصادية تؤثر وتحدد من خلالها حجم ونوع للتبادل الاقتصادى مع العالم الخارجى .

ولاهية هذه العلاقات الاقتصادية الخارجية تلجا للدول المختلفة الى تسجيلها في شكل حسابات خاصة تعرف باسم حسابات ميزان المدفوعات .

٢٠٣ : تعريف ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة — عادة سنة واحدة — ويشرح التعريف المتقدم عددا من التساؤلات تدور حول ما تتضمنه المصطلحات التي يشتمل عليها وفي مقدمتها :

● المعاملات الاقتصادية :

المعاملات الاقتصادية التي تقيد في ميزان المدفوعات ليست من طبيعة واحدة :

فمن هذه المعاملات ما يجلب للبلد محل الدراسة إيرادات خارجية ومنها ما يلزم البلد بمدفوعات للعالم الخارجي. وعلى ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المتحصلات والمدفوعات التي تؤدي حاليا أو مستقبلا إلى تسوية نقدية ، سواء كانت هذه التسوية تتم نقدا أو عن طريق الائتمان ، كذلك يتسع مضمون هذا الاصطلاح ليشمل أيضا تلك المعاملات التي ليس لها مقابل مادي مثل الهبات والتعويضات .

● تحديد مفهوم الدولة :

فمفهوم الدولة يشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذين يزاوون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية وبحالها الجوي ، إضافة إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق سلطاتها ، والأصل في ذلك أنهم خضوع الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة .

● تحديد المقصود بالمقيم :

فالمقصود بالمقيم هو الشخص الذي له علاقة دائمة مع الدولة ، فإن المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية بإقليم الدولة ويخضع لقوانينها ويمتتع بحمايتها وقت اللزوم (١) ، ولا يشترط أن يكون الشخص مقيما بنفسه ، معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة . فالمغتربين والمغتربين القادمين من بلاد أخرى يعتبرون في حكم «غير المقيمين» لأن موطن اقامتهم الأصلي والدائم ليس في الدولة التي هم فيها ، وإنما محل اقامتهم هو موطنهم الأصلي ، كذلك الحال بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسيين والقنصلين والممثلين الأجانب في الرابطة داخل حدود الدولة يعتبرون في حكم غير المقيمين . وبناء عليه فإن المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين تعتبر معاملات اقتصادية تتم بين الداخل والخارج وتسجل على هذا النحو في ميزان المدفوعات .

(١) أعيد تحديث المفهوم في مؤتمر النقد العالمي ، دار الندوة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، من أجل تحقيق مقابلة بين المفهوم الدولي والمفهوم القومي ، انظر الندوة العربية ، ١٩٦٤ .

— H. Adebahr, Währungstheorie Und Währungspolitik : Einführung in die monetäre Aussenwirtschaftslehre, Dunker & Humblot, Berlin, 1978. p. 29-31.

خلاصة ما تقدم هو أنه لا يشترط لكي يكون الشخص مقيماً بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة ، كما أنه لا يجوز أن يفهم من ذلك أن المقيم هو المتمتع بجنسية البلد ، حتى وإن ابتعد عنه ، فالشركات الأجنبية التي تزاوّل نشاطها في بلاد غير تلك التي تتبعها تعتبر مقيمة من وجهة نظر ميزان المدفوعات لتلك البلاد، وغير مقيمة من وجهة نظر ميزان مدفوعات البلاد التي تتبعها .

● الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان :

يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في المعتاد سنة واحدة . وهنا لا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها فمن الدول من يتبع التقويم الميلادي بأن تبدأ فترة الحساب في أول يناير وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر ، بينما تتبع دولا أخرى مثل اليابان ومصر تقويماً يبدأ في خلال السنة الميلادية بالإضافة إلى ذلك تقوم الجهات المختصة في الكثير من الدول بأعداد تقديرات ربع سنوية أو نصف سنوية ، أو كل خمسة أو عشرة سنوات تستخدم كمؤشرات لتوجيه سياسة السياسات الاقتصادية لهذه الدول .

● الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات :

يؤدي ميزان المدفوعات طبقاً للتعريف المتقدم (٢) عدداً من الوظائف الاقتصادية الهامة يمكن إيجازها فيما يلي :

(١) تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي . فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لأعطت مزيداً من التفصيلات عن التطوير الزمني

(٢) يستخدم صندوق النقد الدولي أسلوباً وظيفياً للتعريف بميزان المدفوعات عن طريق الإشارة إلى الوظائف والمهام التي ينفذها بالميزان بيانها . إذ يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل يعتمد على القيد المزدوج يغطي احصائيات فترة معينة بالنسبة إلى :

- أ - التغيرات في مكونات أصول اقتصاديات دولة بسبب التعامل مع بقية دول العالم
- ب - لتغير في القيمة الشاملة لأصول اقتصاديات دولة بسبب هجرة الأفراد
- ج - كل التغيرات الأخرى في القيمة الشاملة . أو في مكونات ما تحتفظ به الدولة من ذهب بقدي ، وحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي . وكذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم ويعتبر هذا التعريف في نظر بعض الكتاب أكثر عمقا من التعريف السابق .

راجع : وجيه شندي ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية مرجع سابق ، ص ٦٤ .

International Monetary Fund (I.M.F.) Balance of Payments Manual, Fourth Edition, Washington, D.C., 1972, p. 1.

والتحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي محل الدراسة .

(ب) متعارفة واضعى السياسة الاقتصادية في توجيه دفء الأمور بالبلاد نظرا لانه في كثير من الأحيان ترتبط الاجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة .

(ج) تعتمد البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمى لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمى .

٢٠٤ : عناصر ميزان المدفوعات :

يشكرنا جلال ان ميزان المدفوعات عبارة عن حصر دقيق لكافة العلاقات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة — عادة سنة — بين المقيمين في بلد معين وغير المقيمين في هذا البلد ، وهو بهذه الصفة حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات بيع وبعضها عمليات شراء ، وبعضها تحويلات رأسمالية في اتجاه أو في آخر . لذلك يقتضى الأمر معالجة أهم العناصر التي يتكون منها ميزان المدفوعات وفي هذا الصدد ينقسم ميزان المدفوعات الى عنصرين رئيسيين هما (٣) : التجارة المنظورة وغير المنظورة ، والتحويلات الرأسمالية .

وفيما يلى عرض تفصيلى لهذين العنصرين :

٢٠٥ : التجارة المنظورة وغير المنظورة :

يفرق الممثلون بين التجارة الخارجية في السلع من ناحية ، والتجارة الخارجية في الخدمات من ناحية أخرى . ويطلق على الاولى التجارة المنظورة Visible Trade ، او الميزان التجاري المنظور Trade Balance ، ويطلق على الثانية التجارة غير المنظورة Invisible Trade ، او : لتجارة غير المرئية .

(٣) يقسم بعض الكتابة ميزان المدفوعات الى ثلاثة اقسام رئيسية هي : ميزان المعاملات الجارية ، ميزان المعاملات الرأسمالية ، ميزان الذهب والصرف الاجنبى .

ولمجم فلهذه المصطلحات ابعاد متولى : الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين قيسى ، القاهرة .
• وهناك اختلافات ونقص في التفسير يتسبب البعض الآخر بتقسيم ميزان المدفوعات الى اربعة اقسام رئيسية هي : ميزان المعاملات المنظورة ، ميزان التحويلات بلا مقابل ، ميزان الذهب والصرف الاجنبى .
وأجمع في هذا المصطلح أن فوزى منصور : محاضرات فى العلامات الاقتصادية الدولية : دار النهضة العربية : القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

وتتضمن التجارة المنظورة كل من الصادرات والواردات السلعية . فالصادرات هي السلع التي يبيعها المقيمون في بلد ما إلى غير المقيمين والتي تنتقل إليهم عبر الحدود الدولية . كما أن الواردات هي السلع التي يشتريها المقيمون في بلد ما من غير المقيمين وتأتي إليهم عبر الحدود الدولية . وفي النهاية فهي سلع مادية محسوبة تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالها من بلد إلى آخر .

أما التجارة غير المنظورة فتتضمن كل من الصادرات والواردات غير المنظورة . فقد يؤدي المقيمون في دولة ما خدمات إلى غير المقيمين يترتب عليها انتقال لنقود عبر الحدود الدولية ثمنًا لهذه الخدمات . وقد يؤدي أيضا غير المقيمين خدمات إلى المقيمين ويترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنًا لهذه الخدمات . هذه الخدمات تسمى بالنسبة للبلد التي تتلقاها واردات غير منظورة ، فهي صادرات أو واردات لأن ثمة ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية ، لكنها غير منظورة لأنها لا تقع تحت بصر رجال الجمارك ولا يحصونها في سجلاتهم . وهنا تجفوا الإشارة إلى أن هذه الصادرات والواردات غير المنظورة تشمل طائفة كبيرة من المعاملات الاقتصادية غير المتجانسة والتي تحمل أسماء متباينة يصعب وضعها في مكان آخر بين اتقسيمات المختلفة ليزان المدفوعات على نحو ما يتضح من الأمثلة التالية (٤) :

● **خدمات النقل :** فمن هذا القبيل الخدمات التي تؤديها الهيئة العامة لقناة السويس عندها تيسر للسفن المملوكة لغير المقيمين بالممرور في القناة والخدمات التي تؤديها شركات الملاحة والطيران المصرية عندما تقوم بنقل الأشخاص الذين يقيمون بالخارج أو بنقل السلع لحسابهم .

● **خدمات السياحة :** وهنا ينقل أشخاص اقليمهم المعتدة أو المستقرة في الخارج إلى داخل بلد مقيم للإقامة المؤقتة فيه وينفقون خلال هذه الإقامة المؤقتة نقودا حملوها معهم من الخارج على شراء مختلف السلع والخدمات التي يحتاجون إليها . ومن قبيل الخدمات السياحية الخدمات التي يتلقاها من يأتون من الخارج للإقامة بصفة مؤقتة لأغراض التعليم أو العلاج أو التمثيل الدبلوماسي لبلادهم وما إلى ذلك .

● **التأمين :** قد تقوم شركات التأمين المقيمة في بلد ما بعمليات تأمين لصالح

(٤) فوزي منصور ، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٢-٢٥ .
- سعيد النجار ، للتجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ - ١٨٨ .
- H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 39-40.

غير المقيمين ، هذه العمليات هي نوع من المعاملات الاقتصادية الدولية حيث يترتب عليها انتقال أقساط التأمين من البلد الأجنبي إلى البلد القائم بالتأمين ، وقد ترتب عليها في الاتجاه المقابل انتقال النقود من البلد القائم بالتأمين إلى البلد الأجنبي إذا تحقق التسبب الموجب لدفع المبلغ المؤمن به .

● **دخول العمل :** قد ينتقل المقيمون في بلد ما إلى بلد أجنبي بصفة مؤقتة للعمل به أو لأداء خدمات مهنية فنية دون أن تنقطع صلتهم بالبلد الذي قدموا منه ويكتسبون في البلد الذي انتقلوا إليه دخولا مختلفة يحولون جانباً منه إلى البلد الذي قدموا منه . عندئذ فإن هذه العملية كلها ممثلة في العمل الذي تحقق في البلد الأجنبي والدخول التي تحولت منها تكتسب صفة المعاملات الاقتصادية الدولية إذ يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية من بلد إلى بلد آخر .

● **عوائد رأس المال :** يترتب على ممارسة رأس المال المملوك للمقيمين في بلد ما نشاطاً اقتصادياً في بلد آخر حصوله على عوائد مختلفة قد تأخذ شكل أرباح أو فوائد أو توزيع يتهم بصدها لحساب رأس المال الأجنبي وتعتبر الحدود الدولية التي تكتسب غير التي البلد الذي يقيم فيه أصحاب رأس المال .

ة لتداولها بالمال على ذلك الأرباح التي تحققها شركات البترول التي تمهارس نشاطها في الولايات القارية والفوائد عن القروض التي تقدمها مصر إلى الدول المقرضة لها ويرجع لأراضي الفوائد أو المعاملات البنكية التي كان يملكها غير المقيمين في مصر .

أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فإنه يمكن القول بصفة عامة أن الضافيرت للسلعية تقيمت في جانب الأصول أو الجانب الدائن لأنها تؤدي إلى حصول البلد على مخصصات Receipts . وبطريقة مماثلة فإن الواردات السلعية تقيمت في جانب المخطوم أو الجانب الدائن لميزان المدفوعات ، لأنها تلزم البلد القيسام بدفعات Payments . للعالم الخارجى . ومنع ذلك فإن العبرة هنا في حالة القيد في ميزان المدفوعات بعمليات التصدير والاستيراد سواء قرب عليها حصول البلد على متحصلات أو قيامها بمدفوعات إلى العالم الخارجى خلال الفترة محل الدراسة أو خلال فترات مستقبلية .

وفي ضوء هذا التحليل يمكن صياغة القاعدة العامة التالية والمتعلقة بكيفية القيد في ميزان المدفوعات :

— H. Robert Heller, *International Monetary Economics*, Prentice-Hall, International Series in Management, New Jersey-London, 1974, p. 55.

كل عملية يترتب عليها زيادة في نفقات الدولة قبل الخروج أو منقضى مديونية الدولة للخارج قد يدرج في جانب الأصول أو الجانب الدائن. وبطريقة مماثلة فإن كل عملية يترتب عليها زيادة في نفقات الدولة للخارج أو منقضى دائيتها قبل الخروج تدرج في جانب الخصوم أو الجانب المدين.

وتصدق هذه القاعدة بالنسبة لكافة البنود التي يتضمنها القيد في ميزان المدفوعات. وبمعنيين: يمكن القول بأن كل عملية يترتب عليها طلب عملة البلد وعرض عملة بلد آخر يقيد في الجانب الدائن أو في جانب الأصول وكل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية يقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين (٥).

وتعتبر هذه القاعدة تطبيقاً للقواعد المعمول بها في نظرية القيد المزدوج. ومضمون هذه النظرية أن كل عملية تقيد في الجانب المدين، المدفوعات تقيد في نفس الوقت في الجانب المدين لهذا الميزان، فالصادرات والواردات غير المنظورة المقيدة في ميزان المدفوعات تسوّد في القيود مضادة في الأجزاء الأخرى من هذا الميزان.

ويطلق على كل من ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة معا اصطلاح ميزان المعاملات الجارية وهو بهذه الصفة يشتمل على كافة المعاملات الاقتصادية التي تقع بين الدولة والعالم الخارجي والمتعلقة على الإنتاج الجارى في نفس الفترة أو التلى تؤثر في هذا الإنتاج. لذلك فهذه البنود عادة لا تكون لها صفة الدورية والتكرار. نظراً لأن الصادرات والسلع والخدمات تعتبر صادراً من مصادر الدخل الجارى. فالدخل القومى المصرى فى أية سنة من السنوات يمثل فيما تنتجه مصر من "سلع وخدمات". وبعض هذه "السلع والخدمات" يتبعها ويصدرها مصر إلى الخارج. والدخل الناشئ عن الصادرات مثل الدخل الناشئ عن بيع محاصيل من حيث تدفقه سنة بعد أخرى فهو عنصر من عناصر الدخل الجارى.

كذلك الحال بالنسبة لواردات السلع والخدمات. فالدخل القومى المصرى من ينفق على السلع والخدمات المختلفة سواء أكانت منتجة محلياً أو مستوردة من

١٥) جودة عبد الخالق، مدخل إلى الاقتصاد الدولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

الخارج : وما يتفق على واردات السلع والخدمات يعتبر عنصرا من عناصر الانفاق الجارى . بحسب متكافئة فان البنود المختلفة في ميزان المعاملات الجارية تتميز بالدورية والفرار سنة بعد اخرى فهي في جانب المتحصلات تمثل دخلا دوريا متكررا ، وفي جانب المدفوعات تمثل وجها من وجوه الانفاق الدورية المتكررة (٦) .

وهنا تجدر الاشارة الى ان هناك تفرقة شائعة بين ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق وميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع . ويشمل ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق كلا من ميزان للتجارة المنظورة + ميزان للتجارة غير المنظورة ، اما للحساب الجارى بمعناه الواسع فيشمل كلا من :

(١) الميزان الجارى بمعناه الضيق : « ميزان للتجارة المنظورة + ميزان للتجارة غير المنظورة » . وهو ما سبق بيانه .

(ب) ميزان التحويلات من جانب واحد : كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنتقل بمقتضاها النقود عبر الحدود الدولية دون مقابل . ومن امثلة هذه المعاملات الهدايا التي يرسلها المقيمون الى غير المقيمين او العكس . ومن امثلتها ايضا التعويضات طبقا للاتفاقيات الدولية المنظورة بين دولتين كما حدث بين المانيا الغربية واسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية . ومنها ايضا المنح التي تمنحها الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الى الدول النامية ، والدعم العربى للاقتصاد المصرى اعقاب مؤتمر القمة العربى الذى عقد في الخرطوم عام ١٩٦٩ .

وهنا تجدر الاشارة الى ان دول العالم قد اختلفت في تحديد مضمون الحساب الجارى . فهناك من الدول من يفهم الحساب الجارى بمعناه الضيق ويقتصره فقط على كل من ميزان للتجارة المنظورة وميزان للتجارة غير المنظورة ، وميزان التحويلات بلا مقابل في حساب واحد يطلق عليه اسم الميزان الجارى بمعناه الواسع . وفي هذه الدراسة اذا لم ينص صراحة على ان المقصود

(٦) سعيد التجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١١٨ .

— جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ص ٩٤ .

— H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 23-33.

هو ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع ، فان معنى ذلك أن التعريف الضيق لميزان المعاملات الجارية هو التعريف محل الاعتبار (٧) .

ومن الموضوعات بالغة الأهمية والمرتبطة بتحديد البنود الواردة في الحساب الجارى تلك المتعلقة بكيفية تقييم الصادرات والواردات ، بعبارة أخرى ، افترض التحليل المتقدم أنه لا توجد صعوبات عملية عند تقييم البنود الواردة في ميزان المعاملات الجارية وفي حقيقة الأمر فان الواقع العملى يثير مشكلتين رئيسيتين عند تقييم بنود ميزان المعاملات الجارية هما :

كيفية اضافة نفقات النقل والشحن والتأمين الى قيمة كل من الصادرات والواردات والوقت الذى يجب أن تقيد على أساسه تيارات التجارة الخارجية .
ونتناول هاتين المشكلتين تباعا على الوجه التالى (٨) :

ولتوضيح المشكلة الاولى : نأخذ المثال الحسابى التالى :

لنفترض أن سلعة ما قيمتها ٥٠ جنيها (خمسون جنيها مصريا) تحسب كنفقات نقل ، شحن ، تأمين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد . معنى ذلك أن قيمة هذه السلعة تصبح ٦٠ جنية عند وصولها الى ميناء الاستيراد . من هنا يطرح السؤال التالى نفسه : ما هى القيمة التى يجب أن تحسب على أساسها قيمة الواردات ؟ هل هى مبلغ خمسون جنيها مصريا أم مبلغ ستون جنيها مصريا ؟

في حقيقة الأمر فان هاتين القيمتين يمكن الاعتماد عليهما ونحن بصدد تسجيل البنود الخاصة بالصادرات والواردات السلعية . فإذا أخذنا قيمة السلعة على أنها تعادل خمسون جنيها مصريا ، وقيل أن هذه القيمة هى قيمة السلعة في ميناء التصدير أى قيمتها مستبعدا منها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن ، ويطلق على أساس التقييم هذا اسم « فوب » F.O.B حيث :

F = Free

O = On

B = Board

— K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Fünfte, Auflage, Verlag Valhen, München, 1974, p. 411.

— H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 33-43.

أى قيمة السلعة على المركب عند خروجها من ميناء التصدير قبل أن يضاف إليها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد .

أما إذا أخذنا القيمة الثانية للسلعة وهى ستون جنيها مصريا قيل أن هذه القيمة هى قيمة السلعة فى ميناء الاستيراد ، أى قيمتها بعد إضافة نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد ، ويطلق على هذه القيمة اسم « سيف » C.I.F. حيث :

C = Cost

I = Insurance

F = Freight

وفى ضوء هذه التعريفات يمكن القول أن تقييم السلعة على أساس نظام «فوب» يعنى قيمة هذه السلعة قبل اختراقها للحدود الدولية للدولة التى أنتجتها ، وبالنسبة للدولة محل الاهتمام فإن تقييم الصادرات على أساس نظام «فوب» يعنى أن هذه القيمة تعادل قيمة الصادرات فى ميناء التصدير ، أى قبل اختراقها لحدود الدولة المعنية. أما تقييم الواردات على أساس نظام «فوب» انما يعنى أن هذه القيمة تعادل قيمة الواردات مستبعدا عنها نفقات النقل ، التأمين ، والشحن من ميناء تصديرها إلى ميناء استيرادها من الدولة محل الاهتمام . أما إذا أعيد تقييم كل من الصادرات والواردات على أساس نظام «سيف» فإن معنى ذلك أن هذا النظام يأخذ فى حسابه نفقات النقل ، التأمين والشحن من ميناء التصدير إلى ميناء الاستيراد .

غير انه من المتعارف عليه دوليا عند تقييم الصادرات فانه يتبع نظام «فوب» وعند تقييم الواردات يتبع نظام «سيف» وهو يعادل نظام فوب + نفقات النقل والتأمين والشحن .

غير أن هناك طريقة ثالثة للتقييم تعرف باسم فاس F.A.S حيث :

F = Free

A = Alongside

S = Ship

وتعتبر هذه الطريقة نظاما وسطا بين نظام «فوب» ونظام «سيف» فهى تستبعد نفقات الشحن عند احتساب قيمة التيارات المبلعية ، إلا أنها تضم قيمة كل من نفقات التأمين والنقل .

ورغم انه من المتعارف عليه دوليا أن الصادرات يتم تقييمها على أساس

نظام «فوب» ، وأحيانا باستخدام نظام «فاس» وأن الواردات يتم تقييمها على أساس نظام «سيف» إلا أنه في أحيان أخرى تلجأ بعض الدول إلى توحيد الأساس الذي يتم على أساسه تقييم كل من الصادرات والواردات عن طريق احتساب قيمتها على أساس نظام «فوب» ، وفي ضوء هذا التوحيد فإن ميزان المدفوعات يصبح له وجهها آخر كما يتضح من المثال الحسابي التالي :

نفترض في هذا المثال أن كل من الصادرات والواردات تخضع في تقييمها تارة لنظام «فوب» وتخضع الواردات تارة أخرى لنظام «سيف» مع إبقاء الصادرات خاضعة لنظام «فوب» لكي نرى الفارق بين هذين النظامين ويتضح هذا الفارق بالبقاء النظر على كل من الجدولين رقمي (٣) ، (٥) :

جدول رقم (٣)

تقييم بنود الحساب الجاري على أساس نظام « فوب »

مدین	دائن
الواردات مقومة على أساس «فوب» ٧٠٠	الصادرات على أساس نظام «فوب» ٥٠٠
نفقات النقل ٦٠	الرصيد ٢٦٠
٧٦٠	المجموع ٧٦٠

وفي هذا الجدول يتضح لنا أن كلا من الصادرات والواردات مقومة على أساس نظام «فوب» آخذة التقييم القالية :

٥٠٠ جنيه مصري قيمة الصادرات ، ٧٠٠ جنيه مصري قيمة الواردات .

يضاف إلى ذلك أنه في حالة الواردات تقوم الدولة بانفاق ١٠٠ جنيه مصري على نفقات النقل منها ٦٠ جنيهها مصريا على مشروعات النقل الخارجى ، ٤٠ جنيهها مصريا على مشروعات النقل الداخلى . لذلك وطبقا لهذا المعيار يصبح الرصيد المدين للميزان الجارى هو ٢٦٠ جنيه مصري .

أما إذا تم احتساب قيمة الواردات على أساس نظام «سيف» فإن البيانات السابقة تأخذ الصورة الموضحة في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

بنود الحساب الجارى مقومة على أساس
نظام فوب للمصادرات ونظام سيف للواردات

مدین	دائن
الواردات على أساس نظام «سيف» ٨٠٠	المصادرات مقومة على أساس «فوب» ٥٠٠
	نفقات نقل داخلية ٤٠
	رصيد ٢٦٠
٨٠٠	المجموع ٨٠٠

فالواردات طبقاً لتقييمها على أساس نظام «سيف» تزداد كما هو مبين في الجدول رقم (٤) بمقدار ١٠٠ جنيه مصري، أي بقيمة نفقات النقل الداخلية والخارجية. ونتيجة لذلك فإن قيمة الواردات لا ترتفع في هذه المرة بمقدار ٦٠ جنيه مصري كما كان الحال في الجدول رقم (٣). استناداً إلى أن تقييم الواردات على أساس نظام «سيف» يتضمن هذه القيمة تلقائياً . أما القيمة المتبقية وهي ٤٠ جنيه مصري فإنها تمثل عائداً لمشروعات النقل الداخلى تستخدم لتنشيط عملية استيراد السلع الأجنبية داخل الدولة . ولما كان هذا الرقم تضمنته قيمة الواردات ، فإنه ينظر إليه أيضاً على أنه صادرات غير منظورة يجب إضافتها إلى جانب الأصول أو الجانب الدائن .

أما المشكلة الثانية — كما ذكرنا من قبل — فإنها تدور حول مسألة الوقت الذى يجب على أساسه قيد البنود الواردة في (ميزان المعاملات الجارية) ، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن القول أن هناك ثلاثة طرق يمكن على أساسها قيد المعاملات الاقتصادية الجارية (٩) :

K. Rose. Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 8.

(٦)

(أ) عبور السلع المصدرة أو المستوردة الحدود القومية للدولة محل الدراسة .

(ب) عند أداء المدفوعات .

(ج) توقيع الاتفاق الخاص بتسليم السلع المصدرة أو المستوردة .

ولا تنفذ مشاكل تتعلق باختلاف قيم ميزان المدفوعات نتيجة لاختلاف طرق التقييم إذا تحقق الشرطان التاليان :

(١) ثبات حجم التيار السيلفي مع مرور الزمن .

(٢) تساوي الفترات الزمنية بين وقت إتمام التعاقد ووقت التسليم ، ووقت الدفع .

لماذا تحقق هذان الشرطان في الحياة العملية فإن قيم ميزان المدفوعات لا تتغير نتيجة لاتباع إحدى الطرق الثلاث السابقة دون الأخرى ، أما إذا حدث ولم يتجهاد تطبيق هذه الشروط في الواقع العملي ، فإن النتيجة الحتمية هي تفاوت قيم ميزان المدفوعات تفاوتاً كبيراً من طريقة إلى أخرى ، وبمبدأ موضوع البحث هنا عن أفضل الطرق الممكن اتباعها بين الطرق الثلاث السابق الإشارة إليها ، وثاني أهمية هذه النقطة في ضوء ما تعانيه كل طريقة من هذه الطرق الثلاث من قصور مما يوجه إليها من نقد ، فإذا حدثت زيادة كبيرة في الواردات ولم تتم المدفوعات في الفترة التي شهدت هذه الزيادة وإنما يتم الدفع في فترة تالية ، ثم تم القيد طبقاً للطريقة الثانية على أساس الدفع فطبقاً لهذه الطريقة لن يتم تقييم الزيادة الكبيرة التي حدثت في الفترة التي شهدت ، وإنما في فترة أخرى وهو ما لا يتسم مع الواقع حيث أن فترة أداء الدفع غير الفترة التي شهدت زيادة الواردات ، كذلك إذا تم اتباع الطريقة الثالثة وتم التعاقد على شراء كميات كبيرة من السلع من الخارج على أن يتم التسليم في العام القادم ، فهذه الطريقة تعطي صورة غير واقعية حيث أن فترة التعاقد ليست هي فترة التسليم مما تعطي صورة خاطئة عن حجم الاستيراد في الفترة التي أجري التعاقد بشأنها . فالواردات لن تعبر الحدود القومية في سنة التعاقد ، وإنما في سنة التسليم . وفي ضوء هذه الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى الطريقتين الثانية والثالثة وما يترتب على الأخذ بهما من إعطاء صورة غير واقعية عن البند التي يتم قيدها في الحساب الجاري يصبح من الأفضل تقييم الواردات والصادرات في نفس السنة التي تعبر فيها الحدود القومية (الطريقة الأولى) وليس في نفس العام الذي يتم فيه الدفع ، أو يتم فيه إجراء التعاقدات الخاصة بالتسليم في سنوات لاحقة .

٢٠٢٠٣ : التحويلات الرأسمالية :

يقصد بالتحويلات الرأسمالية كافة المعاملات الرأسمالية التي تؤثر على دائنية

البند دون أن يكون لها علاقة بالانتاج في الفترة الجارية ولا تؤثر عليه رغم أن لها علاقة بالانتاج في فترة ماضية أو للتأثير على الانتاج في فترة مستقبلية (١٠) .

ومن هنا أيضاً نستطيع أن ندرك وجه التفرقة بين ميزان المعاملات الجارية وميزان رأس المال . فالأول يتضمن — كما أشرنا من قبل — على تلك البنود التي تتكرر سنة بعد أخرى بحيث يمكن التعويل عليها كمصدر من مصادر الإيراد ، ويتعين مراعاتها كوجه من وجوه الانفاق . أما التحويلات الرأسمالية فإنها لا تتميز بالدورية أو التكرار ، فإذا حصلت مصر في سنة معينة على إيراد عن طريق الاقتراض من الخارج ، فإنها لا تستطيع التعويل على تكراره في السنة التالية ، فالإيراد هنا لا يعتبر مصدراً من مصادر الدخل الجارى . كذلك إذا اقترضت الحكومة المصرية بهذا النوع من المدفوعات سنة بعد أخرى (١١) .

وكما هو الحال بالنسبة لميزان المعاملات الجارية يتم التفرقة أيضاً بين ميزان رأس المال بمعناه الضيق وميزان رأس المال بمعناه الواسع (١٢) . ويشمل مصطلح رأس المال بمعناه الضيق جميع حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل . بمعنى جميع المعاملات الرأسمالية التي يترتب عليها أحداث تغير في دائنية البلد . مثل الدائنية قبل اقتصاديات العالم الخارجى . وتمثل دائنية البلد جميع الحقوق الاقتصادية لهذا البلد قبل الثروات القومية لبلاد العالم الخارجى ، أما عمقونية البلد فتشمل جميع الالتزامات التى للدولة على العالم الخارجى . أو بتعبير مشكل ، حقوق العالم الخارجى على الثروة الوطنية للبلد . محل الدراسة ويمثل الرصيد الخارجى من الفروق بين حقوق والالتزامات الدولة قبل العالم الخارجى المركز الصافى للخارجية للدولة أو ثروتها الأجنبية الصافية . ويأخذ المركز الصافى الخارجى للاقتصاد ما فى التزامه حيثما تكون حقوق الدولة من خلال شركات رؤوس الأموال تكبر وتكون الالتزامات الناشئة عن حركات رؤوس الأموال أقل .

وتتمثل حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فى التعامل فى الأصول أو الخصوم المالية خارج حدود دولة الإقامة لمدة تقل عن سنة . ومن بين أهم

(١٠) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٩٥ . وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، القاهرة ، ١٩٧٦/٧٥ ، ص ٧٧ .

(١١) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .
(١٢) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 9-12.

بنود حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تلك التي ترد بقصد الاستثمار في أذونات الخزائنة أو سندات الحكومة أو للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة المحلية مقارنة بأسعار الفائدة العالمية . وقد ترد رؤوس الأموال قصيرة الأجل أيضا بدافع المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بالعملة ، ويعرف هذا البند باسم رؤوس الأموال الساخنة Hot Money . وقد يكون الباعث وراء حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وجود أحداث سياسية أو تغيرات اجتماعية حيث لا تجد الأمان بسبب هذه الأحداث . ويمكن لهذه الأموال أن تعود إلى المكان الذي أتت منه أو إلى مكان آخر عند ملئ الإطمئنان والفرص المناسبة للاستثمار (١٣) .

أما رؤوس الأموال طويلة الأجل فتشمل التعامل في الأصول أو الخصوم المالية خارج حدود دولة الإقامة لمدة تزيد عن سنة . ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية Portfolio Investment مثل شراء أو بيع الأسهم والسندات التي تصدر في سوق المال في الدول المختلفة ، أو في الدولة نفسها بالنسبة لغير المقيمين . ومن هذه البنود أيضا الاستثمارات المباشرة من خلال استثمار رؤوس الأموال في مشاريع خارج حدود دولة الإقامة بصفة دائمة ، وقد يأخذ هذا الاستثمار المباشر شكل شركة أو مؤسسة بالكامل في بلد آخر أو تكوين شركة وطنية في الأسواق الخارجية . كذلك تعتبر القروض التي يعقدها الأفراد أو الحكومات مع غير المقيمين من أفراد وحكومات حركات رؤوس أموال طويلة الأجل .

أما ميزان رأس المال بمعناه الواسع فيشتمل على كل من :

- (أ) حساب رأس المال بمعناه الضيق كما سبق بيانه .
- (ب) ميزان الذهب النقدي والصرف الأجنبي ويشتمل هذا الميزان على البنود التالية :

- ١ — الذهب النقدي Monetary Gold
- ٢ — الاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل .
- ٣ — صافي مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة (١٤) .

(١٣) أبو بكر متولى ، « الاقتصاد الخارجى » ، مرجع سابق ، ص ٥ : ٦ .
 (١٤) حقوق السحب الخاصة عبارة عن قيود دفترية فى دفاتر صندوق النقد الدولى . ولقد احتضنت هذا النظام لأول مرة عام ١٩٧٠ بهدف مساعدة الدول التى تعاني من عجز فى ميزان مدفوعاتها . وقد استخدمت مصر هذه الحقوق لأول مرة فى عام ١٩٧٠ فى حدود ١١ مليون جنيه مصرى .

ويحدد رصيد هذا الميزان قدرة الدفع للاقتصاد القوي قبل المعاملات الخارجية وتعتبر الوظيفة الرئيسية للحركات الذهب للأغراض النقدية والمعاملات الأجنبية في مواجهة الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان هذا الخلل في صورة محز Deficit في ميزان المعاملات التجارية وميزان تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل أو في صورة فائض Surplus في هذين الحسابين .

يبقى أن نعرف أن جميع المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة مديونية البلد أو انقاص دأئيتها قبل العالم الخارجي تدور إيرادا للدولة محل الدراسة وتفيد في جانب المتحصلات أو الأصول . أما المعاملات الرأسمالية التي تؤدي إلى زيادة دأئيتها للبلد أو إلى انقاص مديونيتها للعالم الخارجي تلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى الخارج وتفيد في جانب المدفوعات أو جانب الخصوم . وحتى يزول الغموض الذي قد يحيط بهذه القاعدة فالتنازع في الأمثلة التالية للقارئ بهدف الإيضاح (١٥) .

١ - مقيم في الخارج يساهم في شركة مصرية نظرا لأن الربح الذي يتوقعه من هذه الشركة يفوق ما يمكن الحصول عليه في بلده ، والواضح أن هذه العملة تكتسب على مدفوعات من وجهة نظر البلد الأجنبي ومتحصلات (التمهم أو السند) من وجهة نظر مصر ، ومن ثم فهي تفتيد في جانب المتحصلات من ميزان مدفوعات مصر (وهي البلد المستورد لرأس المال) وفي جانب المدفوعات من ميزان مدفوعات البلد الأجنبي (وهي البلد المصدّر لرأس المال) .

٢ - مقيم في الخارج يشتري عقارا في مصر . ثمن العقار يدخل بطبيعة الحال في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري وفي جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبي .

٣ - مقيم في الخارج يجد أن الفائدة التي تدفعها البنوك التجارية المصرية على القروض قصيرة الأجل تجاوز الفائدة التي يمكن الحصول عليها في بلده ، ومن ثم فهو يعمل على ايداع أمواله في مصر . أي يشتري ودعة في أحد البنوك التجارية المصرية . هنا أيضا يفتد مبلغ الوديعة في جانب

مستند

(١٥) أعتمد الكاتب في هذا الإيضاح على مؤلف الأستاذ الدكتور / سعيد النجار في التجارة الدولية السابق الذكر ، ص ١٨٩ - ١٩٦ .

المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري ، وفي جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبي .

٤ - حكومة أجنبية تقرض الحكومة المصرية مبلغا معيناً . في العام الذي يتم فيه القرض يعتبر المبلغ من قبيل المتحصلات للحكومة المصرية ومن قبيل المدفوعات للحكومة الأجنبية .

وفي كل حالة من هذه الحالات الأربع استوردت مصر رأس المال الأجنبي صحيح أنه ترتب على استيراد رأس المال أن مصر أصبحت مدينة للعالم الخارجي ولكن في اللحظة التي تم فيها استيراد رأس المال حققت مصر حصيلته بقيد في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري ، أما الدولة الأجنبية فقد صدرت رأس المال إلى مصر ، وبذلك أصبحت دائنة لها . ولكن في السنة التي صدرت فيها رأس المال قامت بمدفوعات تقيد في جانب المدفوعات من ميزان المدفوعات الأجنبي .

ومعنى ذلك أن واردات رأس المال مثل صادرات السلع من حيث أن كليهما يقتضى القيام بمدفوعات للعالم الخارجى . وفي هذه الحالات الأربع حصلت مصر على إيراد من هذه العمليات الرأسمالية الأربع عن طريق زيادة مديونيتها للعالم الخارجى . كذلك فمن الممكن أن يتحقق هذا الإيراد ويقيد في جانب المتحصلات عن طريق قيام مصر بانقاص دائيتها (أى انقاص أصولها) قبل العالم الخارجى .

ومن الأمثلة على ذلك العمليات الرأسمالية الأربعة التالية .

(أ) مصريون يمتلكون أسهما أو سندات في شركة أجنبية في الخارج ، فلذا باعوا هذه الأسهم أو السندات فإن ثمن البيع يعتبر حصيلته تدخل في المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري .

(ب) مصريون يملكون عقارات في بلاد أجنبية . يترتب على بيع هذه العقارات تحقيق حصيلته تدخل في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري .

(ج) مصريون يملكون حسابات دائنة في بنوك أجنبية في الخارج يترتب على تصفية هذه الحسابات (أو نقصان رصيدها) تحقيق حصيلته تدخل في المتحصلات من ميزان المدفوعات المصري .

(د) الأرصدة الاسترلينية التي كانت تمتلكها الحكومة المصرية في لندن دينا لمصر على بريطانيا ترتب لها خلال الحرب العالمية الثانية وتصفية هذه

الأرصدة (أو انقاصها) يحقق حصيداً تدخل في جانب المتحصلات من ميزان المدفوعات المصرى .

في كل هذه الحالات الأربع استوردت مصر رأس المال من الخارج ، وترتب على ذلك تحقيق حصيداً لها . والفرق بين أسعار استيراد رأس المال في هذه الحالات واستيراد رأس المال في الحالات الأربع الأولى هو أنه في الحالات السابقة أدى الى زيادة مديونية مصر للعالم الخارجى . وفي هذه الحالات الأربع الأخيرة أدى الى انقاص دائنية مصر على العالم الخارجى .

وإذا نظرنا الى الحالات السابقة جميعها من وجهة نظر البلد الأجنبى لا من وجهة نظر مصر ، لوجدنا أن البلد الأجنبى قد قام بعمليات تصدير لرأس المال الى مصر . وفي العام الذى قام فيه بتصدير رأس المال قام بمدفوعات تقيد في جانب المدفوعات من ميزان مدفوعاته . ويترتب على هذه المدفوعات أن البلد الأجنبى أصبح دائماً لمصر (للحالات الأربع الأخيرة) . بعبارة أخرى فان المدفوعات الرأسمالية التى تقوم بها بلد من البلاد قد تؤدي الى زيادة دائنيته أو انقاص مديونيتها للعالم الخارجى . ويلخص الجدول رقم (5) الحالات السابقة في ميزان المعاملات مديونيتها الرأسمالية .

ملخص ما تقدم هو أن صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل تقيد في الجانب الدائن أو في جانب الأصول لميزان المدفوعات ، ولعل هذه النتيجة من شأنها أن تسبب صعوبات في الفهم خاصة للدارسين المبتدئين في هذا المجال . غير أن هذه الصعوبات يمكن إزالتها إذا ما لوحظ أن صادرات رؤوس الأموال — كإعطاء قرض على سبيل المثال للعالم الخارجى — هى من حيث الأثر على ميزان المدفوعات مماثلة لواردات السلع حيث يترتب على كل منها قيام البلد بمدفوعات الى العالم الخارجى . وعلى العكس من ذلك فان واردات رؤوس الأموال مثل الحصول على

ميزان المعاملات الرئسمالية

جدول رقم (٥)

المتحصلات (+)	المدفوعات (-)
<p>أولاً : متحصلات عن طريق زيادة مديونية البلد للعالم الخارجى :</p> <p>١ - شراء الأجانب لأسهم وسندات وطنية .</p> <p>٢ - تملك الأجانب لعقارات وطنية</p> <p>٣ - تملك الأجانب لحسابات فى البنوك الوطنية .</p> <p>٤ - اقراض الحكومات الأجنبية للحكومة الوطنية .</p>	<p>ثالثاً : مدفوعات تؤدي الى زيادة دائنية البلد للعالم الخارجى</p> <p>١ - شراء الوطنيين لأسهم وسندات أجنبية .</p> <p>٢ - تملك الوطنيين لعقارات أجنبية .</p> <p>٣ - تملك الوطنيين لحسابات فى البنوك الأجنبية .</p> <p>٤ - اقراض الحكومات الأجنبية للحكومات الأجنبية .</p>
<p>ثانياً : متحصلات عن طريق انقاص الدائنية للعالم الخارجى :</p> <p>٥ - بيع الوطنيين لأسهم وسندات مملوكة لهم فى الخارج .</p> <p>٦ - بيع الوطنيين لعقاراتهم فى الخارج .</p> <p>٧ - تصفية (او انقاص) حسابات الوطنيين فى البنوك الأجنبية .</p> <p>٨ - وفاء الحكومات الأجنبية بديونها للحكومة الوطنية .</p>	<p>رابعاً : مدفوعات تؤدي الى انقاص المديونة للعالم الخارجى :</p> <p>٥ - بيع الأجانب لأسهم وسندات وطنية .</p> <p>٦ - بيع الأجانب لعقاراتهم فى البلد محل الدراسة .</p> <p>٧ - تصفية (او انقاص) حسابات الأجانب فى بنوك مصر .</p> <p>٨ - وفاء الحكومة الوطنية بديونها للحكومات الأجنبية .</p>

المصدر : سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

قرض من العالم الخارجى - هى من حيث الأثر على ميزان المدفوعات مماثلة للصادرات حيث تحصل البلد فى كلتا الحالتين على إيرادات من العالم الخارجى . وعلى خلاف ذلك فإن صادرات الذهب للأغراض النقدية تقيد فى الجانب الدائن لميزان المدفوعات حكمها فى ذلك حكم الصادرات السلعية ، أما واردات الذهب للأغراض النقدية فإنها تقيد فى الجانب المدين لميزان المدفوعات شأنها فى ذلك شأن الواردات السلعية . ويرجع ذلك الى أن كل من صادرات الذهب للأغراض النقدية والصادرات السلعية تؤدي الى حصول البلد على إيرادات من العالم الخارجى . وب نفس الطريقة فإن كل من واردات الذهب والواردات السلعية تلزم البلد بالقيام بمدفوعات الى العالم الخارجى .

فى ضوء العرض السابق يمكن رسم صورة نمطة لميزان المدفوعات توضح البنود والأقسام السابق بيانها تفصيلا . هذه الصورة النمطية يرسمها الجدول رقم (٦) . وفى هذا الصدد فإنه من المناسب أن تسجل الملاحظات التالية على البيانات الواردة فى الجدول رقم (٦) :

(أ) تعتبر تجارة الذهب (تصدير أو استيراد للأغراض التجارية أى غير النقدية) جزءا من ميزان المعاملات الجارية ويسرى عليها القواعد المعمول بها فى هذا الميزان أما تجارة الذهب للأغراض النقدية باعتبارها وسيلة لتسوية المدفوعات الدولية فتعتبر جزءا من ميزان رأس المال كما هو مبين بالبنود ١٠ ، ١٤ فى الجدول رقم (٦) .

(ب) أن ادماج التحويلات من جانب واحد فى ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع لا يشكل القاعدة العامة فى هذا المجال . فهناك من الدول والكتاب من يرى ضرورة افراد ميزان مستقل يطلق عليه حساب التحويلات من جانب واحد، ومن الدول والكتاب ما يدمج هذه التحويلات فى ميزان رأس المال .

غير أنه لما كانت هذه التحويلات فى حالة الاقتصاد المصرى تتمتع بالدورية ممتدة فى المعونات الأجنبية ، والدعم العربى وتحويلات المصريين للعاطلين بالخارج فإنه من المناسب الإبقاء عليها جزءا من ميزان الصليان الجارية .

(ج) أن كلا من واردات رؤوس الأموال والصادرات السلعية تتضمن طلبا على العملة الوطنية وعرضا للعملة الأجنبية ، وأن صادرات رؤوس الأموال

جدول رقم (٦)

صورة نمطية لميزان المدفوعات

المتحصلات (+)	المدفوعات (-)
القسم الأول : ميزان المعاملات	
١ - الصادرات المنظورة (سلع)	٤ - واردات منظورة (سلع)
٢ - الصادرات غير المنظورة (خدمات)	٥ - واردات غير منظورة (خدمات)
٣ - هبات ، تعويضات ، إعانات تحويلات بلا مقابل .	٦ - هبات ، تعويضات ، إعانات تحويلات بلا مقابل .
٧ - رصيد الميزان الجارى بمعناه للواسع (+)	
القسم الثانى : ميزان رأس المال	
٨ - واردات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .	١٢ - صادرات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .
٩ - واردات رؤوس أموال طويلة الأجل .	١٣ - صادرات رؤوس أموال طويلة الأجل .
١٠ - صادرات الذهب للأغراض النقدية .	١٤ - واردات الذهب للأغراض النقدية .
١١ - من رصيد العملات الأجنبية .	١٥ - إلى رصيد العملات الأجنبية .
رصيد ميزان رأس المال بمعناه للواسع (+)	

المصدر : ، جودة عبد الخالق ، مدخل إلى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ، ص ٩٧ ، فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخيل القومى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٨٠ .

والواردات السلعية تتضمن عرض العملة الوطنية وطلبها على العملة الأجنبية . ولما كان الجانب الدائن لميزان المدفوعات يتضمن البنود التي من شأنها لطلب على العملة الوطنية وزيادة عرض العملة الأجنبية فإن كلاً من واردات رؤوس الأموال والصادرات السلعية تقيد في الجانب الدائن من هذا الميزان . وبطريقة مماثلة فإن الجانب المدين لميزان المدفوعات يشمل كافة البنود التي من شأنها زيادة عرض العملة الوطنية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية . لهذا نعتبر صادرات رؤوس الأموال والواردات السلعية في الجانب المدين من هذا الميزان .

(د) يتكون ميزان المدفوعات من قسمين رئيسيين هما :

١ — ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع .

٢ — ميزان رأس المال بمعناه الواسع .

★★ كذلك يمكن تقسيم ميزان المدفوعات الى أربعة اقسام هم : —

١ — ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق .

٢ — حساب التحويلات من جانب واحد .

٣ — ميزان رأس المال بمعناه الضيق .

٤ — ميزان الذهب والصرف الأجنبي .

٥.٤.٢ : حتمية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات :

كقاعدة عامة يمكن القول ان الاقسام الفرعية لميزان المدفوعات لم تشهد على الإطلاق توازناً بين الجانب الدائن والجانب المدين لهذه الموازين الفرعية . ويمكن أرجاع صياغة هذه القاعدة على هذا النحو الى ما يسفر عنه الواقع العملي من أنه من النادر أن يتحقق التوازن لكل من ميزان المعاملات الجارية وميزان التحويلات من جانب واحد لميزان رأس المال وحساب الذهب والصرف الأجنبي على حدة ، فالقرارات المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية ، وتلك المتعلقة بصادرات وواردات رؤوس الأموال إنما تصدر عن العديد من الأفراد والهيئات والمؤسسات المتفاوتة من حيث الرغبات والميول مما يجعل من العسير أن تتلاقى الأهداف التي ترمى إليها خطط المصدرين مع الأهداف التي ترمى إليها خطط المستوردين والأهداف التي تسعى إليها خطط مصدري رؤوس الأموال مع الأهداف التي تتشدها خطط مستوردي رؤوس الأموال .

على أنه بالرغم من صحة القاعدة السابقة والخاصة بعدم توازن كل من ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال على حدة ، إلا أن القيمة الكلية للجانب الدائن لابد وأن تتعادل حسابياً مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات (١٦) ، أو بتعبير متكلف لابد وأن تتساوى جملة الإيرادات الخارجية للدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية . هذه النتيجة يمكن إيضاحها من خلال المثال الحسابي الوارد في الجدول رقم (٧) .

طبقاً للبيانات الواردة في الجدول رقم (٧) . يتضمن الجانب الدائن جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين سواء كان ذلك من خلال بنود الصادرات المنظورة ، الصادرات غير المنظورة والهبات والاعانات والمنح والهدايا التي يتلقاها المقيمون من غير المقيمين ، أو واردات رؤوس الأموال بجميع أنواعها . وتحت الجانب المدين تتبد كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب غير المقيمين حق التصرف على القوة الملوكة للمقيمين سواء أكان ذلك في صورة واردات منظورة ، واردات غير منظورة ، الهبات ، الاعانات ، المنح ، الهدايا التي يرسلها المقيمون إلى المقيمين ، وصادرات رؤوس الأموال بجميع صورها ، ومضمون ذلك أن الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التي تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد ، وأن الجانب المدين يبين الكيفية التي استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية . لهذا لابد وأن تتعادل القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين . غير أنه في الوقت ذاته — وكما يتضح من الجدول رقم (٧) — فإن الحسابات الشرعية التي يتكون منها ميزان المدفوعات غير متوازنة ، فميزان المعاملات الجارية يحقق فائضاً مقداره ١٤٠ جنيهاً مصرياً يناظره عجز في كل من حساب التحويلات من جانب واحد مقداره ٢٠ جنيهاً مصرياً ، وعجزاً في ميزان رأس المال مقداره ١٢٠ جنيهاً مصرياً ، هذا الفائض في الميزان الجارى يستخدم لتمويل العجز في كل من حساب التحويلات من جانب واحد وحساب رأس المال .

(١٦) يستخدم فريق من الكتاب تعبيراً « التوازن الحسابي » للدلالة على التعادل الحسابي بين القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات . ويفضل فريق آخر عدم استخدام هذا التعبير رغبة في عدم الخلط بين التوازن طبقاً للمفهوم المتكامل والتوازن بالمعنى الاقتصادي على نحو ما سوف نبينه فيما بعد . ويذهب فريق ثالث من الكتاب إلى استخدام مصطلح « التوازن الورقي » أي الذي يتم على الدفاتر أو الورق . للتعبير عن حالة التعادل الحسابي أو اصطلاح « التوازن الحقيقي » للتعبير عن حالة التوازن الاقتصادي . غير أننا نفضل استخدام اصطلاح « التعادل الحسابي » لتجنب الخلط واللبس في هذا المجال . قارن : محمد زكي شافعى ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٦٧-٦٨ .

جدول رقم (٧)

مثال حسابي لميزان المدفوعات (بالجنه المصري)

مدین (-)	دائن (+)
٦ - الواردات المنظورة ٤٠٠	١ - للصادرات المنظورة ٥٠٠
٧ - الواردات غير المنظورة ٦٠	٢ - الصادرات غير المنظورة ١٠٠
	٣ - رصيد الميزان الجارى + ١٤٠
٨ - مدفوعات بلا مقابل (هبات وتعويضات) ٧٠	٤ - متحصلات بلا مقابل (هبات وتعويضات) ٥٠
٩ - صادرات رؤوس الاموال ٣٨٠	٥ - واداء رؤوس الاموال ٣٠٠
١٠ - للزيادة الصافية لاحتياطي البنك المركزى من الذهب والعملات الاجنبية ٤٠	
٩٥٠	المجموع ٩٥٠

من هنا يتضح أن حتمية التعادل الحسابي تعود الى ما تتكفل به حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل وحركات الذهب في اتمام الموازنة في العجز او الفائض في ايرادات الدولة المتحصلة عن المعاملات الجارية . فحركات الذهب وحركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل هي عنصر الموازنة الذي يتم بواسطته التعويض عن عدم توازن اقسام ميزان المدفوعات الاخرى . ويحدث التغيير في هذه العناصر بصورة كلية او كجزء لا يتجزأ من عملية تسوية المدفوعات الدولية .

ولا ننير الصفة الحتمية لذلك التكافؤ الحسابي اية صعوبة في ضوء الامام بقواعد نظرية القيد المزدوج حيث يعتبر ميزان المدفوعات تطبيقاً لهذه النظرية كما اشرنا من قبل تظهر كل عملية اقتصادية مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة في الجانب المدين ، لذا تفيد طبقاً لهذه النظرية قيمة كل سلعة او خدمة تقدمها الدولة الى الخارج

في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات ، ويقيد في الجانب المدين المدفوعات التي تتلقاها الدولة سدادا لقيمة هذه السلعة أو الخدمة من الخارج . وتقيد قيمة كل سلعة أو خدمة تتلقاها الدولة من الخارج في الجانب المدين من ميزان المدفوعات ، وينظرها في الجانب الدائن المدفوعات التي تؤديها الدولة وفاءا بقيمتها إلى الخارج . ومن هنا كان لابد أن يتساوى المجموع الكلي للجانب الدائن مع المجموع الكلي للجانب المدين أو بتعبير متكافئ فلا بد وأن يتساوى المجموع الكلي للإيرادات مع المجموع الكلي للمدفوعات (١٧) .

ولتوضيح حتمية التعادل الحسابي طبقا لقواعد نظرية القيد المزدوج نلجأ إلى استخدام مثلا حسابيا آخر لاظهار كيفية ظهور كل عملية اقتصادية مرتين في الحدا عما في الجانب الدائن والآخر في الجانب المدين أو العكس . نفترض في هذا المثال الحسابي القيام باستيراد سلعة ما مقدارها ١٠٠ جنيه مصري . هذه العملية يمكن تمويلها من خلال العمليات الأربع التالية :

- الحالة الأولى : تصدير الذهب بما يعادل ١٠٠ جنيه مصري إلى الخارج .
 - الحالة الثانية : شراء عملات أجنبية من البنك المركزي المصري بمقدار ١٠٠ جنيه .
 - الحالة الثالثة : الحصول على قرض من الموردين الأجانب يوازي ١٠٠ جنيه .
 - الحالة الرابعة : أن تكون هذه العملية الاستيرادية بلا مقابل في صورة هدية أو منحة من غير المقيمين .
- ومن المعروف أن قيمة الواردات نفسها تقيد في الجانب المدين من ميزان المعاملات الجارية على النحو التالي :

جدول رقم (٨)

قيد قيمة الواردات بما يعادل ١٠٠ جنيه مصري في ميزان المعاملات الجارية

دائن (+)	مدين (-)
	١٠٠
	واردات

K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 12-16.

(١٧)

أما القيود المقابلة للقيود المبين في الجدول رقم (٨) طبقا لمقواعد نظرية القسمة
المربو ج فتأخذ إحدى الحالات الأربع المبينة في الجداول ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ حتى
التحيز التالي .

جدول رقم (٩)

الحالة الأولى

ميزان رأس المال بمعناه الواسع

مدائن (+)	مدين (-)
صناديق ذهبية	

جدول رقم (١٠)

الحالة الثانية

ميزان رأس المال بمعناه الواسع

دائن (+)	مدين (-)
١٠٠ نقص الاختياطى المركزى من الصرف الأجنبى :	

جدول رقم (١١)

الحالة الثالثة

ميزان رأس المال بمعناه الضيق

دائن (+)	مدين (-)
واردات رأس المال ١٠٠	

جدول رقم (١٢)

الحالة الرابعة

ميزان التحويلات من جانب واحد

دائن (+)	مدين (-)
------------	------------

متحصلات بلا مقابل ١٠٠	
-----------------------	--

ففى جميع الحالات الاربع السابقة نجد ان ميزان المدفوعات متعادل حسابيا لان العجز فى الميزان الجارى والناشئ عن الاستيراد بما يعادل ١٠٠ جنيه مصرى ينافره فائض فى ميزان رأس المال (الحالات الأولى ، الثانية ، الثالثة) او فائض فى ميزان التحويلات من جانب واحد (الحالة الرابعة) .

كذلك فإن حتمية التعادل الحسابى لميزان المدفوعات تحدث أيضا فى حالة قصر التغيير فى هذا الميزان على الجانب المالى دون الجانب الحقيقى لميزان المدفوعات . وبيان ذلك باخذ المثالين الحسابيين الموضحين فى الجدولين رقم ١٣ ، ١٤ .

جدول رقم (١٣)

قرض حكومى للخارج فى صورة ذهب

دائن (+)	مدين (-)
------------	------------

صادرات الذهب ١٠٠	صادرات رأس المال (منع القروض) ١٠٠
------------------	-------------------------------------

جدول رقم (١٤)

قيام المقيمين بشراء أوراق مالية عن طريق حساباتهم بالصنرف الأجنبى

مدين (-)	دائن (+)
------------	------------

انخفاض الاحتياطى من العملات	صادرات رؤوس الاموال فى صورة
الأجنبية ١٠٠	شراء أوراق مالية أجنبية ١٠٠

يتبقى الإشارة في ختام عرضنا لاجتماعية للتكافؤ الحسابى لميزان المدفوعات أن الواقع العملى يظهر صعوبة تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التى تتم بين الدولة محل الدراسة والعالم الخارجى . لذلك فانه من المألوف ألا يتطابق الجانب الدائن تماما مع الجانب المدين ، غير أن هذا الوضع يعتبر مشكلة احصائية فى المقام الأول نظرا لعدم تمكن أجهزة الاحصاء من حصر كافة المعاملات الاقتصادية التى تدور مع العالم الخارجى . ويتم التغلب على هذه المشكلة عن طريق افراد بند مستقل يطلق عليه اسم (السهو والخطا) ويقصد بهذا البند كافة المبالغ النقدية التى تتمكن أجهزة الاحصاء فى الدولة من تسجيلها . وبإضافة هذا البند يتم ضمان التعادل الحسابى الدائم بين القيمة الكلية للجانب الدائن والقيمة الكلية للجانب المدين لميزان المدفوعات .

في ضوء العرض المتقدم يمكن صياغة النتائج التالية والمتعلقة بحدئية التكامؤ الحسابى لميزان المدفوعات :

(أ) إذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة عجز ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون وينفس القيمة فى حالة . فائض .

(ب) إذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة فائض ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون فى حالة عجز وينفس القيمة .

(ج) إذا كان ميزان المعاملات الجارية بمعناه الواسع فى حالة توازن ، فان ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد وأن يكون فى حالة توازن . من هذا يمكن صياغة شرط التكافؤ الحسابى الدائم لميزان المدفوعات على الوجه التالى :

رصيد الميزان الجارى + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى + السهو والخطا = صفر .

أو بصياغة أخرى :

رصيد الميزان الجارى = - (رصيد ميزان التحويلات بلا مقابل + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى + السهو والخطا) .

٥٠٣ . معنى التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات وشروطه :

تعتبر ميزنة تالانكاف متصرف المتساواة الحسابية لميزان المدفوعات إلى أن إيرادات الدولة من التصريف الأجنبى تتكافأ بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف

الأجنبي، خلال أية فترة من الزمن . وإذا كان الأمر كذلك ، فكيف يقرنفه بينه الحين والآخر عن وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ؟ وللاجابة على هذه التساؤلات يقتضى الأمر التنويه الى أن التعادل الحسابي للدائم لميزان المدفوعات ينص على تعادل كل بنود الأصول والخصم بعد إضافة بند المخصصات والخطأ ، وفيه نقيضها منطقية في ظل القواعد المتعارفة عليها في ظل نظرية القيمة المزدخرف ، إنما التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات فهو لا يغطي كافة بنود الأصول والخصوم هو الحال في ظل مفهوم التعادل الحسابي ، وإنما ينصب على بنود معينة ينالهم طلبها خاصة (١٨) .

ومن هنا فإنه على حين يتحقق التعادل حتما بين الجانب الدائن والجانب المدين لميزان المدفوعات في جميع الأحوال ، فإن التوازن بمعناه الاقتصادي قد يتحقق ، وقد لا يتحقق . إذ يقال أن الظاهرة الاقتصادية في حالة توازن « إذا تعادل مفهوم القوى التي تتناهبها على نحو لا يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك » .

من هنا كان التساؤل الحقيقي بالنسبة لضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات متعلق بطبيعة البنود التي يجب توازن مجموع أصولها وخصومها ، وبتمثيل متكافئ أي كيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن أخذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه . ولتحقيق هذا الغرض تنقسم بنود ميزان المدفوعات أفقيا الى قسمين :

معاملات اقتصادية فوق الخط

ومعاملات اقتصادية أدنى الخط

وبناء عليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء أكان في صورة فائض أو في صورة عجز ، أما المعاملات الاقتصادية التي تقع تحت الخط فهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات ، وتعد في الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات في التصرف في المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التي يوجد بها فائض أو عجز .

(١٨) محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، توضع سابق ، ص ٩٦ وما

من هنا فإن تصرف السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعية تحت الخط متوقف على الحالة التي تكون عليها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الحد. فإما وجد عجز — على سبيل المثال — في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ، تطلب الأمر تدخل السلطات النقدية لتمويل هذا العجز عن طريق أحداث فائض مناظر في مجموع المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط .

٤٣-٤ معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات :

من التحليل المتقدم يمكن استنتاج أن كلا من العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ما هو الا توازن في صورة معينة لمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليه اصطلاحاً المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط . ومن هنا يمكن اعتبار "الفائض في ميزان المدفوعات توازن موجب" ، بمعنى زيادة الانحصرات الدائنة عن المديونات المدينة للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط . وبطريقة مماثلة يمكن اعتبار العجز في ميزان المدفوعات توازن سلبي ، بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط .

من هنا يتضح لنا الأهمية الكبرى للطريقة المتبعة في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط أو أسفله . إذ يتوقف في ضوء هذا التحديد معرفة التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات من عدمه ، وتقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات أيضاً . وفي حقيقة الأمر فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق ويمكن الاعتماد عليه في تحديد المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط وتلك الواقعة أسفله . بل على العكس من ذلك توجد عدة معايير مختلفة في مضمونها وبالتالي في مجموع البنود التي يجب وضعها فوق الخط وتلك التي يجب وضعها أسفل الخط . ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن الاستفسارات الدائرة حول مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تجد لها إجابات متفاوتة في دول العالم المختلفة .

وفي هذا المجال يمكن حصر هذه المعايير فيما يلي (٢٠) :

Net-Liquidity Balance

٢- الميزان الصافي للسيولة

(١٩) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، راجع أيضاً :
— P. Host-Madsen, Balance of Payments : Its Meaning and Uses, International Monetary Fund, Washington D.C., 1967, p. 15.

(٢٠) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٦ - وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٩١ .

Gross-Liquidity Balance

٢ - الميزان الشامل للسيولة

Basic Balance

٣ - الميزان الاساسى

٤ - ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة

Balance of Autonomous Transactions

٥ - التوازن السوقى لميزان المدفوعات

Market Equilibrium of the Balance-of-Payments

وفيما يلى نتناول هذه المعايير تباعداً حتى الواجهة الآتى :

١٠٦٠٣ . الميزان الصافى للسيولة :

يعتبر الميزان الصافى للسيولة أقدم المعايير المستخدمة فى قياس مقدار الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات ، وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تستل على كل من :

١ - الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، والواردات المنظورة وغير المنظورة ، أو بتعبير متكافئ كافة البنود التى يتضمنها ميزان المعاملات الجارية بمعناه الضيق .

٢ - التحويلات من جانب واحد ، سواء أكانت فى صورة مخصصات أو مدفوعات .

٣ - المعاملات الاقتصادية التى يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق ، أى كافة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (متضمنة حقوق والتزامات البنوك التجارية) وكافة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فتشمل الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى .

وطبقاً لهذا المعيار فإن ميزان المدفوعات يكون به فائضاً - أى متوازناً إيجابياً - حينما نزداد الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبى . غير أن هذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة فى كل من الميزان التجارى ، ميزان التحويلات من جانب واحد ، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينه التى تلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى العالم الخارجى الواردة فى كل من الميزان الجارى ، ميزان التحويلات من جانب واحد ، وميزان رأس المال بمعناه الضيق . أو بتعبير متكافئ يكون هناك فائض فى ميزان المدفوعات إذا كانت

المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد
حركات الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة .

وبطريقة مماثلة يمكن القول أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات إذا كانت
المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجلة في كل من الميزان الجارى وميزان التحويلات
من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية
الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة . ويتم معادلة ميزان
المدفوعات حسابياً عن طريق أحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزى من
الذهب والصرف الأجنبى .

جدول رقم (١٥)

لتقرير الفائض باستخدام الميزان الصافى للسيولة

١٤٠ +	١ - رصيد الميزان الجارى
٤٠ -	٢ - رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
٨٠ -	٣ - رصيد ميزان رأس المال بمعناه الضيق
٤٠ +	٤ - رصيد ميزان المدفوعات
٤٠ -	٥ - رصيد الميزان الصافى للسيولة (التغييرات في الاحتياطي المركزى من الذهب والصرف الأجنبى)

وبعدنا الجدول رقم (١٥) على نفس النتائج - فطبقاً لهذا المعيار يوضع
خط فاصل بين كل من الميزان الجارى ٤ وميزان التحويلات من جانب
واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق في جانب باعتبارها الحسابات التى تضم
المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ، وبين الميزان الصافى للسيولة في جانب
آخر باعتبارها الحساب الذى يضم المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط . ويبين
الرقم الواقع فوق الخط الفاصل (بند رقم ٤) رصيد ميزان المدفوعات (وهو في
مثالنا + ٤٠) ويبين الرقم الواقع تحت الخط الفاصل الكمية التى يتم بها أحداث

توازن في ميزان المدفوعات من خلال التغيرات في الاحتياطي المركزي للدولة من الذهب والصرف الأجنبي (٢١) .

٢٠٦٠٣ . الميزان الشامل للسيولة :

يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذي يمكن للاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصرف الأجنبي باعتبارها إضافة هامة لاحتياطيات البنك المركزي من الذهب والصرف الأجنبي. ويطلق على هذين النوعين من الاحتياطيات اسم الاحتياطيات النقدية الكلية للدولة ، أو السيولة الشاملة .

وطبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي : —

- (أ) الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، والواردات المنظورة وغير المنظورة .
- (ب) التحويلات من جانب واحد .
- (ج) حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية .
- (د) حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط والتي يتكون منها الميزان الشامل للسيولة هي :

- ١ — الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي .
- ٢ — الاحتياطيات من الذهب والصرف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية .

وبالقاء الضوء على الجدول رقم (١٦) يتضح لنا كيف يتم تسوية الفائض في ميزان المدفوعات . فطبقا لهذا المعيار يتطابق رصيد ميزان المدفوعات للبائع عام ١٩٦٤ أجزئيا مضمرا مع رصيد الميزان الشامل ولكن بإشارة معاكسة .

جدول رقم (١٦)

تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان

الشامل للسيولة

١٤. +	١ - رصيد الميزان الجارى
٢٠	٢ - رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
٤٠ -	٣ - رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل
٢٠ -	٤ - رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل (بعد استبعاد حقوق والتزامات البنوك التجارية)
٦٠ +	٥ - رصيد ميزان المدفوعات
	٦ - التغييرات في الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية
٢٠ -	٧ - التغييرات في احتياطيات البنك المركزى
٤٠ -	٨ - رصيد الميزان الشامل للسيولة
٦٠ -	

وبصفة عامة فان هذا المعيار يكتسب اهميته الخاصة طالما كانت احتياطيات الذهب والصرف الاجنبى خاضعة لرقابة البنك المركزى من خلال ادوات السياسة النقدية . فاذا لم يتحقق هذا الشرط فان هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن ان تنشأ عند محاولة دمج الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية واحتياطيات البنك المركزى من الذهب والصرف الاجنبى في رقم واحد .

٣.٦.٣ الميزان الاساسى :

يعتمد هذا الاسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية : المعاملات الاقتصادية التى لها صفة الدورية والتكرار ، والمعاملات الاقتصادية التى ليست لها صفة الدورية والتكرار وتعرف باسم بنود الموازنة . وطبقا لهذا المعيار فان الميزان الاساسى يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التى لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط . هذه المعاملات الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلى :-

١ — الصادرات المنظورة وغير المنظورة والواردات المنظورة وغير المنظورة .

٢ — التحويلات من جانب واحد .

٣ — حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

ومن هنا فان رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان الجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل .

اما بدود الموازنة فتشتمل — كما سبق أن قلنا — على تلك المعاملات الاقتصادية التي ليست لها صفة الدورية والتكرار والتي يمكن تلخيصها على الوجه التالي .

١ — حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل .

٢ — حركات الذهب النقدي .

٣ — التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي .

وبناء عليه يمكن القول أن رصيد ميزان بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب النقدي + رصيد ميزان الصرف الأجنبي .

وفي ضوء هذا المعيار يمكن استنتاج أن رصيد ميزان المدفوعات يتطابق مع رصيد الميزان الأساسي . وكما يدلنا الجدول رقم (١٧) فان رصيد الميزان الأساسي + ٨٠ جنيها مصريا ، وهو نفس رصيد ميزان المدفوعات .

جدول رقم (١٧)

تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام الميزان الأساسي

١٤٠ +	١ — رصيد الميزان الجاري
٢٠ —	٢ — رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
٤٠ —	٣ — رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل
٨٠ +	٤ — رصيد الميزان الأساسي
٤٠ —	٥ — رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل
٤٠ —	٦ — التغيرات في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي .

٤٠٦٠٣ ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة :

يعتمد هذا الأسلوب الذي أقترحه صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٩ على التفرقة بين طائفة المعاملات الاقتصادية المستقلة *Autonomous Economic Transactions* وطائفة المعاملات الاقتصادية أو التعويضية *Accommodating Economic Transactions* وبالتالي التفرقة بين ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة وميزان المعاملات الاقتصادية التابعة ، أو التعويضية أو الموازنة (٢٢) .

ويقصد بالمعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية بأنها تلك المعاملات الخاصة أو العامة التي تتم بصرف النظر عن حالة ميزان المدفوعات ، أي دون العمل على توجيه ميزان المدفوعات في اتجاه معين . وترجع أسباب أتمام هذه المعاملات إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول . ولذلك كانت هذه المعاملات اختيارية لأنها تتم بقصد تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة . وتشمل هذه الطائفة من المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية على الخصوص :

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة . فالمصدرين والمستوردين يقومون بعمليات التصدير والاستيراد ليس بقصد تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، وإنما نتيجة للفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين .
- التحويلات من جانب واحد التي تهدف غالبا إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها .
- حركات رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل نظرا لأنها تتم سعيا للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة ، أو بهدف تحقيق ربح من خلال الدخول في شركات ومشروعات مشتركة ، أو ملكية كاملة للمشروعات في الخارج .
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية ، فهذه المعاملات لا تتم

(٢٢) International Monetary Fund, Balance-of Payments Year-Book, Washington, D.C., 1949, S.B.V. Vanek, International Theory and Policy, Homewood, 1966, p. 26.

سعيًا وراء تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وإنما تتم هربًا من الأوضاع للقائمة أو بهدف الاستفادة من فروق العملات .

وفيما يتعلق بطائفة المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية أو الموازنة فإنها تتم في ضوء موقف وحالة ميزان المدفوعات . فهي تتم عندما يحدث اختلافًا بين الجانب الدائن والجانب المدين . غير أن المعاملات الاقتصادية المستقلة تهدف إلى تحقيق التوازن بين هذين الجانبين ، وبالتالي تحقيق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات .

في ضوء هذه التعريفات فإن المعاملات الاقتصادية المستقلة توضع فوق الخط الفاصل ، والمعاملات الاقتصادية التابعة توضع تحت الخط الفاصل كما يتضح من الجدول رقم (١٨) :

جدول رقم (١٨)

تقدير الفائض في ميزان المدفوعات باستخدام

ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة

١٤٠ +	١ - رصيد الميزان الجارى .
١٥٠ -	٢ - رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد
٥٠ -	٣ - رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل المستقلة .
٧٥ +	٤ - رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة
٩٠ +	٥ - رصيد ميزان التحويلات قصيرة الأجل
١٢٠ -	٦ - رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة
٤٠ -	٧ - رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبى
٧٥ -	٨ - رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة

وكقاعدة عامة يمكن القول أن ميزان المدفوعات به فائض إذا كان مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات المستقلة) أكبر من مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) .

وفي الجدول رقم (١٨) يتضح لنا ان الدولة محل الدراسة تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات بما يعادل ٧٥ جنيه . هذا الفائض لابد له وان يتلاشى من خلال تحركات المعاملات الاقتصادية التابعة سواء كان ذلك في صورة تحويلات من جانب واحد بمقدار ٥ جنيه مصرى وقروض قصيرة الأجل مقدارها ٣٠ جنيه مصرى ، وزيادة الاحتياطيات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي ٤٠ جنيه مصرى

وبطريقة مماثلة يمكن القول ان الدولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها اذا كانت المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينة (المدفوعات المستقلة) اكبر من المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة (المتحصلات الدائنة) .

غير انه على الرغم من ان الفصل بين المعاملات الاقتصادية المستقلة والمعاملات الاقتصادية التابعة يشهد انتباه كثير من الكتاب — وفي مقدمتهم هابرلار Haberler ميده Meade — كمعيار لتحديد مقدار العجز او الفائض في ميزان المدفوعات ، الا ان هذا المعيار يصطدم بكثير من العقبات التطبيقية عند تحديد تلك المعاملات الاقتصادية المستقلة وتلك المعاملات الاقتصادية التابعة (٢٣) . هذه العقبات التطبيقية تعود في المقام الاول الى اتخاذ الدائم او الحافز وراء المعاملة الاقتصادية باعتباره الفصل في مجال التفرقة بين المعاملات المستقلة والمعاملات التابعة ، فعلى سبيل المثال فان حصول الدولة على قرض من العالم الخارجى قد يكون بهدف سد العجز في ميزانية الدولة (في هذه الحالة يعتبر معاملة مستقلة) او قد يكون الهدف من ورائه زيادة الاحتياطى المركزى من الذهب والصرف الأجنبي (وفي هذه الحالة يعتبر معاملة تابعة) او قد يكون لتحقيق كلا الهدفين (٢٤) . ولقد كانت هذه الصعوبات التطبيقية هي التي دفعت لجنة برنستين Bernstein في بحثها التي اجرتها حول المناهج الاحصائية لميزان المدفوعات الأمريكى الى التوصية بالتدخل فى الدائم او الحافز من وراء اتمام المعاملة الاقتصادية كمعيار للفصل بين المعاملات الاقتصادية المستقلة والمعاملات الاقتصادية التابعة (٢٥) . ولما كانت السلطات النقدية والمالية في رأى هذه اللجنة هم المسئولة عن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ، فلقد اقترحت لذلك قصر طائفة المعاملات الاقتصادية التابعة على

(٢٣) G.A. Haberler, Survey of International Trade Theory, Princeton, 1967, p. 23, K.E. Meade, The Balance-of-Payments, London-New York — Toronto, 1963, p. 15.

(٢٤) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 22.

(٢٥) Report of the Review Committee for Balance-of-Payments Statistics of the United States, A Review and Appiasal, Washington, 1965.

المعاملات الاقتصادية الخاصة بالاحتياطيات النقدية وفي معاملاتها الاحتياطية المركزي من الذهب والصرف الأجنبي ، ومركز الدولة الصافي لدى صندوق النقد الدولي . وغنى عن البيان أن هذا الاقتراح يعيدنا إلى الأخذ بمقياس الميزان الصافي للسيولة حيث تعتبر المعاملات الاقتصادية التابعة هي تلك المعاملات الواردة في الميزان الصافي للسيولة .

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا المعيار أيضا ما لفت إليه الأنظار الاقتصادي ميد Meade من أنه من المتوقع أن تزداد المعاملات الاقتصادية المستقلة المدينية عن المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنية (عجز في ميزان المدفوعات) ، ومع ذلك تلجأ الدولة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة إلى تقييد الواردات ليسد العجز في ميزان المدفوعات . وقد تلجأ أيضا إلى اتخاذ إجراءات للرقابة على الصرف الأجنبي فتحول دون ظهور العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي فإن التوازن الحادث لميزان المدفوعات هو توازن مصطنع يزول الإجراءات التقيدية التي فرضتها الدولة الميزان المدفوعات هو توازن مصطنع يزول بزوال الإجراءات التقيدية التي فرضتها الدولة على عدد من البنود التي يضمها ميزان المدفوعات ، من هنا فإن وجود هذه الإجراءات الحمائية علامة واضحة على وجود خلل في ميزان المدفوعات . لذلك لا يقترح الاقتصادي ميد Meade ضرورة التفرقة بين نوعين من العجز الاقتصادي في ميزان المدفوعات ؟

● **العجز الكامن في ميزان المدفوعات** وهو يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية التابعة في خلال فترة زمنية معينة لا تقتصر بوجود إجراءات تقيدية على الواردات أو على الصادرات من رؤوس الأموال . هذه الإجراءات تهدف إلى القضاء على العجز في ميزان المدفوعات .

● **العجز الفعلي** وهو العجز الظاهر في ميزان المدفوعات والذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية الحقيقية في حالة قيام الدولة بفرض إجراءات تقيدية للواردات أو التأثير على الصادرات من رؤوس الأموال خلال فترة زمنية معينة .

غير أن هذه التفرقة بين العجز الكامن والعجز الفعلي تنفذ بعمق في حالة اتباع دول العالم المختلفة لسياسات حرية التجارة الخارجية والسماح لبلدانها الوطنية بالقابلية للتحويل بعملة الدول الأخرى . ففي هذه الحالة يتطابق العجز الكامن مع العجز الفعلي لميزان المدفوعات (٢٦) .

٥٠٦٠٣٨٩ : التوازن الموقى لميزان المدفوعات :

اتضح لنا من التحليل المتقدم لمعايير التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات أن هذه المعايير تستخدم اصطلاحاً للعجز أو الفائض للدلالة على اختلال ميزان المدفوعات. بينما يستخدم رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة المعادل للصفر دلالة على أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصادياً. غير أن هذه النتيجة تعرضت للهجوم من جانب عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم ماخلوب Machlup وشتايدر Schneider على أساس أن تفسير اصطلاح التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات لم يخرج عن دائرة المفاهيم الحسابية (٢٧). أو بتعبير متكافئ أن شرط التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات ترجم في النهاية إلى معادلة حسابية مفادها أن التوازن الإقتصادي يتحقق عندما يصبح رصيد ميزان المعاملات المستقلة مساوياً للصفر.

يقترح مؤلف الكتاب كبديل للمعايير الأربعة السابقة ضرورة ربط التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق ممثلة في قوى الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي. ومن هنا يمكن القول أن ميزان المدفوعات يتوازن اقتصادياً حينما يتطابق عرض الصرف الأجنبي مع الطلب على الصرف الأجنبي خلال الفترة محل الدراسة، أي أن توازن ميزان المدفوعات يناظره توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وهذا هو شرط التوازن الموقى لميزان المدفوعات، ويمكن التعبير عن هذا الشرط بصورة أكثر تفصيلاً على الوجه التالي :

● قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات من الخارج (مصادر عرض الصرف الأجنبي) = قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات إلى الخارج (مصادر الطلب على الصرف الأجنبي) .

أو بصياغة أخرى :

● (قيمة الصادرات + قيمة واردات رؤوس الأموال + قيمة التحويلات

(٢٧) F. Machlup, "Three Concepts of the Balance-of-Payments and the So-called Dollar Shortage", in : Economic Journal, 80 (1965).

E. Schneider, Zahlungsbilanz Und Wechselkurs, Tübingen, 1968, p: 55.

من الخارج) - قيمة الواردات + قيمة صادرات رؤوس الأموال +
قيمة التحويلات الى الخارج) = صفر .

وسوف نتناول هذا الشرط بصورة اكثر تفصيلا عند استعراضنا للنظرية
الصرف الأجنبي في الفصل القادم .

الفصل الرابع

الصرف الأجنبي

٠١٠٤ : تمهيد :

تناولنا في الفصل السابق ميزان المدفوعات : تعريفه ، مكوناته ، ومعايير قياس العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات . ثم توخينا من خلال هذا التحليل إلى ضرورة ربط مفاهيم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمفاهيم قوى السوق في سوق الصرف الأجنبي ممثلة في قوى الطلب على الصرف الأجنبي ، وقوى العرض منه ، فميزان المدفوعات يتوازن اقتصاديا حينما يتحقق التوازن في سوق الصرف الأجنبي ، أي حينما يتكافأ الطلب على الصرف الأجنبي مع عرض الصرف الأجنبي . ولقد أطلقنا على هذا الشرط اسم شرط التوازن السوقي لميزان المدفوعات .

وتتطلب الخطوة التالية تحليل سوق الصرف الأجنبي وخصائصه وكيفية تحقيق التوازن فيه في ظل نظم الصرف المختلفة . من هنا يقتضى الأمر البدء بتعريف سوق الصرف وأنواعه المختلفة . ثم ننتقل بعد ذلك إلى كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب الدولية) ، نظام سعر الصرف الحز أو المرن (نظام العملات الورقية المستقلة) ، ونظام الرقابة على الصرف . ثم نختم تحليلنا ببيان استخدام تغيرات سعر الصرف في علاج الخلل في ميزان المدفوعات .

٠٢٠٤ : تعريف سعر الصرف :

يمكن النظر إلى سعر الصرف من أحد زاويتين :

فمن زاوية أولى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية (الجنيه المصرى) التى تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية . ومن زاوية ثانية يمكن النظر إلى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التى تدفع ثمنًا لوحدة واحدة من العملة الوطنية .

فإذا رمزنا لسعر الصرف بالرمز (ف) — وهو ما يطلق عليه أيضاً سعر الدولار الأمريكي طبقاً لمثالنا — ، وبسعر العملة الوطنية — الجنيه المصرى طبقاً لمثالنا — بالرمز (أ) فإنه يمكن القول أن سعر الصرف يأخذ المعنيين التاليين (١) :

المعنى الأول : يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة سعر الدولار (ف) ، أى بدلالة العملة الأجنبية على أنه عبارة عن عدد وحدات الجنيه المصرى التى تتبادل مع وحدة واحدة من الدولار الأمريكى . فإذا افترضنا أن دولاراً أمريكياً يعادل ٨٠ قرشاً مصرياً فإنه يقال فى هذه الحالة أن سعر صرف الدولار الأمريكى بدلالة الجنيه المصرى هو :

$$١ \text{ دولار أمريكي} = ٨٠ \text{ جنيه مصرى} .$$

المعنى الثانى : يمكن تعريف سعر الصرف بدلالة للعملة الوطنية ، أى بدلالة الجنيه المصرى . وفى هذه الحالة يقال أن سعر الصرف (ف) عبارة عن عدد وحدات العملة الأجنبية (عدد وحدات الدولار الأمريكى) التى تتبادل مع وحدة واحدة من العملة الوطنية . وهنا يتحدد سعر الصرف طبقاً للمعادلة التالية :

$$ف = \frac{١}{ق}$$

أى أن سعر العملة الوطنية يعادل القيمة التبادلية أو العكسية لسعر العملة الوطنية ، وهو فى مثالنا الحسابى ١ جنيه مصرى = ٨٠ دولار أمريكى . ومنعياً للخلط وعدم حدوث أى لبس نتيجة لوجود معنيين لسعر الصرف ، فإنه يمكن القول كقاعدة عامة أن المقصود بسعر الصرف هو المعنى الأول (ف) — أى سعر الدولار الأمريكى كما هو متبع فى هذا الكتاب . أما إذا كان المقصود بسعر الصرف هو المعنى الثانى فإنه سوف ينص صراحة على ذلك .

ومن الملاحظ أن سعر الصرف انما يتحدد فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبى ، وهو السوق الذى يتم فيه التلاقى بين عرض الصرف الأجنبى طلباً للعملة الوطنية ، والطلب على الصرف الأجنبى عرضاً للعملة الوطنية .

(١) يستثنى من ذلك إنجلترا حيث جرى العرف على استخدام عبارة سعر الصرف للتدليل على عدد وحدات العملة الأجنبية الممكن للحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية ، أى مقابل جنيه استرلينى واحد . أى أنه فى هذه الدولة يصبح المعنى الثانى هو محل الاعتبار .

وفيما يلي نقدم تحليلاً وافياً لسوق الصرف الأجنبي من حيث خصائصه التي تميزه عن غيره من الأسواق ، والعوامل التي تحكم كل من الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي ، ثم أنواع سوق الصرف الأجنبي والمعاملات التي تتم في كل منها .

٣٠٤ : سوق الصرف الأجنبي :

في مقابل ما يقوم به المقيمون من تصدير السلع واستيراد رؤوس الأموال ينساب الصرف الأجنبي إلى الداخل (عرض الصرف الأجنبي) حيث يستخدمونه في الحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها من الخارج (الطلب على الصرف الأجنبي) . هذا التلاقى بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه هو ما يعرف اصطلاحاً باسم سوق الصرف الأجنبي .

فسوق الصرف الأجنبي إذن هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية . وفي سوق الصرف الأجنبي — شأنه في ذلك شأن أي سوق آخر — يتكون سعر الصرف بين العملات المتبادلة فيه وهي العملات الأجنبية حيث أطلقنا عليه من قبل اسم « سعر الصرف » Exchange Rate (٢)

١٠٣٠٤ : خصائص سوق الصرف الأجنبي :

وكما هو معروف من المبادئ العامة لعلم الاقتصاد فإنه يتم تصنيف أسواق السلع والخدمات عناصر الإنتاج إلى أسواق كاملة تسودها المنافسة الكاملة وأسواق غير كاملة تسودها الصور الاحتكارية وصور المنافسة الاحتكارية . وفي حالة الأسواق الكاملة فإن السلع المتبادلة تكون متجانسة تجانساً كاملاً ، أي تختفي ظاهرة تنوع المنتجات ، فلا يمكن التمييز بين نوع من المنتج وآخر لأسباب شخصية أو معنوية أو جغرافية . ونتيجة لذلك فإنه يسود سعر واحد للسلعة في جميع أرجاء السوق أما في حالة الأسواق الناقصة فإن السلع المتبادلة بداخلها تكون غير متجانسة كما أن الأسعار تبعاً لذلك تكون متفاوتة بين أرجاء السوق الواحد (٣) .

وفي ضوء هذه التفرقة يمكن القول أن أسواق الصرف الأجنبي تدخل ضمن فئة الأسواق الكاملة التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة ، فالنقود — وهي

(٢) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ .
K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 44. (٣)

السلعة المتبادلة — تتجانس تجانسا تاما بين جميع وحداتها ، فضلا عن أن أسعارها تدل على أن أرجاء سوق الصرف الواحد . ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الأسباب التالية :

● تجانس العملة الأجنبية (الدولار الأمريكى مثلا) بطريقة لا يمكن أن يكون أساسها التفرقة بين دولار أمريكى وآخر لأسباب شخصية أو موضوعية . فجميع الوحدات النقدية لها نفس قوة الإبراء القانونية ، كما أنها تتمثل في الوزن في حالة النقود المعدنية ولها نفس الخصائص في حالة النقود الورقية .

● تتكفل عمليات التحكيم أو المراجعة Arbitrage ، بالقضاء على طلبهم باختلاف أسعار العملات بين أسواق الصرف الأجنبي ، مما كان بعدد الجغرافى عن طريق زيادة الطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف الذى يسعى لانخفاضها في سعرها ، وزيادة عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف الذى يسعى لارتفاعها في سعرها ، فيرفع سعر الصرف في السوق الأول ويخفضه في السوق الثانى الى أن يتحقق التوازن في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة (٤) .

وفي تحليلنا لأسواق الصرف الأجنبى نعتمد على عدد من الفروض الايضاحية يمكن بيانها فيما يلى :

● وجود دولتين فقط تمثل الأولى الاقتصاد الوطنى ، والثانية للاقتصاد العالمى .

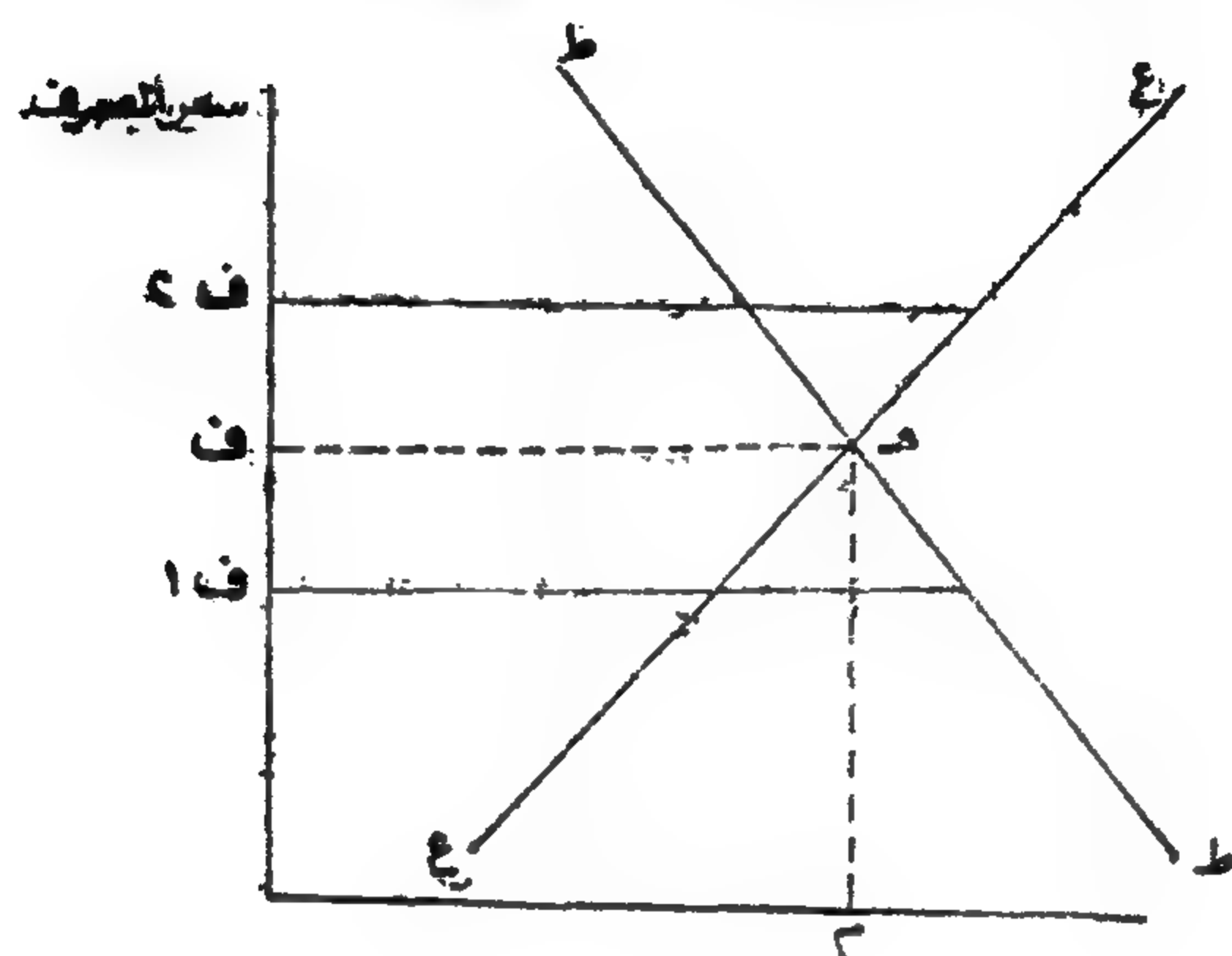
● نحتاج عملتين فقط هما العملة الوطنية (الجنيه المصرى) والعملية الأجنبية (الدولار الأمريكى) .

وكما سبقنا الإشارة في أكثر من موقع من هذا المؤلف فإن النتيج التى نتوصل إليها من تحليلنا لسوق الصرف الأجنبى في إطار هذه الفروض الايضاحية البسيطة

(٤) يمكن تعريف عمليات التحكيم أو المراجعة على أنها تلك العمليات التى تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعرى في سعر الصرف لعملية معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد ، عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر . . . راجع : رجب شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ص ٦٤ .

يمكننا اعتمادها على أكثر من دولة ، أو على أكثر من عملة أجنبية . فهذه المفروضات
الأيضاحية يقصد من ورائها فقط الإيضاح وسهولة التحليل .

سوق الصرف الأجنبي



شكل رقم (٣)

الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي

هذه العلاقات المختلفة داخل سوق الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) يمكن توضيحها من خلال استعراضنا لدوال الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه كما هو موضح في الشكل رقم (٣) . ففي هذا الرسم البياني نقيس الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقي ، وسعر الصرف (سعر الدولار) على المحور الرأسى . كذلك يرمز المنحنى ط ط إلى جدول الطلب على الصرف الأجنبي ، والمنحنى ع ع إلى جدول عرض الصرف الأجنبي . كذلك يفترض أن هذين المنحنيين يأخذان الشكل الطبيعي لهما بمعنى أن جدول الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد الخاصة بالعرض والطلب ، فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسى مع السعر ، على حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردى معه . وبعبارة أخرى تتزايد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي بارتفاع السعر ، وتنخفض جانبها بارتفاعه ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذى يتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه فى ذلك شأن باقى الأسعار فى السوق الذى نلاحظه . رقم (٣) يتحقق هذا التوازن عند النقطة م .

وتتقدم فيما يلي تحليلاً لكل من الطلب على الصرف الأجنبي ، وعرض الصرف الأجنبي :

٢٠٣٠٤ : الطلب على الصرف الأجنبي :

يمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي كل العوامل التي ينتج عنها طلب على الدولار الأمريكي . فبالإضافة إلى الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من جميع العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات . ومن هنا يمكن حصر مصادر الطلب على الصرف الأجنبي على الوجه التالي (٦) :

- واردات السلع أو الواردات المنظورة .
- واردات الخدمات أو الواردات غير المنظورة .
- التحويلات للخارج .
- صادرات رؤوس الأموال .
- واردات الذهب .

وتمشياً مع التفرقة التي اتبعناها في الفصل الثالث بين المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية وبين المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية ، فإنه يمكن القول أن منحى الطلب ط ط ط المبين في الشكل رقم (٣) يمثل جدول الطلب المستقل على الصرف الأجنبي . ويعني ذلك أيضاً أن مصادر الطلب على الصرف الأجنبي تمثل معاملات اقتصادية مستقلة مدنية .

ويتوقف الطلب على الصرف الأجنبي (عرض العملة الوطنية) على مجموعتين من العوامل : المجموعة الأولى وتحتل سطر الصرف الأجنبي ، في حين أن المجموعة الثانية تمثل ظروف الطلب على الصرف الأجنبي (٧) .

غداة تناولنا المجموعة الأولى فإنه يمكن القول أنه — وطبقاً للقواعد المتعارف عليها في علم الاقتصاد — فإن الطلب على الصرف الأجنبي يعتبر متغيراً تابعاً لمتغير

(٦) جوناثان نوبل ، المعلق على الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ٩٠ و ٩١ .
(٧) العشري ، جسيم ، مقدمة في التجارة الخارجية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٨٨ و ٨٩ .
سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ .

الصرف بالأجنبي الذي يعتبر المتغير المستقل . وعليه فإنه يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي ، فالعملة الأجنبية لا تطلب لذاتها ولكن لشراء السلع والخدمات الأجنبية . فلو افترضنا أن هناك دولتان هما مصر والكويت ، ففي هذه الحالة نجد أن طلب المصريين يتجه إلى الدينار الكويتي لشراء السلع والخدمات الكويتية .

غير أن الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي أو الدينار الكويتي) ، لا يتوقف فقط على سعر الصرف الأجنبي ، وإنما يتوقف أيضا على ما يطبق عليه اسم ظروف الطلب على الصرف الأجنبي وهذه هي المجموعة الثانية . فإذا كان تغيير سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلى الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب ط ح على الدولار الأمريكي ، إلا أن تغيير ظروف الطلب يأكمله من وضعه الأول ليتخذ موضعا آخر وهو ما يعني أيضا أن جدول الطلب على الصرف الأجنبي الذي يدانا به التحليل يبطل ويستدعى الأمر أن يحل محله جدول جديد يبين تأثير سعر الدولار على الكمية المطلوبة منه . ولنتناول الآن دراسة هذه العوامل :

● من المتفق عليه ابتداء وجود علاقة عكسية بين مستوى أسعار السلع والخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية والطلب . بمعنى أنه إذا زاد مستوى الأسعار في الولايات المتحدة فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى أسفل والعكس صحيح إذا انخفض مستوى الأسعار في الولايات المتحدة فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى أعلى . غير أن الأمر على خلاف ذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين الطلب على الدولار الأمريكي ومستوى الأسعار في مصر حيث يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى أسفل .

● من بين ظروف الطلب على الدولار الأمريكي أيضا مستوى الأسعار في البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية . فهناك علاقة طردية بين مستوى الأسعار في البلاد البديلة وبين الطلب على الدولار الأمريكي . فإذا حدث ارتفاع في مستوى أسعار السلع في البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الدولار الأمريكي إلى أعلى . والعكس صحيح إذا انخفض مستوى الأسعار في البلاد البديلة عن الولايات المتحدة الأمريكية فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى أسفل .

● يعتبر عدد المستهلكين المصريين في مثالنا من بين ظروف الطلب على

بالدولار الأمريكى . فإذا حدث تغير فى عدد المستهلكين المصريين بأن زاد أو قل ، فإن ذلك يعنى حدوث تغيير بالزيادة فى ظروف الطلب ، ويوقى هذه الحالة يبطل جدول الطلب على الصرف الأجنبى السابق ويحل محله جدول جديد يميز بأن الكمية المطلوبة عند كل سعر للدولار الأمريكى تزيد عما كانت عليه ، والعكس صحيح إذا انخفض عدد المستهلكين فى مصر ، فإن ذلك يعنى تغير ظروف الطلب .

● بيد ظروف الطلب على الصرف الأجنبى الأخرى هو أذواق المستهلكين المصريين . فإذا حدث تغير فى أذواق المستهلكين المصريين بأن زاد أقبالهم على السلع والخدمات الأمريكية فإن ذلك يؤدى إلى إبطال جدول الطلب السابق وأن يحل محله جدول جديد يكون من شأنه انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى ، والعكس صحيح إذا انخفض أقبال المستهلكين المصريين على السلع والخدمات الأمريكية فإن ذلك يؤدى إلى وجود جدول جديد للطلب يكون من شأنه انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أسفل .

● يضاف إلى ما تقدم أن تقرر العلاقة الطردية بين دخل المستهلكين المصريين وبين الطلب على الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى فى مثالنا) . فإذا حدثت زيادة فى دخل المستهلكين المصريين فإن ذلك يعنى تغير ظروف الطلب بالزيادة مما يؤدى إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى .

٣٠٣٤ : عرض الصرف الأجنبى :

عرضنا فيما سبق لمصادر ومحددات الطلب على الصرف الأجنبى ، وعلينا الآن أن ننقل إلى مصادر ومحددات عرض الصرف الأجنبى ، ونبدأ أولاً بذكر مصادر عرض الصرف الأجنبى (الطلب على العملة الوطنية) وهى حاجة البنوك الواردة فى الجانب الدائن من ميزان المدفوعات :

- للمصادر السلعية أو الصادرات المنظورة :
- الصادرات الخدمية أو الصادرات غير المنظورة .
- التحويلات للداخل .
- واردات رؤوس الأموال .
- صادرات الذهب .

وتمتد ياتبع التفرقة التي اتبعناها في الفصل الثالث بين المعاملات الاقتصادية المستقلة أو الذاتية وبين المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية فإنه يمكن القول أن منحنى العرض ع-ع الموضح بالشكل رقم (٣) يمثل منحنى العرض المتمثل وأن مصادر عرض الصرف الأجنبي المقصودة في هذا الشكل هي المعاملات الاقتصادية المستقلة الدائنة .

وبطريقة مشابهة يمكن أن نقول أن عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) يتوقف بدوره على مجموعتين من العوامل : تتعلق المجموعة الأولى بالعلاقة الطردنية بين سعر الصرف الأجنبي والكمية المعروضة منه ، في حين تتعلق المجموعة الثانية بظروف العرض حيث يتركب على تغيرها يطلان جديون عرض الصرف الأجنبي والحاجة الى جدول جديد له .

فإذا سلطنا النظر على المجموعة الأولى لاتضح لنا على الفور أنه وطبقا للقواعد العامة المتعارف عليها في علم الاقتصاد فإن عرض الصرف الأجنبي يعتبر متغيراً تابعاً ، في حين أن سعر الصرف الأجنبي يعتبر متغيراً مستقلاً . لهذا يمكن القول بوجود العلاقة الطردنية بين سعر الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) والكميات المعروضة منه . فإذا ارتفع سعر الدولار الأمريكي ، ازدادت الكمية المعروضة منه . أما إذا انخفض سعر الدولار الأمريكي فإن ذلك يؤدي الى انخفاض الكميات المعروضة منه . معنى ذلك أن أثر تغير سعر الصرف الأجنبي يقتصر على الانتقال من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى الخاص بعرض الصرف الأجنبي أعمالاً للقواعد العامة المتعارف عليها من حيث تأثير سعر السلعة على العرض .

أما إذا انتقلنا الى تناول المجموعتين الثانية بالدراسة والتحليل فإنه يمكن القول أنه إذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة ، فإن النتيجة هي انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي بأكمله الى يمين المنحنى الأصلي إشارة الى أن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي عند كل مستوى من مستويات سعرة تزيد عما كانت عليه . أما إذا حدث تغير في ظروف العرض بالنقصان فإن النتيجة هي انتقال منحنى عرض الصرف الأجنبي بأكمله الى اسفل وإلى اليسار إشارة الى أن الكمية المعروضة عند كل مستوى من مستويات سعر الصرف تصبح أقل مما كانت عليه .

ويمكن تلخيص ظروف عرض الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) على الوجه التالي :

● يؤدي تغير عدد المستهلكين الأجانب (الأمريكيين) في المثالين الى تغير

عرض الصرف الأجنبي ، بمعنى تغير الطلب على العملة الوطنية . فإذا حدثت زيادة في عدد المستهلكين الأمريكيين فإن ذلك يعنى في الوقت ذاته زيادة عرض الدولار الأمريكى أعمالا للقاعدة العامة بوجود علاقة طردية بين عدد المستهلكين وعرض السلعة . ويترتب على ذلك بطلان جدول عرض الصرف الأجنبي الأصلى على أن يحل محله جدول جديد للمعرض يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر للدولار أكبر مما كانت عليه . وعلى الجانب الآخر إذا انخفض عدد المستهلكين الأجانب الذى أدى انخفاض عرض الصرف الأجنبي أى انخفاض الطلب على العملة الوطنية . ومن هنا يبطل جدول العرض الأصلى ويحل محله جدول جديد يتصف بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي أقل عند كل سعر للدولار الأمريكى مما كانت عليه .

تغير أذواق المستهلكين الأجانب بالزيادة يؤدى الى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) بالزيادة الأمر الذى يستتبع إلغاء منحنى عرض الصرف الأجنبي الأصلى وحلول جدول جديد يتميز بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي ، أى المطلوبة من الجنيه المصرى ، أعلى عند كل سعر للصرف عما كانت عليه . كذلك الحال إذا تغيرت أذواق المستهلكين الأجانب بالنقصان فإن ذلك يستتبع نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبي يتميز بأن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي أقل مما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى .

من ظروف عرض الصرف الأجنبي التفسيرات التى يتعرض لها دخل المستهلكين الأجانب . فإذا حدثت زيادة في دخل المستهلكين الأجانب فإن ذلك يؤدى الى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي بالزيادة ، وبالتالي نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبي يحل محل الجدول الأصلى يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى أعلى مما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى . وفى المقابل إذا تناقص دخل المستهلكين الأجانب فإن النتيجة الطبيعية هى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي بنقصان الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر للدولار عما كانت عليه .

تغير مستوى الأسعار الوطنية (أى المصرية) من شأنه أن ينعكس على مستويات الطلب على العملة الوطنية (أى الجنيه المصرى) وبالتالي

عرض الصرف الأجنبي (١٠ الدولار الأمريكى) . فإذا ارتفع مستوى الأسعار فى مصر فإن ذلك يؤدى إلى انخفاض الطلب على الجنيه المصرى ، ونقصان عرض الدولار الأمريكى . وترجمة ذلك تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي بالنقصان ، والغاء جدول عرض الصرف الأجنبي الأصلى وإحلال جدول جديد محله يتميز بأن الكمية المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له أقل مما كانت عليه . وفى المقابل إذا حدث العكس وانخفض مستوى الأسعار فى مصر ، فإن مفاد ذلك هو زيادة الطلب على الجنيه المصرى ، وارتفاع عرض الدولار الأمريكى . ويترتب على هذا الوضع الجديد إلغاء جدول عرض الصرف الأجنبي الأصلى وإحلال جدول جديد محله يتضمن زيادة الكمية المعروضة من الدولار عما كانت عليه عند كل سعر للدولار الأمريكى .

● من ظروف العرض أيضا مستوى الأسعار فى العالم الخارجى (الولايات المتحدة الأمريكية فى مثالنا) . فإذا حدثت زيادة فى مستوى الأسعار الأمريكية فإن ذلك يؤدى إلى زيادة ظروف عرض الدولار الأمريكى وبالتالي نشوء جدول جديد للصرف الأجنبي يحل محل الجدول الأصلى ويتميز بزيادة الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه . وفى المقابل إذا انخفض مستوى الأسعار الأمريكية ، فإن ذلك يؤدى إلى تغير ظروف عرض الصرف الأجنبي بالنقصان ، وبالتالي إلغاء جدول عرض الصرف الأجنبي الأصلى على أن يحل محله جدول جديد يتميز بانخفاض الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه .

● يضاف إلى العوامل المتقدمة تلك المتعلقة بمستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر . فإذا حدث وارتفع مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر ، فإن ذلك يعنى تغير ظروف العرض بالزيادة مما يؤدى إلى نشوء جدول جديد لعرض الصرف الأجنبي يحل محل الجدول الأصلى ويتميز بزيادة الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه . وعلى الجانب الآخر إذا حدث العكس وانخفض مستوى الأسعار فى البلاد البديلة عن مصر فإن ذلك يؤدى إلى تغير ظروف العرض بالنقصان ، وبالتالي وجود جدول جديد لعرض الصرف الأجنبي يحل محل الجدول السابق الأصلى ويتميز بانخفاض الكميات المعروضة من الدولار الأمريكى عند كل سعر له عما كانت عليه .

مع التقليل المتقدم يتضح لنا أن تيارات الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكى)
الداخلة إلى البلاد أو الخارجة منها تمثل في حقيقة الأمر البنود الواردة في ميزان
المدفوعات المستقل
Autonomous Balance-of-Payments

وفي ضوء هذا التفسير يمكن القول أن التوازن في سوق الصرف الأجنبي يتطابق
مع التوازن السوقي لميزان المدفوعات على النحو الذي حدده ماخلوب F. Machlup
كما أوضحنا سابقاً في الفصل الثالث من هذا المؤلف . لهذا يمكن القول أن سعر
الصرف في الشكل رقم (٣) لا يمثل فقط معدلاً للصرف التوازني (سعر الصرف
التوازني) في سوق الصرف الأجنبي حيث يتطابق الطلب على الصرف الأجنبي مع
عرضه ، وإنما يمثل أيضاً ذلك المعدل الذي يكفل تحقيق شرط التوازن السوقي
لميزان المدفوعات حيث (٨) :

قيمة الصادرات + التحويلات من الخارج + واردات رأس المال = قيمة
الواردات + التحويلات إلى الخارج + صادرات رأس المال .

وفي هذه الحالة فإنه يتساوى من حيث الأهمية إذا تم تقدير بنود ميزان
المدفوعات بالعملة الوطنية أو بأحدى العملات الأجنبية .

إذاً يتم تقييم بنود ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكى فإن المسألة وم تمثل مجموع
بنود ميزان المدفوعات المستقلة الدائنة ، وهي في الوقت ذاته تعادل بنود ميزان
المدفوعات المستقلة المدينة حيث أن النقطة د تمثل نقطة التوازن في سوق الصرف
الأجنبي . أما إذا تم تقدير بنود ميزان المدفوعات بالجنيه المصري (العملة الوطنية)
فإن كل جانب من جانبي ميزان المدفوعات المستقل يعادل المساحة وف ج م . هذه
المساحة هي نتاج الكمية المطلوبة أو المعروضة من الدولار وم مضروباً في سعر
العملة الوطنية معبراً عنه بالعملة الأجنبية (أي سعر الجنيه المصري معبراً عنه
بالدولار الأمريكى) ومقداره وف .

$$\text{المستطيل وف ج م} = \text{م} \times \text{وف}$$

ولنحسب الخصائص الأساسية لوضع التوازن في سوق الصرف الأجنبي نأخذ

وضيعة أخرى غير سعر الصرف التوازني وفيه وليكن على سبيل المثال وف ١ . فعند هذا السعر الجديد يكون الطلب على الصرف الأجنبي > عرض الصرف الأجنبي ويدفع فائض الطلب هذا بسعر الصرف إلى العودة من جديد إلى الارتفاع ، وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي وزيادة الكمية المعروضة منه إلى أن يتكافأ مرة أخرى سعر الصرف وف مع سعر الصرف التوازني وف . وعلى من ذلك ماذا حدث وكان سعر الصرف الجديد متعادلا للمساواة (وف ٢) فإن الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي > الكمية المطلوبة منه ، ويدفع فائض العرض بسعر الصرف الجديد إلى التبادل مع سعر الصرف التوازني، وبناء عليه يمكن الاستنتاج أن سعر الصرف التوازني وف يعتبر توازنا مستقران على أساس قوى السوق (في ظل نظم الصرف الحر أو المرن) تتكفل بتصحيح أي انحراف لسعر الصرف عن وضعه التوازني . فإذا تم استبدال مصطلحات الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه بامصطلحات ميزان المدفوعات المستقل فإنه يمكن القول إن التوازن المستقر سوق الصرف الأجنبي يناظر حالة التوازن المستقر في ميزان المدفوعات (٩) .

٤.٣.٤ : أنواع سوق الصرف الأجنبي :

بعد هذا العرض لسوق الصرف الأجنبي : ماهيته خصائصه ، كيفية تحديد سعر الصرف التوازني فيه ، فإنه يتبقى الإشارة إلى أن هناك نوعين من سوق الصرف الأجنبي هما (١٠) :

● **أسواق الصرف الحاضرة :** وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل في أساس أسعار الصرف الحاضرة
Spot Exchange Rates

● **أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية** وهي الأسواق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة Forward Exchange Rates وهي التي يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا للسعر الاجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها .

(٩) سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ - ٢٢٢ .

(١٠) وجيه شندقي ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٩ .

جودة عبد الخالق ، مدخل إلى الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ .

ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف للحاضرة وأسعار الصرف الآجلة لنفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الجنيهات المصرية طبقاً لسعر الصرف الحاضر، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال . أما إذا تم الاتفاق على أن يتم التعامل على أساس أسعار الصرف الآجلة فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الدولارات الأمريكية على أن يكون التسليم في فترة لاحقة . وكلما طال أجل التسليم كلما انخفض سعر الصرف الآجل . ويرجع ذلك إلى احتمالات توقع انخفاض قيمة العملة الأجنبية في المستقبل مما يؤدي إلى إجراء خصم Discount على السعر الحالي بين العملتين الأجنبية والوطنية . أما إذا حدث وتوقع البائع والمشتري ارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة لقيمة العملة الوطنية في المستقبل فإنه يتم في هذه الحالة إضافة علاوة Premium على السعر الحالي (١١) .

وبصفة عامة يمكن للفرقة بين ثلاثة أنواع من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية على النحو التالي :

١٠٤٠٣٠٤ - المضاربة Speculation

فلو فرض وتوقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل، فإنهم في هذه الحالة سيتجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس إذا تصور المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل فإنهم يلجأون إلى بيع هذه العملة الآن وشرائها فيما بعد والاستفادة من فرق السعرين . لذلك فإن المضارب في سوق الصرف الأجنبي يتخذ لنفسه موقفاً محدداً أو مكشوفاً

(١١) يستخدم رجل المال الثبوت المال أسلوباً مقيماً للتداول على أسواق الآجل عن طريق مقارنته بالسعر الحاضر . فيقال مثلاً أن سعر الجنيه الاسترليني في السوق الآجل في نيويورك هو ٥٠ نقطة أقل من السعر الحاضر . فإذا كان السعر الحاضر للجنيه الاسترليني في سوق الصرف الحاضر في نيويورك هو ٢٢٠ للدولار الواحد ، معنى ذلك أن سعر السوق الآجل لمدة ثلاثة أشهر هو ٢١٩٥ دولار ، أي أقل بنصف سنت عن السعر الحالي أي أنهم يعتبرون تغير قيمة الجنيه الاسترليني بمقدار سنت واحد في المستقبل عبارة عن ١٠٠ وحدة ، وتوقع انخفاض قيمته بعد ثلاثة أشهر بمقدار نصف سنت انخفاض قيمته بمقدار ٥٠ نقطة ٠٠ راجع : وجيه شندى ، مرجع سابق ص ١٠

— B.J. Cohen, Balance-of-Payments Policy, Penguin Books, Ltd., England, 1969, p. 58,

— H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 41.

Open Position بالنسبة للعملة التي يضارب عليها في المستقبل ، كما انه على علم بما يحتويه هذا الموقف من مخاطر بالنسبة لتقلب أسعار صرف العملات في المستقبل بالنسبة لأسعارها الحالية . على أن المضارب على ارتفاع أو انخفاض قيمة عملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الأعباء المالية : الأول وينشئ في مخاطر المضاربة نفسها ، فقد تتحقق توقعاته في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق . والثاني في سعر الفائدة التي كان يستطيع المضارب في الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملته الأصلية في أحد البنوك أو الفائدة التي سيضطر المضارب في الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة) دفعها إلى البنك نظير الاقتراض منه .

أما عن الربح الذي يتوقعه المضارب على قيمة العملة فانه يتوقف على مقدار صحة توقعاته بالمقارنة بالتوقعات العامة للسوق ، لذلك يقال دائما عن المضارب الذي يتخذ لنفسه موقفا أكثر تحاؤلا عن توقعات السوق بالنسبة لمستقبل سعر عملة معينة أنه ، مضارب على الصعود Bull ، أما المضارب الذي يتخذ لنفسه موقفا أكثر تحاؤلا لمستقبل سعر عملة معينة بالمقارنة بتوقعات السوق فيطلق عليه مضارب على الهبوط Bear (١٢) .

٢٠٤٠٣٠٤ - التحكيم أو المراجعة Arbitrage

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح للاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر (١٣) . فإذا كان سعر صرف الدولار في سوق الصرف بالقاهرة هو ٥ قرشا وكان سعر صرف الجنيه المصري في سوق الصرف بلندن يعادل جنيه استرليني واحد ، وكان سعر صرف الجنيه الاسترليني في نيويورك هو ٢ دولارا أمريكيا فإن معنى ذلك أنه في الإمكان تحويل ٢ دولار إلى جنيه مصري واحد في سوق القاهرة ، وتحويل هذا الجنيه المصري إلى جنيه استرليني في سوق لندن ثم تحويل الجنيه الاسترليني إلى ٢ دولار في سوق

(١٢) يرجع السبب في هذه التسمية باللغة الإنجليزية إلى أن الثور Bull يشاهد دائما مرفوع الرأس ، بينما أن الدب Rear يشاهد دائما منخفض الرأس . وقد شاع استخدام هذه المصطلحات في أسواق الصرف الأجنبي في دول الغرب منذ فترة طويلة .

راجع : وجيه شندى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(١٣) H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 39-40.

نيويورك ، فكان مبلغ ٢ دولار الذي بدأت به العملية يمكن من الحصول على ٢٥ دولار من خلال عمليات تحويل متتالية في أسواق الصرف المختلفة من هذه العمليات يطلق عليها اسم التحكيم أو المراجعة . وكما سبقت الإشارة من قبل فان هذه العمليات تكفل تحقيق أسواق الصرف المتكاملة التي يسودها سعر واحد للصرف في جميع أسواق الصرف المختلفة مهما كان بعدها الجغرافي .

من هنا يمكن القول ان عمليات التحكيم أو المراجعة — على عكس المضاربة — تهدف الى الاستفادة من التفاوت القائم بين أسعار صرف العملات في أسواق الصرف المختلفة مما يؤدي في النهاية الى القضاء على هذا التفاوت وسيادة سعر واحد للعملة الأجنبية تير هذه الأسواق المختلفة . أما عمليات المضاربة فتسعى الى الاستفادة من اختلاف متوقع في قيمة العملة داخل سوق واحد للصرف ولكن مع اختلاف في الوقت . وفي ضوء ذلك يمكن خصر الاختلاف بين عمليات المضاربة وعمليات التحكيم أو المراجعة في ثلاث نقاط جوهرية على الوجه التالي (١٤) :

● **الوقت :** فبينما يحاول المحكم أو المراجع الاستفادة من اختلاف قائم في أسعار صرف العملات بين أسواق الصرف المختلفة في وقت واحد ، نجد ان المضارب يحصر نشاطه في سوق واحد ، ولكن مع اختلاف الوقت بين السوق الحاضرة والسوق الآجلة .

● **درجة التأكد :** يقوم المحكم أو المراجع بعمليات البيع والشراء على أساس سعر معلن ومحدد في أسواق الصرف المختلفة . أما المضارب فانه يتوقع اتجاهها مغيثا لأسعار الصرف ويأمل ان تتحقق توقعاته في هذا المجال .

● **تعدد الأسواق :** تقتضي عمليات التحكيم أو المراجعة التعامل في أكثر من سوق واحد للصرف ، أما عمليات المضاربة فيمكن ان تتم في سوق واحدة للصرف .

٢٠٤٠٣٠٤ — التحكيم في سعر الفائدة :

تتم عمليات التحكيم أو المراجعة في سعر الفائدة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الآجلة بين أسواق النقد المختلفة . ولبيان ذلك نفترض

(١٤) في تفصيل ذلك راجع : وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

وجود مستثمر مصري يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال ايداع أمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك ، فإذا كان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك المصرية لمدة عام ١٠ ٪ ، وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة لدى البنوك الانجليزية ١٥ ٪ لذلك فإن هذا المستثمر المصري سوف يحاول ايداع مدخراته في سوق لندن .

ولكى يتسنى له ذلك لابد من إجراء عملية تحويل للجنيهات المصرية إلى جنيهات استرلينية ، غير أن مكن الخطورة هو أنه بعد سنة سوف يحاول هذا المستثمر إعادة تحويل الجنيهات الاسترلينية إلى جنيهات مصرية أخرى . ففي هذه الحالة فإنه سوف يتعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني ، فقد يرتفع سعر الجنيه الاسترليني بالنسبة للجنيه المصري وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر المصري من ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني ، بالإضافة إلى العائد الذي حققه من ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاته في أسواق النقد بلندن ، أما إذا انخفض سعر الجنيه الاسترليني بالنسبة للجنيه المصري ، فإنه في هذه الحالة سيتحمل المستثمر المصري خسارة ناتجة عن انخفاض سعر الصرف ، وقد تستوعب هذه الخسارة كل أو بعض ما يحصل عليه من ارتفاع سعر الفائدة على ايداعاته في أسواق النقد بلندن .

وتفاديا لمخاطر التقلبات في سعر الصرف ، فإن المستثمر المصري قد يحاول منذ البداية بيع نفس حجم ايداعاته في سوق لندن الآجلة في نفس وقت شرائها في السوق الحاضرة ، ولهذا يستفيد المستثمر المصري من ارتفاع سعر الفائدة في سوق النقد بلندن دون أن يتعرض لمخاطر تقلب سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني خلال فترة ايداع مدخراته بالخارج . ولأنهم هذه العملية سيقوم المستثمر المصري بحساب مقدار الفائدة التي ستعود عليه ليربح نتيجة اختلاف سعر الفائدة بين سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد بلندن (٥ ٪) ، وبين المصاريف التي سوف يتحملها نتيجة لقيامه بعمليات التحكيم أو المراجعة بالنسبة لسعر الفائدة ، وهنا يقتضى الأمر التفرقة بين الحالات الثلاث التالية (١٥) :

● إذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني في السوق الآجلة يعادل سعر الصرف في السوق الحاضرة ، فمعنى ذلك أن المستثمر المصري سيستفيد من كل الاختلافات تقريبا في سعر الفائدة بين القاهرة

(١٥) راجع هنتى ، المدفوعات الدولية وإزمة النقد العالية ، مرجع سابق ، ص ٩٦ : ١٢٠ .

ولندن وبعد خصم مصاريف التحكيم وتعرف مثل هذه الحالة باسم التحكيم الصافي بالنسبة لسعر الفائدة .

● أما إذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة منخفضا عن سعره فى السوق الحاضرة ، فان المستثمر المصرى فى هذه الحالة سيحقق ربحا يزيد عن الاختلاف فى سعر الفائدة بمقدار انخفاض السعر الآجل عن السعر الحاضر .

● وفى حالة كون سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة مرتفعا عن سعره فى السوق الحاضرة ، فان المستثمر المصرى فى هذه الحالة قد لا يحقق ربحا إذا كانت مصاريف التحكيم تعادل الفرق فى سعر الفائدة بين الدولتين . ويعرف هذا الوضع باسم « المركز المحايد » Neutrality Condition بل أنه من المحتمل أن يكون العيب المالى للتحكيم أو المراجعة أكبر من الاختلاف فى سعر الفائدة بين سوق القاهرة وسوق لندن إذا كان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى فى السوق الآجلة أعلى من سعره فى السوق الحاضرة ، وفى هذه الحالة الأخيرة لن تكون هناك فائدة مادية من الاستثمار فى لندن .

٤.٤ - نظم الصرف المختلفة :

انتهينا من التحليل السابق الى أن سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التى تتبادل بوحدة واحدة من العملة الوطنية يتحدد — شأنه فى ذلك شأن سعر أى سلعة أخرى — بجدولى العرض والطلب . وإذا كانت هذه هى القاعدة العامة إلا أنها فى حقيقة الأمر لا تعطى الإجابة على كثير من الأسئلة الهامة وفى مقدمتها : هل يكون سعر الصرف ثابتا أم متغيرا ؟ وإذا يكن سعر الصرف ثابتا أو متغيرا . فهل هذا الثبات أو التغير يطلق أم له حدود معينة ؟ وما هى الحدود أن وجدت ؟ وترجع أهمية هذه الأسئلة الى الدور الكبير الذى يلعبه سعر الصرف باعتباره همزة الوصل بين مستويات الأسعار فى البلاد المختلفة وهو أمر مرتبط الى درجة كبيرة بمصير الاستقرار الاقتصادى لهذه البلاد وقضايا النمو والتنمية الاقتصادية بها .

يمكن القول بصفة عامة أنه لا توجد إجابة واحدة على هذه الأسئلة المتقدمة . فالعوامل التى تتفاعل فى تكييف الطلب على الصرف الأجنبى وعرضه ، والتى تتحكم بالتالى فى تحديد سعره انما تختلف باختلاف نظام سعر الصرف السائد Exchange System ، ويقصد بهذا الأخير مجموعة القواعد والمعروفة باسم قواعد

اللعبة Rules of the Game التي تحدد دور كل من المصطلحات والمعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي . ويمكن أن تميز بين ثلاثة نظم أساسية للصرف :

● **نظام أسعار الصرف الثابتة Fixed Exchange Rate System** ويعرف هذا النظام أيضا باسم قاعدة الذهب الدولية .

● **نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة Flexible Exchange Rate System** ويعرف هذا النظام أيضا باسم نظام العملات الورقية المستقلة .

● **نظام الرقابة على الصرف الأجنبي Exchange Control System**

ونتناول فيما يلي كيفية تحديد سعر الصرف في ظل هذه النظم الثلاث مع بيان ما إذا كان سعر الصرف ثابتا أم متغيرا ، وما هي الحدود لكل من هذا الثبات أو التغيير .

١٠٤٠٤ - نظام أسعار الصرف الثابتة :

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية) توافر ثلاثة شروط رئيسية هي (١٦) :

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب .
- ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب .
- حرية تصدير واستيراد الذهب .

ويترتب على أعمال هذه الشروط وتوافرها ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة . لبيان ذلك نفترض - على سبيل المثال - أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري هو $1 \text{ دولار} = ٨ \text{ جنية مصري}$ على أساس أوقية الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية تعادل ٣٥ دولارا أمريكيا . يعنى ذلك أن أوقية الذهب في مصر تعادل ٣٥ دولارا $\times ٨ \text{ جنيها مصري}$ ٢٨٠ جنية مصري . وفي ضوء هذه العلاقة النسبية بين الدولار والجنيه المصري

(١٦) محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، حمدية زهران ، زهران ، أزمة النقد العالي والبلاد المفتحة والمصدرة للبترول ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١ - ٢ .

الذهب إلى أسواق الصرف يمكن أن ينحرف عنها في حدود ضيقة تقدر بنفقات نقل الذهب والتأمين عليه في حالة تصديره واستيراده . ولا صعوبة في تفهم ذلك بعد أن أشرنا إلى أن عمليات التحكيم أو المراجعة تتكفل بإعادة التفاوت في أسعار الصرف بين الأسواق المختلفة إلى سعر صرف واحد .

لنفترض أن سعر الصرف قد ارتفع من ١ دولار = ٨ جنيها مصريا فان النتيجة الطبيعية التي تتمشى مع قواعد اللعبة في ظل نظام سعر الصرف الثابت هي قيام المقيمين في مصر بمبادلة الجنيهاات بالذهب ثم إرسال هذا الذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومبادلته بالدولارات وإعادة الدولارات إلى مصر مرة أخرى للاستفادة من الفروق القائمة في سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري في كل من سوق النقد بالقاهرة وسوق النقد في نيويورك . وهو ما سبق أن أطلعنا عليه من قبل اسم عمليات التحكيم أو المراجعة . من هنا فان شرط تصدير الذهب من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية يقتضى أن يكون مقدار الارتفاع في سعر الصرف أكبر من مصاريف التحكيم ممثلة في نفقات نقل الذهب والتأمين عليه . هذه النقطة الحرجة تعرف باسم الحد الأعلى أو حد تصدير الذهب Gold Export Point فابتداء من هذه النقطة فان عرض الذهب يصبح مرنا مرونة لا نهائية نظرا لوجود الرغبة أو الحافز لتصدير الذهب إلى الأسواق النقدية العالمية لمبادلته بالدولارات الأمريكية للاستفادة من فروق الأسعار بين هذه الأسواق والأسواق النقدية الأجنبية .

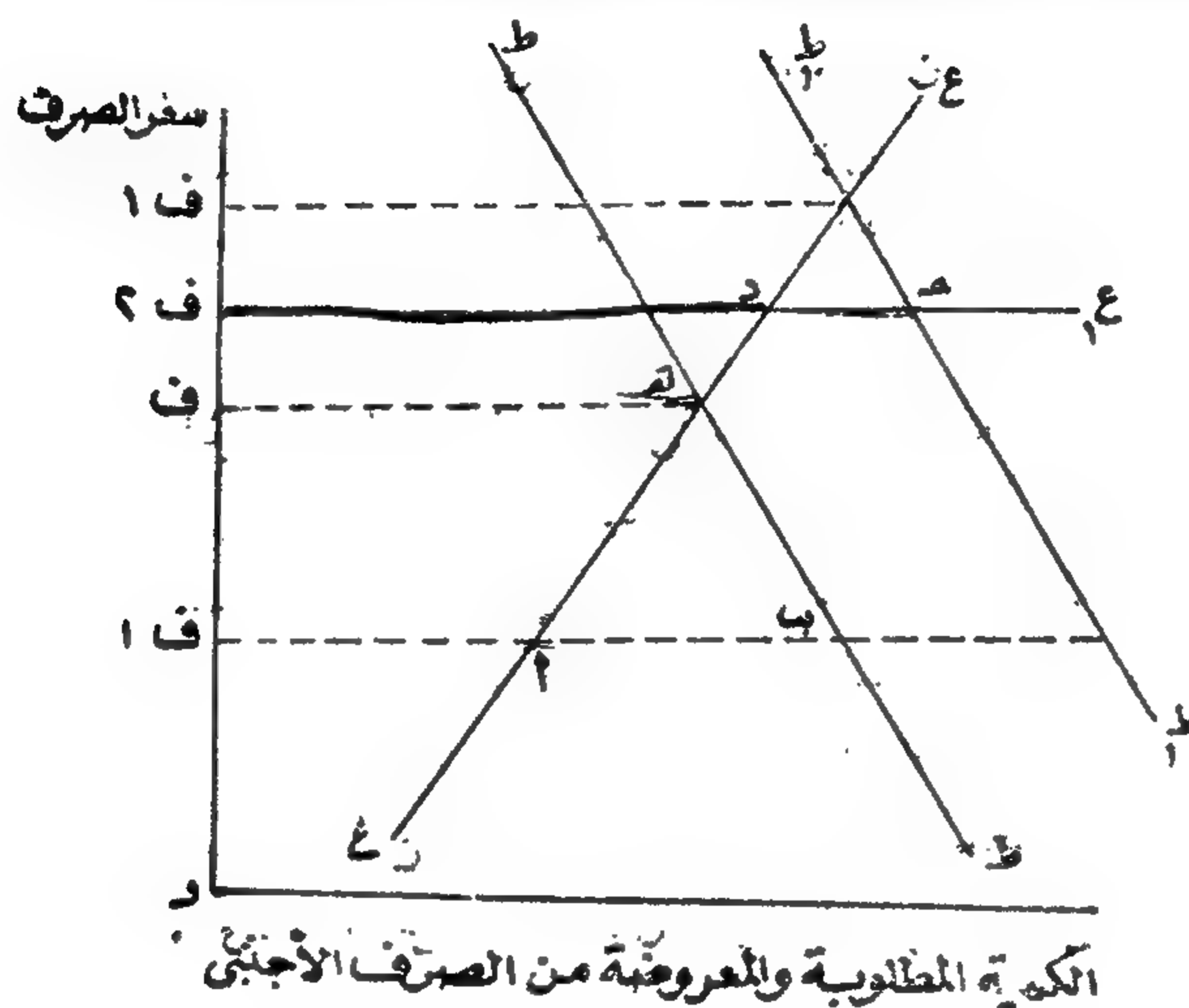
وبطريقة مشابهة يمكن استنباط المقصود بالحد الأدنى أو حد استيراد الذهب Gold Import Point (١٧) : لنفترض أن سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه المصري قد انخفض من ١ دولار = ٨ جنيها مصري ، ففي هذه الحالة يقوم المقيمون في مصر بمبادلة الجنيهاات المصرية بالدولارات الأمريكية في مصر وإرسالها إلى أمريكا لمبادلته بالذهب ، ثم إرسال هذا الطلب إلى مصر ومبادلته هناك بالجنيهاات المصرية للاستفادة من الفروق في سعر الصرف للدولار الأمريكي والجنيه المصري بين أسواق النقد المصرية وأسواق النقد الأمريكية . ففي حالة انخفاض سعر الصرف عن سعر أو حد التعادل الذهبي ، فان الطلب على الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي) يصبح مرنا مرونة لانهاية . ففي هذه الحالة يصبح من المرغوب فيه شراء أكبر كمية ممكنة من الدولارات الأمريكية ثم مبادلة هذه الكميات من الذهب بالجنيهاات المصرية في أسواق الصرف الأجنبية . وهنا أيضا لابد يكون

(١٧) - لمزيد من التفاصيل راجع : سعيد النجار ، التجارة الدولية - مرجع سابق ، ص ٢٤٠ : ٢٤٢ .
H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit. p: 89.

مقدار الانخفاض في سعر الصرف أكبر من مصاريف عمليات التحكم ممثلة في نفقات النقل والتأمين على الذهب حتى يكون هناك جانزا أو مبررا لعملية استيراد الذهب من الخارج .

شكل رقم (٤)

تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت



وبدلنا الشكل البياني رقم (٤) على كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت ونقطتي تصدير واستيراد الذهب . ففي هذا الشكل نقيس الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقي وسعر الصرف على المحور الرأسى ، أما المنحنى ع ع فيمثل جدول عرض الصرف الأجنبي ٢ والمنحنى ط ط جدول الطلب على الصرف الأجنبي . ويتلخص المصادر الرئيسية للطلب على الصرف الأجنبي في كل من الواردات المنظورة وغير المنظورة ، وواردات الذهب للأغراض النقدية ، كما أن المصادر الرئيسية لعرض الصرف الأجنبي تتلخص في كل من الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وصادرات الذهب للأغراض النقدية .

والجزء (أ د) من منحنى عرض الصرف الأجنبي ع ع « والذي يمثل الميل الطبيعي لمنحنى العرض » فيمثل منحنى عرض الصرف الأجنبي عن طريق الصادرات المنظورة وغير المنظورة . أما الجزء (ب ج) من نفس المنحنى فيمثل صادرات الذهب . وعليه فإن منحنى عرض الصرف الأجنبي ابتداء من النقطة د يعتبر مرناً مرونة لانتهائية حيث

يتم عند نقطة تصدير الذهب هذه عرض كميات كافية من الصرف الأجنبي عن طريق مصدرى الذهب . وبطريقة مماثلة ينقسم منحني الطلب على الصرف الأجنبي الى قسمين : الجزء (ه ب) والذي يمثل منحني الطلب على الصرف الأجنبي (الذي يأخذ الميل الطبيعي لمنحنيات الطلب المعتادة) عن طريق اللواردات المنظورة وغير المنظورة . أما الجزء ب ط فيمثل طلب مستوردي الذهب والذي يصبح ابتداء من النقطة ب ذات مرونة لانتهائية .

وعند سعر الصرف التوازني (و ف) يصبء ميزان المدفوعات المستقل في حالة توازن حيث يتكافأ كل من الطلب الكلي للصرف الأجنبي الناشئ عن اللواردات المنظورة وغير المنظورة مع العرض الكلي للصرف الأجنبي الناشئ عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة .

فإذا حدثت زيادة ذاتية في اللواردات، فإن منحني الطلب على الصرف الأجنبي ينتقل نحو اليمين ، فعلى سبيل المثال من (ه ب) الى (ج ط ١) فإذا لم توجد نقطة عليا أو سفلى للذهب ، فلا بد من أن يتكون سعرا جديدا للصرف هو (و ف ٣) حيث تتعادل من جديد القيمة الكلية للصادرات مع القيمة الكلية للواردات . إلا أنه طبقا للقواعد المعمول بها في ظل قاعدة الذهب الدولية (والتي أطلقنا عليها اسم قواعد اللعبة) فإن سعر الصرف لا يمكن له أن يتحرك إلا عند سعر الصرف (و ف ١) ، أي نقطة تصدير الذهب . وكما أشرنا من قبل فإن منحني عرض الصرف الأجنبي يتميز عند هذه النقطة بأنه مرن مرونة لا نهائية ، فإن منحني الطلب على الصرف الأجنبي ومنحني عرض الصرف الأجنبي يتقاطعان عند النقطة (ج) . ويتم تغطية لطلب على الصرف الأجنبي عند سعر الصرف (و ف ٢) . من خلال :

١ - عرض الصرف الأجنبي الناشئ عن الصادرات المنظورة وغير المنظورة بالمسافة (د ف ٢) .

٢ - عرض الصرف الأجنبي عن طريق صادرات الذهب بمقدار المسافة (د ج) .

غير أنه على الرغم من التكافؤ بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه عند سعر الصرف (و ف ٢) ، فإن ميزان المدفوعات المستقل يظل في حالة عدم توازن . فزيادة قيمة الواردات الكلية عن قيمة الصادرات الكلية بمقدار المسافة (د ج) يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات المستقل حيث يتم تغطيته عن طريق الموازنة أو المعاملات الاقتصادية التابعة وهي في هذه الحالة صادرات الذهب (١٨) .

(١٨) يرجع هذا العرض الشيق الى ما خلّوب Machlup في مقالته التي نشرها عام ١٩٢٩ عن نظام سعر الصرف الثابت.

غير أنه وطبقاً لمفاهيم النظام الاقتصادي الحر والذي تعتبر قاعدة الذهب الدولية جزءاً منه ، فإنه لا يمكن تصور أن تقبل دولة ما حركة دخول وخروج للذهب كبنود موازنة . فالدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات المستقل تكون بالتالي عرضة لاستنزاف احتياطياتها من الذهب . غير أن سرعان ما يلفقون الاقتصاديين الكلاسيك — وفي مقدمتهم هيوم D. Hume . جون ستيوارت ميل J. St. Mill — النظر الى وجود يد خفية تعمل ذاتياً في ظل قاعدة الذهب الدولية ولها القدرة على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات دون الحاجة الى علاج هذا الخلل عن طريق التخلي عن قاعدة الذهب وتحرير سعر الصرف ، أو الالتجاء الى فرض القيود على الواردات من الخارج » وتفسير ذلك أن صادرات الذهب في حقيقة الأمر عبارة عند استبدال العملة الوطنية بالذهب الأمر الذي يؤدي الى انخفاض عرض النقود في الاقتصاد القومي على الأقل في بداية الأمر بمقدار كمية الصادرات من الذهب . إلا أن القضية لا تنتهي عند هذا الحد طالما تعلق الأمر بنظام نقدي يعتبر الذهب نفسه هو العملة النقدية المتداولة . ففي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي في دولة العجز الى اتباع سياسات نقدية انكماشية من خلال رفع سعر إعادة الخصم ، رفع نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية ، أو الدخول في عمليات السوق المفتوحة بهدف المحافظة على النسبة بين غطاء الإصدار النقدي وكمية النقود المتداولة .

وطبقاً لنظرية كمية النقود — وهي دعامة الجانب النقدي للفكر التقليدي — فإن انخفاض كمية النقود المتداولة بنسبة معينة يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار بنفس النسبة في حالة ثبات الحجم الكلي للإنتاج (١٩) . طبقاً لصياغة كامبردج Cambridge Version لنظرية كمية النقود فإن النتيجة المنطقية لانخفاض كمية النقود المتداولة هي انخفاض حجم السيولة النقدية الفعلية بحيث يصبح أقل من حجم السيولة النقدية المخططة ، الأمر الذي يدفع بالوحدات الاقتصادية المختلفة الى تخفيض حجم الانفاق النقدي القومي .

ولما كان إجمالي النتائج القمى الحقيقي معطاة — نظراً لافتراض حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج — فإن انخفاض حجم الانفاق النقدي القومي ينعكس في انخفاض مناظر للمستوى العام للأسعار (٢٠) .

(١٩) لمزيد من التفاصيل عن نظرية كمية النقود — راجع عبد النبي حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ / ٧٥ .

(٢٠) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 106.

بل إنه يمكن الوصول إلى نفس النتيجة باتباع قواعد التحليل الكينزي لاثبات كيف يؤدي العجز في ميزان المدفوعات المستقل إلى انخفاض المستوى العام للأسعار فارتفاع الواردات في ظل ثبات الحجم الكلي للانفاق القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال على كل من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، وهذا يؤدي بدوره إلى توليد الآثار السلبية لمضاعف التجارة الخارجية والتي تؤدي في حالة مرونة نظام الأسعار إلى تخفيض المستوى العام للأسعار (٢١) . هذه الحركة الانكماشية تلقى قوة دفع أخرى من خلال القواعد العامة لنظرية تفضيل السيولة في سعر الفائدة . فطبقاً لهذه النظرية يتحدد معدل سعر الفائدة من خلال التفضيل النقدي (الطلب على النقود) وكمية النقود (عرض النقود) وكنتيجه لانخفاض المستوى العام للأسعار ، يتراجع تفضيل السيولة النقدية بسبب انخفاض الطلب على المعاملات ، فضلاً عن أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انخفاض عرض النقود ، فإذا كان انخفاض عرض النقود بمعدل أسرع من معدل انخفاض الطلب على النقود ، فإن سعر الفائدة ينخفض مرة أخرى ، وهو ما ينعكس أيضاً في زيادة الاتجاه الانكماشى المتمثل في انخفاض المستوى العام للأسعار (٢٢) .

ولا يتوقف الأمر عند حد حدوث تغيرات انكماشية في الاقتصاد الذى يشهد العجز في ميزان المدفوعات المستقل ، وإنما يشهد العالم الخارجى اتجاهها تضخمياً ممثلاً في ارتفاع المستوى العام للأسعار . فالعالم الخارجى يتمتع بوجود فائض في ميزان المدفوعات المستقل ، فطبقاً لنظرية كمية النقود يؤدي دخول الذهب نتيجة لزيادة الصادرات عن الواردات إلى زيادة كمية النقود المتداولة . فالبنوك المركزية الأجنبية لدول العالم الخارجى تقوم بشراء الذهب الوارد من دولة العجز مقابل الدفع بالعملة الأجنبية ويؤدي ذلك إلى زيادة الاحتياطي النقدي لدى البنوك المركزية في الخارج ، وهو ما يدفعها إلى اتباع سياسات نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم ، وخفض نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية ، والاشتراك في عمليات السوق المفتوحة وتؤدي هذه السياسات النقدية التوسعية إلى زيادة كمية النقود المتداولة . وطبقاً لنظرية كمية النقود فإن ارتفاع عرض النقود يؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية الفعلية عن حجم السيولة النقدية المخططة ، وهذا يدفع بالوحدات الاقتصادية المختلفة إلى زيادة حجم الانفاق النقدي ، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار لدول العالم الخارجى .

(٢١) زبد بن لتفاصيل عن نظرية المضاعف راجع : أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ١٢٧ : ١٥٢ .

K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit. p. 107.

(٢٢)

وبطريقة مماثلة يمكن الاعتماد على قواعد التجليل الكينزى في بيان كيف يؤدي فائض موازين مدفوعات العالم الخارجى الى حدوث ارتفاع في المستويات العمامة للأسعار بها .

نطبقا لقواعد نظرية مضاعف التجارة الخارجية ، فان زيادة الصادرات عن الواردات تؤدي الى حدوث آثار موجبة لمضاعف التجارة الخارجية ، وفي حالة مرونة الأسعار تؤدي هذه الآثار الموجبة للمضاعف الى زيادة حجم الإنفاق القومى ، وبالتالي زيادة حجم الطلب الفعال الذى يؤدي بدوره الى زيادة المستوى العام للأسعار . وتلقى ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار دعما آخر من خلال تطبيق القواعد العامة لنظرية التفضيل النقدي لسعر الفائدة .

خلاصة ما تقدم أن حركات الذهب تحدث التغيرات المطلوبة في الأرصدة النقدية المحلية ، وتتغير لذلك مستويات الأسعار في الداخل وفي الخارج تغيرا يؤدي الى تغير الطلب على الصادرات والواردات في كل دولة بالدرجة التي تعيد التوازن مرة أخرى الى موازين المدفوعات فمن خلال الفجوة التي تنشأ في المستوى العام للأسعار بين دولة العجز ودول الفائض ، يزداد عرض الصادرات ويقل الطلب على الواردات في حالة الفائض مما يؤدي في النهاية الى القضاء على العجز في الدولة الاولى ، وانخفاض حجم الفائض او ازالته في حالة بلاد العالم الخارجى ، ويتحقق بالتالى التوازن في موازين المدفوعات المستقلة وتتوقف حركات خروج الذهب تصديرا في حالة دولة الفائض .

٢٠٤٠٤ نظام أسعار الصرف الحرة او المرنة :

في ظل نظام أسعار الصرف الحرة او المرنة (٢٣) تختفى العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة . فعلى العكس من قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب نجد أن قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب ، وبالتالي فان جهاز الثمن مثلا في قوى العرض والطلب هو الذى يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة . وطبقا لذلك فان جدولا

(٢٣) يستند هذا النظام الى نفس الاسس والقواعد التي يستند اليها النظام الاقتصادى الحر ، فكلاهما يحقق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بأقل نفقة ممكنة ، راجع وجيه شندى . المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض ، فيميل جدول الطلب الى التغيير في اتجاه عكسي مع السعر ، على حين يميل جدول العرض الى التغيير في اتجاه طردي معه . ويتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار .

وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة او المرنة اسم نظام **تعويم العملات Floating System** . وفي ظل هذا النظام لا تتحمل — كقاعدة عامة — كل من السلطات النقدية والمالية عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات ، احداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار والدخول في الداخل ، احداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة ، او وضع قيود على انتقالات رؤوس الاموال . ويرجع ذلك الى أن جهاز الثمن يتكفل باحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات والواردات وانتقالات رؤوس الاموال .

وإذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لنفسه في السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية ، إلا أن الواقع العملي يثبت غير ذلك . فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي . فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج ، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي . ومن هنا فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تمادياً لحدوث مثل هذه الآثار الضارة . وفي هذا المقام يفرق الاقتصاديين بين نوعين من التعويم هما (٢٤) :

● **التعويم النظيف** Clean Floating

● **التعويم غير النظيف** Dirty Floating

ففي ظل نظام « التعويم النظيف » للعملة ، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف

(٢٤) وجهه شندي : « المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية » ، مرجع سابق ، ص ٢٠ - ٢٢ .

الأجنبي ، وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف Exchange Stabilization Fund عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطيات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية ان تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة . ومن أمثلة التعويم النظيف قيام العديد من الدول خلال أزمة النقد العالمية في مايو ١٩٧١ بتعويم عملاتها الوطنية للحد من تدفق الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكية والتي وصل حجمها في ٥ مايو ١٩٧١ مقدار ٢٠٥ مليار دولار . وكانت ألمانيا الغربية من بين هذه الدول حيث أعلنت تعويم الدويتش مارك في ٩ مايو ١٩٧١ .

أمام نظام « التعويم غير النظيف » للعملة ، فيتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترية بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهدافا معينة ، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها . وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتري لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب إلى الخارج حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا . ومن الأمثلة الحية على ذلك قيام إنجلترا خلال الفترة ١٩٣٢ — ١٩٣٧ بفتح حساب خاص لمعادلة أسعار الصرف بلغت قيمته ٥٥٠ مليون جنيه استرليني . وفي خلال هذه الفترة تم شراء الذهب والعملات الأجنبية بواسطة هذا الحساب بهدف زيادة عرض الاسترليني وبالتالي تخفيض قيمته الخارجية لزيادة الطلب العالمي على الصادرات الإنجليزية رغبة من السلطات النقدية تحقيق فائض في ميزان المدفوعات البريطاني . ثم قامت إنجلترا في مايو ١٩٣٨ باتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات السابقة ممثلة في بيع الذهب والعملات الأجنبية عن طريق هذا الحساب الخاص رغبة في تخفيض عرض الاسترليني وزيادة الطلب عليه وبالتالي رفع قيمة الجنيه الاسترليني في أسواق الصرف الأجنبية . وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو رغبة السلطات الإنجليزية في إيقاف تدفق رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج . وغنى عن البيان أن إنجلترا لجأت إلى هذه الإجراءات التي تندرج تحت طائفة التعويم غير النظيف بهدف تحقيق مصالح معينة على حساب الاقتصاد العالمي مستغلة قوة مركزها الاقتصادي خلال تلك الفترة .

يوحى التحليل المتقدم أن سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف الحرة يميل كقاعدة عامة إلى التقلب بدرجة كبيرة الأمر الذي يجعل مصير الاستقرار الاقتصادي

رهن بتحركات سعر الصرف على أن هناك نظرية ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عرفت باسم « نظرية تعادل القوة الشرائية » The Purchasing Power Parity Theory ومؤدى هذه النظرية أن هناك مستوى معين يتذبذب حوله سعر الصرف ، وهذا المستوى هو الذى يعادل بين القوة الشرائية لكل من العملتين . ونتناول فيما يلى هذه النظرية ، ثم نختم تحليلنا لنظام سعر الصرف الحر ببيان مزايا وعيوب هذا النظام (تقييم النظام)

١٠٢٠٤٠٤ : نظرية تعادل القوة الشرائية :

افترضنا فى تحليلنا المتقدم لنظام أسعار الصرف الحرة على أن تغير سعر الصرف معطاة دون الاستفسار عن العوامل التى تحدد هذا السعر . وأشرنا جنالا لى أن هذا السؤال ذى معنى وله مبرراته القوية فى ظل هذا النظام نظرا للصلة الوثيقة بين التقلبات فى أسعار الصرف وبين درجة الاستقرار الاقتصادى للدولة مما يدعونا إلى التقدم خطوة نحو الأمام ودراسة العوامل المحددة لتغيرات سعر الصرف . ولقد ظهرت أولى المحاولات للإجابة على هذا التساؤل فى عام ١٩١٦ حين قدم لنا جوستاف كاسل Justaf Cassel نظريته المشهورة التى أطلق عليها اسم تعادل القوة الشرائية . والتى حاول فيها أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلاد المختلفة (٢٥) .

وترى هذه النظرية أن التغيرات فى سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية فى البلاد أطراف التبادل الدولى . فسعر الصرف التوازنى بين عملتين هو السعر الذى يساوى بين القوة الشرائية لهما . ويتحقق هذا عند المستوى الذى يؤدى إلى قيام التجارة الخارجية بين البلدين فى السلع فقط التى تتمتع فيها كل منها بمميزات نسبية وفقا لنظرية النفقات النسبية ، ويتوقف اتجاه الهروب من النقد الوطنى لدولة من الدولتين إلى السلع عمومًا (٢٦) .

وفى أبسط صورها تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية بأن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلى مقوّمًا بالعملة

(٢٥) J. Cassel, Theoretische Sozialökonomie, 5 Auflage Leipzig, 1932.

(٢٦) فؤاد ماسم : التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥ .

الوطنية (الجنيه المصرى مثلاً) ومستوى الأسعار العالمية مقدرًا بالعملة الأجنبية
(الدولار الأمريكى مثلاً) فإذا افترضنا أن (٢٧) :

ف = سعر الصرف .

م = مستوى الأسعار المحلية مقومًا بالعملة الوطنية .

ل = مستوى الأسعار العالمى مقدرًا باحدى العملات العالمية .

فانه فى ضوء هذه المصطلحات يمكن صياغة المعادلة التالية :

$$(1) \quad \dots\dots\dots \frac{م}{ل} = ف$$

او بصورة أخرى :

$$(2) \quad \dots\dots\dots م = ف \times ل$$

ومنطوق هذه النظرية بان (مستوى الأسعار المحلية) يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً فى مستوى الأسعار العالمية . وكما هو معروف فان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسى لنفقات المعيشة أو الرقم القياسى لتجارة الجملة . ويمكن التعبير عن نظرية تعادل القوة الشرائية مرة أخرى باستخدام الأرقام القياسية للأسعار على النحو التالى (٢٨) :

$$\frac{ع ٢}{ع ١} \times ف = ١$$

حيث :

ف ١ = سعر الصرف الجديد .

ف . = سعر الصرف القديم .

ع ١ = الرقم القياسى للتغير فى الأسعار فى الدولة محل الدراسة (الأسعار المحلية) .

(٢٧) K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 107.

(٢٨) فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والميزان القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥

ع ٢ = الرقم القياسى للتغير فى الاسعار العالمية .

فاذا كان سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولارات الأمريكية مثلاً ٢ دولار = جنيه مصرى ، ثم ارتفعت الاسعار فى مصر بنسبة ٢٠٪ وفى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٦٠٪ فان :

ف . = ٢

ع ١ = ١٢٠٪

ع ٢ = ١٦٠٪

ويصبح سعر الصرف الجديد ف ١ هو .

١٦٠٪

ف ١ = ٢ × $\frac{160\%}{120\%}$ = ٢ ٢٪ دولارا أمريكيا

المعنى ذلك ان سعر الصرف الجديد للجنيه المصرى قد زاد من سعر الصرف القديم بمقدار ٢٪ دولارا أمريكيا .

ومن هنا يمكن الاستنتاج بان نظرية تعادل القوة الشرائية تنطق بان ارتفاع مستوى الاسعار المحلية بالمقارنة بمستوى الاسعار العالمية فى ظل افتراض سعر معين للصرف انما يؤدى الى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا . وتفسير ذلك ان الارتفاع الحادث فى مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية يؤدى الى زيادة كل من الواردات والطلب على الصرف الاجنبى وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الاجنبى .

وتعتمد هذه الصياغة الاولى لنظرية تعادل القوة الشرائية على عدد من الفروض يمكن ايجازها فيما يلى (٢٩) :

- (١) تفترض النظرية العلم بسعر الصرف التوازنى .
- (٢) تفترض النظرية عدم حدوث حركات لرؤوس الأموال تبعاً بها خلال الفترة التى تحدد تغير سعر الصرف فيها .

(٢٩) جودة عبد الخالق : مدخل الى الاقتصاد الدولى ، مرجع سابق ١٩٨٠ .

(٣) تفترض النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) وأنواق المستهلكين والدخول (الطلب) .

(٤) تفترض النظرية عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية سواء بفرض القيود الجمركية أو غير الجمركية ، أى أنها تفترض حرية التجارة الخارجية .

وفي ضوء هذه الفروض التى تعتمد عليها نظرية تعادل القوة الشرائية فإنه يمكن توجيه الانتقادات التالية الى هذه النظرية (٣٠) :

● تعتمد نظرية تعادل القوة الشرائية على حساب الأرقام القياسية للأسعار وتعرض بالتالى لكل النواقص التى تكمن فى حساب هذه الأرقام القياسية ومن حيث نوع الرقم القياسى المستخدم .

● تعتمد هذه النظرية على سعر الصرف القديم وتنطلق منه لمحاول الوصول الى سعر جديد يدخل على السعر القديم التغيرات الضرورية اللازمة لمقابلة التغير النسبى فى الأسعار . معنى هذا أنها تفترض أن سعر الصرف القديم كان سعرا توازنيا قبل حدوث التغير فى الأسعار وهو فرض غير سليم . والنتيجة أن طريقة حساب سعر الصرف الجديد فى هذه النظرية تنقل اليه كل العيوب والأخطاء التى كانت كامنة فى السعر القديم .

● تفترض هذه النظرية أن أسواق الصرف تسودها شروط المنافسة الكاملة وهو أمر غير صحيح بالنسبة لكثير من أسواق الصرف فى عالم اليوم ، بل ومنذ الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى فى سنوات الثلاثينات .

● تقف النظرية عاجزة عن تفسير التحول فى الطلب الدولى وفى حركات رؤوس الأموال وأثر التغيرات فى الطرق الفنية للانتاج وغير ذلك من الأمور التى تؤثر فى معدلات التبادل الدولية . وكان من نتيجة ذلك أن اعتبرت النظرية نظرية خاصة تفسر ظروفنا معينة ولا تقدم تفسيراً عاماً لأسعار الصرف .

وأمام هذه الانتقادات حاول فريق من الكتاب تعديل الصياغة الاولى المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن فى الحسبان بحيث تجرى المقارنة

(٣٠) فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ص ٥٢٦ .

يبين كل من سعر الصرف ، مستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال فترتين زمنيةتين هما ت ، ت + ١ .

وفي ضوء هذا التعديل تحصل على المعادلة التالية والتي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية (٢١) :

$$\frac{م ت + ١}{م ت} = \frac{ف ت + ١}{ف ت} = \frac{ل ت + ١}{ل ت} \quad (٤)$$

حيث :

ف ت = سعر الصرف في الفترة الزمنية الاولى .

ف ت + ١ = سعر الصرف في الفترة الزمنية الثانية .

م ت = مستوى الأسعار المحلية في الفترة الزمنية الاولى .

م ت + ١ = مستوى الأسعار المحلية في الفترة الزمنية الثانية .

ل ت = مستوى الأسعار العالمية في الفترة الزمنية الاولى .

ل ت + ١ = مستوى الأسعار العالمية في الفترة الزمنية الثانية .

وتدلنا المعادلة رقم (٤) على أن النسبة بين سعر الصرف في الفترة الزمنية الثانية ت + ١ وسعر الصرف في الفترة الزمنية الاولى ت تعادل النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في الفترة الزمنية ت + ١ ومستوى الأسعار العالمية في الفترة الزمنية ت + ١ . وبالمثل على النسبة بين مستوى الأسعار المحلية في الفترة الزمنية ف ، ومستوى الأسعار العالمية في الفترة الزمنية ف ت ، وذلك بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل فترة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الأسعار في الداخل والخارج .

غير أن المعادلة رقم (٤) لا تصبح صحيحة إلا إذا توافر الشرط التالي :

أن يكون الاختلاف بين سعر الصرف والنسبة بين مستويات الأسعار ثابتا خلال الزمن . وهنا يتغير سعر الصرف بنفس مقدار تغير النسبة بين مستويات

الأسعار . فإذا تغير مستوى الأسعار المحلية على سبيل المثال بمقدار أربعة أمثاله، ومستوى الأسعار العالمية بمقدار الضعف فإن سعر الصرف الجديد يصبح ضعف سعر الصرف القديم . . حيث :

$$\frac{2}{1} = \frac{1}{1} \quad \frac{2}{1} = 2$$

ومعنى ذلك أن نظرية تعادل القوة الشرائية طبقا لصياغتها المعدلة في المعادلة رقم (٤) تقيس الاختلافات في درجات التضخم بين الدول المختلفة . فعملية الموازنة في سعر الصرف ترجع الى أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي الى زيادة الطلب على واردات السلع الأجنبية وانخفاض عرض الصادرات الوطنية مما يؤدي الى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي وانخفاض عرض الصرف الأجنبي

غير أن الصياغة المعدلة لنظرية تعادل القوة الشرائية تعرضت هي الأخرى بدورها الى الانتقاد . فبمعنى الصرف لا يتغير فقط نتيجة لعدد من المتغيرات الذاتية المستقلة . . وليدان ذلك نفترض حدوث زيادة في الدخل القومي . هذه الزيادة تؤدي بدورها الى ارتفاع كل من الطلب على السلع الوطنية والطلب على الواردات (السلع الأجنبية) فإذا كانت الواردات تتسم بأنها ذات مرونة كاملة ، فإنه يمكن القول أن زيادة الطلب عليها لن يصاحبه زيادة في أسعار الواردات ، ومعنى ذلك أن سعر الصرف يرتفع في هذه الحالة دون أن يناظره تغير في النسبة بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية .

بل أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، ذلك أنه يمكن القول أنه في الإمكان تغير العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية دون أن يناظرها تغيرات في سعر الصرف . فعلى سبيل المثال إذا شهدت صناعات التصدير تقدما تكنولوجيا ، فإن منحنى عرض الصادرات ينتقل الى أسفل . أما منحنى عرض الصرف الأجنبي قد يبقى دون تغيير (تثبتت قيمة الصادرات) إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات تعادل الواحد الصحيح . ففي هذه الحالة فإن انخفاض أسعار الصادرات يصاحبه ارتفاع كمية الصادرات بنفس النسبة ونتيجة لذلك يبقى سعر الصرف ثابتا دون تغيير الأمر الذي يخالف النتائج التي توصلت إليها نظرية تعادل القوة الشرائية والمتمثلة في صورة تغير سعر الصرف نتيجة لتغيير العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية .

وفي ختام استعراضنا لنظرية تعادل القوة الشرائية يمكن القول أن تغيرات

العلاقة النسبية بين مستويات الأسعار المحلية والعالمية لا تشكل العامل الوحيد الذي يحدد سعر الصرف ، وإنما يعتبر أحد العوامل الهامة التي تشترك في تحديد سعر الصرف .

٢٠٢٠٤٠٤ : تقييم نظام أسعار الصرف الحرة :

ينقسم فكر التجارة الخارجية بين مؤيدين ومعارضين لنظام أسعار الصرف الحرة . ويبني المؤيدون وفي طليعتهم ملتن فريدمان M. Friedman ، هابرلار Haberler ، وجروبل Grubel وجهة نظرهم على الحجج التالية (٣٢) :

● تتكفل قوى السوق في ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو نظام تصويم العملات في أحداث التغيرات اللازمة في سعر الصرف للقضاء على الخلل في ميزان المدفوعات . فكما اشرفنا من قبل فانه في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان الطلب على الصرف الاجنبي يكون اقل من عرضه ويدفع هذا العرض الفائض سعر الصرف الى الانخفاض (سعر العملة الى الارتفاع) وبالتالي ارتفاع اسعار الصادرات الوطنية مما يخفض من الطلب عليها ، ويخفض من سعر الواردات مما يزيد من الطلب للفعل ويؤدي في النهاية الى القضاء على الفائض في ميزان المدفوعات . وفي حالة وجود عجز فان القوى السابقة تتغير في اتجاه عكسي حتى ينقضي العجز في ميزان المدفوعات .

● إعفاء البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من عبء التدخل في اسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لرفع اسعار عملاتها في حالة الانخفاض او تخفيض اسعار عملاتها في حالة الارتفاع . ولا شك ان هذا التدخل يكلف البنوك المركزية مبالغ طائلة في ظل نظام تصويم العملات المطبق حاليا في صورة قاعدة للصرف بالدولار .

● عدم الحاجة الى احتفاظ البنوك المركزية في دول العالم المختلفة باحتياطيات نقدية في صورة ذهب و عملات اجنبية لعدم تدخلها في الصرف الاجنبي كملوطة او طالبة لعملتها .

(٣٢) وجيه شندى : المدفوعات الدولية وازمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٥ .

● لعل الحجب المؤيدة لنظم تمويل العملات هو عدم اضطراب الدول المطبقة لهذا النظام الى تكييف سياساتها النقدية والمالية لمطالبات التوازن الخارجى ليزان المدفوعات ، او الالتجاء الى اتساع سياسات تجارية تقييدية لتقييد واردات الدولة من الخارج أو تنفيذ رؤوس الأموال من الخارج أو الى الخارج .

من هنا يمكن للسلطات النقدية والمالية توجيه سياساتها النقدية والمالية لمواجهة متطلبات التوازن الاقتصادى الداخلى المتمثل فى تحقيق الموظف الكامل لعناصر الانتاج .

ويقابل هذه الحجج المؤيدة لنظام أسعار الصرف الحرة أو المرننة طائفة أخرى تعارض هذا النظام نظراً لوجود العديد من المساوئ التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

● ● تعرض الاستقرار الاقتصادى الداخلى لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات فى أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة . فهذا النظام يدافع عن الفلسفة القائلة انه اذا كان من الضروري ان تتغير أسعار ما للمحافظة على التوازن فلنكن أسعار الصرف هي الصحيحة على مذابح الاستقرار . وكذا يتبادل التوازن الاقتصادى الداخلى والتوازن الخارجى مكانيهما ، أو بمعنى آخر يتبادل الاستقرار فى الأسعار الداخلى مع استقرار أسعار الصرف لكليهما (٢٣) .

● ● تعرض عمليات التصدير والاستيراد لمخاطر اقتصادية نظراً لاجتمعات تغيير سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت التسليم ، ويخلق هذا الوضع حالة من عدم الثقة فى المعاملات الاقتصادية الخارجية .

● ● يؤدي الأخذ بنظام تمويل العملات الى نقص فى حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بسبب وجود عنصر عدم التأكد من استقرار قيمة الأموال المستثمرة فى الخارج وعائد هذه الاستثمارات فقد تؤدي الموجات التضخمية والإكماشية الى إلغاء العائد الفعلى من استثمار رؤوس الأموال طويلة الأجل فى الخارج . فقد أثبتت تجارب الأعوام التالية لازمة للطاقة فى العالم انه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة الى حوالى ١٢٪ / سويسفويا فى إنجلترا إلا أن رؤوس الأموال المستثمرة فى لندن تحقق فوائد سلبية : Negative Interest Rate

(٢٣) فؤاد هاشم : التجارة الخارجية والبنك القومى ، ص ٢٢٢ .

بالنظر إلى الانخفاض الذي حدث في قيمة الجنيه الاسترليني بمقدار ١٠٪ عام ١٩٢٥ ، ووجود تضخم ارتفعت معدلاته إلى ما يزيد عن ١٨٪ . من هنا فإن رؤوس الأموال تخشى الاستثمار في أسواق معينة وتقل تبعاً لذلك انعاجية رأس المال .

● ● تؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى المضاربة في صرف أو خفض قيمة العملة إذ يفسر المضاربين ارتفاع قيمة العملة على أنه مقدمة لارتفاع جديد فيقبلون على شرائها متجهين بذلك بسعرها إلى الارتفاع . وعلى العكس يفسر المضاربون انخفاض سعر العملة على أنه مقدمة لانخفاض جديد فيعمدون إلى بيعها متجهين بذلك بسعرها إلى الانخفاض . ومن الواضح أن تدخل الدولة في مثل هذه الحالات يعتبر لهيولة لا يختص عنها للمحد من اتساع تقلبات أسعار الصرف وهو ما يحل البنوك المركزية عبثاً مالياً لتدخلها في أسواق صرف عملاتها .

٢٠٤ نظام الرقابة على الصرف :

رأس السبق أظهر نظام الرقابة على الصرف على نطاق واسع لم يمهده العالم من قبل في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ عندما انتشر العمل بعمليتي المانيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية . ففي إبان هذه الأزمة شهد العالم انهيار قاعدة الذهب الدولية وحدث اختلال كبير في المدفوعات الدولية للأجانب العالمية (٣٤) :

● سببت الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى حدوث انكماش في حجم التجارة الخارجية الأمر الذي انعكس في وجود عجز كبير ومسنم في موازين مدفوعات هذه الدول .

● أثرت الأزمة على اقتصاديات أكبر دولتين مريضتين في ذلك الحين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكان من نتيجة ذلك قلة تدفق رؤوس الأموال طويلة الأجل من هاتين الدولتين إلى الدول التي قلما من عجز في موازين مدفوعاتهما والاعتماد كبديل لذلك على القروض قصيرة الأجل للوفاء بالتزاماتها الخارجية .

(٣٤) وجيه شندی : ٢ الدولارات والدولار وأزمة النقد العالمية مرجع سابق ص ٤٧ .

● هروب رؤوس الأموال من كثير من الدول لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بهدف إيجاد أسواقا نقدية أكثر أمنا واستقرارا .

وكنتيجة لانتهيار قاعدة الذهب الدولية و حدوث اختلال كبير في موازين مدفوعات العديد من الدول انقسمت دول العالم الى مجموعتين :

المجموعة الأولى : تضم هذه المجموعة تلك الدول التي لجأت الى نظام استعار الصرف الحرة ورغبة منها في الإبقاء على قابلية عملاتها للتحويل . ولقد اعتمدت دول هذه المجموعة على ما أطلقنا عليه من قبل « أموال موازنة الصرف » لتخفيف حدة التقلبات الفجائية أو القصيرة الأجل في قيمة عملاتها ، ولقد سبق أن تناولنا هذا النظام بالتفصيل .

المجموعة الثانية : تضم هذه المجموعة تلك الدول التي فرضت نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل وسوف يكون هذا النظام هو موضوع الصفحات التالية .

ويعرف نظام الرقابة على الصرف بأنه عبارة عن الإشراف للحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي ، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة ، وتتلخص قواعد اللعبة في ظل هذا النظام فيما يلي (٣٥) :

●● عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية الى العملات الأخرى الا في ظل القوانين المنظمة التي تضعها الدولة .

●● اخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة .

●● اختفاء سوق الصرف الأجنبي بمعناها المعروف عند الحديث عن قاعدة الذهب الدولية أو نظام تعويم العملات . فعلى الرغم من اختلاف قواعد اللعبة في ظل هذين النظامين ، الا أنه يوجد سعر واحد للصرف الأجنبي ، أما في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر للصرف . وبالنسبة لأكثر من سوق للصرف الأجنبي .

(٣٥) جودة عبد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ص ١٢٠ .

— أبو بكر مندولى ، الاقتصاد الخارجى ، مرجع سابق ص ٦٢ .

٣٠٤. ١ : أهداف نظام الرقابة على الصرف الأجنبي :

أشرنا حالا الى أن العديد من الدول لجأت ابان الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى الى نظام الرقابة على الصرف الأجنبي بغية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الدولية ومع ذلك تجب الإشارة الى أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يعتبر أحد الأهداف التي يسعى نظام الرقابة على الصرف الى تحقيقها وليس كلها . وفي هذين المجالين يمكن تلخيص أهداف الرقابة على الصرف فيما يلي (٣٦) .

● من الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة على الصرف المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية Overvalued ومتحصل الوسيلة التي ذلك في قيام السلطات النقدية بتقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب مع القدر المتاح منه وهو ما يؤدي الى وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون اشباع . وتلجأ السلطات النقدية أيضا الى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة العملة الى المستوى الذي يحقق التوازن المنشود في سوق الصرف الأجنبي .

● تستخدم الرقابة على الصرف بهدف حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف حيث يراد استبعادها في تنويع استيراد منتج ينتج مثلها في الداخل لم عين طريق عرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها بنفس الغرض .

● كذلك تستخدم الرقابة على الصرف بهدف دعم خطط التنمية الاقتصادية للدولة عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية للواردات الأساسية التي تخدم مشروعات التنمية الاقتصادية ، ومن الوسائل التي تخدم هذا الهدف أيضا استخدام الرقابة على الصرف للحد من استيراد السلع الكمالية أو لغير الأغراض الاقتصادية في استخدام العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد سلع الاستهلاك الأساسية وبيع الفائض اللازم لتنفيذ خطط التنمية .

● تنمية الاحتياطي النقدي من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل سواء كان ذلك في صورة فرض ضريبة على بيعها ومنع علاوة بمناسبة

(٣٦) محمد زكي شافعي : مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ١٩١ .
- وجيه شندى : المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٤٤ .
- سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤١ .

شرائها بما يترتب على من تلك ارتفاع السعر الفعلي لهذه العملات عن السعر الرسمي المقرر لها .

● توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع احتياجات السياسات الاقتصادية للدولة . كذلك تستخدم للسيطرة على هجرة رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج .

● يستخدم نظم الرقابة على الصرف كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة التي تتبعه ويتأتى تحقيق هذا الهدف باتباع الوسائل التالية :

١ - تحديد الأولويات التي ستبغ في تخصيص استخدام الصرف الأجنبي وفي هذه الصدد تحاول الدولة التفرقة بين الأنواع المختلفة لاستخدام الصرف الأجنبي ، فقد تميز الدولة بين الطلب على الصرف الأجنبي بسبب دفع قيمة واردات السلع من الخارج أو دفع قيمة الخدمات المختلفة إلى الخارج أو تحويل رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج .

٢ - تحديد من له الحق في الحصول على الصرف الأجنبي طبقاً للأولويات التي تضعها السلطات المهمة على رسم السياسات الاقتصادية للدولة .

٣ - كيفية تخصيص القدر المتاح من الصرف الأجنبي بين بلاد الصالح المختلفة عن طريق تفضيل الاستيراد من بعض الدول أو الحد من الاستيراد من البعض الآخر .

● تشجيع السياحة في الدولة عن طريق شراء الصرف الأجنبي المتحصل عن معاملات السياحة بسعر أعلى من متوسط الأسعار التي يشتري بمقتضاها المتحصل عن غيرها .

● من أهداف الرقابة على الصرف أيضاً تحقيق أهدافاً سياسية أو ممارسة الضغوط الاقتصادية . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما تمت إليه دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من فرض الحصار الاقتصادي على مصر بتجميد أرصدها الخارجية عقب تأميم قناة السويس ومثاله أيضاً ما عمدت إليه ألمانيا خلال الثلاثينات من هذا القرن من تعزيز استعدادها للحرب

للمجتمعات منطقة اكتفاء ذاتي من الدول المجاورة لها والتي توصلت للسيطرة عليها عن طريق استخدام بعض أساليب الرقابة على الصرف

٣٠٣٠٤٠٤ - تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي

رأينا فيما سبق كيف يتحدد سعر الصرف التوازني والذي يتحدد عنده التوازن بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه سواء تعلق الأمر بقاعدة الذهب الدولية أو نظام أسعار الصرف المربوطة بالارنكة. ويتفق نظام الرقابة على الصرف مع كل من النظامين السابقين في هذه الناحية، غير أن وجه الخلاف ينحصر في الكيفية التي يتحقق بها التوازن في ظل هذه الأنظمة الثلاثة .

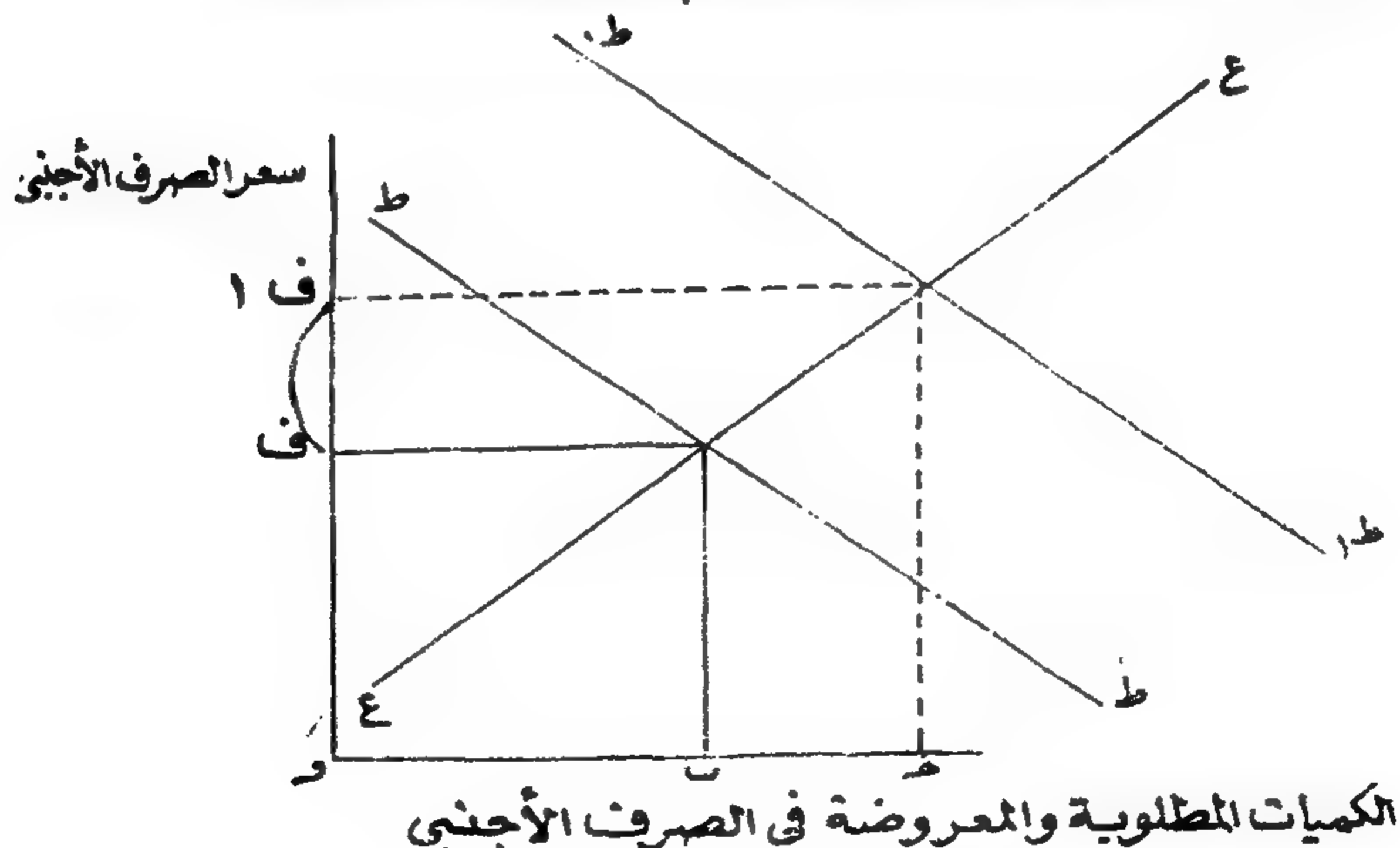
فلقد رأينا أن في ظل نظام سعر الصرف الثابت يتحقق التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي على أساس ثبات أسعار الصرف وضمان حرية التحويلات بين بعضها والبعض الآخر . وهنا تترك السلطات النقدية على استعداد دائم لتدعيم سعر الصرف الثابت للعملة من طريق بيع الذهب وشراؤه مع الاعتراف بحرية تصديره واستيراده بلا قيد ولا شرط . ولا يختلف نظام سعر الصرف الحر عن نظام سعر الصرف الثابت من ناحية ضمان حرية تحويل التحويلات بين بعضها البعض الآخر كون قيد أو شرط إلا أن وجه الخلاف بين هذين النظامين ينحصر في أن السلطات النقدية تترك أمر تحديد سعر الصرف عادة لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي .

ويختلف الأمر بالنسبة لنظام الرقابة على الصرف حيث لا يترك أمر تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ، وإنما تلجأ السلطات النقدية إلى التدخل الإداري المباشر بحيث تحل اللوائح والقرارات محل قوى السوق في تخصيص الصرف الأجنبي على وجه الاستخدامات المختلفة بحيث تتساوى الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكمية المعروضة منه عند سعر الصرف الذي تختاره السلطات النقدية والذي تعتقد أنه يخدم تحقيق الأهداف المرجوة من الرقابة على الصرف . وتزداد الفكرة وضوحاً في حالة الاستعانة بالشكل البياني رقم (٥) . فعلى المحور الأفقي نقيس الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبي (الدولار الأمريكي طبقاً لمثالنا) ، وعلى المحور الرأسي نقيس سعر صرف الجنيه المصري بالدولار الأمريكي . أما المنحنى ط ط فيمثل جدول الطلب على الصرف الأجنبي والمنحنى ع ع يمثل جدول عرض الصرف الأجنبي ويمثل سعر الصرف (هـ ف) سعر

الصرف التوازنى ، (ف ر) سعر الصرف فى ظل نظام الرقابة على الصرف . معنى ذلك أن سعر الصرف (و ف ١) يمثل سعر الصرف الرسمى وهو يزداد عن سعر الصرف التوازنى بالمقدار (ف ف ١) . وعند سعر الصرف الرسمى نجد أن هناك فجوة بين الكميات المطلوبة والمثلة بالمسافة (و ج) والمعرضة والمثلة بالمسافة (و ب) هذه الفجوة تقدر بالمسافة (ب ج) . ولتحقيق الأهداف التى يسعى إليها نظام الرقابة على الصرف ترى السلطات النقدية أن سعر الصرف التوازنى ليس هو السعر المناسب . لذلك تقوم بعملية تقنين Rationing للكمية المتاحة من الصرف الأجنبى على طالبيه فى حدود الكمية المتاحة منها عند سعر الصرف الرسمى . غير أنه نجد الإشارة إلى أن اتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف الأجنبى من خلال الإشراف الإدارى المباشر على عمليات الصرف الأجنبى ، وبالتالى تقييد حرية الأفراد فى التعامل فى سوق الصرف الأجنبى من شأنه أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى ظهور السوق السوداء . وتفسير ذلك أن التعامل فى السوق السوداء معرض للوقوع تحت طائلة القانون مما يدفع بسعر الصرف فى السوق السوداء إلى الارتفاع عن السعر الرسمى . ويمكن اعتبار الفرق بين سعر الصرف التوازنى وسعر الصرف السائد فى السوق السوداء تأميناً ضد المخاطرة التى يتحملها المتعامل فى السوق السوداء .

شكل رقم (٥)

تحديد سعر الصرف فى ظل نظام الرقابة على الصرف



الفصل الخامس

التوازن الاقتصادي الخارجى

١٠٥٠ . يهـ تهييد

رأينا فى الفصل الثالث من هذا المؤلف ان كلا من التعادل الحسابى والتوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات ليس شيئا واحدا . فبينما ينصرف التعادل الحسابى لميزان المدفوعات الى ان ايرادات الدولة من الصرف الاجنبى تتكافأ بحكم طبيعة الأشياء مع مدفوعاتها من الصرف الاجنبى خلال أى فترة من الزمن ، الا ان التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات يركز للنظر على بنود معينة دون غيرها بحيث يجعل من تلك البنود المحور الارتكازى للقطع فى ماهية التوازن الاقتصادى الخارجى . فلقد اعتمدنا فى تحديد تلك البنود عن طريق تقسيم كل بنود ميزان المدفوعات ائقيا الى قسمين :

المعاملات الاقتصادية فوق الخط ، ومعاملات اقتصادية تحت الخط . وعليه قررنا ان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل فى ميزان المدفوعات سواء كان فى صورة فائض او فى صورة عجز ، اما المعاملات الاقتصادية الواقعة اسفل للخط فهى عبارة عن مجموعة الاجراءات التى تتخذها السلطة الاقتصادية حول مصير مجموع هذه المعاملات وتعد فى الوقت ذاته بمثابة رد فعل هذه السلطات فى التصرف فى المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط التى يوجد بها فائض او عجز . ولانتهينا الى القول بأنه فى حالة وجود عجز او فائض فان ميزان المدفوعات يكون فى حالة اختلال ، ويدل ذلك فى الوقت ذاته على عدم استقرار المركز الاقتصادى الخارجى للدولة قيد البحث .

ويفرق المنظرون بين عدد من انواع الاختلال فى ميزان المدفوعات وفقا لاسباب حدوثها . هذه الانواع يمكن ايجازها فيما يلى (١) .

● الاختلال الخارجى :

يمكن القول بصفة عامة ان هذا النوع من الاختلال يحدث نتيجة لظروف طارئة مثل الظروف الطبيعية بالنسبة للحاصلات الزراعية والكوارث التى تصاحب الحروب

(١) العشرى حسين دوريش ، التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .
- محمد فليب شفير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٥ .

والزلازل التي تؤدي بالكثير من الحاصلات الزراعية والمنشآت والمصانع . وهذا النوع من الاختلال لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بحوال الأسباب المؤدية اليه .

● الاختلال الموسمي :

أما إذا ركزنا النظر على فترة تقل عن سنة ، فإننا يمكن أن نجد نوعا آخر من الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات يعرف بالاختلال الموسمي لميزان المدفوعات، وتتلخص صورة هذا النوع على وجه خاص في البلاد المنتجة للحاصلات الزراعية والمواد الأولية والتي تقوم بتصدير منتجاتها في فترة معينة من السنة . ومن الممكن نظريا أن يتلشى هذا النوع من الاختلال على مدار السنة بحيث تعوض زيادة الصادرات في فترة معينة نقصاتها في فترة أخرى .

● الاختلال الدوري :

يرتبط هذا النوع من الاختلال بالدورات الاقتصادية التي تتميز بها اقتصادات دول السوق الحر . فالتقلبات الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى عبر التجارة الخارجية . فحدوث الرواج الاقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي ، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف في تلك البلاد المصدرة ، والعكس صحيح في حالة الكساد الاقتصادي ، حيث يؤدي إلى انخفاض مستويات الإنتاج والتوظيف ، وبالتالي انخفاض الطلب على الواردات من العالم الخارجي . غير أنه لما كانت مراحل الدورة الاقتصادية المعروضة لا تحدث في وقت واحد في كل الدول أطراف الاقتصاد العالمي ، كما أنها لا تتم بنفس الدرجة ، فضلا عن تفاوت درجة مرونة الصادرات والواردات فإن الآثار الطبيعية لكل ذلك هي أحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلف الدول ، ومن هنا يحدث الاختلال في هذه الموازين .

● الاختلال الهيكلي :

يعد هذا النوع من الاختلال اختلالا جوهريا حيث تظل أسبابه قائمة وبائية دون زوال . وهو بهذه الصفة ليس اختلالا طارئا كالنوع الأول والذي سبق الحديث عنه .

ويرجع هذا النوع من الاختلال إلى أحد - أو بعض العوامل التالية :

- تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر . ومن الأمثلة الحية على ذلك ما سببته الاقتصاد العالمي من تحول

الطلب الدولى من اللحم الى البترول ، ومن الألياف الطبيعية الى الألياف الصناعية .

● التغييرات التى تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتى تؤدي بالتالى الى اختلاف المزايا النسبية بين الدول (قانون النفقات النسبية) .
ماتتطورات التكنولوجيا من شأنها أن تؤدي الى اكتساب احدى الدول لمزايا الطلب الخارجى على صادراتها من تلك المنتجات ، وهو ما يؤدي بالتالى الى حدوث اختلال فى موازين المدفوعات .

● ارتفاع مستويات الدخول لحدى الدول كما هو الحادث فى الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك ، الأمر الذى يرفع من طلبها الخارجى على الواردات مما يؤدي الى حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات .

● حدوث تغيير فى الأصول التى تمتلكها احدى الدول فى العالم الخارجى ، الأمر الذى يصحبه تغير العائد الذى تحصل عليه من العالم الخارجى ، وبالتالي حدوث اختلال فى ميزان المدفوعات . ومن اوضح الأمثلة على ذلك إيران أثناء حكم الشاه .

٢٠٥ - استنباب اختلال التوازن الاقتصادى الخارجى :

من السهل علينا فى ضوء دراستنا المتقدمة للنظريات البحتة فى التجارة الخارجية ، ودراستنا المتقدمة للعلاقات النقدية الدولية أن نستنتج العوامل المختلفة المؤدية الى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية (التوازن الاقتصادى الخارجى) . وبصفة عامة يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية والعوامل الثلاث التالية : تغير مستوى الأسعار ، تغير سعر الصرف الأجنبى ، تغير مستوى الدخل . وفيما يلى شرحاً مختصراً لهذه العوامل الثلاثة (٢) .

٢٠٥ - ١ - تغير مستوى الأسعار :

يترتب على حالات التضخم أو الإنكماش التى تصيب احدى الدول تغيرات مناظرة فى مستويات الأسعار المحلية والعالمية وفى حالة التضخم فان الزيادة المقترنة

(٢) فؤاد ماسم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٨ .
- سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .

بمستويات الأسعار المحلية من شأنها التأثير على حجم الصادرات والواردات (وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها) . فالنتيجة الطبيعية لهذا التغيير هي انخفاض الطلب الخارجى على الصادرات ، وزيادة الطلب الداخلى على الواردات الأمر الذى يؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (التوازن الاقتصادي الخارجى) أما إذا أصيبت الدولة محل الدراسة بحالة من الانكماش فان انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي الى انخفاض الطلب على الصادرات ، وزيادة الطلب على الواردات وبطريقة مماثلة يمكن الوصول الى ان حالات التضخم والانكماش وما يصاحبها من تغيرات بمناظرة في مستويات الأسعار العالمية من شأنها ان تؤدي الى احداث تغيرات مماثلة في حجم الصادرات والواردات للدولة قيد البحث ، وهو ما يؤدي الى حدوث اختلال في موازين المدفوعات .

بناء على ذلك يمكن ان نقرر ان كمية صادرات وواردات دولة معينة تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنة بمثيله في الخارج .

٢٠٥ - تغير سعر الصرف الأجنبي :

ذكرنا في الفصل الرابع ان سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية في بلاد العالم المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي اعلى من المستوى الذى يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات . وعلى العكس من ذلك اذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحد العملة المحلية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتهما بالأسعار في الخارج أدى هذا الى ظهور فائض في ميزان المدفوعات . ويطلق على الحالة الأولى « تقييم سعر الصرف باعلى من قيمته » Overvaluation وعلى الحالة الثانية « تقييم سعر الصرف باقل من قيمته » Undervaluation .

تؤدى التقييم لسعر الصرف باعلى من قيمته (الحالة الأولى) الى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلى ، والسلع المحلية المصدرة الى الخارج اعلى في نظر المستهلك الأجنبي . والنتيجة المنطقية لهذا الوضع هي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، وبالتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات . أما تقييم سعر الصرف باقل من قيمته من شأنه أن يجعل السلع المستوردة اعلى في نظر المستهلك المحلى ، والسلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي ، الأمر الذى يؤدي الى حدوث اختلال موجب في ميزان المدفوعات — ومن أبرز الأمثلة على الحالة الأولى حالة الإسترليني عندما تحددت في عام ١٩٢٥ بعد عودة إنجلترا الى نظام الذهب عند حد التعادل الذهبى الذى كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى وتبين بعد

ذلك أن هذه القيمة التي تقررت للاستيرليني كانت أعلى مما يتفق ومستوى الأسعار الداخلية السائدة في إنجلترا في ذلك الوقت . ولقد قرر الخبراء أن المغالاة في قيمة الاستيرليني في سنة ١٩٢٥ بلغت حوالى ١٠ ٪ وهو الأمر الذى أدى إلى أن واجهت صناعات التصدير الانجليزية صعوبات عدة حيث جعل سعر الصرف الجديد السلع المستوردة من الخارج تبدو أرخص في نظر المستهلك الانجليزي ، في حين أن السلع الانجليزية المصدرة إلى الخارج تبدو أعلى في نظر المستهلك الأجنبى وكانت النتيجة لهذا الوضع زيادة الواردات الانجليزية وانخفاض الصادرات الانجليزية مما اضطر إنجلترا في نهاية الأمر إلى الخروج عن نظام الذهب عام ١٩٣١ .

ومن أوضاع الأمثلة على الحالة الثانية وهي حالة تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته هي حالة الدويتشمارك في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد اتضح فيما بعد أنه قد تم تحديد سعر الصرف الألماني عند قيمة تبين فيما بعد أنها كانت أقل مما يتفق مع امكانيات الانتاج الألماني عام ١٩٤٨ . ولقد أدى هذا الوضع إلى أن بدأ انتاج الصناعة الألمانية أرخص في نظر العالم الخارجى كما بدأ انتاج العالم الخارجى أعلى في نظر المستهلك الألماني . وترتب على ذلك حدوث زيادة في الصادرات الألمانية ، وانخفاض في الواردات الألمانية من العالم الخارجى ، وحقق ميزان المدفوعات الألماني نتيجة لذلك فائضا ظل يتراكم حتى عهد قريب . واضطرت ألمانيا الغربية في نهاية الأمر إلى رفع قيمة عملتها الخارجية في مارس ١٩٦١ بحوالى ٥ ٪ ، ثم إلى تعويم المارك الألماني عام ١٩٧١ .

٣٠٢٠٥ — تغير مستوى الدخل :

تؤدي زيادة مستويات الدخل في الدولة قيد البحث إلى زيادة إنفاقها على الواردات ، كما أن انخفاض مستويات دخولها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات . وبالمثل فإن زيادة مستويات الدخل في الدول الأجنبية تؤدي عادة إلى زيادة إنفاقها على السلع والخدمات المحلية ، أى إلى زيادة صادرات الدولة محل الدراسة إلى العالم الخارجى ، كما أن نقص مستويات الدخل في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع والخدمات المحلية ، أى بانخفاض صادرات الدولة قيد البحث إلى الخارج .

وبالإضافة إلى العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية ، وتسبب بالتالى اختلالا في التوازن الاقتصادى الخارجى . ومن بين هذه العوامل تغير عدد المستهلكين الأجانب ، وتغير أذواقهم وتغير المستوى التكنولوجى إلا أنه من الملاحظ أن التغير في هذه العوامل لا يتم عادة إلا في فترات زمنية متباعدة،

الامر الذي يجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي الخارجى .

وفىما يختص بالدول النامية فإنه يمكن اضافة عامل آخر يسبب اختلالا في موازين مدفوعاتها . فالتنمية الاقتصادية تقتضى زيادة واردات هذه الدول من السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج وغيرها من السلع التى يمكن أن نطلق عليها « سلع التنمية » .

وتستمر هذه الزيادة في واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبيا ، ويتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدما . كذلك فإنه في الكثير من الأحيان تضطر الدولة الى تمويل وارداتها تلك من خلال بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات . ويترتب على هذه الزيادة المضطربة حدوث اختلال هيكلى ، مزمن في موازين مدفوعات الدول النامية .

منذ في ضوء التحليل المتقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تؤدي الى أحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجى للدولة وهى : تغير مستويات أسعار السلع والخدمات ، تغير أسعار الصرف الأجنبية ، ثم تغير مستويات الدخل . من هنا أيضا يمكن أن نقرر أن استعادة التوازن الاقتصادي الخارجى يتطلب أحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث تحدث التغيير المطلوب في ميزان المدفوعات .

٣٠٥ - كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجى :

انتهينا من التحليل المتقدم أن كلا من التغييرات التى تحدث في مستوى أسعار السلع والخدمات ، وأسعار الصرف الأجنبى ، ومستويات الدخل تحدث اختلالا في موازين مدفوعات الدول المختلفة . هذا الاختلال إما أن يكون موجبا في صورة فائض في ميزان المدفوعات أو سالبيا في صورة عجز في ميزان المدفوعات . وكما اشرنا من قبل فإن بعض المنظرين يطلق على الفائض توازنا اقتصاديا خارجيا موجبا ، وعلى العجز توازنا اقتصاديا خارجيا سالبيا .

أما الآن فعلىنا أن نبحث في طرق كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجى للدولة محل الدراسة . بتعبير متكافئ ، فإنه يجب علينا بيان كيف يؤدي وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات الى حدوث تغير في مستويات الأسعار ، أو سعر الصرف الأجنبى ، أو مستوى الدخل . ثم كيف يساعد هذا التغير في العوامل الثلاثة -- كلها أو

بعضها — على إزالة الاختلال والعودة من جديد الى حالة التوازن الاقتصادي الخارجي (٣) .

نقطة الانطلاق اذن لدراسة كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجى هي ان حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات من شأنه ان يحدث أثرا في مستوى الأسعار وسعر الصرف الأجنبي ومستوى الدخل ، الا انه من غير المستطاع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التغييرات في آن واحد . لهذا يتعين علينا تركيز النظر على عامل واحد مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها . وسوف نبدا هذا التحليل بتركيز النظر على تغير مستوى الأسعار .

١٠٣٠٥ — تغيير مستوى الأسعار :

يفسّر التفسير التقليدي الذي سيطر على الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٩١٤ تقريبا الى ان التوازن الاقتصادي الخارجى في ميزان المدفوعات انها يتحقق في ظل قاعدة الذهب الدولية — وما تقرره من ثبات أسعار صرف عملات الدول المشتركة — عن طريق ما تزاوله انتقالات الذهب الدولية من تأثير على مستويات الأسعار .

ويعتبر الاقتصادي المشهور دافيد هيوم D. Hume (١٧١١ — ١٧٧٦) أول من جذب الانتباه الى هذه العلاقة بين مستويات أسعار السلع والخدمات وعودة التوازن الاقتصادي الخارجى في نظريته المعروفة بنظرية التوازن التلقائى . وقد قال بها ردا على الآراء التجارية السائدة في عصره حيث كان التجاريين Mercantilists ينادون بوجود ان تعمل الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وذلك باخضاع التجارة الخارجية لتأييد تكفل تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجى الموجب ولقد تصدى هيوم لهذه السياسة حيث بين عدم جدواها مؤكدا على ان زيادة المعدن النفيس لا تعنى سوى زيادة كمية النقود وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة لأسعار السلع والخدمات العالمية ، الأمر الذي يسفر عن ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات . بعبارة أخرى ، فان الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي الى أحداث

(٣) راجع كل من : سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ — ٢٧٨ ، محمد زكى شاسعي مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ — ١٦٢ ، نؤاد هاشم عوض التجارة الخارجية والدخل القومي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ — ٢٢٠ ، العشرى حسين درويش التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ — ١٤٥ .

تغيرات في مستويات أسعار السلع والخدمات في الداخل والخارج بحيث تعود كل بلد تلقائيا الى توازنها الخارجى . ولقد اقتنع مفكرى الجيل الاول للنظرية التقليدية وهم آدم سميث ، ديفيد ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل بنظرية هيوم في التوازن الاقتصادى التلقائى واصبحت هى النظرية التقليدية المعتمدة في بيان القوى الاقتصادية التى تحقق التوازن الاقتصادى الخارجى كلما طرأ عليه اختلال . هذا هو الدافع وراء تسليم كتاب المدرسة التقليدية بان مشكلة التوازن الخارجى لميزان المدفوعات تعتبر معطاة تحل من تلقاء نفسها حالة حدوثها بفعل القوى الاقتصادية التى يشتغل عليها النظام الاقتصادى الحر .

وتفصيلات ما تقدم هو ان حدوث اختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين يترتب عليه مجموعة من التغيرات الاقتصادية في كل من بلد العجز وبلد الفائض . فاذا تناولنا بلد العجز لوجدنا ان اول اثر يترتب على حدوث العجز في ميزان المدفوعات هو خروج الذهب من بلد العجز — عند نقطة خروج الذهب — الى بلد الفائض لسد العجز في ميزان مدفوعاتها . ذلك ان السلطات النقدية في بلد العجز تحولت دون ارتفاع سعر الصرف (قيمة الدولار الأمريكى) عن نقطة خروج الذهب وذلك من خلال بيع الذهب للمستوردين بسعر صرف ثابت حيث يقومون بعد ذلك بتصديره الى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدولارات اللازمة .

اما الأثر الثانى الذى يحدث في بلد العجز هو نقصان الأرصدة الذهبية ، وبالتالي انخفاض عرض النقود . فمن المعروف ان كمية النقود المتداولة تتوقف على مقدار الأرصدة الذهبية المملوكة ادى الدولة وفقا للقواعد المعمول بها في ظل قاعدة الذهب للدولية . وعليه فان نقصان ارصدة الذهب يستتبعه نقصان كمية النقود المستخدمة في التداول .

ويتمثل الأثر الثالث الذى يصيب بلد العجز في انخفاض المستوى العام للأسعار اعمالا لنظرية كمية النقود التى تقر بوجود علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار .

اما عن الأثر الرابع فياخذ شكل انخفاض أسعار صادرات بلد العجز نتيجة لانخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بالداخل مقارنا بمستواه بالخارج . ويؤدى ذلك الى زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات .

اما الأثر الخامس فيتلخص في عودة التوازن الاقتصادى الى ميزان المدفوعات بفعل زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ، وتستمر حركة زيادة الصادرات وحركة

انخفاض الواردات إلى أن يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات ، بل إلى أن يتحقق فائض به . ويساعد تحقيق هذا الفائض إلى أن تدخل إلى البلاد كمية الذهب السابق خروجها مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود ، وبالتالي المستوى العام للأسعار إلى أن يتعادل مع المستوى السائد في الخارج .

وبطريقة متكافئة يمكن أن نتبع التغييرات الاقتصادية التلقائية التي تحدث في بلد الفائض (الولايات المتحدة الأمريكية في مثالنا) على الوجه التالي :

● دخول الذهب — عند نقطة دخول الذهب — إلى الدولة صاحبة الفائض باعتبار أن للذهب هو وسيلة تسوية مستحققاتها قبل الدولة صاحبة العجز .

● تؤدي زيادة الأرصدة الذهبية لدى دولة الفائض إلى أحداث زيادة مطردة في كمية النقود المتداولة حيث تتوقف هذه الكمية على مقدار تلك الأرصدة أصلاً لقاعدة الذهب الدولية .

● يترتب على زيادة كمية النقود المتداولة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار في الداخل .

● تعمل الزيادة في المستوى العام للأسعار على زيادة الواردات — ونقصان الصادرات .

● يعود التوازن الاقتصادي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية (بلاد الفائض) نتيجة لحركة زيادة الواردات وحركة نقصان الصادرات .

● يترتب على حركة زيادة الواردات ونقصان الصادرات خروج الذهب من دولة الفائض ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار إلى أن يتكافأ مع مستواه في الخارج .

وكما يتضح من التحليل المتقدم فإن عودة التوازن الاقتصادي إلى ميزان المدفوعات إنما يتم بطريقة تلقائية دون ما تدخل من جانب السلطات الاقتصادية في أي من الدولتين طرفي التبادل . ويشترط لتحقيق ذلك هو المرونة النهائية لكل من الطلب على الصادرات وعرضها والطلب على الواردات وعرضها . كذا فإن هذا التحليل التقليدي يقرر أن القوانين في ميزان المدفوعات يتضمن في طبيعته حدوث

توازن في توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف دول العالم ، كما يتضمن أيضا تعادل مستوى الأسعار في جميع دول العالم .

ونحاول فيما يلي اجمال التفسيرات التي تحدث في كل من بلد العجز وبلد الفائض في أعقاب وجود اختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين (٤) .

بلد الفائض	بلد العجز
١ - دخول الذهب .	١ - خروج الذهب .
٢ - انخفاض سعر الخصم أو شراء البنك المركزي لسندات حكومية .	٢ - ارتفاع سعر إعادة الخصم أو بيع البنك المركزي لسندات حكومية .
٣ - زيادة كمية النقود المتداولة .	٣ - انكماش كمية النقود المتداولة .
٤ - ارتفاع المستوى العام للأسعار .	٤ - انخفاض المستوى العام للأسعار .
٥ - نقصان حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات .	٥ - زيادة حجم الصادرات ونقصان حجم الواردات .

٣.٣.٥ - تغيير سعر الصرف :

تناولنا فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف المختلفة وكذلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات مستخدمة في ذلك الإجراءات التعويضية أو أموال الموازنة كإعلاج مؤقت للاختلال في ميزان المدفوعات .

ونود هنا دراسة أثر تغيير سعر الصرف كأحد الوسائل التي تتبناها السلطات المختصة على دفع الأمور الاقتصادية في البلاد كوسيلة لعلاج الاختلال المزمن في ميزان المدفوعات .

(٧) ستيفن النجار ، التجارة الدولية ، مطبع أساطير ، ص ٢٥٨

المدفوعات . ويطلق على ذلك كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل ، وفي هذا المقام يفرق الفرد بين نوعين من التغيير في سعر الصرف الأجنبي (٥) :

● تخفيض قيمة العملة Depreciation أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي ويحدث ذلك حينما تزداد المدفوعات المستقلة عن المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات ، أي حينما يزداد الطلب على الصرف الأجنبي عن عرض الصرف الأجنبي ، من هنا فإن تخفيض قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات ، وتأخذ تخفيض قيمة العملة بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أقل من الصرف الأجنبي في مقابل الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطني ، أو دفع وحدات أكثر من النقد المحلي لنفس الوحدة .

● رفع قيمة العملة Appreciation أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي وينتج ذلك في حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات أي حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي عن الطلب على الصرف الأجنبي ، من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض قيمة الفائض في ميزان المدفوعات ، وتأخذ رفع قيمة العملة بدوره أحد معنيين : الحصول على وحدات أعلى من الصرف الأجنبي في مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الوطني ، أو دفع وحدات أقل من النقد الوطني للحصول على وحدة واحدة من الصرف الأجنبي .

وكقاعدة عامة يمكن القول أن تخفيض العجز وزيادة أو خلق فائض في ميزان المدفوعات يعتبر تكسفاً في ميزان المدفوعات ، في حين يعتبر زيادة العجز أو انخفاض أو تلاشي الفائض تدهوراً في ميزان المدفوعات . ويستهدف تخفيض بل والقضاء (ارتفاع سعر الصرف) تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تخفيض من وعرض الصرف الأجنبي في ميزان المدفوعات ، مما يعني أن ميزان المدفوعات قد تجاوزت حاجتها الطبيعية مع إجراء تخفيض قيمة العملة . إذا عُدَّ انخفاض أو تلاشي العجز في ميزان المدفوعات ترتيباً على هذا الإجراء وزيادة العرض للصرف الأجنبي (المتحصلات المستقلة) وانخفاض الطلب على الصرف الأجنبي (المدفوعات المستقلة) .

(٥) لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص راجع :
H. Robert Heller, International Monetary Economics, Op. Cit., p. 85-106,
K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 53-63, H. Adebahr,
Währungstheorie und Währungspolitik, Op. Cit., p. 83-107.

أما رفع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) فإنه يستهدف أحداث تدهور في ميزان المدفوعات من خلال انقاص أو القضاء على الفائض المتواجد في ميزان المدفوعات . ويقال في هذه الحالة أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا مع إجراء رفع قيمة العملة إذا ترتب عليه حدوث تخفيض أو القضاء على حجم الفائض في هذا الميزان ، أي إذا ترتب عليه زيادة الطلب على الصرف الأجنبي (زيادة المدفوعات المستقلة) وانخفاض عرض الصرف الأجنبي (انخفاض المتحصلات المستقلة) . ويحدث التجاوب الطبيعي في حالة كل من رفع أو خفض قيمة العملة إذا أخذ كل من منحني الطلب على الصرف الأجنبي ومنحني عرضه الشكل الطبيعي . ويتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه عكسي مع سعر الصرف و جدول العرض إلى التغيير في اتجاه طردي مع سعر الصرف . غير أنه يجب الإشارة إلى أن منحنيات الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه تنصبان على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي في سوق الصرف الأجنبي ، ولقد سبقت الإشارة إلى أن هذين المتغيرين يضمنان الكثير من المعاملات الاقتصادية التي لكل منها على حدة طلب وعرض مستقل . لذلك فإن التحليل الدقيق لمصرفة تجاوب ميزان المدفوعات للتغيرات الحادثة في سعر الصرف يتطلب بدوره تحليلا دقيقا لسوق الصرف الأجنبي لكلمة من هذه المعاملات الاقتصادية على حدة . غير أنه يمكن الاعتماد على التقسيم السابق لميزان المدفوعات إلى كل من « الحساب الجاري » حساب ، التحويلات من جانب واحد وحساب رؤوس الأموال والاكتفاء بدراسة سوق الصرف الأجنبي لهذه التقسيمات الثلاثة من المعاملات الاقتصادية . معنى ذلك أن كل من منحني الطلب الكلي على الصرف الأجنبي ومنحني العرض الكلي منه يتم تقسيمه إلى ثلاث منحنيات مستقلة يعبر الأول عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية ، والثاني عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية من جانب واحد ، والثالث عن سوق الصرف الأجنبي لحركات رؤوس الأموال .

وبالرغم من أهمية هذا التقسيم ، إلا أننا سوف نقتصر في تحليلنا لأثر تغيرات سعر الصرف على يتود ميزان المدفوعات على سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية . بعبارة أخرى فإن هذا التحليل سوف ينصب فقط على معرفة أثر تخفيض أو رفع قيمة العملة على حركة الصادرات والواردات .

ويمكن القول بداءة أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحادثة في سعر الصرف يتوقف على متغيرين رئيسيين هما : قيمة الصادرات أو قيمة الواردات . غير أن مقدار التغير في أي من هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغير الحادث في عنصرين آخرين هما :

(أ) سعر كل من سلع التصدير و سلع الاستيراد .

(ب) كمية كل من الصادرات والواردات .

ويستهدف التحليل المتبع في التصنيفات القادمة معرفة أثر التغيرات الحادثة في سعر الصرف (رفع أو خفض قيمة العملة) على كل من قيمة الصادرات والواردات ، وبالتالي في كيفية التأثير على المعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات . وفي هذا الصدد يتم التفرقة عند دراسة آثار تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري بين حالتين هما :

الحالة الأولى : إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية :

وفي هذه الحالة فإن التغير في سعر الصرف يمارس تأثيره على كل من مستويات الدخل القومي والتشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجاري ، فإذا كان للدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل والدخل فإن رصيد الميزان التجاري لا بد وأن يقاس بالعملة الوطنية لأن رصيد هذا الميزان هو الذي يدخل في حسابات الدخل القومي .

الحالة الثانية : إذا كانت قيم كل من الصادرات والواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية ، ففي هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض قيمة العملة على مركز الدولة من الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية . بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على حجم المعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات تفاديا لمزيد من الخسائر وإيقاف نزيف الموارد الأجنبية للدولة .

ويقتصر التحليل التالي على الحالة الثانية ، أي معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على حجم المعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات .

ويقتضى الأمر الإشارة إلى أن هذه العلاقة التأثيرية التي تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجاري تتوقف على مرونة الطلب والعرض للصادرات في كل دولة ، أي تتوقف على :

● مرونة الطلب الخارجي على الصادرات .

● مرونة العرض المحلي للصادرات .

● مرونة الطلب المحلية للواردات .

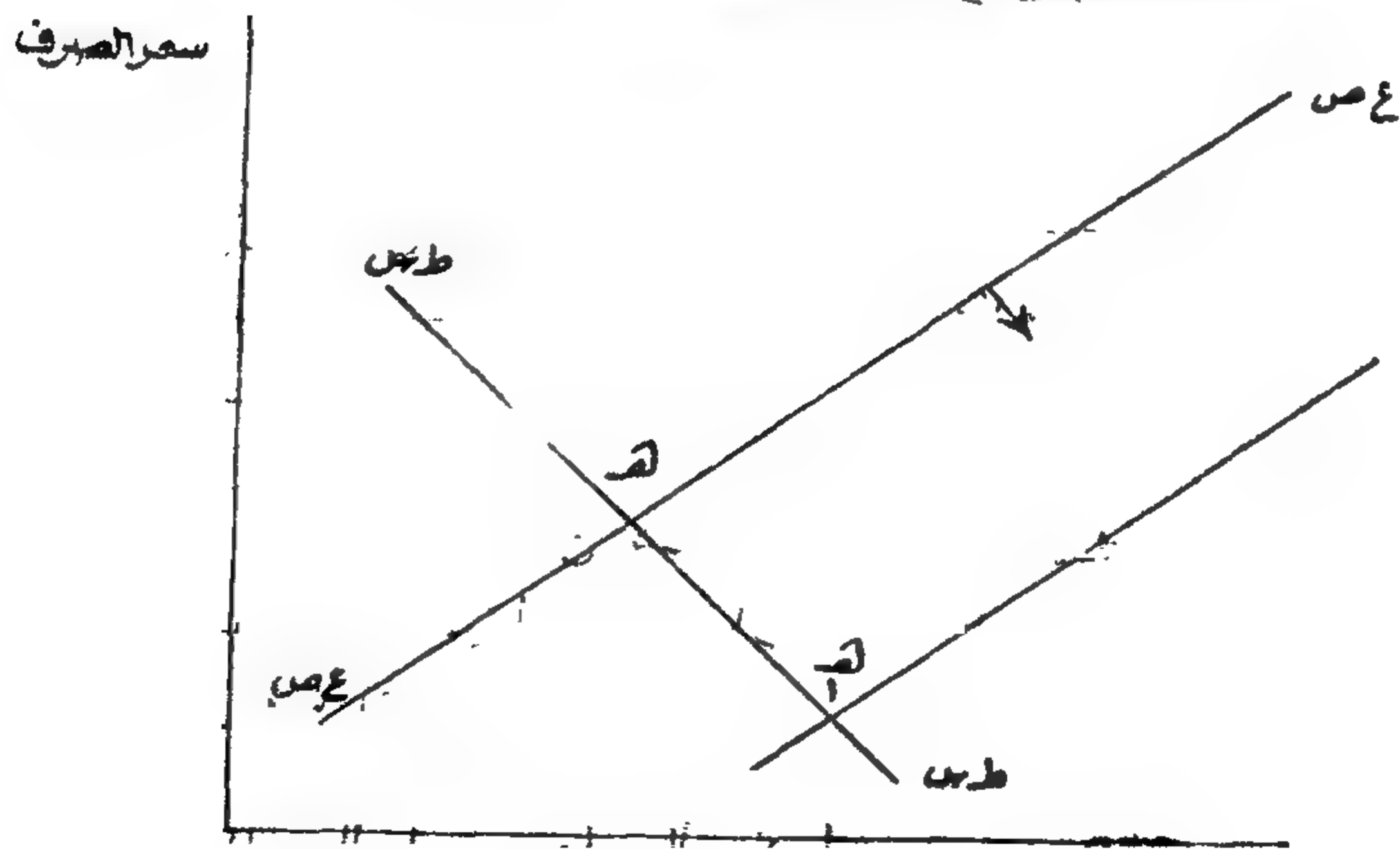
● مرونة العرض الأجنبي للواردات .

وباستخدام الشكلين البيانيين رقمي (٦) ، (٧) يمكن بيان الحالات المختلفة لتغير هذه المرونتات . وفي كل من الشكلين تقيس الكميات المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبي على المحور الأفقي ، وسعر الصرف على المحور الرأسى . ويمثل المنحنى ط م من جدول الطلب الخارجى على الصيغرات ، والمنحنى ع ص ع ص جدول العرض الأجنبى للواردات . والمنحنى ط م ط م الطلب الوطنى على الواردات ، ع م م م العرض الأجنبى للواردات .

وبتركيز الضوء على الشكل البيانى رقم (٦) والخاص بالطلب الخارجى على الصادرات والعرض المخطى لها فإنه يمكن القول أنه فى حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية (ارتفاع سعر الصرف الأجنبى) فإن الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية يبقى كما هو دون تغيير نظرا لأن أسعار هذه الصادرات مقومة بأحد العملات الأجنبية القابلة للتحويل . وفى هذه الحالة فإن المستوردين الأجانب للسلع الوطنية يتخذون قراراتهم الخاصة بشراء الصادرات الوطنية على أساس أسعارها المقومة بالدولار الأمريكى وليس بالجنيه المصرى .

شكل رقم (٦)

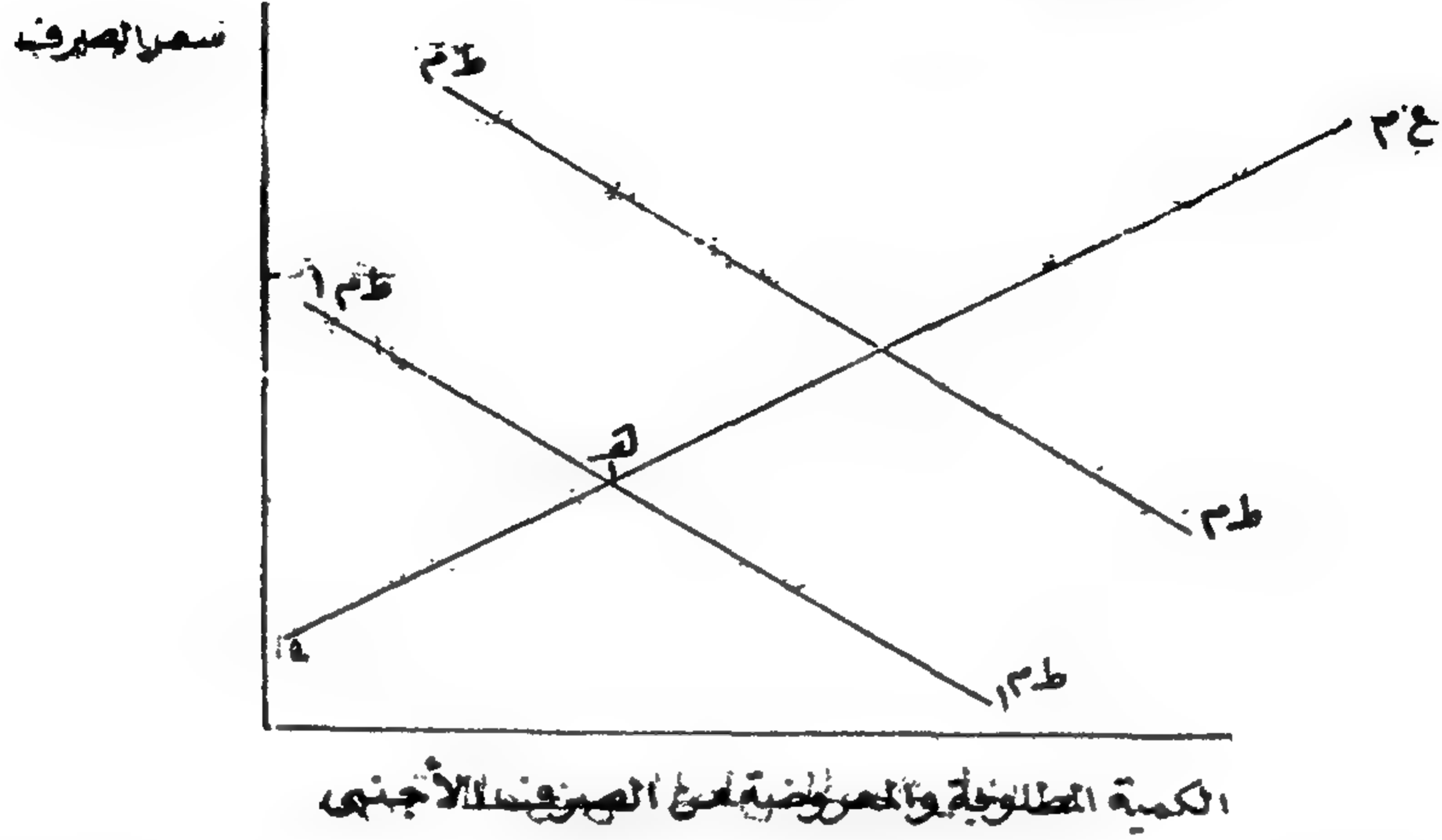
عرض وطلب الصادرات



الكمية المطلوبة والمعرضة من الصرف الأجنبى

شكل رقم (٧)

عرض وطلب الواردات



ويختلف الحال بالنسبة لمنحنى عرض الصادرات حيث ينتجة إلى انتقال كمنحنى لتخفيض قيمة العملة ونحصل على المنحنى بعرض جديد للعرض المحلي للصادرات هو ع ١ ع ٢ ومن خلال هذا الشكل يتضح للقارئ أن كمية الصادرات قد زادت في جميع الحالات أما أسعار سلع التصدير فإنها تأخذ أحد الحالات الآتية :

- زيادة قيمة الصادرات إذا كانت مرونة الطلب الخارجى المصادرات اكبر من الواحد صحيح .
- بقاء قيمة الصادرات ثابتة إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات تساوى الواحد الصحيح .
- انخفاض قيمة الصادرات إذا كانت مرونة الطلب الخارجى على الصادرات أقل من الواحد الصحيح .

أما الشكل البيانى رقم (٧) فإنه يظهر العرض الخارجى للواردات والطلب المحلى عليها . ففى هذه الحالة فإن منحنى عرض الواردات يبقى ثابتا كما هو دون تغيير نظرا لتقييم الواردات على أساس سعر الصرف الأجنبى (الدولار الأمريكى) مثلا . أما منحنى الطلب الوطنى أو المحلى على الواردات فإنه ينتقل الى أسفل بمقدار نسبة التخفيض بحيث نحصل على منحنى جديد للطلب على الواردات هو ط م ١ ط م ٢ ، ونقطة جديدة للتوازن هى هـ بدلا من نقطة التوازن الأصلية هـ .

ونظرا لان قيمة الواردات بعد التخفيض تعادل قيمة اعلی للواردات فانه يمكن القول انه في ضوء سعر الصرف الجديد تنخفض قيمة الواردات في جميع الحالات سواء كانت مرونة عرض الواردات اكبر من الواحد الصحيح أو اقل من الواحد الصحيح . ومع ذلك فانه كلما زادت مرونة الطلب على الواردات كلما كان الانخفاض في قيمة الواردات كبيرا باستثناء الحالة التي يكون فيها الطلب على الواردات عديم المرونة حيث تبقى قيمة الواردات كما هي دون تغيير . ويبين الجدول التالي نتائج انخفاض قيمة العملة على الميزان التجارى في ضوء حالة مرونة الطلب والعرض لكل من الصادرات والواردات .

ولقد عبر كل من الاقتصاديين مارشال Marshall وليرنر Lerner عن شرط استقرار توازن ميزان المدفوعات بدلالة مرونة الطلب والعرض لكل من الصادرات والواردات . فاذا افترضنا أن :

- ١٤ = المرونة السعرية للعرض المحلى للصادرات .
- ٢٤ = مرونة العرض الأجنبى للواردات .
- ٤ط = المرونة السعرية للطلب المحلى على الواردات .
- ٢ط = المرونة السعرية للطلب الخارجى على الصادرات .
- م = مرونة ميزان المدفوعات بالنسبة لسعر الصرف .

جدول رقم (٢٠)

نتائج انخفاض قيمة العملة

الحالة	قيمة الواردات	مرونة الطلب، على الصادرات	قيمة الصادرات	تجاوب الميزان التجاري
١	تنخفض قيمة الواردات في جميع الحالات	أكبر من الواحد الصحيح	زيادة	تحسن (تجاوب طبيعي)
٢	الطلب على الواردات مساويا للصنعة أى عديم المرونة	معاذلة لِلواحد الصحيح	ثبات	تحسن (تجاوب معتاد)
٣	تزداد قيمة الواردات كلها زادت قيمة مرونة الطلب	أقل من الواحد الصحيح	انخفاض	(١) تحسن معتاد (تجاوب) (ب) تدهور (عديم التجاوب)

وباستخدام هذه الرموز يمكن التعبير عن مرونة ميزان المدفوعات بدلالة
سعر الصرف باستخدام المرونة الأخرى على الوجه التالي :

$$\begin{aligned}
 & \frac{1}{\left(\frac{1}{\tau_1} + 1 \right)} + \frac{1 - \tau_2}{\tau_2} = M \\
 & \frac{1}{\tau_1 + 1} + \frac{1 - \tau_2}{\tau_2} = M \quad (1)
 \end{aligned}$$

فإذا كانت $\tau_1 = \tau_2 = \infty$ ، فإنه يمكن صياغة الشرط الكافي لاستقرار توازن ميزان المدفوعات على الوجه التالي :

$$(2) \dots \dots \dots 1 < (\tau_1 + \tau_2)$$

وتعرف المعادلة رقم (2) بشرط مارشال - ليرنر Marshall-Lerner Condition (٦) . ومعنى هذا الشرط هو أنه إذا كانت المرونة السعرية للعرض المحلى للصادرات والمرونة السعرية للعرض الأجنبى للواردات لانهائية ، فإن الشرط الكافي لاستقرار توازن ميزان المدفوعات هو أن يكون مجموع المرونة السعرية للطلب الوطنى على الواردات والمرونة السعرية للطلب الخارجى على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح . والسبب فى هذا هو أن :

$$\begin{aligned}
 & \text{كون } \tau_1 = \tau_2 = \infty \text{ يعنى أن :} \\
 & M = \tau_1 + 1 - \tau_2 = 1 + 1 - \tau_2 = 2 - \tau_2
 \end{aligned}$$

وكون $(\tau_1 + \tau_2) < 1$ ، يعنى أن $M < 0$ أى تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تغيير موجب فى ميزان المدفوعات أى زيادة المتحصلات المستقلة وانخفاض المدفوعات المستقلة .

٣٠٣٠٥ - تغيير مستوى الدخل :

اقتصرنا فى تحليلنا المتقدم لكيفية استعادة التوازن الاقتصادى الخارجى على بيان اثر كل من التغيير فى المستوى العام للأسعار ، وتغيير سعر الصرف الأجنبى .

(٦) جودة عبد الخالق : « مدخل إلى الاقتصاد الدولى » ، « مجمع سابق فكره » ، ص ١٢٦ : ١٢٧ .
— K. Rose, Theorie der Aussenwirtschaft, Op. Cit., p. 78-82.

ويمكن القول أن هذا هو النطاق الذي اختارته النظرية التقليدية حيث أنها اغفلت أثر التغييرات التي تطرأ على الدخل القومي في إعادة التوازن الاقتصادي الخارجى . ويمكن أن نرد هذا القصور الذى أصاب النظرية التقليدية إلى افتراضها لحالة سيادة التوظيف الكامل لعناصر الانتاج ، الأمر الذى يعنى ثبات مستويات الدخل والانتاج والتوظيف .

وحتى يتسنى لنا تعقب أثر تغييرات الدخل في إعادة التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات فإنه لابد من إسقاط فرض سيادة حالة التوظيف الكامل الذى يعيد من إحدى الدعائم الأساسية للفكر التقليدى ، وأن نحل محله فرض سيادة حالة التوظيف الناقص الذى يشكل جوهر النظرية الكينزية . بتعبير متكافئ فإنه لابد من أن نحل نموذج التشغيل الناقص محل نموذج التشغيل الكامل حتى يتسنى لنا تعقب أثر تغييرات الدخل القومى على إعادة التوازن الاقتصادى الخارجى ، ويعبر عن هذا النوع من التحليل بفكرة «مضاعف التجارة الخارجية» . وطبقا للنظرية الكينزية فإن التغير في مستويات الدخل والانتاج والتوظيف يلعب في هذه النظرية نفس الدور الذى يلعبه تغير مستويات الأسعار في النظرية التقليدية (٧) .

ونقطة البداية في ذلك التحليل الخاص بأثر تغير مستويات الدخل والانتاج والتوظيف على استعادة التوازن الاقتصادى لميزان المدفوعات هى تشابه تغييرات الدخل في الاقتصاديات المغلقة والاقتصاديات المفتوحة ، غير أن حجم الانفاق القومى يتحدد علاوة على الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى بمستوى الصادرات والواردات . وعلى ذلك فالتغيرات التى تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها أن تؤثر في حجم الانفاق القومى ومن ثم تولد تغييرات في حجم الدخل القومى فالصادرات تحدث أثارا مماثلة لتلك التى تحدثها الزيادة في الاستثمار . فزيادة الصادرات للخارج تعنى زيادة الطلب الخارجى على الناتج القومى ، وبالنسبة فهى بمثابة تدعيم لتيار الانفاق القومى في توليد الدخول والتى تؤدى إلى زيادة الدخل القومى . كذلك فإن الواردات تحدث أثارا مماثلة لتلك التى تحدثها الزيادة في الادخار . فمن المعلوم أن زيادة الادخار تؤدى إلى نقص تيار الانفاق القومى ومن ثم تؤدى بالتالى إلى نقص الدخل القومى . حقيقة أن الطلب على الواردات هو بمثابة انفاق ، إلا أنه ينصرف إلى السلع والخدمات الأجنبية مما يؤدى إلى زيادة تيار الانفاق في الخارج ، في الوقت الذى ينقص فيه تيار الانفاق في الداخل ، فيحدث من الآثار ما يحدثه الادخار . . من هنا يمكن القول أن التصدير — شأنه في ذلك شأن

(٧) قوائد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، مرجع سابق ، ٢١٤ .

الاستثمار — يعتبر عاملاً ايجابياً يؤدي الى زيادة الدخل القومي ، وأن الاستيراد — شأنه في ذلك شأن الادخار — عاملاً سلبياً يؤدي الى نقص الدخل القومي . فالاستثمار والصادرات من أوجه « الحقن » التي تمثل اضافة الى تيار الانفاق وتؤدي بالتالى الى زيادة الدخل القومي . وعلى العكس من ذلك فإن الادخار والواردات يعدان من أوجه « التسرب » في تيار الانفاق وتؤدي بالتالى الى نقص الدخل القومي .

وعلى ذلك فإذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات فإن الدخل القومي يزيد زيادة مبدئية بمقدار الزيادة في الصادرات . ولا تقف الزيادة في قيمة الدخل القومي عند حد هذه الزيادة الأولية إذ تحدث زيادة مضاعفة في قيمته . فالزيادة الأولية في الدخل القومي تؤدي الى زيادات متتابة في الانفاق على الاستهلاك القومي ، وترتب على ذلك زيادة في الانتاج من السلع الاستهلاكية ، وزيادة دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاج هذه السلع والخدمات وهذه الزيادة الأخيرة يخصص جزء منها للانفاق الاستهلاكي ، فيزداد الانتاج ، وبالتالي يزداد الدخل بحيث تتكرر هذه السلسلة عدة مرات .

وهكذا تؤدي الزيادة الأولية في الدخل القومي الى زيادات متتابة بحيث تصبح الزيادة الكلية في الدخل القومي اضعاف الزيادة المبدئية في الانفاق القومي التي تقترب على الزيادة في الصادرات . ويطلق تعبير «مضاعف التجارة الخارجية» على النسبة بين الزيادة الكلية في الدخل والزيادة الأولية في قيمته التي تترتب على الزيادة في الصادرات . هذه العلاقة يمكن صياغتها على الوجه التالي .

الزيادة الكلية في الدخل

مضاعف التجارة الخارجية =

الزيادة الأولية في الصادرات

أما إذا حدث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجى نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات ، فإن المضاعف يحدث آثاره بطريقة عكسية ، يؤدي النقص الأولي في الصادرات الى نقص مضاعف في الدخل القومي . فالنقص الأولي في الصادرات يؤدي الى نقص متتابع في الانفاق على الاستهلاك القومي ، فينخفض الانتاج من السلع الاستهلاكية وتنقص دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجها ، فيقل الانتاج ويقل الدخل وهكذا .

من التحليل المتقدم يتضح لنا أن الآثار التي يحدثها مضاعف التجارة الخارجية في الاقتصاديات المفتوحة لا تختلف في جوهرها من الآثار التي يحدثها مضاعف

الاستثمار في الاقتصاديات المغلقة . فمضاعفة التجارة الخارجية يبين عدد مرات الزيادة (أو النقص) في حجم الدخل القومي الناتجة عن الزيادة (أو النقص) في مقدار الصادرات ، أما مضاعف الاستثمار فيدلنا على عدد مرات التغيير في حجم الدخل القومي نتيجة التغير في مقدار الاستثمار القومي (٨) .

غير أنه مع تسليطنا بأن جوهر التحليل الخاص بكل من مضاعف الاستثمار ومضاعف التجارة الخارجية واحد ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه في حالة الاقتصاديات المفتوحة لا تشمل الانفاق الاستهلاكي القومي فقط على السلع والخدمات المحلية ، وإنما يمتد ليشمل أيضا السلع والخدمات الأجنبية ، أي الواردات . لهذا السبب فإنه عند حساب قيمة مضاعف التجارة الخارجية يلزم مراعاة التغيرات التي تطرأ على الطلب على الواردات . ويرجع ذلك إلى أن زيادة الواردات — كما سبق أن قدمنا — تمثل وجها من أوجه التسرب في تيار الانفاق القومي يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي . معنى ذلك أنه عند زيادة الدخل القومي فإن الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية يشهد زيادة مناظرة . . . لذلك فإن الواردات تزيد بنسبة معينة . أما عند انخفاض الدخل القومي ، فإن الطلب على السلع والخدمات المحلية والأجنبية يشهد تناقصا مناظرا ، وبالتالي تنخفض الواردات بنسبة معينة . وتتوقف التغيرات التي تطرأ على الواردات نتيجة للتغيرات في الدخل على ما يعرف باصطلاح « الميل الحدي للاستيراد » . ويبين هذا الاصطلاح الأخير العلاقة بين التغير في الدخل القومي ، وما يترتب عليه من تغير في الطلب على الواردات .

$$\frac{\Delta \text{الاستيراد}}{\Delta \text{الدخل}} = \text{الميل الحدي للاستيراد}$$

بحيث تشير Δ الاستيراد إلى التغير في الواردات ، Δ الدخل إلى التغير في الدخل القومي .

وعلى ذلك إذا كانت زيادة الدخل القومي تقدر بحوالي ٢٠ مليون جنيه ، وترتب عليها حدوث زيادة في الاستيراد بمقدار ٤٠ مليون جنيه ، فإن الميل الحدي للاستيراد

$$= \frac{40}{200} = 0.2 \text{ . وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك يعادل } 0.6 \text{ (أي أن الميل}$$

(٨) العنبري حسين درويش ، التجارة الخارجية — مرجع سابق ، ص ١٤٠ ، سعيد النجار ، التجارة الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٤ .

النقدى للإيداع يعادل ٤ر. (بمعنى ذلك أن ما ينفق من الدخل في كل دورة من دورات تأثير المضاعف يعادل الميل الحدى للاستهلاك — الميل الحدى للاستيراد = ٦ر. — ٢ر. = ٤ر.)

وكما هو الحال بالنسبة لتغيرات الدخل في الاقتصاديات المغلقة حيث أن التسرب يعادل الميل الحدى للإيداع ، وأن قيمة المضاعف تتحدد بمقلوب الميل الحدى للإيداع ، فإن الوضع لا يختلف في حالة الاقتصاديات المفتوحة . ففي هذه الحالة الأخيرة فإن التسرب من الدخل القومى يعادل مجموع الميل الحدى للإيداع والميل الحدى للاستهلاك . وفي المثال السابق فإن التسرب يعادل ٤ر. + ٢ر. = ٦ر. وعندئذ تكون قيمة المضاعف تساوى مقلوب (الميل الحدى للإيداع + الميل الحدى

٩

للاستيراد) أى تساوى ——— . فإذا كانت قيمة التسرب هى ٦ر. كما يتضح التسرب

من المثال ، فإن قيمة المضاعف $1 \div 0.6 = 1\frac{2}{3}$.

من التحليل المتقدم يمكن القول إنه إذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين تحدث نتيجة لذلك سلسلة من التغيرات الاقتصادية في كل من دولة العجز ودولة الفائض يمكن تلخيصها على الوجه التالى .

دولة الفائض	دولة العجز
حدوث فائض نتيجة لزيادة الصادرات	حدوث عجز نتيجة لزيادة الواردات
↓	↓
زيادة أولية فى الدخل القومى	نقص أولى فى الدخل القومى
↓	↓
زيادات متتالية فى الدخل القومى	انخفاضات متتالية فى الدخل القومى
↓	↓
زيادة حجم الواردات	انخفاض حجم الواردات
↓	↓
اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن	اتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن

مزيادة الدخل القومى فى دولة الفائض توى لى زيادة وارداتها كما تنخفض صادراتها نتيجة لقناقص الدخل القومى فى دولة العجز . وتكون المصلحة النهائية هى أن زيادة الواردات وتنقص الصادرات يساعدان على الاتجاه والعودة نحو التوازن الاقتصادى الخارجى لدولة الفائض . أما بالنسبة لدولة العجز فان انخفاض الدخل القومى يوى الى نقص الواردات ، كما تزيد صادراتها نتيجة زيادة الدخل القومى فى دولة الفائض . ويساعد نقص الواردات وزيادة الصادرات على الاتجاه نحو التوازن .

وهكذا نصل فى نهاية تحليلنا للعلاقة بين تغير مستوى الدخل القومى وميزان المدفوعات الى أن التحليل الكينزى قد ربط بين التوازن الاقتصادى الخارجى من ناحية ، ومستويات الدخل والإنتاج والتشغيل من ناحية أخرى .

الجزء الثالث



الاقتصاد المصري

في إطار العلاقات الاقتصادية

الدولية المعاصرة

الفصل السادس مشكلة سعر صرف الجنيه المصري

الفصل السابع مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصري

الفصل السادس

مشكلة سعر صرف الجنيه المصرى

١٠٦. تمهيد :

تنتمى مصر الى مجموعة الدول النامية ، وهى دولة تسعى بخطى حثيثة الى اصلاح مسارها الاقتصادى ، ولتحقيق قدر مناسب من التنمية ، ولذا ونحن بصدد تحقيق اهدافنا الاقتصادية يجب ان نتذكر دائما الوضعية الخاصة لطبيعة الاقتصاد المصرى ، ولا ننساق وراء النظريات الاقتصادية والنظم الاقتصادية الأجنبية التى قد لا تتلاءم مع أوضاعنا وظروفنا المحلية ، ولكن يمكن اختيار ما يمكن ان يلائم هذه الظروف فى جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وتعتبر وحدة النقد هى واجهة اقتصاد الدولة والمرآة التى تعكس حالتها الاقتصادية من قوة أو ضعف .. فالاقتصاد القوى يخلق بالضرورة وحدة نقد قوية ومرغوبة ، والعكس صحيح . وينطبق هذا على الاقتصاد المصرى حيث أثبت الاختلالات الهيكلية وضعف معدلات الانتاج وسوء حالة البنية والهيكل الأساسية الى خلق كثير من المشاكل الاقتصادية مثل زيادة معدلات التضخم ، واستمرار العجز فى ميزان المدفوعات ... الخ . وقد انعكس هذا على مركز وحدة النقد المصرية فتدهورت قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية وخاصة الدولار .

وتتلخص مشكلة الجنيه المصرى ببساطة تامة ، فى وجود طلب زائد على العملات الأجنبية ، يقابله قصور فى الطلب على الجنيه المصرى ، وهذا لا يمكن لب المشكلة فى تزايد فائض الطلب على العملات الأجنبية بمعدلات تفوق معدلات العرض منها ، مما ينتج عنه ردود عكسية على الجنيه المصرى ، تظهر فى صور التدهور المتتالى لانخفاض الصرف للجنيه المصرى .. تلك ببساطة مشكلة الجنيه المصرى ، ويهدف هذا الفصل الى ما يلى :

● لقاء الضوء على التطور الذى طرأ على سعر الصرف للجنيه المصرى والعوامل التى ساهمت فى هذا التطور ، والآثار المترتبة على ذلك .

● معرفة مدى مساهمة سياسة سعر الصرف في إدارة ميزان المدفوعات في مصر .

٢٠٦ . تطور سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المصري :

يمكن القول أن مصر منذ خروجها من منطقة الاسترليني لم تعرف سعر الصرف الموحد كما لم تعرف سوقا متجانسا للصرف الأجنبي وتتجه سياسات الصرف الأجنبي التي اتبعتها مصر منذ سنة ١٩٤٧ وحتى سنة ١٩٨٤ الى تعدد أسعار الصرف ، وان اكتسب هذا التعدد الصفة الرسمية الا أنه لم يمنع عدم اقتصار سوق الصرف على السوق (أو الأسواق) الرسمية . فقد كانت ولا زالت ، توجد دائما أسواق غير رسمية أو سوق سوداء للصرف الأجنبي وتتباين أسعار الصرف في كل النوعين من أسواق الصرف .

وقد عنيت هذه الدراسة بتقسيم تطور سياسة سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٨٦ الى خمسة مراحل رئيسية . وفيما يلي عرض مختصر لهذه المراحل :

٢٠٦ . ١ . المرحلة الأولى : ١٩٤٧ - ١٩٥٧ (١) :

وفي هذه المرحلة تميزت معالم سياسة أسعار الصرف بأربعة ترتيبات أساسية، هي الاعتماد على اتفاقيات التجارة والبيع واستحداث حسابات التصدير بالأجنبي المصري ثم حسابات حق الاستيراد ، وأخيرا نظم علاوات الصرف . وفيما يلي عرض موجز لهذه الإجراءات الأربعة :

٢٠٦ . ١ . ١ . اتفاقيات التجارة والبيع الثنائية :

أوجه هذه الاتفاقيات هو تسوية المعاملات على أساس حسابات المقايضة (وهي ما يعنى التجارة بين الطرفين عن طريق المقايضة بصفة أساسية) مع الاتفاق على حد للمديونية لا يتم تجاوزه الا بشروط خاصة كان تسدد الزيادة بأحدى العملات الارتكازية (الاسترليني أو الدولار مثلا) أو بعملة أخرى يتفق عليها الطرفان . أما المديونية في الحدود المتفق عليها فإنها عادة ، تسوى عن طريق تحويلها الى قروض يتفق على شروطها من حيث آجال السداد والاقساط والفوائد .

(١) يتعود على الحى : مشكلة المشاكل الجنيه والدولار (١) ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، العدد ٨١٧ ، ٦ سبتمبر ١٩٨٤ ، من ٤١ - ٤٢ .

فالاتفاقيات الثنائية تؤيد امكانيات التمويل الخارجى بما تتيحه من تسهيلات تقابلها البنوك المركزية للدول اطراف الاتفاق . ولقد كان اول اتفاق عقده مصر مع فرنسا فى يونيو ١٩٤٨ ، ثم بدأ للتوسيع فى عقد اتفاقيات للتجارة والدفع الثنائية منذ عام ١٩٥٣ .

٢٠١٠٢٠٦ - حسابات التصدير : ١٩٤٩ - ١٩٥٥ :

وتنحصر فكرة هذه الحسابات فى ان يقبل موردون اجانب التصدير الى مصر مقابل فتح حسابات غير مقيمة لهم فى البنوك المصرية بجنيهات مصرية قابلة للتحويل ، ولكنه ليس تحويلا مطلقا وانما يرتهن بتسديد قيمة صادرات مصرية الى الخارج مما يعنى ان المصدر الاجنبى الى مصر يستطيع استخدام حسابات غير المقيم فى تصدير قيمة ما يستورده هو بنفسه من مصر ، او يبيع بعض او كل رصيده الى مستورد آخر يرغب فى شراء سلع وخدمات مصرية . وكانت قيمة الجنيه فى حسابات التصدير تتحدد (سواء عند انشاء الحسابات او عند السحب منها) وفقا لظروف العرض والطلب فى الاسواق العالمية وفى الاسواق المصرية ، وقد استخدمت مصر فكره حسابات التصدير خلال هذه الفترة للتغلب من جهة على عكس امكانية استخدام رصيدها الاسترلينى فى تمويل عمليات خارج منظمة الاسترلينى (بموجب الاتفاق الذى عقده مع انجلترا سنة ١٩٤٨ ، ومن جهة اخرى للتغلب على قصور مواردها من العملات الصعبة بصفة عامة .

٢٠١٠٢٠٦ : حسابات حق الاستيراد (فبراير ١٩٥٣ - ١٩٥٥) :

يعتبر هذا النظام وليد الظروف الاقتصادية التى سادت البلاد فى تلك الفترة ، فقد ترتب على تقلب اسعار القطن بشدة خلال وبعد الحرب الكورية سنة ١٩٥٤ ، وما سببه ذلك من مشاكل فى ميزان المدفوعات المصرى ، ان اتخضت السلطات اجراءات مشددة للحد من التضخم وتطبيق سياسة مالية انكماشية ، فاضضمت جميع عمليات الاستيراد للتراخيص ، واتجهت الدولة الى تشجيع الصادرات عمومها والتميز بوجه خاص .

وقد توخى الدولة من الاخذ بنظام حسابات حق الاستيراد تحقيق هدفين اساسيين اولهما تشجيع الصادرات المصرية ، وثانيهما نقل مركز الثقل للتعامل فى البعنه المصرى من الاسواق الخارجية (حيث لا قبل للسلطات المصرية بالرقابة عليها) الى السوق المصرية حيث تستطيع الرقابة والتأثير من اجل المحافظة على

لجنة الجنية والتخفيف من حق الاستيراد في السماح للمصريين الذين يستوردون كمية صادراتهم بالكامل بالعملة الحرة ، وباحتفاظ في حساباتهم لدى البنوك بنسبة معينة من حصيل صادراتهم (في حدود ٧٥٪ وقد وصلت هذه النسبة الى ١٠٠٪ اذا كانت الصادرات من غزل القطن ومنسوجاته) في صورة عملات حرة على أن يستخدمونها في الاستيراد بأنفسهم أو يبيعونها لغيرهم من المستوردين مقابل علاوة معينة ، خلال مدة معينة تراوحت بين ثلاثة وستة شهور ، وقد بدأ في إلغاء هذا النظام تحت ضغط انجلترا التي طلبت في أثناء مفاوضات سنة ١٩٥٥ ، (بشأن تسوية الأرصدة الاسترلينية المجمدة) الفائه بدعوى أنه يتضمن تمييزاً ضد صادراتها التي تصدر (برفع أسعارها نسبياً) فكان أن تقرر وقف العمل بحسابات حق الاستيراد بالنسبة للاسترليني والمشارك الألماني في سبتمبر ١٩٥٥ ، ثم بعد حوالي شهر أوقف العمل بالنسبة للدولار .

٢٠٦.١٠٠ : نظام العلاوات : ١٩٥٦-١٩٥٧ :

لا شك أن نظام حسابات التصدير وحق الاستيراد قد تضمنت خلق نوع من العلاوات الفعلية تضاف الى سعر الصرف الرسمي فتخلق بذلك تعددا في أسعار الصرف. ومن واقع تجزية السلطات المصرية خلال فترة تطبيق حسابات حق الاستيراد ارتأت هذه السلطات ضرورة السيطرة على نسبة العلاوات الفعلية التي انطوى عليها التعامل في حسابات حق الاستيراد ، ومن ثم وافقت على السماح للبنوك بالتدخل بعمليات بيع العملات الأجنبية مع تحديد نسبة العلاوة التي تقتضيها تلك البنوك على التحويلات بالعملات الأجنبية . وقد ظلت سياسة العلاوات غير واضحة المعالم الى أن أعيد العمل بنظام حسابات التصدير مع تطبيقه بطريقة أشمل . وهنالك السلطات التنفيذية أنه ليس من المرغوب فيه أن تظل العلاوة في هذه الحسابات خاضعة للظروف الخارجية ، فتقرر في ميزانية سنة ١٩٥٨ أن يقوم البنك الأهلي المصري (وكان يؤدي وظيفة البنك المركزي آنذاك) ببيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بعلاوة سميت بعلاوة التصدير ووضعت لتقلب هذه العلاوة حدوداً تتراوح داخل نسبة ٣٠٪ ويتدخل البنك بعمليات البيع والشراء كلما لاح له ظروف عرض وطلب العملات المعنية سوف تدفع بأسعارها خارج تلك الحدود ، وقد أدى تقرير تلك العلاوة الى عزوف المتعاملين في حسابات التصدير عنها نظراً لأن المستوردين في مصر لم يعد لديهم حافز للجوء الى هذه الحسابات في الوقت الذي يمكنهم فيه الحصول على العملات الأجنبية التي يحتاجونها بعلاوة محدودة من البنوك بضقة زمنية ، وتعلمهم أوقف العمل بنظام حسابات التصدير بعد فترة قصيرة من العودة الرسمية للأخذ بها .

خلاصة القول أن المرحلة الأولى من تطور سياسة أسعار الصرف في مصر (١٩٤٧-١٩٥٧) قد أسفرت عن تعدد في أسعار الصرف بواقع ثلاثة أسعار صرف على الأقل في كل سنة من سنوات هذه المرحلة أما عن أسعار الصرف التي شهدتها هذه المرحلة تصنف معترفة بها رسمياً ، فقد كانت أربعة :

● الجنيه المصري بسعر التعادل والذي تحدد بانضمام مصر لصندوق النقد الدولي سنة ١٩٤٦ بـ ٤١٢٣ دولار ثم خفض سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨٧ دولار أمريكي ، ويطبق في أغلب اتفاقيات التجارة والدفع وبعض المنسوعات كالسياحة والهجرة .

● الجنيه بسعر صرف اتفاقي ويسرى في اتفاقيات التجارة والدفع ويكاد يكون في حدود سعر التعادل ، ولكن لو أدخلنا في الاعتبار سعر الفائدة الذي يطبق على الأرصدة المدونة في هذه الاتفاقيات يمكن القول بأنها تضمنت أسعار آجلة للصرف تختلف عن سعر التعادل .

● جنيه التصدير وهو نشأ من تطبيق حسابات التصدير ، وهو قابل للتحويل ويتغير سعر صرفه طبقاً لتغيرات العرض والطلب وطبقاً للعلاقة بين الواردات والمصادر التي تنموي مدفوعاتها وفقاً لهذا النظام .

● جنيه حق الاستيراد ، وهو جنيه حر داخل مصر وامتد العمل به ليشمل معظم الصادرات ، وقد اختلف سعر صرف الجنيه في هذه الحسابات من عملة لأخرى باختلاف نسبة العلاوة فيما بينها ، فبينما تراوحت نسبة العلاوة للاستيرالي من ٣٥٪ تراوحت العلاوة للدولار من ١١٪ إلى ١٢٪ .

٢٠٢٠٦. المرحلة الثانية : ١٩٥٧-١٩٦١ :

وفي هذه المرحلة استمرت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وزادت حدتها بتجمد أرصدة مصر من العملات الحرة بعد تأمين قناة السويس ، وما تبع ذلك من حرب السويس وفرض حصار اقتصادي على مصر . ولقد أدى ذلك مع الإصرار على متابعة عملية التنمية في مصر إلى التغيير في اتجاهات التوزيع الجغرافي لتجاره مصر الخارجية بحيث تزايدت الأهمية النسبية للمعاملات التجارية مع الدول الاشتراكية ، وعلى الرغم مما أبدته هذه الدول من تعاون مع مصر في سبيل تنميتها إلا أن حقيقة استمرار النصيب الأكبر من الواردات المصرية حكراً على أسواق الدول الغربية قد تضافر أثره مع توجيه نصيب متزايد من الصادرات المصرية إلى أسواق

وفيما يلي عرضاً موجزاً لهذه الإجراءات الأربعة :

ووضعت أول ميزانية للنقد الأجنبي في سنة ١٩٥٧ وكان تخصيص حصص النقد الأجنبي يتم كل ثلاثة شهور حسب مستوى حصيلة الصادرات في الفترة السابقة واقتصر هذا التخصيص على واردات وزارة التموين والأدوية ، ثم تدرج الأمر الى تخصيص حصة شاملة لواردات المواد الخام وتطور العمل بالميزانيه النقدية لتكون سنوية اعتباراً من عام ١٩٦٠ وتمشيا مع أول خطة للتنمية .

وكان ذلك استمراراً للاتجاه الذي بدأ في الفترة السابقة ولمواجهة
مشاكل ندرة العملات الصعبة ، وقد تركزت تلك الاتفاقيات مع البلاد الاشتراكية
بصفة خاصة .

نتيجة لعدم كفاية موارد مصر للذاتية من العملات الأجنبية ولا استثمار العجز في الميزان التجارى وضرورة توفير التمويل الخارجى للتنمية الاقتصادية ، لجأت مصر الى الاقتراض من العالم الخارجى . أسد هذه الشفرة ، وعلى الرغم من أن هذه الفترة شهدت بداية الاعتماد على القروض الأجنبية لتمويل احتياجات أساسية إلا أنه يحدث توسع في عقد هذه القروض بما يهدد الاستقلال الوطنى أو يقلص من دور الجهد الوطنى في تمويل التنمية وتحمل أعبائها .

أعلنت الحكومة في سبتمبر ١٩٥٩ ، نظاما للملاوات على الصناعات ورعاياها على الواردات وأذلك على النحو التالي :

● يدفع عن الواردات المنظورة وغير المنظورة بهما يواقع ٢٧.٥٪ ويستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام .

● تمتنع حصيلة صادرات السلع المصنوعة بعلاوة بنسبة ١٧.٥٪ ويستثنى من ذلك صادرات الاسمنت والمنسوجات .

● تمتنع صادرات القطن والبصل علاوة متغيرة يتم تعديلها دوريا وفقا لظروف السوق العالمية (يتراوح معدل هذه العلاوة بين ٢٥٪ و ٣٠٪) .

● ولما كانت الاسعار العالمية للأرز والاسمنت والبتروول تزيد كثيرا عن اسعارها المحلية فقد أخضعت الحكومة صادرات هذه السلع الضريبة لرسم صادر بتغير معدلها بتغير اسعار هذه السلع في السوق العالمية .

وفي اواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة الى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر منح المتحصلات بالعملات الأجنبية علاوة محددة قدرها ٢٠٪ بغض النظر عن نوع العملة ، وكذلك تقرر تحصيل رسم موحد على التحويلات الى الخارج قدره ٢٠٪ كما تقرر رد نصف العلاوة المحصلة على المدفوعات الى الخارج اذا تمت بغرض استيراد سلع تموينية أو مواد خام أو سلع استثمارية . أما عن السلع التي تزيد اسعارها في الخارج عن اسعارها في الداخل فرأى الا يزيد رسم الصادر الذي يفرض عليها عن ٢٠٪ من قيمتها .

٣٠٢٠٦ - المرحلة الثالثة : ١٩٦٢-١٩٧٣ (١)

وفي اواخر عام ١٩٦١ سعت الدولة الى توحيد وتبسيط نظام العلاوات ، فتقرر الجنيه ، وذلك لتزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تدهور محصولي القطن والأرز في السنوات الاولى من هذه الفترة ، وكذلك بدء تنفيذ الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوسع في الانفاق الحكومي وفي استيراد الآلات والمعدات اللازمة لمشروعات التنمية ، بالإضافة الى استنزاف احتياجات مصر من النقد الأجنبي في دفع تعويضات قذاة السويس وتعويضات الرعاية للأجانب عن ممتلكاتهم الموقومة والمصادرة والتعويضات التي دفعت للحكومة السودانية بسبب انشاء السد العالي فضلا عما تكبدته مصر من نفقات في حرب اليمن .

(٢) محمود عبد الحى ، مشكلة الميزان الجنيى والدولار (٢) « مجلة الامرام الاقتصادى » ، المجلد

٨١٨ ، ١٧ سبتمبر ١٩٨٤ من ٢٤ ، ٣٥ .

٢٠٣.٢.٥ - توحيد أسعار الصرف وبرنامج التثبيت في مايو ١٩٦٢ :

وفي سبيل تغطية هذا العجز لجأت مصر الى صندوق النقد الدولي للاقتراض منه وكان لابد من الانصياع لحد أدنى من الشروط التي يفرضها وهو ما تضمنه برنامج التثبيت احدهما في عام ١٩٦٢ ، والآخر في عام ١٩٦٤ .

أما عن برنامج التثبيت الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٢ فقد تم بمقتضاه حصولها على تمويل من الصندوق قدره ٤٢٥ مليون دولار ، والتزمت مقابل ذلك ببرنامج للتثبيت أهم معالمه رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة وعدم التوسع في الائتمان المصرفي والحد من سياسة التمويل بالعجز ورفع نسبة الاحتياطي للبنوك التجارية وتحديد سعر صرف واقعي للجنيه بحيث أصبح ٢٣ دولار ويسرى على كافة المعاملات باستثناء رسوم المرور في قناة السويس ومرتبات المبعوثين في الخارج . وهكذا سُلِّمت بتخفيض سعر الصرف رسميا بحوالى ٢٠٪ .

٢٠٣.٢.٦ - برنامج التثبيت الثاني ١٩٦٤ :

وبجاءت بنصر مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٤ فحصلت على قسط من الائتمان في حدود ٤٠ مليون دولار يمكن زيادتها لتدعيم برنامج التثبيت بقروض إضافية ضمن قسط مصر ببرنامجا ثانيا للتثبيت فاعيد تقييم الذهب الموجود كغطاء لاصدار البنوك المصرى على أساس ان الجنيه يعادل ٢٣ دولار امريكى ، ومعنى ذلك ان المحتوى الذهبى للجنيه قد خفض الى ٢.٤٤ جراما من الذهب الخالص .

٢٠٣.٢.٦ - التيسيرات النقدية : ١٩٦٨ - ١٩٧٣ :

من أجل تشجيع تدفق مدخرات المواطنين المصريين العاملين بالخارج لجأت الحكومة اعتبارا من عام ١٩٦٨ الى منح علاوة نسبتها ٣٥٪ على التحويلات بالعملة الأجنبية الى مصر ثم امتد منح هذه العلاوة ليشمل في سنة ١٩٧١ ، حصيلة الخدمات الفندقية والسياحية واعتبارا من مايو سنة ١٩٧٢ تم رفع العلاوة على التحويلات بالعملة الأجنبية الى ٥٠٪ مع اتساع نطاق التطبيق فيما اطلق عليه نظام الأسعار التشجيعية ، وقد اتخذت في هذه الفترة عدة قرارات تمثل تحولا هاما في سياسة الرقابة على النقد في مصر فسمح للمواطنين الذين يحصلون على إيرادات بالعملة الأجنبية بفتح حسابات بهذه العملات ويمكن استخدامها في تمويل واردات أجنبية بالعملة الحرة سواء تمت هذه الواردات لحسابهم مباشرة أو لحساب الغير ، ومعنى ذلك انه أصبح في مقدور أصحاب هذه الازمعة الحصول على علاوة فعلية فاقت العلاوات التشجيعية التي تمر بها البنوك . وكان من أهم أسباب

ذلك العودة إلى الأخذ بما يعرف بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة اعتباراً من صدور القرار رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٦٨ .

والواقع أن الفترة التي نحن بصددتها (١٩٦٨-١٩٧٣) قد شهدت تشعب وتعدد القرارات التي تستهدف زيادة التيسيرات النقدية بهدف التغلب على ندرة العملات الأجنبية وقد انتهى الأمر بالإعلان عن نظام شامل لتوحيد علاوات الصرف ، وتبطل ذلك في إنشاء السوق الموازية للنقد في سبتمبر ١٩٧٣ .

٢٠٦.٤ - المرحلة الرابعة : ١٩٧٣-١٩٧٨ (٣) :

واكبت هذه المرحلة بداية التفكير في الأخذ بما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي وقد اقتضى التمهيد لهذه السياسة انتهاج سياسة للصرف الأجنبي تكون أكثر ملائمة لها ، ورأى القائمون على الشؤون الاقتصادية في ذلك الوقت أن ذلك يتحقق بعدد من الإجراءات منها إنشاء السوق الموازية للنقد عام ١٩٧٣ ثم تطويرها وإصدار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي ، وشتمت هذه المرحلة أيضاً اتفاقية أخرى مع صندوق النقد الدولي ترتب عليها برنامجها جديداً للتثبيت . وفيما يلي عرضاً موجزاً للملامح الرئيسية لهذه التطورات:

٢٠٦.٤ - إنشاء السوق الموازية للنقد :

وقد هدفت الحكومة من وراء إنشاء هذه السوق إلى القضاء على فوضى تعدد علاوات الصرف وتحريك الأساس الذي تحتسب عليه الأسعار التشجيعية بحيث يصبح أكثر واقعية ، فضلاً عن رغبتها في وضع نظام شامل لاجتذاب مدخولات المصريين العاملين في الخارج بالعملات الحرة وتتلخص فكرة هذه السوق في إخضاع متحصلات (موارد) ومدفوعات (استخدمات) معينة لأسعار صرف تشجيعية تحسب على أساس قائمة أسعار الصرف اليومية التي يعلنها البنك المركزي (مستنداً في ذلك إلى التغيرات التي تطرأ في أسواق الصرف الدولية) مضافاً إليها علاوة تشجيعية قدرها ٥٠٪ في حالة الشراء و ٥٥٪ في حالة البيع ، على أن يتم التعامل في هذه السوق عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزي .

وقد صدر القرار ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ والخاص بإنشاء هذه السوق ليحدد مواردها بمدخرات وتحويلات المصريين العاملين في الخارج ، السياحة ، حصيلة الصادرات السلعية غير التقليدية ، تحويلات مواطني الدول العربية لأغراض مختلفة فضلاً عن

(٣) محمود عبد الحى ، المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٣٨ .

القانون . وجدير بالذكر أنه نص على إلغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والذي ظل مهيمنا على شئون الرقابة على النقد الأجنبي ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن.

٤٠٤٠٢٠٦ . برنامج التثبيت الجديد لسنة ١٩٧٨ :

دخلت مصر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على التسهيلات الائتمانية فتم الاتفاق في يونيو ١٩٧٨ على برنامج للتثبيت الاقتصادي مدته ثلاث سنوات ويستهدف علاج الاختلال في ميزان العمليات الجارية . ويتدرج هذا البرنامج تحت نوع جديد من التسهيلات الموسعة أو الممتدة Extended Facility وبموجب الاتفاق المذكور تحصل مصر على ٦٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة خلال السنوات الثلاثة أي ما يعادل ٧٢٠ مليون دولار (٤) خصص منها ١٢٠ مليون دولار للعام الأول ، وتشمل الاتفاقية ضرورة أن تقوم مصر بإصلاحات هيكلية واجراء سياسات تطبيقية ، ولكن يلاحظ أن كلا الأمرين أمليا على السوق للمساائل النقدية والمالية .

٥٠٢٠٦ . المرحلة الخامسة : ١٩٧٩ — حتى الآن

ويمكن توضيح أهم ملامح هذه المرحلة فيما يلي :

١٠٥٠٢٠٦ — أول يناير ١٩٧٩ : تم توحيد الأسعار الرسمية والتشجيعية للعملة الأجنبية بحيث يتم تطبيق الأسعار التشجيعية على جميع العمليات والحسابات باستثناء تلك المتعلقة باتفاقيات الدفع الثنائية التي ترتبط بها مصر مع الدول غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي وكذا العمليات المتعلقة بتصنيف أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية مع دول أعضاء في الصندوق التي ينتهي العمل بها قبل يناير ١٩٧٩ ، وقد حدد سعر صرف الدولار الأمريكي (٧٠ قرشا) وحددت أسعار صرف العملات الأجنبية من واقع علاقتها بالدولار وفقا للأساس الذي احتسب عليه سعر صرف الدولار .

٢٠٥٠٢٠٦ . يوليو ١٩٨١ : قامت الحكومة بإعادة النظر في سعر التحويل للدولار فأصبح ٨٤ قرشا، وبذلك تم تخفيض رسمي لسعر الجنيه المصري بنسبة ٢٠٪ بالقياس الى السعر الرسمي المعلن عام ١٩٧٩ (٥) ونتيجة لزيادة الطلب على الدولار في السوق

(٤) بواقع ١٢٢ دولار لكل وحدة حقوق سحب خاصة في ذلك التاريخ .

(٥) بنك مصر ، دور سياسة سعر الصرف في إدارة ميزان المدفوعات في مصر ، الفشرة الاقتصادية ،

العدد الأول السنة الثامنة والعشرون ، ١٩٨٤ ص ٢٤ ، ١٥ .

- 21. -

صرف مستقر لكنه وزن وقابل للتحريك طبقا لمقومات العرض والطلب واحتياجات السوق الفعلية بعيدا عن عمليات المضاربة والوسطاء .

ان مضمون القرارات الأخيرة ببساطة يتلخص في الآتى :

— تشكل لجنة لتحديد العلاوة التى تضاف الى سعر الصرف التشجيعى المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة ، برئاسة محافظ البنك المركزى وعضوية وكيلى وزاره الاقتصاد لشئون الموازنة النقدية ولشئون الرقابة على النقد وعضوية المديرين المسئولين عن العمليات الخارجية ببنوك القطاع العام التجارية الاربعة وعضوية اربعة من المشرفين على العمليات الخارجية ببنوك القطاع المصرفى الخاص بالتناوب .

— تتولى هذه اللجنة تحديد العلاوة المتغيرة التى تضاف الى سعر الصرف التشجيعى المعلن لدى مجمع البنوك المعتمدة بحيث تكون هذه العلاوة قابلة لتغيير نسبتها طبقا لمقتضيات العرض والطلب (علاوة مرنة) بدلا من العلاوة الثابتة التى كانت مطبقة قبل تاريخ صدور القرارات الجديدة — (وكانت تسمى علاوة تدبير عملة) وكان اول تحديد لهذه العلاوة بتاريخ ١٩٨٥/١/٦ بنسبة ٤٩٨ على السعر التشجيعى .

— تتخذ العلاقة الجديدة بين الجنيه المصرى والدولار أساسا لتحديد أسعار صرف باقى العملات الحرة ومتضمنة العلاوة الجديدة طبقا لأسعار صرف هذه العملات بالدولار فى سوق النقد العالمية ، كما كان متبعاً من قبل .

— كل ما هنالك أن قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ انصبت على مرونة العلاوة بما يتمشى والأسعار الحقيقية لأسعار صرف العملات ازاء الجنيه المصرى .

— يتم تحديد نسبة العلاوة يوميا فى أيام العمل الرسمية فى الجهاز المصرفى خلال أيام الاسبوع فيما عدا يومى الجمعة والسبت .

— تطبق أسعار الصرف المعلنة المتغيرة فى جميع التدفقات التالية :

● تحويلات مدخرات المواطنين العاملين بالخارج المتنازل عنها للجهاز المصرفى .

● حصىلة تصرف السياح بالنقد الاجنبى التى فى حوزتهم فيما يزيد على ١٥٠ دولارا والتى يتنازل السائح عنها الى الجهاز المصرفى الوطنى

بالسعر التشجيعى الرسمى شبة الثابت الذى يعلنه البنك المركزى ولكن بدون العلاوة أى بسعر ٨٣ قرشا للدولار .

● حصيلة الـ ٥٠٪ التى يلتزم المصدرون بتوريدها من حصيلة تصدير خمس سلع حددتها القرارات الوزارية وهى البصل والثوم والبطاطس والبرتقال والفول السودانى . ويحق للمصدرين الحصول على مقابل حصيلة النقد الأجنبى بالسعر الجديد المرن . . علما بأن المصدرين حرية التصرف فى نسبة الـ ٥٠٪ الأخرى من الحصيلة اما بالتنازل مقابل سعر الصرف الجديد المرن أو بالاحتفاظ بها لاستيراد مستلزمات يحتاج اليها نشاط التصدير ومنها السفر الى الخارج أو فى ايداعها أو التنازل عنها وهو الحساب الحر الوحيد الذى يمكن استغلاله لاستيراد احتياجات المصدرين للمباشرة .

● حصيلة تصدير باقى السلع غير التقليدية ، وبالكامل التى يحق للمصدر التنازل عنها بالسعر المرن الجديد أو الاحتفاظ بها كوديعة فى حسابه ويتصرف بها كيفما شاء .

● جميع الحسابات الجارية أو المودعة بالعملات الحرة فى البنوك إذا رغب صاحبها التنازل عنها لأحد البنوك .

● أية مبالغ نقدية حرة فى حيازة المواطنين خارجة عن الحسابات المصرفية ويرغب صاحبها فى التنازل عنها للجهاز المصرفى .

● أية مبالغ محولة من حساب حر آخر بالنقد الأجنبى .

● أية مبالغ محولة من حساب حر بالجنيه المصرى مقابل عملة حرة .

● مرتبات العاملين فى شركات الاستثمار ومرتببات العاملين فى الهيئات الأجنبية فى مصر .

٣٠٦ . أسباب انخفاض قيمة سعر الصرف للجنيه المصرى :

ويمكن تلخيص هذه الأسباب فى الآتى :

● ثغرات قانون النقد الذى بدأ العمل به سنة ١٩٧٦ وسمح بحيازة العملات

(٨) اسماعيل شليخ ، « معجزة انخفاض الجنيه المصرى » ، مجلة الاهرام الاقتصادية ، العدد ٦٨٧ ، ١٥ مارس ١٩٨٢ ، ص ٣٧ . - بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر » مرجع سابق ، ص ١٧ .

الأجنبية للأفراد مع تحريم التعامل بها للأفراد أو الهيئات غير المرخص لهم للتعامل بها .

● قانون الاستيراد عامة وحرية الاستيراد بدون تحويل عملة خاصة أدت الى تهافت التجار على العملات الأجنبية للاستيراد من الخارج .

● عجز الموازنة العامة للدولة ويسدد هذا العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفي وإصدار بنكنوت بدون زيادة مماثلة من السلع والخدمات ويؤدي ذلك بالتالى الى ارتفاع نسبة التضخم وهذا يؤثر بدوره فى انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

● العجز المتزايد والمستمر فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات وخاصة فى سنوات ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وارتفاع حجم الديون الخارجية .

● الوضع الراهن لمدينة بورسعيد كمطقة حرة والتي أصبحت مصدرا رئيسيا فى استيراد السلع الاستهلاكية الأمر الذى ساعدهم فى زيادة الطلب على الدولار .

● نظام الدعم وتسعير المنتجات بأقل من تكلفتها الذى يؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الواردات حيث أصبح ٨٠٪ من احتياجاتنا يأتى من الخارج .

● نظام بيع المنتجات المحلية والعقارات بالدولارات (نظام التصدير المحلى) ودفع مرتبات قطاع من العاملين بالنقد الأجنبى .

● تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار فى الداخل أدى الى الاقبال على شراء الدولار للحصول على سعر فائدة مرتفع .

● تزايد معدلات وسائل الدفع .

٤٠٦ آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصرى

من المعلوم لدينا أن تغير سعر الصرف يؤثر على ميزان المدفوعات ، وعلى مستوى الأسعار المحلية ، وعلى معدل التبادل الدولى ، وعلى توزيع الدخل القومى ، وعلى قدرة الاقتصاد القومى على جذب الاستثمارات الأجنبية وعلى عبء المديونية الخارجية .

وسوف نركز هنا على دراسة آثار سياسة تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات المصرى فقط نظرا للعلاقة التبادلية الوثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بمعنى أن ميزان المدفوعات يؤثر في سعر الصرف وسعر الصرف يؤثر في ميزان المدفوعات حيث أن الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة تقسوم بسعر الصرف المعلن للعملة المحلية تجاه العملات الأجنبية .

وقد ظهرت حديثا سياسة تخفيض سعر الصرف التى لجأت اليها بعض الدول لتحقيق الاستقرار النقدى داخليا وخارجيا لاصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات للدولة التى قامت بالتخفيض .

١٠٤٠٦ . شروط تحقيق الاثر الايجابى لسياسة تخفيض سعر الصرف فى ميزان المدفوعات يقوَّف على مجموعة معينة من الشروط . ومن هنا يصبح الحكم على مدى فاعلية هذه السياسة فى تحقيق هذا الهدف ، مرتبها بمدى توفر هذه الشروط فى حالة الاقتصاد المصرى (٩) .

وفيما يلى عرض لهذه الشروط :

● مرونة الجهاز الانتاجى للدولة التى قامت بتخفيض سعر صرف عملتها بحيث يستجيب للزيادة فى الطلب على صادراتها وترتفع بالتالى قيمة اجمالى الصادرات بحيث تفوق انخفاض قيمة العملة .

● أن يكون الطلب الخارجى على منتجات الدولة مرتا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها الى زيادة الطلب على منتجاتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر العملة فتكون النتيجة النهائية زيادة قيمة الصادرات الكلية عن ذى قبل .

● أن يكون طلب الدولة على الواردات الأجنبية مرنا بحيث يؤدى تخفيض سعر عملتها وارتفاع سعر العملات الأخرى الى الاحجام عن الواردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعر عملتها الوطنية وبذلك تنخفض قيمة الواردات .

(٩) انظر لمزيد من التفاصيل :

رهزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيات مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٢١٨ - ٢٢٢ .

● يجب السيطرة على الأسعار المحلية حيث ان تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة خارجيا واذا كانت مرونة الطلب على الواردات ضعيفة فان انخفاض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع أسعار الواردات.

● يجب التأكد قبل تطبيق سياسة تخفيض سعر الصرف من الكفاية الانتاجية للصادرات وقدرتها على منافسة المنتجات في السوق العالمي فاذا كانت الصادرات ليست على المستوى العالمي من الكفاية فان تخفيض سعر الصرف لن يؤتي ثماره في زيادة الصادرات .

٢٠٤٠٦ . اسباب الأثر السلبي لسياسة تخفيض سعر الصرف في الدول النامية في ميزان المدفوعات :

اذا ما طبقت سياسة تخفيض سعر الصرف في الدول النامية للتأثير في ميزان المدفوعات فنجد أن تأثيرها يكون سلبيا وذلك للأسباب التالية (١٠) :

● عدم مرونة الجهاز الانتاجي في تلك الدول وبالتالي تكون طاقتها الانتاجية محدودة وعلاوة على ذلك فهي تتخصص في انتاج وتصدير عدد محدود من السلع معظمها من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية أو المصنعة .

● عدم مرونة الطلب على الواردات الأجنبية في هذه الدول النامية حيث انها تعتمد في سد احتياجاتها الغذائية والاستهلاكية من الخارج وهنا نجد أن تخفيض سعر العملة يرفع من قيمة الواردات بنسبة أكبر من الزيادة في قيمة الصادرات . وان حققت الصادرات زيادة في الحجم .

● أن الأسعار في الدول النامية غير مستقرة وتعاني من الضغوط التضخمية بسبب انتهاء سياسة التمويل بالعجز في موازنة الدول والاعتماد على جزء كبير من تمويل هذا العجز على الاقتراض من الجهاز المصرفي الذي يعمل على مواجهته بإصدار المزيد من أوراق البنكنوت وهذا تنخفض القوة الشرائية للنقود بالداخل .

(١٠) بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف في إدارة ميزان المدفوعات في مصر » مرجع سابق ،

مما سبق يتضح لنا أن تخفيض سعر الصرف في الدولة النامية يؤدي إلى نتائج عكسية للأهداف المرجوة من التخفيض ، حيث تزيد المتحصلات من الصادرات بنسبة أقل من زيادة المدفوعات عن الواردات ، ويزيد العجز في موازين مدفوعاتها وتقل بالتالي مواردها من النقد الأجنبي وتزيد ديونها الخارجية وأعباء خدمة الدين وتنخفض تبعاً لذلك القيمة الفعلية لعملتها .

٣٠٤٠٦ . سياسة تخفيض سعر الصرف كعلاج للمعجز في ميزان المدفوعات المصري :
ومصر باعتبارها إحدى الدول النامية تتشابه ظروفها العامة مع ظروف هذه الدول النامية فأهم صادراتها يتمثل في البترول والسلع الزراعية كالقطن والأرز والحبوب وكذلك المنسوجات القطنية وعدد قليل من السلع المصنعة وهذه السلع فضلاً عن أسعار بقصها كالبترول يخضع في تحديده لتنظيمات دولية كما هو الحال بالنسبة لمنظمة الأوبك إلا أنها تتصف بضعف مرونة الطلب الأجنبي على منتجاتها بالإضافة إلى ضعف مرونة عرض إنتاجها المحلي الموجه للتصدير (١١) .

أما واردات مصر فنجد أن معظمها في شكل مواد غذائية وسلع وسيطة وسلع استثمارية وكلها تقريباً تتصف بضعف مرونة الطلب عليها . لذلك فعندما تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري فإن هذا لا يستتبعه زيادة كبيرة في الصادرات تقابل الزيادة في قيمة الواردات وهنا لابد من وجود سياسات اقتصادية ونقدية تضمن زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وفعلًا تم في السنوات الأخيرة تعديل مسار ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادي لتصبح سياسة بفرض الانتاج وليس الاستهلاك وذلك من أجل تعبئة الموارد المتاحة لزيادة وتحسين الانتاج وتشجيع الانتاج بفرض التصدير كذلك السياسات الخاصة بترشييد الاستيراد حيث اقتصر على السلع الضرورية للاستهلاك والانتاج ، وفرض رسوم مرتفعة على السلع الكمالية والسلع التي لها مثيل من الناتج المحلي ويكفي السوق ، كما أمكن السيطرة على مستوى الأسعار بالداخل وذلك بتخفيض نسبة الإصدار النقدي من ٤٦٪ عام ١٩٨٢/١٩٨١ إلى ٢٩٪ عام ١٩٨٣/٨٢ .

٥٠٦ . الحلول المقترحة لمشكلة سعر صرف الجنيه المصري :

وفي هذا البند نحاول عرض بعض المقترحات لمواجهة مشكلة سعر صرف الجنيه المصري ، بالإضافة إلى عرض بعض العوامل التي تساعد على تحسين سعر صرف الجنيه المصري :

(١١) المرجع السابق ، ص ١١ - ١٢ .

١٠٥٠٦ . انشاء سوق حرة للنقد الأجنبي :

يرى بعض الاقتصاديين أن يتم انشاء سوق حرة للنقد الأجنبي في إطار مجموعة من السياسات التي تهدف الى احداث تنمية حقيقية في الاقتصاد القومي وفي إطار من الضمانات يدعمها البنك المركزي وتتدخل للمحافظة على سعر صرف يتناسب مع الظروف الاقتصادية لها . وذلك بتحديد سعر واحد للدولار بالجنيه المصري وذلك نتيجة لتفاعل العرض والطلب عن طريق لجنة لدى البنك المركزي وتضم ممثلي البنوك التجارية وبعض البنوك المشتركة وممثلي وزارة الاقتصاد ويسمح بتقدير من المرونة في تحريك قيمة سعر الصرف . ويجب أن ترتبط هذه السوق بمجموعة من السياسات الاقتصادية من أهمها ضغط الواردات وتنشيط أكثر لجهاز الاسعار وحسم قضية الدعم لأن جوهر المشكلة هو أننا نستهلك أكثر من قدراتنا واستمرار ذلك يؤدي الى مزيد من التدهور في قيمة الجنيه المصري ويقتصر التعامل في هذه السوق على مجمع النقد الأجنبي للبنوك التجارية وموارد السوق السوداء للعمليات وهي مدخرات العاملين بالخارج وحصيلة إيرادات السياحة وحصيلة الصادرات غير المنظورة وفي الوقت نفسه لا تدخل كافة السلع الواردة للتعامل في إطار هذه السوق خشية ارتفاع الأسعار وإنما تقتصر على توفير عناصر الانتاج للشركات والقطاعين العام والخاص وباقي السلع الواردة بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ويتبقى للدولة موارد البترول وقناة السويس والصادرات التقليدية حتى يمكن تغطية احتياجاتها التموينية وغيرها والتي يمكن أن تحسب على أساس السعر الرسمي للصرف وفي هذه الحالة سوف تتمتع هذه السلع الاستراتيجية بسعر مخفض (١٢) .

ولانشاء السوق الحرة للنقد الأجنبي عدة معوقات منها (١٣) :

● يعتبر قانون تحريم التعامل بالنقد الأجنبي من المعوقات الأساسية لقيام هذه السوق على أن يتبعه تشريعات نقدية أخرى تعمل على حماية حقوق المتعاملين بالنقد الأجنبي وتمنحهم الثقة في النظام النقدي المصري .

● دراسة الهيكل الحالي لأسعار الفائدة في مصر حتى لا يقوم الأفراد بتحويل مدخراتهم من الجنيه المصري الى مدخرات بالعملة الأجنبية للاستفادة بفرق أسعار الفائدة .

(١٢) بنك مصر ، « دور سياسة سعر الصرف في ادارة ميزان المدفوعات في مصر » ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(١٣) بنك مصر ، « حول امكانية الوصول لسعر حقيقي للصرف الأجنبي في مصر » ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثامنة والعشرون والثالثة والعشرون ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ص ١١٧ ، ١١٨ .

● ضرورة العمل على استقرار التشريعات الاقتصادية والنقدية ومنع التضارب في اصدار القرارات لمنح الثقة لأصحاب المدخرات .

● الحد من التعامل بالسعر الرسمي للجنيه المصرى بشكل تدريجى على مراحل بعيّة الوصول الى سعر موحد للجنيه المصرى .

● أحياء وتنشيط سوق الأوراق المالية وتنظيم التعامل فيها بالنقد الأجنبى خاصة بعد اصدار سندات التنمية بالدولار الأمريكى وأسهم شركات استثمار المال الغربى والأجنبى بالدولار والاسترلينى مما يشجع على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

● عدم التركيز على الميزان التجارى وحده فى تحقيق موارد انصافية من الصرف بل يمكن تشجيع مدخرات المصريين العاملين بالخارج .

٢٠٥١٦ : انشاء السوق التجارية للنقد الأجنبى :

يرى البعض الآخر من الاقتصاديين ضرورة انشاء السوق التجارية للنقد الأجنبى ويستند هذا للرأى الى وجود السوق السوداء التى يسيطر عليها تجار العملة والسماسرة وتستحوذ على قدر كبير من الموارد النقدية . ولا بد من تنظيم هذه السوق ووضع الضوابط المنظمة لها واعطائها الصفة القانونية لتصبح سوق تجارية للنقد وهذا يستدعى اتباع عدة اجراءات (١٤) :

● دمج السوق الموازية ونظام الاستيراد بتحويل عملة فى سوق نقدية تجارية يتحدد من خلالها سعر صرف مرن ويقوم بالتحديد لجنة مكونة من البنك المركزى وممثلى البنوك التجارية ويجتمع ممثلو البنوك يوميا برئاسة مندوب البنك المركزى حيث يقومون بعرض مراكزهم التى تستلزم اجراء عمليات شراء أو بيع وذلك من واقع المعاملات خلال الـ ٢٤ ساعة المتبقية وعلى ضوء ذلك يقترح سعر للصرف فاذا كان العرض من النقد الأجنبى اقل من الطلب اقترح سعر أعلى للدولار وهكذا حتى يتوازن سعر الصرف . ومهمة البنك المركزى هنا التدخل بالشراء أو البيع للعملة الأجنبية حتى لا تهتز قيمة الجنيه المصرى .

(١٤) بنك مصر ، دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى مصر ، مرجع سابق ص

● يجب اصدار قانون يبيع لاي شخص طبيعي أو معنوي أن يتعامل بالنقد الأجنبي بدون مساعلة .

● رفع كفاءة القيود على التعامل بالنقد الأجنبي بالنسبة للعمليات الجارية بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين .

● التدرج في تخفيض حجم التعامل بالعملات الأجنبية على أساس السعر الرسمي .

● انشاء صندوق للموازنة لدى البنك المركزي لتحديد مهمته في بيع أو شراء العملات لتحقيق التوازن بين عرض وطلب العملات الأجنبية بهدف تدعيم الجنيه المصرى ويمول هذا الصندوق من صندوق النقد الدولى .

● السماح لرأس المال الأجنبي بالدخول والخروج من البلاد على أساس سعر السوق الحر دون أى تدخل .

ويستند معارضو قيام السوق التجارية للاعتبارات التالية (١٥) :

●● أنه ليس من المتصور حالياً الا يخضع قطاع بذاته من المدفوعات الى الخارج لاي تنظيم الا اذا كانت هذه المدفوعات من اوعينة خاصة (كحسابات بالعملات الأجنبية) أما اذا كانت من أرصدة تحوزها البنوك لحسابها فان الأمر يتطلب تنسيقاً على مستوى الجهاز المصرفى بين ما لديه من أرصدة نقدية والطلب عليها ، يتطلب من ناحية أخرى نوع من الضوابط بخلاف الضابط السعرى الناتج عن تحريك سعر الصرف حتى تتوفر فرص متكافئة فى استخدام العملات الأجنبية بشكل رشيد .

●● ان السماح بحرية تدفق رؤوس الاموال عن طريق السوق التجارية دون ضوابط يشجع تغليب اغراض المضاربة على حساب تمويل فرص الاستثمار المدروسة المنتجة بما يؤدي الى تعرض الاقتصاد القومى لهزات عنيفة .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

٢٠٥٦م - عوامل تحسين سعر صرف الجنيه المصري :

ولتحسين سعر الصرف للجنيه المصري لابد من توافر عدة عوامل منها ما يلي (١٦) :

١ - تحسين موقف ميزان المدفوعات والحد من العجز المتزايد في الميزان التجاري وذلك يوضع استراتيجية جديدة للتجارة الخارجية وذلك للعمل على تنمية الصادرات المصرية وإزالة جميع العوائق التي تحد من القدرة التنافسية لمنتجاتنا في الأسواق العالمية .

٢ - رفع كفاءة التشغيل مما يقلل من نسبة الفاقد والعمل على الاستخدام الأمثل لمستلزمات الإنتاج والخامات المستوردة . . وكذا رفع الكفاءة الإدارية والفنية والاقتصادية للقطاع العام الذي يمثل انتاجه الجزء الأكبر من الانتاج الصناعي .

٣ - تشجيع جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج مع زيادة تدفقها من خلال قنواتها الرسمية ، عن طريق البنوك المعتمدة ، مع قيام الدولة بتوفير فرص الاستثمار المناسبة والتي تتفق وطبيعة المستثمر المصري في الخارج .

٤ - إصلاح الهيكلي الحالي لأسعار الفائدة في مصر وتقييم فاعلية سياسة الفتح التدريجي لسعر الفائدة في الحد من تحويل المدخرات من الجنيه المصري الى مدخرات بالعملة الأجنبية .

٥ - العمل على تنمية موارد السياحة وذلك بوضع سياسة سياحية شاملة لمصر نظوية الحديث .

٦ - ضرورة إلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة . فقد أدى هذا النظام الى امتصاص الجانب الأكبر من مدخرات المصريين العاملين بالخارج وتحويلها عن مسارها المطلوب ، وهو النظام المصرفي ، واستخدامها في زيادة الواردات من السلع الكمالية والترفيه .

٧ - الاهتمام بتنشيط سوق الأوراق المالية . حيث من الملاحظ أنه رغم وجود فرص مناسبة لاستثمار الأموال العربية والأجنبية وللمصريين العاملين بالخارج إلا أن

(١٦) اسماعيل شلبي ، « معجزة انخفاض الجنيه المصري » ، مرجع سابق ص ٢٧ ، ٢٨ .

صعوبة تداول وسيولة هذه الأموال في ظل غياب بورصة أوراق مالية نشطة قد صرف الكثير من المدخرين عن استثمار أموالهم في الأوراق المالية ، ولا يأتي ذلك بالنسبة للسوق إلا بعد إزالة جميع المعوقات القانونية والادارية المختلفة والتي تحول دون نشاطها .

٨ - ضرورة اتخاذ خطوة ايجابية تجاه ربط سعر الجنيه المصرى حيث يتم في الوقت الراهن تثبيت سعر الدولار . ويتم تعديل الأسعار على أساس أسعار صرف العملات الأخرى حيث أن سعر الصرف الآن هو عبارة عن سعر الصرف التشجيعى مضاف اليه علاوة مرنة (متغيرة) طبقا لمقتضيات العرض والطلب . ولا يزال هذا النظام تحت الاختبار .

الفصل السابع

مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى

١٠٧ - تمهيد :

يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاد ما ، الى حد كبير على مدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية ، أى على مدى قدرة هذا الاقتصاد على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تستهدفها الخطة ومن المعلوم لدينا ان مصادر تمويل التنمية تنقسم بصفة عامة الى مصدرين رئيسيين : **المصدر الأول** ، هو المدخرات المحلية التى تتحقق فى الاقتصاد القومى ، وتتمثل فى مدخرات قطاع الأعمال ، ومدخرات القطاع الحكومى ، ثم مدخرات القطاع العائلى . أما **المصدر الثانى** فهو الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها ، مثل القروض الحكومية الثنائية ، والقروض المتعددة الأطراف ، والقروض الخاصة التجارية القصيرة الأجل ، واستثمارات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المباشرة . ولاشك انه توجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجى . فكلما كان مستوى الادخار المحلى ضئيلاً بالقياس الى مستوى الاستثمارات المطلوبة ، فكلما زادت الحاجة الى التمويل الخارجى .

وباعتبار الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجى من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية المصرية فى السنوات الأخيرة . وقد تمثل ذلك فى الأحجام الضخمة من القروض التى حصلت عليها مصر من مختلف المصادر ، بالإضافة الى التطلع الواضح الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بالاستثمار داخل الاقتصاد القومى . وسوف تركز الدراسة على القروض باعتبارها تمثل الديون الخارجية وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية :

— التاء الضوء على التطور الذى طرأ على ديون مصر الخارجية والعوامل الكامنة وراء هذا التطور ، والآثار الناجمة عن ذلك .

— معرفة النتائج المحتملة التى ستتحقق عن استمرار نمط المديونية الحالى على وضعه دون تغيير ، وبخاصة تأثير هذه النتائج على مسار التقدم الاقتصادى

والاجتماعى لمصر فى استمرار أزمة الكساد التضخمى والمحاولات التى تبذلها
الرأسمالية العالمية للخروج من تلك الأزمة .
— معرفة التحديات التى يتعين على الاقتصاد المصرى أن يواجهها بقوة فى المرحلة
القادمة حتى يمكن التخفيف من حدة مشكلة الديون الخارجية .

٢٠٧ . — تطور حجم الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

يعكس الجدول رقم (٢١) الجوانب المختلفة للمديونية الخارجية للاقتصاد
المصرى خلال الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٨٢ / ٨١ ، وبإمعان النظر فى هذا الجدول ،
يتضح لنا مجموعة الملامح الأساسية التالية :

● **تزايد الديون الخارجية والمضمونة من قبل الحكومة المصرية من ١٦٤٠**
مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٣٧٢٠ مليون دولار فى عام ٨١ /
١٩٨٢ (١) . . ومعنى هذا أن حجم هذه الديون قد زاد خلال هذه الفترة
بنسبة ٧٣٧٪ وهذا بلا شك يمثل نمو سريع لحجم هذه الديون ،
وكنتيجة لذلك ارتفع متوسط نصيب المواطن المصرى من هذه الديون من
٥٨ دولار فى عام ١٩٧٠ الى ٦٨٤ دولار فى عام ٨١ / ١٩٨٢ .

(١) أن هذه التقديرات تقل عن الحجم الفعلى للديون الخارجية لمصر ، حيث تقتصر فقط على الديون
الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل ، فهى لا تشمل الديون الخارجية القصيرة الأجل . بالإضافة
إلى أنها لا تتضمن الالتزامات تجاه صندوق النقد الدولى . كما أنها تشير فقط إلى الديون
المدنية ، ولا تتضمن الديون العسكرية .

جدول رقم (٢١)

بعض المؤشرات الهامة عن ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢/٨١

نسبة الزيادة خلال الفترة	٨٢/٨١	١٩٧٠	المؤشرات الهامة	
٧٣٧		١٦٤٠	الديون الخارجية القائمة والمستخدمة بملايين الدولارات .	١
١٠٧٩	٦٨٤	٥٨	متوسط المديونية الخارجية لكل مواطن مصري بالدولار .	٢
٨٣	٤٤	٢٤	نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى (%) .	٣
٧٢٦	١٣١٣	١١٩	اجمالى الاحتياطيات الدولية بملايين الدولارات .	٤
١٠٠٣	٩٦	٩٧	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الديون الخارجية .	٥
٣٦٩	٢٦٠٣	٣٠١	اجمالى تدفق القروض الطويلة والمتوسطة الاجل بملايين الدولارات .	٦
٥٠٤	١٤٩١٣	٢٤٧	اقساط القروض المدفوعة بملايين الدولارات .	٧
٢٣٠٠	٩١٢	٢٨	مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية بملايين الدولارات .	٨
٥٦١	١٨٨٥	٢٨٥	اجمالى مدفوعات خدمة الدين (٧ + ٨)	٩
٤٣٨٧	٧١٧٩	١٦	التدفق الصافى للقروض (٦ - ٩)	١٠
			رصيد الحساب الجارى قبل دفع الفوائد على الديون بملايين الدولارات .	١١
٢٩١٨	٣٥٠١	٢٨٨	معدل خدمة الدين كنسبة من اجمالى الصادرات .	١٢
—	٤٠	١٠١٦		
			متوسط معدل النمو السنوى للصادرات للفترة ٧٠ - ٨٢/٨١ = ٢٤٤٪	١٣
			متوسط معدل النمو السنوى للواردات للفترة ٧٠ - ٨٢/٨١ = ٢٤٤٪	١٤

(X) حسبت هذه النسبة بمعرفة الباحث

المصادر بالنسبة لعام ١٩٧٠ على الوجه التالى :

● وفيما يتعلق بموقف الاحتياطيات الدولية التي تملكها مصر ، وهي تمثل صمام الأمن عند الضرورة في تعاملنا الخارجي ، والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية التي في حوزة السلطات النقدية ، فضلا عن موقفنا في صندوق النقد الدولي ، فإن هذه الاحتياطيات قد زادت من ١٥٩ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٣١٣ مليون دولار في عام ١٩٨٢/٨١ ، أي بنسبة زيادة ٧٢٦ ٪ خلال هذه الفترة . ولكن بالرغم من هذا النمو الملحوظ في هذه الاحتياطيات ، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الديون الخارجية القائمة قد انخفضت من ٩٧ ٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٩٦ ٪ في عام ١٩٨٢ / ٨١ بسبب نمو الديون بمعدل أكبر من ذلك المعدل الذي تمت به هذه الاحتياطيات ، ولا شك أن التدهور في هذه النسبة يعد من ضمن المؤشرات الهامة الدالة على تطور ثقل الديون الخارجية .

● ونتيجة للنمو الكبير الذي حدث في إجمالي الديون الخارجية ، فقد كان من الطبيعي ، والحال هذه ، أن يحدث تصاعد مقابل في أعباء هذه الديون مماثلة في المبالغ التي يتحملها الاقتصاد المصري ، سواء في شكل فوائد على

المؤشر رقم (١) محبوسة على الوجه التالي :

-- World Bank, Egypt, Economic Management in a period of Transition,
A. World Country Economic Report (Khalid Ikron Co-ordinating Author)
1980, p. 301.

المؤشرات أرقام (٢) ، (٤) ، (٦) ، (١٢) فنصدرها رمزي زكي ، تأثير التضخم العالي على مديونية مصر الخارجية ، نظرة على الماضي ورؤية للمستقبل ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ٢ للقاهرة ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٣٢٤ .

أما المصادر بالنسبة لعام ١٩٨٢/٨١ فهي على الوجه التالي :

المؤشرات أرقام (١) ، (٤) ، (١٢) فنصدرها :

البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون العدد الثاني ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٦ :

المؤشرات أرقام (٢) ، (٦) ، (٧) ، (٨) ، (١١) فنصدرها : رمزي ، الاقتصاد السياسي لديون مصر الخارجية ، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٣٥ . . . المؤشرات أرقام (١٣) ، (١٤) تحت أرقام المصاحرات واللوائح المختصة في حسابهما من محمد فخرى مكي ، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري (٥٢ - ١٩٧٦) ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ٧٨ ، ص ٣٤٧ . أما بالنسبة للفترة من ٧٠ حتى ١٩٧٦ . البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية مرجع سابق ، ص ٢٤٥ وذلك بالنسبة للفترة من ١٩٧٧ حتى (٨/١٩٨٢).

هذه الديون ، أو في شكل الأقساط المستحقة عنها وقد تزايدت المبالغ التي تدفع للأقساط من ٢٤٧ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ١٤٩١٣ مليون دولار في عام ٨١ / ١٩٨٢ ، بنسبة ٥.٤ ٪ ، أما مبالغ الفوائد فقد ارتفعت من ٣٨ مليون دولار إلى ٩١٢ مليون دولار على التوالي ، بنسبة ٢٣.٠ ٪ خلال نفس الفترة أن عملية سداد الفوائد والأقساط المستحقة التهمت خمس حصيلة صادراتنا المنظورة وغير المنظورة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، وحوالي الثلث في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ والربع في الفترة من ١٩٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ (١) .

● وإذا نسبنا إجمالي مدفوعات الديون إلى إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر ، حتى نتعرف على التدفق الصافي للاقتراض الخارجي فأننا نجد أنه بينما تصل هذه النسبة إلى ١٤٧ ٪ في عام ١٩٧٠ إذ أنها تنخفض إلى ٧٢ ٪ في عام ٨١ / ١٩٨٢ ، مما يعني تزايد الانسياب الصافي للموارد الأجنبية خلال السنوات الأخيرة . ولكن معنى أن مبالغ خدمة الديون في عام ٨١ / ١٩٨٢ تمثل ٧٢ ٪ من إجمالي القروض المتوسطة والطويلة الأجل ، هو أن ما يقرب من ثلاثة أرباع ما يتلقاه من العالم الخارجي من قروض يدفع في شكل أعباء لها .

● ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤ ٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٤٤ ٪ في عام ٨١ / ١٩٨٢ . والمعنى المباشر الذي تشير إليه هذه النسبة هو أن ديوننا مع العالم الخارجي أصبحت تمثل نصف

الناتج المحلي الإجمالي وهذه نسبة مرتفعة بكافة المعايير .
● أن التزايد الذي حدث في نمو الديون الخارجية وأعبائها قد لازمته وواكبه اختلال حاد ومستمر في ميزان المدفوعات المصري . فقد ارتفع عجز الحساب الجاري (قبل دفع الفوائد على الديون) من ١.١٦ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٠.١ مليون دولار ، أي بنسبة زيادة ٢٩١٨ ٪ وقد نتج عن ذلك أساسا بسبب عجز الصادرات عن ملاحقة النمو المستمر للواردات حيث أن متوسط معدل النمو السنوي لصادراتنا خلال الفترة ٧٠ - ٨١ / ١٩٨٢ كان ٢٢.٤ ٪ ، بينما متوسط معدل النمو السنوي لوارداتنا خلال نفس الفترة كان ٣٠.٥ ٪ .

(٢) معهد التخطيط القومي ، الاتفاق والاستقرار الاقتصادي في مصر ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، أبريل ١٩٨١ ، ص ٢٠٧ .

عرضنا فيما سبق ، باختصار شديد ، أهم الملامح التي تعكسها صورة ديون مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠ - ٨١ / ١٩٨٢ . ويوضح الجدول رقم (٢٢) أجمالى هذه الديون طبقا للموقف فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ . وفيما يلى شرح مبسط لتفاصيلها (٣) :

١٠٢٠٧ - الديون المتوسطة والطويلة الأجل :

بلغت ديون مصر غير العسكرية ، المتوسطة والطويلة الأجل فى منتصف عام ١٩٨٢ ، التى استخدمت فعلا حوالى ١٥٤ بليون دولار . فاذا أضفنا إليها الديون غير المستخدمة ، فإن تلك الديون ترتفع إلى ٢١٢ بليون دولار . وإذا أضفنا إلى ذلك ، ارتباطات الديون الجديدة التى تعاقدت عليها الحكومة فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ ، ومقدارها ٢٦ مليون دولار ، فإن جملة الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل (المستخدمة وغير المستخدمة) تصل إلى ٢٣٨ بليون دولار وهذه الديون تتوزع ، بحسب مصدرها ، إلى ديون ثنائية رسمية ، وديون متعددة الأطراف ، وديون من مصادر خاصة .

٢٠٢٠٧ - الديون الخارجية قصيرة الأجل :

اتسمت سنوات ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى بلجوء مصر المتزايد نحو الاقتراض الخارجى القصير الأجل ، وهذا اقتراض باهظ التكلفة حيث ترتفع فيه أسعار الفائدة ، ولا توجد فيه فترة سماح . كما أنه يتسم بقصر مدته الزمنية . وكان الانرباط فى هذا النوع من الديون قد شكل أحد الأسباب القوية لازمات النقد الأجنبى الطاحنة التى شهدتها مصر خلال عامى ١٩٧٦، ١٩٧٧ . وقد خفت حدة المشاكل التى كان يثيرها هذا النوع من القروض بعد أن استخدمت مصر كل رأس مال هيئة الخليج لتنمية مصر فى سداد تلك القروض فى عام ١٩٧٧ . بيد أن النمو فى القروض الخارجية القصيرة الأجل بدأ يتسارع فى السنوات الثلاثة الأخيرة على نحو ملحوظ . ونحذر الإشارة هنا ، إلى أن المقترض الرئيس لهذا النوع من القروض هو الحكومة ، التى كثيرا ما تضطر للاقتراض الخارجى القصير الأجل لكي تمول العجز الحادث فى موازنة النقد الأجنبى . لكن من الملاحظ أيضا ، أن القطاع الخاص بمصر بدأت يكون له علاقة بهذا النوع من القروض وبخاصة بعد التخلي عن الضوابط التى كانت تستخدمها الدولة فى التحكم فى عمليات الاستيراد وبعد إباحة حيازة النقد الأجنبى والسماح للأفراد المقيمين بفتح حسابات بالعملة الأجنبية بالبنوك التجارية . ولأول

(٣) رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية ، مرجع سابق ص ص ٢٦ - ٣٠

مرة بنشر البنك الدولي معلومات ومؤشرات عن الديون الخارجية القصيرة الأجل ، وبصفة عامة فإن حجم هذا النوع من الديون قد وصل إلى ٣٤١٥ مليون دولار في يونية عام ١٩٨٢ ، منها تسهيلات مصرفية مستحقة على الحكومة حوالى ١٣٠٠ مليون دولار ، والموقف الصافى للأصول والمطلوبات من العملات الأجنبية بالمليونات التجارية ويقدر بحوالى ٣٤١٥ مليون دولار (بالناقص) .

٣٠٢٠٧ . ديون القطاع الخاص غير المضمونة :

هذا النوع من الديون يعد جديداً فى تاريخ القروض المصرية ، وقد ظهر لأول مرة فى مرحلة الانفتاح ، حيث أصبح فى مقدور القطاع الخاص بمصر أن يقترض من الخارج بدون أن تضمنه الحكومة المصرية . وقد نما هذا النوع من القروض فى سنوات الانفتاح بسبب التسهيلات الكبيرة التى تقرر للقطاع الخاص وبسبب نمو نشاطه فى تلك السنوات .

ولأ توجد حتى الآن تقديرات يعتمد عليها حول هذا النوع من الديون لدى السلطات المصرية . ومن هنا فإن التقديرات المتاحة تعتمد أساساً على المعلومات المقدمة من مانحى هذه القروض . وعموماً فإن البنك الدولي يقدر هذه الديون بحوالى ٤٥٥ مليون دولار (المستخدمة والقائمة فعلاً) . والجزء الغالب من تلك القروض قد حصل عليها القطاع الخاص المشتغل فى مجالات السياحة والفنادق وتشبيد وبناء

جدول رقم (٢٢)

إجمالى ديون مصر الخارجية طبقاً للموقف فى عام ١٩٨٣/٨٢

نوع الديون	مليون دولار
ديون طويلة ومتوسطة الأجل (مستخدمة وغير مستخدمة)	٢١٢
ارتباطات الديون الجديدة فى عام ٨٢ / ١٩٨٣	٢٦
الديون العسكرية للدول الاشتراكية فقط	٢٠
الديون الخارجية القصيرة الأجل	٣٤
ديون القطاع الخاص الغير مضمونة	٠٦
الإجمالى	٣٠٨

المعاملات الفاعلة : وجانب كبير من هذه القروض مصدرها مال غريب ، وهي تمتد لحوالى سبعة سنوات ، ومن غير المعروف أسعار فائدتها .

٤٠٢٦ - الديون العسكرية :

يقول تقرير البنك الدولى ، ان الحجم الحقيقى لديون مصر العسكرية غير معروف على وجه الدقة ، ولكنه يمثل وزنا ملحوظا فى اجمالى ديون مصر الخارجية كمالا . نعلم ان تسوية فى السنوات الأخيرة ، كما يشير التقرير الى ان ديون مصر العسكرية المعقودة مع الدول الرأسمالية فلا تتوافر عنها أية بيانات . أما الديون العسكرية المعقودة مع الدول الاشتراكية تقدر بحوالى ٣ بليون دولار .

مما سبق نستطيع الآن أن نقدر ديون مصر الخارجية ، من واقع بيانات البنك الدولى ، وطبقا للموقف فى عام ٨٢ / ١٩٨٣ بحوالى ٣.٨ بليون دولار .

٤٠٢٧ - أسباب مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى .

يمكن أرجاع هذه المشكلة الى مجموعتين من الأسباب :

● أسباب داخلية .

● أسباب خارجية .

٤٠٢٧ - أسباب داخلية .

تمثلت هذه الأسباب فى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التى تعتبر السياسة الاقتصادية مسئولة عنها بصفة أساسية . وفيما يلى شرح مبسط لبعض هذه الاختلالات وأثرها على المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى :

٤٠٢٧ - فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية :

وتعرف فجوة الموارد المحلية بالفرق بين الادخار والاستثمار ، وتعرف فجوة التجارة الخارجية بالفرق بين الواردات والصادرات . ومن المعلوم ان مبادئ المحاسبة القومية تقرر ان فجوة الموارد المحلة لابد وان تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية منظوراً إليها فى أية فترة ماضية . بمعنى ان الاستثمارات التى ينفذها الاقتصاد القومى خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية

لا بد وأن تتم عن طريق أحداث فائض في الواردات يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة (٤).

وبعبارة أخرى ، أن ضرورة التمويل للخارجي إنما تنشأ نتيجة لوجود فجوة في الموارد المحلية أي قصور حجم المدخرات المحلية عن أن تفي بحاجة الاستثمارات المطلوبة ، وأن هذه الفجوة تنعكس في فجوة أخرى ، هي فجوة التجارة الخارجية ، أي قصور حصيلة الصادرات عن أن تغطي قيمة الواردات وأن الفجوة لا بد وأن تغطي عن طريق حصول الدولة على موارد أجنبية (٥) ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الديون الخارجية للدولة .

وبالنسبة لخصوصية الاقتصاد المصري ، فنجد أنه يتميز باتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة للتدهور الشديد الذي حدث في معدل الادخار المحلي في السنوات الأخيرة وتخلفه بشكل ملحوظ عن مواكبة متطلبات التنمية وإعادة التعمير . وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن متوسط نسبة عجز الادخار المحلي عن الاستثمار الإجمالي قد بلغت ٣١٪ في النصف الثاني من الستينات (٦٥ - ١٩٧٠) على حين ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٧٪ في النصف الأول من السبعينات . بل أن هذه النسبة وصلت إلى أخطر مستوى لها في عام ١٩٧٥ حيث بلغت ١٢٢٪ وقد رافق ذلك أيضاً اتساع فجوة التجارة الخارجية . وقد بلغ معدل نمو الواردات من جميع السلع ضعف معدل نمو الصادرات خلال الفترة بين ١٩٦٧-١٩٧٤ (٦) . أن الفجوة بين الادخار والاستثمار أو الفجوة بين الواردات والصادرات تعتبر إحدى العوامل أو الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في الحصول على قروض من أجل سد هذه الفجوة الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الديون الخارجية .

٢٠١٠٣٠٧ - التضخم المحلي :

يعتبر التضخم المحلي أحد العوامل الأساسية لتراكم الديون الخارجية للاقتصاد المصري ، حيث يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة الواردات

(٤) - رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من المالم الثلاثين الهفئة المصرية المعاصرة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

(٥) - المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٦) - رمزي زكي ، إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية في مصر ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

وتنقص الصادرات . وإذا كان التضخم من أبرز الآثار المترتبة على الحروب ، فإن ذلك لا يعفى السياسة الاقتصادية من مسئولية استمراره أو تزايد حدته . وهنا يعتبر تراخي السياسة الاقتصادية في علاج التضخم من أسباب تفاقم الديون الخارجية (٢) .

مقابل تلك المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد المصري يشير إلى أن السياسة الاقتصادية ، وهي تواجه الضغوط التضخمية التي فرضتها أعباء الحرب ، والأسعار العالية لم تضع خطة متكاملة محكمة تعكس إدراكا لمخاطر التورط في مزيد من الحلقات التضخمية ومن ثم مزيد من العجز والديون الخارجية . وإنما اعتمدت على إجراءات متناثرة تعودها الدراسة . وقد خلق ذلك متناقضات كرست الضغوط التضخمية والاختناقات ، بل وخلقت المزيد منها (٧) .

فقد لجأت السياسة الاقتصادية — مثلا — بهدف تثبيت الأسعار إلى التوسع في سياسة دعم السلع ، ولكنها استهدفت أيضا زيادة في الاستثمارات تم تمويل جزء كبير منها عن طريق التوسع المتضخم في الإصدار النقدي ، وكان ذلك تناقض واضح بين ميل السياسة المالية والسياسة النقدية كذلك تناقضت سياسة التشفيل ، بتوسيعها في العمالة غير المنتجة ، مع هدف استقرار الأسعار السابق ذكره (٨) .

وكان من نتيجة هذه التناقضات تزايد مستمر في حجم الدعم الحكومي للسلع وأطوار التزايد في معدل السيولة ، واستمرار الارتفاع في مستوى الأسعار ، (٩) ومن ثم استمرار الحاجة الملحة إلى السيطرة الإدارية عليها (١٠) والضغط المتزايد على المستوى الحقيقي لمعيشة الغالبية من الأفراد ، والتزايد المستمر في حجم العمالة غير المنتجة . . وفي هذا كله تأكيد لتفاقم التضخم ، وبالتالي إعاقه إمكانيات بلوغ الاقتصادى الأهر الذى يؤدي إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات وتزايد الديون الخارجية (٢) .

(٧) سلوى سليمان ، « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ ، ص ٥٨٣ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٥٨٤ .

٢٠٧.١٠٣٠ - التخلف النسبي للمقطاع الزراعى :

لا جدال فى أن الزراعة فى جمهورية مصر العربية - شأنها فى تلك شأن غيرها من كثير من الدول النامية التى لا تزال حيثة العهد بالتصنيع وما زالت - وسيتبقى لفترة قصيرة - تمثل أحد القطاعات الرئيسية فى البنيان الاقتصادى القومى .

ويتميز القطاع الزراعى المصرى بالعديد من الخصائص منها :

- انخفاض الانتاجية او زيادتها بمعدلات منخفضة .
- انخفاض نسبة الاستثمارات فى قطاع الزراعة بالمقارنة بالاستثمارات فى القطاعات الأخرى .
- التناقص المستمر فى مساحة الأرض الزراعية القديمة (عالية الخصوبة) .
- اتجاه الانتاجية المتوسطة للفدان للانخفاض بالنسبة لبعض المحاصيل وفى مقدمتها القطن .
- اتجاه العمالة الى الهجرة من الريف ، دون ارتباط بفرض عمالة حقيقية منتجة فى المدن ، بما تضمنه ذلك من انتقال تدريجى لثقل البطالة المقنعة من القرية الى المدينة ، وهو ما لا يتفق مع مفهوم التحول الديقاميكى الانمائى .

وتكمن خطورة الاتجاه للتنازلى لامكانيات القطاع الزراعى فى مصر فى تناقض ذلك مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما يؤكدنا المنطق الاقتصادى وحقائقه التاريخية معا . فما من واحدة من تجارب التصنيع الناجحة فى القرن التاسع عشر الا وكانت مصحوبة فى مراحلها الأولى بزيادة الانتاج الزراعى . وحتى انجلترا واليابان لم تبدأ كل منهما فى الاعتماد الكبير على استيراد السلع الزراعية الا فى فترة متأخرة نسبيا فى تاريخ تنميتها . هذا الارتباط بين التنمية الناجحة والتنظيم فى القطاع الزراعى لم يتم عرضا ، وانما راجع للدور متعدد الأبعاد الذى يقوم به هذا القطاع فى انغاش الاقتصاد ككل (١٠) . ويمكن تحديد الدور الايجابى للمقطاع الزراعى فى الآتى (١١) :

(١٠) المرجع السابق ، ص ٥٨٢ .

(١١) انظر مزيد من التفاصيل : محمد يحيى عويس ، المشكل الاقتصادية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٦٧ - ١٧٢ .

- توفير المزيد من المواد الغذائية .
- تنمية القدرة على التصدير .
- المساهمة في زيادة التكوين الرأسمالي .
- توسيع السوق المحلي بالنسبة للمنتجات الصناعية من خلال أثر الزيادة الصافية في الدخل الزراعي .
- تيسير تنقل القوى العاملة .

وبما أن هناك علاقة وثيقة بين تقدم الدولة والتقدم في القطاع الزراعي فإن تخلف الأخير يعتبر أحد العوامل الأساسية المؤدية إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات والذي من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الديون الخارجية .

٠٤٠١٠٣٠٧ استراتيجية التصنيع :

يقوم التصنيع في مصر على أساس الانتاج للسوق المحلي تطبيقا لاستراتيجية التصنيع التي اتبعتها مصر منذ بداية الستينات (الاحلال محل الواردات) . وتعني هذه الاستراتيجية أن تنتج ما كنا نستورده من قبل ، وكان الهدف من اتباع هذه الاستراتيجية هو تحسين موقف ميزان المدفوعات ، وذلك على أساس أن الصناعات المنتجة محليا سوف تقلل من الواردات منها ، بل الأكثر من ذلك أن الأمل معقود على أساس زيادة الصادرات من تلك السلع في المستقبل (١٢) .

ولكن نتائج تطبيق هذه الاستراتيجية جاءت عكس ما كان مخططا لها فبدلاً من أن تصبح هذه الصناعات عاملاً مساعداً في تحسين ميزان المدفوعات ، أصبحت تضاعف عليه عبئاً لا يستهان به ، حيث ارتبط تشغيل الوحدات الانتاجية لهذه الصناعات بضرورة تدفق الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار ودفع براءات الاختراع ورسم استخدام العلامات التجارية . كما أن هذه الصناعات نظراً لسرعة التقدم الفني فيها عالمياً فإنها لم تستطع منافسة الصناعات المماثلة في الأسواق العالمية وبذلك أصبح تصديرها يعتمد على إعانات التصدير ، فضلاً عن أن هذه

(١٢) عمرو محيي الدين ، « تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل » ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة مارس ١٩٧٧ ، ص ١٧٨ .

الصناعات جعلت استهلاكنا متزايداً ، وبالتالي دفعت بالمخزونات المحلية إلى الهبوط (١٣) .

ويتضح مما سبق أن تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات كان له اثر مزدوج ، يتمثل في زيادة الواردات ، من ناحية ، ومنحازاً لزيادة العيب على ميزان المدفوعات ، وهبوط المدخرات المحلية ، من ناحية أخرى ، نظراً لظهور نمط استهلاكى جديد ، وبذلك ساعدت هذه الاستراتيجية على زيادة الديون الخارجية لصر .

٥٠١٠٣٠٧ . الاسلوب الانمائى :

بالإضافة الى الأسباب السابقة ، هناك العديد من الثغرات فى الاسلوب الانمائى للسياسة الاقتصادية ، ساهمت بصفة خاصة فى أضعاف مقدره الاقتصاد القومى على النمو وتحقيق وضع أكثر توازناً فى معاملاته مع العالم الخارجى يخلصه تدريجياً من مديونيته ازاء العالم الخارجى ونكتفى هنا بالإشارة الموجزة الى أبرز تلك الثغرات (١٤) :

(١) اهمال البنية والهيكل الأساسية للاقتصاد :

وترى الدراسة أن ذلك يعتبر من أهم مقومات المشكلة الاقتصادية فى مصر ومنها اثر فى تبرير هذا الاهمال من أسباب — مادية كانت أم فنية — فان ذلك لا يكفى عذراً لما وصلت اليه من تخلف شديد ، فكثيراً من الموارد والقدرات وجهت الى مجالات أقل أهمية بكثير .

٢ — اهمال الثروة البشرية : اذا كان اهمال القطاع الزراعى قد أوجد قوى ضاغطة دفعت بشغل البطالة المقنعة من الريف الى المدن ، فان اضافة الاختلال بين هيكل التعليم وسياسته وبين هيكل الاجور والتخصصات قد أوجد مزيداً من القوى للضاغطة دفعت بأفضل الكفاءات والخبرات البشرية — فى عمليات تصفية مستمرة — خارج الحدود السياسية للدولة .

وينطوى ذلك ليس فقط على تدهور مستمر فى انتاجية العنصر البشرى فى مصر وإنما أيضاً على تضائل ضخّم فى عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى وليس ثمة

(١٣) رهزى زكى ، إعادة جدولة الديون الخارجية ومستقبل التنمية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(١٤) سلوى سليمان ، « الحيوانية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، مرجع سابق ، ص ٥٨٥ ، ٥٨٦ .

لاقتصاد ، مهما بلغ ثراؤه ، يستطيع تحمل هذا العبء الاقتصادى الضخم المستمر ، فما من دولة سعت جادة الى التنمية والنمو والا واعتمدت فى المقام الأول على تكوين رصيد ضخم من الخبرات البشرية ، ومصر لا يمكن أن يحتل اقتصادها استمرار الاتجاه السائد نحو تصفية قدرتها البشرية أولا بأول ، فذلك من أهم أسباب الاختناقات ومن تعذر تحقيق أهداف الانتاج ، ولا يمكن تبرير هذا الموقف بأنه حل لمشكلة العمالة الزائدة ، ولا بأنه دليل تضامن عربى ولا بأنه وسيلة تحقيق حصيلة صرف أجنبى ، فالعمالة الزائدة هى فى الفئات غير الماهرة وليس فى صفوف الخبرات ، والتضامن العربى أعظم معنى من مجرد التوقف عند المفهوم دون اضافة للمجتمع العربى كله ، والصرف الأجنبى لا يصح للقل به كثر من مجمل لى شىء مهما كانت قدرته وأهميته قيمته .

٣ - سياسة التكوين الرأسمالى : تشير الأرقام الى أن هناك تزايدا مستمرا فى نصيب الاستهلاك الكلى الى الناتج المحلى فى مصر ، وهو ما يتعارض كلية مع شروط التنمية ، وحتى ونحن نواجه الأزمة الحالية ، ولا زالت زيادة الاستهلاك (المتوسط) فى مقدمة الأهداف المعلنة ، كما تنطلق الدعوة الى «اغراق» السوق المصرية بكافة السلع الاستهلاكية المستوردة ، فاذا لوحظ أن هذا الاغراق يعنى السماح « بتدفق » مستمر لتلك السلع ، وبالتالي القبول بأنماط استهلاكية عالية ، فكيف يمكن أن يتفق ذلك مع منطق التنمية وما تقتضيه من ضبط للاستهلاك لصالح الادخار والتكوين الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى تفتقد سياسة تشجيع الاستثمار المقادرة على التوجيه المحكم لرأس المال الخارجى ، ولامكانيات الاستثمار المحلى بالكيفية التى تعظم معدل التكوين الرأسمالى المحلى مستهدفة انفا زمنيا لانتهاء الاعتماد على المديونية الخارجية .

٢٠٣٠٧ - أسباب خارجية :

١ - بالإضافة الى الأسباب الداخلية ، السابق مناقشتها التى جعلت مصر تتجه الى القروض الخارجية ، فإنه توجد أسباب أخرى لا تتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى أو التشابكات بين قطاعاته ، ولكنها ساعدت هى الأخرى على زيادة القروض الخارجية ومن هذه الأسباب الحروب والتضخم العالمى .

٢٠٣٠٨ - الحروب :

عاش الاقتصاد المصرى ظروف حروب مستمرة مكثفة وبأحداث منذ نهاية الخطة الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٦) وحتى عام ١٩٧٣ وقد استنزف ذلك الكثير من موارده

ووضع قيوداً على امكانيات نموه ، حتى لقد كانت نهاية تلك الحطة هي نهاية عهده ، بتحقيق معدل النمو ٦٪ ليتحول الى مرحلة من الركود في مستوى الدخل المتوسط استمرت حتى أوائل السبعينات (١٥) .

وكانت البداية آثار حرب اليمن على الاقتصاد المصري ، والتي كان من جرائها عدم وضع الخطة الخمسية الثانية موضع التنفيذ ، واتباع الاقتصاد منذ ذلك الحين خطاً قصيراً الأجل .

ثم جاءت حرب ١٩٦٧ لتؤكد هذا الاتجاه نحو الركود وتعمق آثاره ولتدفع الاقتصاد الى دائرة الضغوط التضخمية ، وقد انعكست آثار هذه الضغوط السلبية بسرعة على خطة التنمية ، الأمر الذي أدى الى تعثر الانتاج الصناعى الى ما يقرب من حالة الكساد .

ورغم ظهور بادرة انتعاش في نهاية الستينات عادت لتشتفى بسرعة بنشأة لتراكم اعباء الديون ونفقات الدفاع من جديد .

وكان الاستعداد لحرب ١٩٧٣ مكلفاً ، اقتضى زيادة كبيرة في الدين الخارجى .

وفيما يلي عرضاً تحليلياً لأهم الاضرار الاقتصادية للحروب (١٦) :

● ارتفاع نصيب النفقات الدفاعية في الدخل المحلى الاجمالى من ٥.٥٪ في الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٢ الى نحو ١٠٪ في سنوات ما بعد حرب ١٩٦٧ ، حتى وصل ما يقرب من ٢٠٪ في عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ثم هبوطها الى ١٥٪ في عام ١٩٧٥ .

● انخفاض نصيب الاستثمار الاجمالى في الدخل المحلى الاجمالى من نحو ١٨٪ في السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الخطة الخمسية الاولى نحو ١٣٪ في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ ، حتى وصل الى ١٢٪ في عام ١٩٧٣ ثم عاود الارتفاع الى ١٤٪ في عام ١٩٧٤ ، ١٥٪ في عام ١٩٧٥ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٥٨٠ .

(١٦) ابراهيم العيسوى ومحمد على نصار ، محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي لحقت بها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ ، ص ١٢٤ — ١٣٦ .

● ارتفاع نسبة العجز في ميزان المدفوعات الى الدخل المحلى الاجمالى من نحو ٣٣٥٪ خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ الى نحو ٦٦٢٪ فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ نتيجة لهبوط الصادرات الراجعة الى انخفاض الاستثمار (وتزايد الواردات (الراجعة الى ارتفاع الانفاق العسكرى) ولا يخفى ما ترتب على هذا العجز من تزايد المديونية الخارجية لمصر .

● انخفاض القدرة الادخارية ، لقد عملت الاختلالات السابقة الاشارة اليها على انخفاض الميل الحدى للادخار المحلى من ١٤٦٪ فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ الى ٤٨٠٪ فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ .

ومن الواضح ان ضعف الاقتصاد المحلى على توليد المدخرات تضعف بالتالى من قدرته على الارتفاع بمعدلات الاستثمار والنمو ، وتزايد اللجوء الى الديون لتمويل الاستثمارات .

٢٠٢٠٣٠٧ - التضخم العالمى :

نحن نعيش فى عصر العلم والتكنولوجيا وكذلك فنحن نعيش عصر تضخم على نطاق عالمى تجاوز فى حجمه وفى حدته وفى استمراره أية تجربة للتضخم فى التاريخ الاقتصادى الحديث ، وفى فترة خلت من حروب كبرى كان هناك اتجاه تضخمى قوى بلغ فروته بالانفجار السعري فى عام ١٩٧٢ الى ١٩٧٣ ، وتعزى زيادة حدة التضخم فى سنة ١٩٧٢ وما بعدها الى عدة عوامل والتى من أهمها (١٧) : —

● تمويل الولايات المتحدة الأمريكية لحرب فيتنام ابتداء من سنة ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ دون أن توفر الضرائب التى تستلزمها هذه الحرب .

● اقتران البلاد الصناعية المتقدمة لسياسات مالية ونقدية توسعية وذلك للتغلب على الركود الاقتصادى الذى كان قد بدأ منذ عام ١٩٦٩ — بالإضافة الى عجز المحاصيل الزراعية فى عام ١٩٧٢/٧١ لا سيما فى الاتحاد السوفيتى .

(١٧) أحمد سعيد قويدر ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية والمعدالة الاجتماعية فى مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

● الشوبع التدريجى فى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعى وما شابه ذلك من خدمات اجتماعية والتي بدأت فى معظم البلاد بعد الحرب العالمية الثانية تكتنفها صعوبات التمويل فى بدايات السبعينيات ، غير أن هذه الخدمات كانت قد تأصلت وأصبح العدول عنها يسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية بعيدة الأثر وبألفه الخطر .

● وفى ظل تضخم عالمى متزايد الخطورة أخذت تتنافس مجموعة البلاد المصدرة للبترول أو مجموعة البلاد الصناعية ، الأولى بزيادة أسعار بترولها الخام والثانية بزيادة أسعار منتجاتها الصناعية الى أن انتهى العقد السابع بحالة ليس فيها رابع ولا خاسر من الموعتين ، ولم تخسر الا البلاد الثامنة غير المصدرة للبترول والتي كانت الضحية .

● أن الركود التضخمى هو ظاهرة أخرى لم تكن معروفة من قبل وهو وجود التضخم جنباً الى جنب مع البطالة .

ولمعرفة أثر التضخم العالمى على ديون مصر الخارجية ينبغى معرفة العناصر الأساسية التالية (١٨) :

- حساب الأرباح والخسائر الرأسمالية للديون والاحتياطيات الخارجية .
- تأثير التضخم العالمى على معدل التبادل الدولى لمصر .
- تأثير التضخم العالمى على عجز ميزان المدفوعات المصرى .
- تأثير التضخم العالمى على شروط الاقتراض الخارجى لمصر .

وبصفة عامة يلاحظ أن موجة التضخم العالمى التى اجتاحت العالم فى السبعينيات ، لاتزال سائدة حتى الآن وإن كانت قد حققت لمصر أرباحاً رأسمالية من خلال ما باشرته من تخفيض على القيمة الحقيقية لديون مصر الخارجية ، إلا أن هذه الأرباح ما لبثت أن تلاشت تماماً من خلال الآثار السلبية والخسائر المخلفة التى سببها التضخم العالمى للاقتصاد المصرى والتى تمثلت فى تدهور التبادل الدولى ،

(١٨) لمزيد من التفاصيل :

رمزى زكى ، « تأثير التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية : نظرة على الماضى ورؤية للمستقبل » مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤٧ .

وزيادة الحاجة للاقتراض الخارجى ، فضلا عن الآثار التى نجمت عن اتجاه سعر الفائدة للاقتراض الخارجى نحو التزايد .

٤٠٧ . — الآثار الناجمة عن تزايد الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

يمكن تلخيص آثار مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى فيما يلى (١٩) :

● استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية ، نظرا للجوء الحكومة الى هذه الاحتياطيات لسداد اعباء الديون الخارجية (للأقساط والفوائد) المتزايد .

● اضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد ، بسبب ارتفاع معدل خدمة الدين الخارجى (كنسبة مئوية الى اجمالى حصيللة الصادرات المنظورة وغير المنظورة) نظرا لأن قدرة البلاد النامية ومنها مصر على الاستيراد تتحدد أساسا ، عبر المدى الطويل ، بمدى حصيللة صادراتها . وقد اضطر عدد كبير من هذه الدول الى الضغط على الواردات الى أدنى الحدود الممكنة ، مع ما استتبعه ذلك من آثار سلبية وضغوط داخلية .

● ان اضعاف الطاقة الذاتية للاقتصاد على الاستيراد ، الناجم عن تزايد اعباء الديون الخارجية ، قد أثر تأثيرا بالغا على تنفيذ برامج الاستثمار والانتاج والتوظيف ، نظرا لارتباط كل هذه البرامج بحدود دنيا من الاستيراد .

● ولما كانت مبالغ خدمة الدين تشكل ، فى حقبة الأمر ، موارد اقتصادية محلية ، فإن تزايد هذه المبالغ قد أدى الى اضعاف قدرة الاقتصاد على تكوين المدخرات وعمليات التراكم الرأسمالى الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى تعثر عملية التنمية الاقتصادية .

● ومع التزايد الذى حدث فى اعباء خدمة الديون ، فإن الانتقال الصافى للموارد الأجنبية (أى القروض والاستثمارات الأجنبية الجديدة مطروحا

(١٩) ديمزى رضى : دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مديولى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ .

منها: مبالغ خدمة الديون (التى تلتفها الدولة من انعام الخارجى اصبح يتدهور سنة بعد اخرى .

● مع استفحال مشكلة الديون الخارجية وما جاء فى ركابها من تعثر فى السداد ، فى الوقت الذى تزايدت الحاجة فيه للاقتراض فان الثقة الدولية فى عدد كبير من الدول النامية ومنها مصر قد اهتزت فى اسواق الاقتراض الخارجى ، ومن ثم اصبح الدائنون يتشددون فى الاقتراض من حيث سعر الفائدة ، وفترة السماح ، ومدة القرض والضمانات اللازمة للسداد . ومن هنا ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجى .

● ان تزايد الديون الخارجية المستحقة الى اجبالى الناتج المحلى تعبر عن مدى تزايد اعتماد الدولة على التمويل الخارجى فى تنفيذ مشروعات التنمية وفى علاج بعض المشاكل الاقتصادية الملحة التى تواجهها ، مثل تمويل الواردات من السلع الغذائية وقطع الغيار وغير ذلك . وفى ظل هذه المديونية المتزايدة ، فان هذه الدولة أصبحت مجبرة ان تحول بشكل منظم اجزاء محسوسة من ناتجها القومى للدول والهيئات والمنظمات الدائنة وفاء لالتزاماتها الخارجية ، الامر الذى ادى الى تزايد التبعية للخارج .

٥٠٧ . — العوامل المحددة لقدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية فى المستقبل :

وتتمثل هذه العوامل فى عوامل الضعف والقوة فى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية ، وغنىما يلى شرح مختصر لهذه العوامل (٢٠) بالاضافة الى التعرض الى مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى والاحطار الناجمة عنها فى المستقبل .

٥٠٧ . ١ — عوامل الضعف فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية :

يمكن تعريف هذه العوامل بانها تلك العوامل التى تسهم فى تقليل الفوائض المتبقى من العملات الأجنبية التى يمكن تخصيصها للوفاء باعباء الديون :

(٢٠) رمزى زكى ، « تأثير التضخم العالمى على مديونية مصر الخارجية » : نظرة على الماضى ورؤية مستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٥٨ .

● تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى اشباع الاحتياجات الغذائية ، حيث أصبح استيراد المواد الغذائية الضرورية يستنزف نسبة هامة ومتزايدة عبر الزمن من العملات الأجنبية التى يستطيع الاقتصاد المصرى تدبيرها سواء عن طريق مصادره أم عن طريق المعوقات والقروض الخارجية .

● نسبة الواردات من السلع الوسيطة من اجمالى مستلزمات الانتاج فى الكثير من قطاعات الاقتصاد القومى . ونتيجة لذلك ، فان وارداتنا من السلع الوسيطة أصبحت تمثّل نسبة كبيرة ومتزايدة عبر الزمن من اجمالى وارداتنا . وبما أن انتظام دوران عجلات الانتاج فى كثير من قطاعات الاقتصاد القومى يعتمد على مدى انتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج . فان اضعاف فاعلية هذا العامل سوف يتطلب تقوية القطاع المنتج للسلع الوسيطة فى الفترة المقبلة .

● جمود الصادرات السلعية المصرية ، وخصوصا السلع الزراعية . وباختصار ، يمكن القول أن الجمود الحادث فى النمو الكمى لصادراتنا السلعية يعود الى الأسباب الآتية :

- ضعف النمو فى القطاعات المنتجة للتصدير وخصوصا فى القطاع الزراعى .
- الزيادة السكانية وما أدت اليه من انقاص الفائض المخصص للتصدير .
- ضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية .

٢٠٥٠٧ . — عوامل القوة فى قدرة الاقتصاد المصرى على سداد ديونه الخارجية :

وتتمثل عوامل القوة التى تدعم من قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل فى تلك العوامل التى تتمتع بأهمية خاصة فى ادراج العملات الأجنبية للاقتصاد المصرى . ويمكن القول أنه بالمقدر الذى تنمو به هذه العوامل ، بالمقدر الذى ستدعم به مقدر مصر على مواجهة اعباء ديونها فى المستقبل وتتمثل هذه العوامل فى الآتى :

- البترول .
- تحويلات المصريين العاملين فى الخارج .
- تنمية الإيرادات التى تنأتى من قطاع السياحة .
- تزايد الإيرادات الناتجة من رسوم المرور بقناة السويس .

٢٠٥٠٧ - رؤية مستقبلية لمشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

عرضنا بشكل موجز لعوامل القوة وعوامل الضعف لمقدرة مصر على سداد ديونها الخارجية فى المستقبل ، وراينا أن تدعيم هذه المقدرة سوف يحدد ، بداهة ، بتدعيم عوامل القوة وأضعاف فاعلية عوامل الضعف . وهذا كله رهن بمدى ما سيبتلله الاقتصاد المصرى فى الفترة المقبلة من دفع عجالات التنمية قدما للامام . وأن كانت الاحصائيات المتاحة عن ديون مصر الخارجية توضح أننا مطالبون بسداد مبالغ كبيرة فى السنوات المقبلة نظرا لانتهاؤ فترات السماح للكثير من ديوننا الخارجية .

ولما كانت استمرارية موارد الأربعة الكبار (البترول ، تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، إيرادات قطاع السياحة وإيرادات قناة السويس) فى التزايد فى المستقبل محدودة ، فإن مواجهة وضع المدفوعات الخارجية مستقبلا وما يتطلبه ذلك من تزايد فى موارد العملات الأجنبية لخدمة الديون وتوافر امكانيات الاقتراض الخارجى وأطمئنان الدائنين ومانحى القروض ، سوف يحتم اذن البحث عن موارد اضافية للنقد الأجنبى . ومن هنا ، فإن الدلائل تشير الى أنه سيتم التركيز مستقبلاً على ثلاثة محاور أساسية هي (٢١) :

١ - تزايد استنزاف البترول .

٢ - السعى لجذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة مع اعطائها المزيد من المزايا والضمانات .

٣ - التركيز على تنمية قطاعات التصدير .

ونحن نعتقد أن العمل فى نطاق هذه المحاور الثلاثة سيكون هو الشغل الشاغل لصانعى السياسة الاقتصادية بمصر فى غضون الفترة المقبلة ، لو استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادى على نفس النهج الذى سارت عليه فى العشرة سنوات الأخيرة . ولكن من المؤكد أن تلك المحاور الثلاثة لن تقدم حلاً لمشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية ، فسوف تستمر الديون فى التصاعد على نحو سريع ، وسيواكب ذلك استمرار تصاعد نصيب الأجانب والدائنين من الناتج المحلى (الأقساط + الفوائد + الأرباح المحولة للخارج) وربما وباستنزافهم للفائض الاقتصادى بمصر مع ما يعنيه ذلك من اضعاف للقوى الذاتية للتراكم وسوف تزداد درجة «انفتاح» مصر على العالم الرأسمالى ، وتزداد اندماجاً فيه ومن ثم تتدعم تبعيتها للمراكز المسيطرة فيه ،

(٢١) رمزى زكى ، « الاقتصادى السياسى لديون مصر الخارجية » مرجع سابق ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

وبالتالى أكثر حساسية وتعرضا للأزمات (التضخم ، ركود التجارة الدولية ، تقلب أسعار الصادرات ، تذبذب أسعار الصرف ... الخ) . ومع تزايد اندماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى سوف تتعاظم درجة التفاوت فى توزيع الدخل . وبناء عليه فان برامج الاستثمار والتصنيع سوف تميل عبر الزمن الى تلك المجالات الانتاجية التى تشبع حاجة قوى الدخل المرتفعة ، ولهذا فمن المتوقع ان يستمر اهمال اشباع الحاجات الأساسية للسكان وعدم التمكن من مواجهتها . بل سوف يستمر تدهور اشباع هذه الحاجات مع استمرار اذعان مصر لمطالب الدائنين وملفحى القروض (إلغاء الدعم ، ورفع الاسعار ، وتقليل حجم الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمفقر والمحدود الدخل) (٢٢) .

وهذه التوقعات التى يرجح كثيرا احتمال حدوثها فى المستقبل المتطور ، لو استمرت سياسة الانفتاح الاقتصادى بدون تخطيط ، تؤكد ما تجارب النمو الرأسمالى المنفذة التى حدثت فى دول أمريكا اللاتينية (المكسيك ، شيلي ، البرازيل) وبعض دول جنوب شرقى آسيا (هونج كونج ، سنغافورة ، تايوان) (٢٣) .

٦٠٧ . مواجهة مشكلة الديون الخارجية للاقتصاد المصرى :

هناك عدة وسائل أو اجراءات للتخفيف من اعباء المديونية الخارجية ، منها وسائل يمكن اتباعها فى الاجل القصير واخرى يمكن اتخاذها فى الاجل الطويل . وثمة على عرض مبسط لهذه الوسائل والاجراءات :

١٠٦٠٧ . مواجهة المشكلة فى الاجل القصير :

ويتطلب ذلك مجموعة من الاجراءات والضوابط التى يجب ان تنعكس فى شكل قواعد للسلوك . ويمكن اجمال ذلك فيما يلى :

● يجب البدء فى وضع حد ل نمو الديون الخارجية للقصيرة الاجل ، المتمثلة فى تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية ، فهى اخطر عنصر ملتهب فى هيكل الديون الخارجية ، وان الافراط فيها (كما حدث فى الفترة من

١٩٧٣-١٩٧٧) سوف يزيد المشكلة تعقيدا فى المستقبل . وينبغى البحث

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢٣) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

عن مصادر بديلة أفضل . من حيث الفائدة ، ومدة القرض وفترة السماح .

● يجب أن تستهدف سياسة الاقتراض الجديدة ، إيقاف القروض الخارجية للجديدة لتمويل الاستهلاك الجارى بقدر الامكان ، وأن تكون القروض الجديدة من ذلك النوع الذى لابد وأن يسهم فى خلق أو توسيع الطاقات الانتاجية . وبهذا يضمن الاقتصاد القومى أن تخلق هذه القروض موارد مباشرة أو غير مباشرة لخدمة أعبائها فى المستقبل .

● وعند الاتفاق على القروض الجديدة يجب أن يكون واضحاً أن فترة السماح يجب ألا تقل عن فترة التفريغ حتى لا تأتى مواعيد السداد فى أوقات غير ملائمة (٢٥) .

● يجب بذل أقصى الجهود لعلاج مشكلة الطاقات الانتاجية للعاطلة ، وخصوصاً فى القطاعات المنتجة للتصدير أو للسلع البديلة للواردات ، حتى يمكن زيادة (أو توفير) العملات الأجنبية بما يرفع من قدرتنا على سداد الديون للخارجية .

● ضرورة تنويع مصادر الاقتراض الخارجى ، فلا يجب أن يقتصر اقتراضنا على دولة معينة ، أو دول محدودة أو تكتلات بعينها ، حتى نتجنب مخاطر التبعية ، وأن يكون معيارنا هو قبول القروض من أى مصدر ، طالما كانت أفضل من حيث الشروط .

● ضرورة توحيد إدارة الدين الخارجى ، وذلك بإنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون ، وتتركز فيها كافة المعلومات المتعلقة بالمديونية ولا يجوز التعاقد على ديون أخرى جديدة إلا بالرجوع الى هذه الهيئة التى يجب أن تسترشد

(٢٤) رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ - ١٣١

(٢٥) يقصد بفترة السماح ، عدد السنوات التى تنقضى بين سنة عقد القرض وبين السنة التى يبدأ فيها البلد المدين دسح أقساط الدين ، وأن كان يستمر فى دفع الفولقع على القروض من السنة الأولى . أما عن فترة التفريغ فالمقصود بها عدد السنوات التى تنقضى بين بدء الاتفاق الاستثمارى على مشروع معين ، وبين بدء ظهور الانتاج الجديد من هذا المشروع .

بمعايير علمية محددة تستهدف رفع فاعلية القروض الى أعلى درجة ممكنة ،
وتراعى الحد الأقصى المسموح به للمديونية الخارجية .

● ضرورة مراجعة موقف القروض الخارجية التي تم التعاقد عليها ولم تستخدم والعمل على تلافى أسباب عدم الاستفادة منها . وقد يتطلب الأمر أحداث نوع من المرونة في استخدام هذا الرصيد العاطل من القروض عن طريق التفاوض مع الدائنين لتمكن استخدامهم في تمويل مشروعات أخرى ، غير التي تم الاتفاق عليها عند القروض ، اذا كان ذلك يوفر امكانيات عاجلة لتمويل المشروعات المدرجة بالخطة .

● وضع اجراءات دقيقة تكفل استخدام الموارد المتاحة من النقد الأجنبي بأعلى درجة من الكفاية ، وهو ما يعنى ضرورة الاهتمام بميزانية النقد الأجنبي ، ويجب أن توضع هذه الميزانية لمدة سنوات قادمة (تغطي فترة الخطة) في شكل ميزانيات مستقلة عن كل سنة ، وأن تعد في ضوء استحقاقات الديون الخارجية والواردات المختلفة . وان تراجع بشكل حجم النقد الأجنبي المتوقع في كل سنة والنفقات المعروفة والمقدرة بشكل دورى في ضوء المتابعة الدقيقة لها ، وفي ضوء الشفقات التي تحدث . ومن الواجب أيضا اتخاذ الاجراءات الادارية والقانونية التي تكفل ضمان هذه الميزانية والتزام القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة بتنفيذها وعدم تجاوزها .

● يجب أن نتحاشى بقدر الامكان في الفترة القادمة عملية إعادة جدولة الديون الخارجية ، وأن نحافظ على مواعيد السداد بدقة ليس فقط للاحتفاظ بثقتنا لدى الدائنين وبحسن سمعتنا في سوق الاقتراض الدولي ، وانما أيضا لتجنب الشروط والأعباء الإضافية التي تنتج عن عملية تأجيل السداد وإعادة الجدولة (٢٦) .

(٢٦) المقصود بعملية إعادة جدولة الدين الخارجى ، هى الاتفاق مع الجهة الدائنة على تجميد دفع أقساط الدين فترة معينة ، وأن كان البلد المدين يستمر في دفع الفوائد على الدين خلال فترة التجميد . وعملية إعادة الجدولة لا تتم بسهولة ، حيث يسبقها مفاوضات مضمينة مع البلد أو الجهة الدائنة ، وفيها يفرض الدائنون على البلد المدين شروط معينة ، وغالبا ما تمس هذه الشروط السياسة الاقتصادية الداخلية . كما أنهم يفرضون على البلد المدين ، دفع فوائد إضافية عن الاقساط المؤجلة الدفع .

٢٠٦٠٧ . مواجهة المشكلة في الأجل الطويل :

وهناك وسيلتان يمكن اتخاذهما في الأجل الطويل للتخفيف من أعباء المديونية الخارجية هما : ترشيد الانفاق القومى وتنمية الصادرات السلعية (٢٧) .

١٠٢٠٦٠٧ . ترشيد الانفاق القومى :

ويكون ترشيد الانفاق القومى باعادة النظر فى طرق استخدام الاموال العامة بقصد الحد من الانفاق المظهرى بشتى صوره مما لا يتفق مع امكانيات الدولة النامية ، وترشيد الانفاق الاستثمارى لتحقيق أكبر عائد منه . فبالنسبة للمشروعات الانتاجية المزمع اقامتها لابد من اجراء دراسات متأنية للتحقق من جدواها الاقتصادية وما يمكن ان تضيفه عن طريق ما تنتجه للتصدير أو الاحلال محل الواردات .

وبالنسبة للمشروعات الانتاجية العاملة يجب النظر فى المشكلات التى تعترضها سواء كانت تمويلية أو ادارية لتحقيق الاستفادة الكاملة من طاقاتها مما يؤدى الى زيادة الانتاج وتقليل الفاقد . أما المشروعات التى يتضح أنها تقوم على أسس غير سليمة بحيث تكلف الدولة أعباء مالية ولا تعطى فائضا اقتصاديا يوازى ما استثمر فيها من أموال ولا يرجى تحسين اقتصادياتها فلا يجب التردد فى تصفيتهم وتوجيه العمالة فيها الى القطاعات التى تحتاج اليها بدلا من استمرارها فى استنزاف موارد الدولة دون طائل .

٢٠٢٠٦٠٧ . تنمية الصادرات المصرية :

وترى الدراسة أن هذه الوسيلة من الأهمية مما يستوجب تعبئة كافة الجهود فى قطاعات الانتاج والتجارة الخارجية فضلا عن الجهاز الحكومى لدفع حركة التصدير . ويحتاج الأمر ابتداء الى ترشيد الانتاج لزيادة حجمه بالقدر الذى يفي بمطالبات الاستهلاك المحلى ويبقى فائضا متزايدا للتصدير . كما يحتاج الأمر الى تحسين نوعية الانتاج وخفض تكلفته حتى يمكن أن ينافس الانتاج المماثل فى الأسواق العالمية . كذلك يحتاج الأمر الى توفير كفايات ادارية عالية التخصص فى مختلف مجالات التجارة الخارجية تشمل قدرة البحث والنفوذ الى أسواق الدول النامية فى سرعة ، والقدرة على تنفيذ عمليات التصدير بما يتطلبه ذلك من دقة مراعاة المواصفات المطلوبة فى السلعة ومواعيد تسليمها الى غير ذلك من الأمور التى تكفل الاحتفاظ بالسوق الخارجية بعد كسبها .

(٢٧) عبد الرحمن زكى ابراهيم ، « التمويل الأجنبى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد الثانى والثلاثون ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

قائمة المراجع

BIBLIOGRAPHY

أولا - المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم العيسوى وعلى نصار ، « محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التى الحققتها الحرب العربية الاسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧ » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .
- ٢ - أبو بكر متولى ، مبادئ النظرية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨١ .
- ٣ - _____ ، الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٤ - أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ٥ - أحمد سعيد دويدار ، « التضخم واثره على مستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى مصر » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٨٠ .
- ٦ - اسماعيل شلبى ، « معجزة انخفاض الجنية المصرى » ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦٨٧ ، مارس ١٩٨٢ .
- ٧ - اسماعيل محمد هاشم ، التحليل الكلى والدورات التجارية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ .
- ٨ - العشرى حسين درويش ، السياسات الاقتصادية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٩ - _____ ، التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

- ١٠ — بنك مصر ، « حول امكانية الوصول لسعر حقيقى للصرف الاجنبى فى مصر » ،
النشرة الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ١١ — ————— ، « دور سياسة سعر الصرف فى ادارة ميزان المدفوعات فى
مصر » ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ١٢ — جودة عيد الخالق ، مدخل الى الاقتصاد الدولى ، الطبعة الاولى ، دار
النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ١٣ — ————— ، « امكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى الثمانينات فى ضوء
تجربة السبعينات » ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى السابع
للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء
والتشريع ، القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .
- ١٤ — حمدي زهران ، التحليل الكينزى والسياسات الانمائية فى البلاد المتخلفة ،
مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٥ — ————— ، أزمة النقد العالمى والبلاد المنتجة والمصدرة للبتروىل ،
مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ١٦ — رمزى زكى ، « تقييم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادى الذى عقده مصر
مع صندوق النقد الدولى (١٩٧٧-١٩٨١) » ، حصاد التجربة واحتمالات
المستقبل ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين
المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ،
القاهرة ، مايو ١٩٨٢ .
- ١٧ — ————— ، مشكلة التضخم فى مصر : اسبابها ونتائجها مع
برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٨ — ————— ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجيات
مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ١٩ — ————— ، « الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية » ، بحث
مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية
المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٤ .

- ٢٠ ————— : أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢١ ————— ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مكتبة مبدولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢٢ — رفعت المحجوب ، الطاب النمل مع فرائسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٣ — سامى عفيفى ، نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢٤ ————— ، الاقتصاد المصري في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢٥ ————— ، العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٢٦ ————— ، التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٢٧ — سعيد النجار ، التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٨ — سلوى سليمان ، « المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٦ .
- ٢٩ — عمرو محيى الدين ، « تقييم استراتيجية التصنيع في مصر : البدائل المتاحة في المستقبل » ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٧ .
- ٣٠ — عبد النبى حسن يوسف ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨١ .

- ٣١ — فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٢ — فؤاد مصطفى محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٣٣ — فوزي منصور ، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢/١٩٧١ .
- ٣٤ — محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣٥ — ——— ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، معهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٦ — محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٣٧ — محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٣٨ — محمد سلطان أبو علي ، التجارة الدولية : نظرياتها وسياساتها ، مكتبة المدينة بالقازيق ، القازيق ، ١٩٨١ .
- ٣٩ — ——— ، محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة المدينة بالقازيق ، القازيق ، ١٩٨١ .
- ٤٠ — محمد فخري مكي ، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، مارس ١٩٧٨ .
- ٤١ — محمد يحيى عويس ، التحليل الكلي والتحليل الكينزي ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٢ — ————— ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ،
القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤٣ — محمود عبد الحى ، « مشكلة المشاكل الجنيه والدولار » ، مجلة الأهرام
الاقتصادى ، أعداد ٨١٧ ، ٨١٨ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ .

٤٤ — معهد التخطيط القومى ، « الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر » ،
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦ ، أبريل ١٩٨١ .

٤٥ — نبيل صباغ ، « بدا فى تطبيق سياسة الانفتاح النقدى » ، مجلة الأهرام
الاقتصادى ، العدد ٨٣٦ ، يناير ١٩٨٥ .

٤٦ — وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية ،
القاهرة ، ١٩٧٥ .

ثانياً — المراجع الأجنبية

١ — الكتب والدراسات :

1 — H. Adebahr, Währungstheorie und Währungspolitik : Einführung
in die monetäre Aussenwirtschaftslehre, Duncker & Humblot, Ber-
lin, 1978.

2 — J. Cassel, Theoretische Sozialökonomie, 5 Auflage, Leipzig, 1932.

3 — R.E. Caves, Trade and Economic Structure : Models and Methods,
Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1960.

4 — M. Chacholiades, International Trade Theory and Policy, McGraw-
Hill Company, New York, 1978.

5 — M.O. Clement, R.L. Pfister, and K.J. Rothwell, Theoretical Issues

in *International Economics*, Houghton Mifflin Company, Boston, 1967.

- 6 — B. J. Cohen, *Balance-of-Payments Policy*, Penguin Books Ltd., England, 1969.
- 7 — P.T. Ellsworth, J.C. Leith, *The International Economy*, Sixth Edition, Macmillan, New York, 1984.
- 8 — R. Findaly, *Trade and Specialization*, Penguin Modern Economics Texts, Harmondsworth, Middx, 1970.
- 9 — J.L. Ford, *The Ohlin-Heckscher Theory, ; Basis and Effects of Commodity Trade*, Asia Publishing House, New York, 1965.
- 10 — A.M. Freeman III, *International Trade : An Introduction to Method and Theory*, Harper & Row Publishers, New York, 1977.
- 11 — H.P. Gray, *A Generalized Theory of International Trade*, Macmillan, London, 1970.
- 12 — H.G. Groubel, "The Theory of Intra-Industry Trade", in: R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), *Readings in International Trade and Finance*, Little, Brown & Co., Boston, 1974.
- International Trade and Finance Little, Brown & Co., Boston, 1974.
- 13 — W. Gruber, D. Melitz, R. Vernon, "The Theory of Intra-Industry Trade", in : R.E. Baldwin, J.D. Richardson (Eds.), *Readings in*
- 14 — S. Hatem *Der Europäisch-Arabischer Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität Kiel*, 12 (1978).

- 15 — ———, The Possibilities of Economic Cooperation and Integration between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz, München, 1981.
- 16 — ———, Die Produkt-Zyklus-Hypothese zur Erklärung Internationaler Güter-Und Faktorströme, Kiel 1978.
- 17 — H.R. Heller, International Trade : Theory and Empirical Evidence, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974.
- 18 — ———, International Monetary Economics, Prentice-Hall, New Jersey-London, 1974.
- 19 — S. Hirsch, "Hypotheses Regarding Trade between Developing and Industrial Countries", in : H. Giersch (Ed.), The International Division of Labour : Problems and Perspectives, International Symposium, Tübingen, 1974.
- 20 — ———, Location of Industry and International Competitiveness, Oxford, (1967).
- 21 — ———, "Scope of Manufactures Factor Expansion in Developing Countries", in : H. Giersch (Ed.), Reshaping The World Economic Order, Symposium 1976, Tübingen, 1977.
- 22 — ———, "Technological Factors in The Composition and Direction of Israel's Industrial Exports", in : R. Vernon (Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University, New York, 1970.
- 23 — P. Host-Madsen, Balance-of-Payments : Its Meaning and Uses, International Monetary Fund, Washington, D.C. 1967.

- 24 — G.C. Hufbauer, *Synthetic Materials and The Theory of International Trade*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1966.
- 25 — ———, "The ^{production of goods} Characteristics and Technology on The Commodity Composition of Trade in Manufactured Goods", in : R. Vernon (Ed.), *The Technology Factor in International Trade*, Columbia University, New York, 1970.
- 26 — ———, "The Multinational Corporation and Direct Investment", in : P.B. Kenen (Ed.), *International Trade and Finance*, Cambridge University, London, 1975.
- 27 — ———, J.G. Chilas, "Specialization by Industrial Countries : Extent and Consequences", in : H. Giersch (Ed.), *The International Division of Labour : Problems and Perspectives*, International Symposium, Tübingen, 1974.
- 28 — H.G. Johnson, *Comparative Cost and Commercial policy Lectures*, 1968, Stockholm, 1968.
- 29 — ———, "Technology and The Theory of International Trade", in : R. Vernon (Ed.), *The Technology Factor in International Trade*, National Bureau of Economic Research, New York, 1970.
- 30 — M.E. Kreinin, *International Economics : A Policy Approach*, The Harbrace Series in Business and Economics, New York-Chicago, 1971.
- 31 — S.B. Linder, *An Essay on Trade and Transformation*, Almquist and Wickell, Stockholm, 1967.
- 32 — H. Linnemann, *An Econometric Study of International Trade Flows*, Ph.D. Thesis, Amsterdam, 1966.

- 33 — K.E. Meade, *The Balance-of-Payments*, London-New York-Toronto, 1963.
- 34 — B.S. Minhas, *An International Comparison of Factor Costs and Factor Use*, North-Holland Publishing Company, Amsterdam, 1963.
- 35 — R.A. Mundell, *International Economics*, Macmillan, New York, 1968.
- 36 — K. Rose, *Theorie der Aussenwirtschaft*, 5 Auflage, Verlag Vahlen, München, 1974.
- 27 — ———, "The Heckscher-Ohlinsches Theorem Und Technischer Fortschritt", in : G. Bombach (Ed.), *Beiträge Zur Theorie der Aussenwirtschaft*, Berlin, 1970.
- 38 — M.W. Spammel, *International Trade and Payments*, Macmillan, London-New York, 1974.
- 39 — E. Schneider, *Zahlungsbilanz und Wechselkurs* Tübingen, 1968.
- 40 — H. Siebert, *Aussenhandelstheorie*, Stuttgart, 1973.
- 41 — Adam Smith, *An Inquiry Into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, 4th ed., Vol. 1 London, 1925.
- 42 — B. Södersten, *International Economics*, Harper & New York, London, 1970.
- 43 — R.M. Stern, "Testing Trade Theories", in : P. Kenen (Ed.), *International Trade and Finance : Frontiers For Research*, Cambridge University Press, London-New York, 1975.

- 44 — A. Stobough "The Neo-Technology Account of International Trade : The Case of Petrochemicals" in : L.W. Wells, Jr. (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard University, Boston.
- 45 — ———, The International Transfer of Technology in The Establishment of The Petrochemical Industry in Developing Countries, UNITAR, 1974.
- 46 — United States Tariff Commission, Competitiveness of U.S. Industries, Washington, D.C., 1972.
- 47 — S.B.V. Vanek, International Theory and Policy, Homewood, 1966.
- 48 — R. Vernon, Ed.), The Technology Factor in International Trade, Columbia University press, New York, 1970.
- 49 — World Bank, Egypt : Economic Management in a Period of Transition, A World Country Economic Report, Washington, D.C., 1980.
- 50 — ———, Jr. L.T. Wells, Manager in The International Economy, Third Edition, Englewood Cliffs, New Jersey, 1976.
- 51 — ———, "The Location of Economic Activity" in : J.H. Dunning (Ed.), Economic Analysis and The Multinational Enterprises, Allen & Unwin, London, 1974.
- 52 — ———, Storm over The Multinational : The Real Issues, First Edition. Macmillan, New York, 1977.
- 53 — Jr. L.T. Wells, "International Trade : The Product Life Cycle Approach", in : Jr. L.T. Wells (Ed.), The Product Life Cycle and International Trade, Harvard Univ., Boston, 1972.

54 — B.W. Willkinson, Canada's International Trade : An Analysis of Recent Trends and Patterns, Private Planning Association of Canada, Montreal, 1968.

55 — A. Zottmann, Theorie und politik der Assenwirtschaft, Stuttgart, 1967.

٢ — الدوريات والمقالات :

1 — J.P. Agrawal, J.B. Donges, E.J. Horn, A.D. Neu, Übertragung von Technologien an Entwicklungsländer, Kieler Studien, 132 (1975), Tübingen, 1975.

2 — B. Balassa, "Tariff Reductions and Manufactures among the Industrialized Countries," in : American Economic Review, 59 (1966).

3 — ———, "Tariff Protection in Industrial Countries : An Evaluation", in : Journal of Political Economy, 73 (1965).

4 — ———, Trade Liberalization and Revealed Comparative Advantage", in : The Manchester School of Economic and Social Studies, 33 (1965).

5 — R.E. Baldwin, "Determinants of The Commodity Structure of U.S. Trade" In : American Economic Review, 16 (1977).

6 — D.S. Ball, "Factor-Intensity Reversal in International Comparison of Factor Costs and Factor Use" in : Journal of Political Economy, 76 (1966).

7 — H. Baumann, A. Herrmann, K.H. Ketterer, H.G. Kiera, R. Seeling, Aussenhandel, Direktinvestitionen und Industriestruktur der deut-

- schen Wirtschaft, Volkswirtschaftliche Schriften, 266 (1977), Berlin.
- 8 — J.N. Bhagwati, "The Heckscher-Ohlin Theorem in The Multicommodity Case", in : Journal of Political Economy, (1970).
 - 9 — J. Dréze, "Les Exportations Intra-C.E.E. en 1958 et la position Belge", in : Recherches Economiques de Louvain, 27 (1967).
 - 10 — ———, "Quelques Reflexions Serienes sur L'Adaptation de L'Industrie Belge ou Marché Commun", in : Comptes Rendus des Travaux de la Société Royale d'Economie politique de Belgique, 275 (1960).
 - 11 — Falvey, "Transport Cost in the Pure Theory of International Trade", in : Economic Journal, 86 (19).
 - 12 — J.M. Finger, " **A New View of the Product Life Cycle Theory**", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 111 (1975).
 - 13 — C. Freeman, "The Plastics Industry : A Comparative Study of Research and Innovation", in : National Institute Economic Review, 26 (1963).
 - 14 — H.G. Grubel, "Intra-Industry Specialization and The Pattern of Trade", in : The Canadian Journal of Economics and Political Science, 33 (1967).
 - 15 — K. Haitani, "Low Wages Productive Efficiency, and Comparative Advantages", in : Kyklas, 24 (1971).
 - 16 — S. Hirsch, Rich Man's, Poor Man's, and Every Man's Goods : Aspects of Industrialization, in : Kieler Studien, 148 (1977), Tübingen, 1977.

- 17 — ———, "The U.S. Electronics Industry in International Trade", in : National Institute Economic Review, 34 (1967).
- 18 — ———, "Capital or Technology : Confronting The Neo-Factor Proportions and Neo-Technology Accounts of International Trade", in : Weltwirtschaftliches Archiv, 110 (1974).
- 19 — E.J. Horn, "Technologische Neuerungen und Internationale Arbeitsteilung", in : Kieler Studien, 139 (1976) Tübinge, 1976.
- 20 — H.G. Johnson, "Factor Endowments, International Trade, and Factor Prices", in : The Manchester School of Economic Studies, 25 (1967).
- 21 — ———, "Technological Change and Comparative Advantage : An Advanced Country's Viewpoint", in : The Journal of World Trade Law, 9 (1975).
- 22 — P.B. Kenen, "Nature, Capital and Trade", in : Journal of Political Economy, 73 (1965).
- 23 — B.D. Kessing, "Different Countries Labour Skill Coefficients and The Skill Intensity of International Trade Flows", in : Journal of International Economics, 1 (1977).
- 24 — R.W. Klein, "A Dynamic Theory of Comparative Advantage", in American Economic Review, 68 (1973).
- 25 — M.E. Kreinin, "Comparative Labour Effectiveness and The Leontief Scarce Factor Paradox", in : American Review, 55 (1965).
- 26 — W. Leontief "Domestic Production and Foreign Trade : The American Capital Position Re-examined" in : Economic Internationale 7 (454).

- 27 — ————, "Factor Proportion and The Structure of American Trade : Further Theoretical and Empirical Analysis" in : Review of Economic and Statistics, November 1956.
- 28 — ————, "An International Comparison of Factor Costs and Factor Use", in : American Economic Review, 75 (1964).
- 29 — A.P. Lerner, "Factor Prices and International Trade" in : Economical, London, 10 (1952).
- 20 — F. Machlup, "Three Concepts of The Balance — of — Payments and the So-called Dollar Shortage", in : Economic Journal, 80 (1965).
- 31 — J.R. Moroney, "The Strong Factor-Intensity Hypothesis : A Multisectoral Test", in : Journal of Political Economy, 75 (1967).
- 32 — M. Mussa, "Tariffs and The Distribution of Income : The Importance of Factor Specificity, Substitutability, and Intensity In The Long Run", in : Journal of Political Economy, 82 (1974).
- 33 — S. Naya, "Natural Resources, Factor Mix and Factor Reversal in International Trade", in : American Economic Review, 57 (1964).
- 34 — B. Ohlin, "Die Beziehungen zwischen Internationalem Handel und Internationalem Bewegungen Von Kapital und Arbeit", in : Zeitschrift Für National Okonomie, 2 (1931).
- 35 — M.V. Posner, "International Trade and Technical Change", in : Oxford Economic Papers, N.S., 13 (1961).
- 36 — P.A. Samuelson, "International Trade and The Equalization of Factor Prices", in : Economic Journal, 58 (1948).

- 37 — ———, "International Factor-price Equalization : Once Again", in : *Economic Journal*, 59, (1949), 234.
- 38 — W.F. Stolper and P.A. Samuelson, "Protection and Real Wages", in : *Review of Economic Studies*, 9 (1941).
- 39 — W.P. Travis, "Production, Trade and Protection When are Many Commodities and Two Factors", in : *American Economic Review*, 16 (1977).
- 40 — R. Vernon, "International Investment and International Trade in The Product Cycle", in : *Quarterly Journal of Economics*, 80 (1966).
- 41 — Jr. L.T. Wells, "A Product Life Cycle for International Trade", in : *Journal of Marketing*, 32 (1968).
- 42 — ———, "Test of A Product Cycle Model of International Trade : U.S. Exports of Consumer Durables", in : *Quarterly Journal of Economics*, 23 (1969).

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف :

أولا — باللغة العربية :

- ١ — نظرية التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢ — الاقتصاد المصرى فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣ — المذاهب التكنولوجية فى الاقتصاد الدولى المعاصر ، بحث مقبول لنشر بمجلة مصر المعاصرة ، ١٩٨٦ .
- ٤ — التأمين الدولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- ٥ — العلاقات النقدية الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

ثانيا — باللغة الأجنبية :

1 — Europäisch-Arabischer Dialog, Diskussionsbeiträge aus dem Institut für Wirtschaftspolitik der Universität kiel Nr. 12 (1978), kiel , 1978.

2 — The Possibilities of Economic Cooperation and Integration Between The European Community and The Arab League, Verlag V. Florentz. München, 1981.

ولقد حاز هذا البحث على جائزة السور الأوربية المشتركة E.C.Commission (الجماعة الاقتصادية الأوربية) لعام ١٩٨١ ، كما حاز أيضا على جائزة مؤسسة كونراد أديناور الألمانية الغربية Konrad-Adenauer-Stiftung فى بون .

3 — The Consequences of EEC - South Enlargement on The Agriculture of The Arab Mashrek Countries, Paper presented To The Workshop on The Consequences of EEC- South Enlargement On The Mediterranean Agriculture Countries and Alternative Souolutions, 18-25 October 1983, Tunis, 1983.

وهو المؤتمر الذى قامت باعداده وتنظيمه مؤسسة فريدرش ايبرت Friedrich-Ebert-Stiftung الألمانية الغربية .

نبذة عن المؤلف :

- من مواليد عام ١٩٤٧ بقرية الصنافين القبلية ، مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية .
- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، دور ماو ١٩٦٩ بتقدير مرتبة الشرف .
- ماجستير اقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٧٣ ، بتقدير ممتاز .
- دبلوم الاقتصاد الدولي (المعادل للماجستير) ، جامعة كيل بألمانيا الغربية ، بتقدير جيد جدا .
- دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد الدولي ، جامعة كيل بألمانيا الغربية ، بتقدير جيد جدا .
- عضو هيئة التدريس بقسم التجارة الخارجية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان .
- سبق له أن عمل خبيرا ومستشارا في المجالات التالية :
 - ١ — خبير بمركز التنمية الصناعية للدول العربية بالقاهرة عام ١٩٧٤ .
 - ٢ — خبير بالسوق الأوروبية المشتركة (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) في بروكسل أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ .
 - ٣ — خبير زائر بشركة فولكس فاغن بألمانيا الغربية في نهاية عام ١٩٨٠ ، وبداية ١٩٨١ .
 - ٤ — أتيح للكاتب من خلال منحة لمدة عام قدمتها وزارة التعاون الاقتصادي الاتحادية بألمانيا الغربية التعرف على ودراسة المؤسسات والهيئات المتخصصة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، والمسئولة عن تقديم المعونات الاقتصادية والفنية لدول العالم الثالث .

٥ — يقدم الكاتب الاستشارات الاقتصادية لعدد من المشروعات الصناعية بمدينة العاشر من رمضان .

● عضو بالجمعيات العلمية التالية :

معاون رئيس الجمعية العلمية للتبوق الأوربية المشتركة في بروكسل وبنين وساهم في كثير من المؤتمرات العلمية التي نظمتها هذه الجمعية .

عضو لجنة شعوب دول العالم الثالث بالاتحاد العالمي للجامعات ومقرها بون بألمانيا الغربية .

● عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع .

رقم الأيداع بدار الكتب القومية

٨٧/٢٧٥٩

شركة دار الإشعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قاميش

السيدة زينب — القاهرة

هذا الكتاب

يتصدى هذا الكتاب بالعرض والتحليل لعدد من الموضوعات التى تقع فى نطاق نظرية التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. فلقد قدّم الجزء الأول من هذا الكتاب أهم المناهج الفكرية الحديثة فى نظرية التجارة الخارجية لكى يطلع القارئ على التطورات الحديثة فى مجال البحث الدائب والمستمر فى هذا القطاع. ولقد اختار الكاتب اسلوباً جديداً للبحث، يتميز باختيار هذه المناهج الفكرية فى ضوء النتائج التى توصلت اليها الدراسات التطبيقية للحكم على مدى قدرتها على تفسير حقائق العالم الاقتصادى الذى نعيش احداثه المتجددة يوماً بعد الآخر.

وفى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تناول الجزء الثانى من الكتاب عرضاً تفصيلياً لميزان المدفوعات باعتباره مدخلاً ضرورياً لدراسة النظرية النقدية الدولية. ثم تناول هذا الجزء بعد ذلك كل من نظرية الصرف الأجنبى، ونظرية التوازن الاقتصادى الخارجى.

أما الجزء الثالث، فقد حاول الكاتب ربط ماعرضه من المفاهيم والمناهج النظرية بواقع الاقتصاد المصرى. لهذا كان طبيعياً أن تحتل قضية سعر صرف الجنيه المصرى، ومشكلة المديونية الخارجية مكان الصدارة فى اطار التحليل المرتبط بقضايا الاقتصاد المصرى فى ظل الاطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية.

الدار المصرية اللبنانية

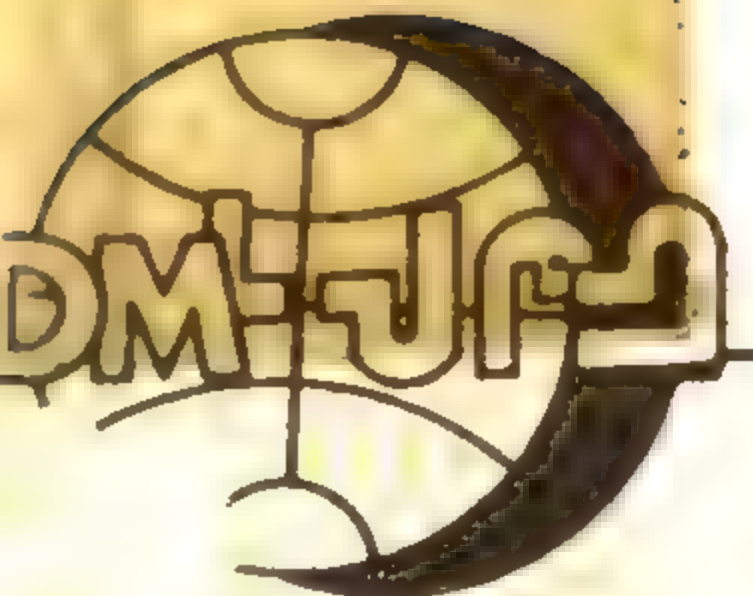
طباعة • نشر • توزيع


٧٥٦٧٤٣ - برقيا : دارشادوس - ص . ب : ٢٠٢٢ - القاهرة س . ت ٣٧٤٤

١٦ شارع عبد الخالق ثروت -

AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH PRINTING - PUBLISHING - DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALEK SARWAT st. / P. O. BOX 2022 - CAIRO - EGYPT / PHONE: 756743- CABLE: DARSHADOC



 Bibliotheca Alexandrina



1518658